٤٩٥ حاشية علي شرح كتاب في النحو، خط القرن
ح الثالث عشر الهجري تقديرا .

٣٤٠ق ٢١س ٢٢×١٦سم

٤٦٣٧ نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد

١- النحو، اللغة العربية أ- تاريخ النسخ

ماجد نبيل الخ الماجد من المجد وهو الشرف
والنبيل فعيل من النبل بالضم او النبالة
بمعنى الفضل خبر بعد خبر للضمير المنفصل
وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب
ونبيل فعيل بمعنى مفعول اي مبلوله ويحتمل
ان يكون بمعنى فاعل قوله لا تزداد في غيره
اي الاولى والاخرى لان الاول بمعنى بشانه
والاخر بمعنى الغايبة وذلك ينافي الزيادة
قوله خلافا للفرا الخ فهو يقال يؤيد مذهبه
جواز الفاطمي احرار يمكن الفرق بان ظني
كالباقية على معناها فهي يحتاج اليها بخلاف
كان فانها لا تدل على الحدث حينئذ بل لا تدل
على الزمن ايضا كما ذهب اليه الرضي وان كان
المشهور خلافه قوله ما اصبح ابردها الخ ه
الضمير في الاول والثاني راجع للدنيا قوله
غدو عينيك الخ مبتدا اخبره مشغول و به
المقصود بذلك الدعا عليه لعشق شخص
مشغول بعشق غيره والثاني الباغض
قوله اعاذل فهو الخ الهمزة للندا وعاذل
منادى مرخم واوبي من النادبة وهو الترجيع
وكثيرا مفعول ثان لادري قوله اما وجدها

الرقم
العنوان
المؤلف

قد يأتي منه الاقتصار على الخبر في قوله
ويبغون الخبر وذلك كقوله ازمان قومي
والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا
قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة
قوله وهو الكثير اي لان الفعل ومرفوعه
كالشي الواحد قوله وبعد ان اي سوا كانت
تنويعية وهو الغالب او غيرها كقوله
انطلق بحق وان سفرا جاحنا قوله ولو
كان عليه ان يقول التي بما بعدها مندرج
فيما قبلها وغاية له كما ينبغي بدايته ولو حا دا
ولا يجوز الحشف ولو تمرا واما كثر حذفها
بعد ان ولو لانهما من الادوات الطالبة
للفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف
وخص ذلك بهما لان ان ام ادوات الشرط
الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة
كما ان كان ام بابها وهم يتسعون في الامهات
ما لا يتسعوا في غيرها قوله من ذلك المرء
مجزي بعمله الخ لفظ الحديث الناس
مجزيون باعمالهم الخ قوله فقد قيل الخ تمامه
فما اعتذارك من قول اذا قيلا قوله حدبت على
حدبت بكسر الدال اي عطفت ورقت وضنة

بفتح

بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة
ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون
والشاهد في الشطر الاخير والتقدير ان كنت
ظالما وان كنت مظلوما قوله اي ان كان في
عمله خير الخ انما لم يقدر كان التامة و
يستغنى عن تقدير الخبر لان تقدير الناقصة
مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فرجح
رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ولان التامة
قليلة الاستعمال ولا يحذف الا الكثير الاستعمال
ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف قوله
وهذا الرابع الخ انما ضعفها التفصيل ليس
على بابه وكذا يقال في ارجحها ووجه الضعف
ان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف
فعل ناصب بعد فا الجزا وكلاهما قليل غير
مطرد قوله والاول ارجحها اي لان
فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا
بعد فا الجزا وكلاهما كثير مطرد قوله
وما بينهما متوسطان اي بين القوة و
الضعف لان فيهما الاقوى والاضعف ففي
نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب
الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف

رفع الاول فتساويا **قوله** وصنه الضمير عا
يد على ذكر من قوله من ذلك مع ان الى **قوله**
على تقديره ولو يكون عنه نائبا استفيد منه
ان الحذف ليس خاصا بلفظ الما في خلاف الزيادة
قوله من لدن شولا الى اتلائها لدا اصله لدن
حذفت نونه وشولا مصدر شالت الناقة
بذنبها اي رفعته للضراب وهي شائل وقيل
جمع شائلة على غير قياس واتلائها مصدر
اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي تبعها
اي من زمن كونها شائلة الى زمن تبعية
ولدها لها **قوله** من لدن ان كانت شولا كان الاولى
بل الصواب لو كانت شولا لان الموصول الحرفي
لا يحذف **قوله** تعويض ما عنها الى انما سكت
عن الحذف لانه لازم للتعويض وكان الظاهر
ترك التعبير بالتركيب لانه انما يعبر به في الامور
الخارجة عن القياس وليس تعويض حذف
عن فعل مخالفا للقياس لانهم عوضوا الحرف
عن الجملة في هو يومئذ قياسا فهذا اولى
قوله فتحذف كان اي وحدها اذ لا يجوز حذفهما
معا كما صرح به الفارسي **قوله** وجوبا اي عند
الجمهور واجاز المبرد ان يقال اما كنت منطلقا

انطلقت

انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير
المخاطب **و**اجاز سيبويه اما زيد ذاهبا على تقدير
لان كان زيد ذاهبا **قوله** كمثل الى الكاف زائدة
ومثل خبر لمبتدا محذوف مضاف لقول محذوف
واما انت اصله ان كنت حذفت كان وبقي اسمها
فانفصل ثم زيدت ما عوضا عن كان ثم ادغمت
النون في الميم لتقارب مخرجيهما واصل التركيب
اتقرب لان كنت برا فقدمت من العلة على
المعلول للاختصاص او الاهتمام ثم حذفت
لام العلة لان حذفها مع ان مطرد ثم حذفت
كان للاختصار وزيدت ما عوضا عنها **قوله**
فان مصدرية في راي ابي علي وراي البصريين **و**ذهبت
البصريون الى ان المفتوحة هنا شرطية
ولذلك دخلت الفاء في جوابها لانهم يجوزون
فتح همزة ان الشرطية **قوله** وانت اسمها وبرا
خبرها وجوز الفارسي ان يكون العامل في
الجزئين ما قال لانها لما نابت في اللفظ في
العمل **قوله** ثم حذفت كان وحسن حذفها
ان ان لا يقع بعدها مبتدا فكان بمنزلة
فعل محذوف لحصول ما يدل عليه فان قلت
فيه حذف الصلة قلت انه يحذف نحو ما

ان حوامكانه اي ماثبت افاده بيى قوله ابا خراشة
الخ ابا خراشة منادي ومتعلق الجار محذوف
لفهمه من المقام والتقدير لان كنت ذا نفر محرزة
والضبع بضم البا الموحدة السنين المجدبة
شبهها بالوحش المعروف قوله حذفت
كان مع معموليها هذا اشارة الي موضع ثالث
حذفت كان وجوبا وهو قليل بالنسبة الي
وجعله ابن مالك من حذف كان مع اسمها
اي لان لامن الخبر فكانه لا حذف لبقا بعضه
قوله ولا نافية للخبر اي وجواب الشرط
محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير
فافعله لا حاجة الي هذا التكليف لان
الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية
ولا نافية للفعل المقدر ولا متعلق بها هو
الشرط فاما اداة شرط موكدة نظيرها فاما
ترين والشرط المقدر محذوف الجواب
لما مر والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره
افاده الدنوشري قوله امرعت الارض
الخ امرعت اخصبت والثلة بضم الثا القطعة
القطعة من الشي ومنه ثلة من الاولين
ويجوز فتح الثا والشاهد في اما لا قوله ومن

مضارع

مضارع الخ متعلق بتحذف و والحاصل ان شروط
حذف النون سبعة ان يكون المحذوف منه
مضارعا وان لا يكون مرفوعا ولا منصوبا وقد
وقلا تحتث فقوله منجزم وان يكون الجزم
بالسكون وان لا يتصل به ضمير نصب وان يليه
متحرك وان يكون ذلك وصلا لا وقفا قوله
تحذف نون اي لكثرة الاستعمال وشبهها
بحروف العلة قوله بخلاف نحو من تكون
الخ خرج وما بعده بتقييد الجزم وقوله ونكونوا
الخ خرج بتقييد السكون وقوله ان يكنه
خرج بتقييد لم يتصل به ضمير نصب وقوله لم
يكن الله ليغفر لهم خرج بقيد وقد وليه
متحرك قوله فان لم تك المراة الخ المراة بكسر
الميم وسكون الرا ومد الهمزة الرؤية
والوسامة الحسن والضيغم الاسد
كانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه
يشبه الضيغم وهو الاسد قوله اذ لا
ضرورة الخ هذا مبني على مذهبه من
ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة
وتقدم في الموصول رده وان مذهب القوم
ان الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا قوله

وقد قوي بشاذ هذه القراءة تقييد المص
ويونس لان القراءة الشاذة كالخبر الواحد
قوله لم يجز ان تقترن بالا اي لاخراج الكلمة
عن اصل وضعها وهو الاختصاص بالنفي و
مثل ذلك قولك ما كان مثلك احدا او عربيا
او ديارا فلا يجوز اقتران الخبر بالا لما علمت
قوله وفي كل ما ذكر اي في ان النفي هو
الخبر وفي انه اذا قصد الايجاب قرن الخبر
بالا وفي انه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز
ان يقترن بالا قوله ينفيها ايجاب اي
من حيث المعنى لما علمت من انها للنفي ونفي
النفي ايجاب قوله فلا يقترن خبرها بالا اي
لان الاستثنا حينئذ يكون مفرغا وهو لا يكون
في الموجب الا في الفضلات كما سياتي في بابه
وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال
زيد الا قايما لاستحالة استمرار زيد على جميع
الصفات الا القيام قوله حراجيج ما تنفك
الخ الحراجيج جمع حرجوج وهي الناقة السمينة
او الشديدة او الضامرة والمراد بالخسف حبسها
من غير علف يعني انها تناخ معدة للسير فلا
ترسل من اجل ذلك الى المرعى قال المرادي

واو

واو بمعنى الى ان وتبعه الشارح وسكنته اليا
للضرورة قال الدماميني واحسن منه
جعلها عاطفة على مناخة و الشاهد في قوله
ما تنفك الا مناخة فانه يوهم اقتران خبر
زال واخواتها بالا فيجب تاويله وقد اوله
الناظم بوجهين الاول ان تنفك تامة بمعنى
تنفصل وحينئذ معناها الثبوت وقد
دخل عليها ناف فدخول الا حينئذ في خبر
النفي على ما جا زيد الا راكبا الثاني ان تنفك
ناقصة خبرها على الخسف ومناخة حال فلم
تدخل الا على الخبر وانما دخلت على الحال و
هو فضلة والاستثنا المفرغ يقع في الفضلات
في خبر الايجاب ولا محذور فيه كما قاله الدماميني
واورد على الوجه الثاني ان فيه ضعفا سوا جعل
عامل الحال تنفك او على الخسف اما على الاول
فمن وجهين الاول ان وقوع الاستثنا المفرغ
في الاثبات قليل وان كان المستثنى فضلة
كالحال الثاني ان ما قبل الا عند البصريين لا
يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في
المستثنى منه واما على الثاني فمن ثلاثة اوجه
الاول وقوع الاستثنا المفرغ في الاثبات وفيه

ما علمت الثاني تأخر عامل الحال وهو ظرف الثالث
تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله
وقد منعه البصريون فصل في ما ولا ولات
وان المشبهات بليس قوله اما اشبهت هذه
الخ اشار به الى ان عمل هذه الحروف بطريق
القياس على ليس لجامع المشابهة في المعنى واورد
عليه ان هذا قياس في اللغة وهو ممتنع
واجيب بان المثبت للحكم الاستقرا وهذا
محقق له ومقرر ولو سلم فلا نسلم ان القياس
في اللغة يمتنع مطلقا وانما يمتنع في المدلولات
لا في الاحكام افاده زكريا على ان المشابهة
المذكورة انما تصلح جامعا ان لو كان الحكم وهو
العمل لاجلها وليس كذلك بدليل عمل ليس مع
انتقاض نفيها تأمل قوله اعملت ما اي عند
البصريين واما الكوفيون فخالفوا فجعلوا
المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبره ونصبه
بنزع الخافض قوله واهملها بنو تميم بلغتهم
قرا ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن
عاصم ما هن امهاتهم بالرفع قوله شروط
اي ستة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة ورابعا
ضمنا في قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن

ان

ان يشترط عملها ان لا يتقدم معمول خبرها وهو
غير ظرف على اسمها والخامس ان لا تتكرر ما و
السادس ان لا يبدل من خبرها موجب وانما
سكت الناظم عنها لان الاول داخل في الثاني مبني
على وجه ضعيف قال الشاطبي ولا تعمل ما
الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون
شرط منها واورد عليه سم ان ان لا تلي ليس
كما عرف به بعد ذلك واقول ان كان مراده انه
يشترط في عمل ليس ايضا ان لا تقترن بان بغير
ظاهر اذ لا يشترط عدم الشي الا اذا كان
جائز الاستعمال في الجملة وان تستعمل مع ما في
الجملة فاشترط في عملها عدم ان واما ليس
فلا تستعمل معها ان اصلا فلا معنى لاشتراط
عدم اقترانها بها في العمل قوله مع بقا النفي
عبارة التوضيح ان لا ينتقض نفي خبرها وفيه
اشارة الى انه لا يضر انتقاض نفي معمول
خبرها ووجهه ظاهر لانه غير معمول لها
فلا يحتاج لبقا نفيها بالنظر اليه قوله
اي علم يعني من باب المبتدا والخبر فانه
علم منه ان حق المبتدا التقدم والخبر
التاخر قوله بني غدانة الخ بنو غدانة
بضم الغين المعجمة حي من يربوع والصريح

الفضة والشاهد في قوله ما انا انتم ذهبه
بالرفع فانه اهمل ما لاقترانها بان لبعد ما عنت
شبه لبس حينئذ لان ان لا تقع بعد ها كما تقدم
وقيل لضعفها عن تخطي ان قوله لتخرجه
علي ان ان نافية الخ هذا يفيد ان ان تاكيد ما
بان النافية لا يبطل عملها وهو كذلك وبالاولي
تاكيد ما بما اخري نحو ما ما زيد قايما وهو الحق
الذي افاده المصنف في التسهيل قوله كذا اذا
انتقض النفي بالا يفيد انه اذا انتقض
النفي بغير الا لم يوثر وهو كذلك فيجب النصب
عند البصريين في نحو قولك ما زيد غير قايم
قوله منجنونا هو الدولاب الذي يستقي عليه
الماء وضم داله اكثر من فتحها قوله او موول
اي جعله من باب ما زيد الا سير او الا صل
وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما
صاحب الحاجات الا يعذب معذبا اي تعذيبا
واسم المفعول بمعني المصدر وعلي هذا فالمراد
بالدهر هو نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم
عين لا يصح اتصافه بالدوران قوله وقيل
غلط الخ فيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه
ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه افاده
في التصريح و فيه ان المعروف انه لا ينطق باللحن
واما

واما بغير لغته فلا مانع من ذلك وعلي كل فلا يتم
هذا التعليل قوله وقيل موول اي بجعل اضافته
مثل الي المبهم سببا في بنايه علي الفتح او جعله
منصوبا علي الحال والخبر محذوف اي ما في الوجود
شيء مثلهم قال الشارح في شرح التوضيح وعلي
هذا فما غير عاملة للفصل بينها وبين
اسمها بالحال وكان وجهه انها ضعيفة فلا
تقوي علي العمل مع الفصل لا سيما بالاجنبي قوله
وفاقا لسيبويه الخ رد بان المنصوص عند سيبويه
تشبيهها بان في امتناع تقدم الخبر والمجوز
انما هو الجرمي قوله اقتضي اطلاقه الخ اورد
عليه انه اطلق اولا وقيد ثانيا بقوله
وسبق حرف جر الخ وظاهره التسوية بين الخبر
ومعموله والمثال لا يخصص ولا يعمل بمقتضي
الاطلاق مع التقييد بل يحمل المطلق علي المقيد
كما هو القاعدة و اجاب بعض الشارحين بان
شان الناظم وعادته التخصيص بالمثال
فليحمل كلامه علي عادته كما فعل الشارح طرد
الباب وليكون جاريا علي مذهب الجمهور
قوله وهو اختيار ابي الحسن بن عصفور
هو قياس ما ذكروه في معمول الخبر وللاول

ان يفرق باب الخبر عمدة ومعموله فضلة
ويتوسع في الفضلات ما لا يتوسع في العمد افاده
ذكريا **قوله** وسبق حرف جر الخ اشار به الي شرط
رابع لعمل ما كما تقدم وهو ان لا يتقدم معمول
الخبر اذا كان غير ظرف او جار ومجرور لان هذه
الحروف ضعيفة العمل **و**منه يوخذ منع تقديم
معمول الخبر علي الخبر نفسه ومنع تقديم
معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك اكلا
ولا ما زيدا ضارب قايما للزوم الفصل بينها
وبين معمولها بالاجنبي **قوله** مضاف
الي فاعله اي ومفعوله محذوف قدره الشارح
بقوله من جزأي ما اي اسمها وخبرها ودفع
بذلك المقدر ايهام ان المراد سبق ذكره علي
ما مع امتناعه لان ما لها الصدارة كما تقدم
قوله والمراد انه يجوز الخ انما قال والمراد
ان كلام الناظم كما يحتمل ذلك يحتمل سبق نفس
الخبر وليس بمراد **قوله** با هيئة جزم لذا الخ
الهيئة التهيئ والجزم ضبط الامر وقوله
وان كنت امنا عطف علي محذوف اي ان لم تكن
امنا وان كنت امنا **و**الشاهد في الشطر الثاني
فانه قدم معمول الخبر وهو كل حيث لكونه

ظرفا

ظرفا **قوله** بطل العمل اي ان تقدم علي الاسم وان
تقدم علي الخبر فقط فالظاهر عدم البطلان
قياسا علي ما ياتي من ان يجوز تقديم معمول
خبرها عليه اذا كان غير ظرف ومجرور لان
بقوله ان اقوي في العمل من ما تدبر **قوله**
وقالوا تعرفها الخ يقال تعرفت ما عند زيد
اي تطلبته حتى عرفته والمنازل منصوب
بنزع الخافض اي في المنازل **و**الشاهد في قوله
وما كل من وافي الخ علي رواية نصب كل **و**اما
علي رواية الرفع فكل اسمها وانا عارف
خبرها والعايد محذوف اي عارفه ولا شاهد
فيه حينئذ **قوله** من بعد خبر منصوب اي
او مجرور بالبا **قوله** ولا يجوز نصبه اي علي
راي الجمهور واما علي راي يونس وهو ان
ابقا النفي ليس شرطا في عملها فالظاهر
جواز النصب **قوله** لانه موجب اي علي
مذهب الجمهور **و**ذهب المبرد الي ان بل
ناقلة للنفي من الاول الي الثاني وحينئذ
فيجوز النصب لانه منفي **قوله** جاز الرفع و
النصب الاول اتباعا للمحل والثاني اتباعا
للفظ **و**فيه ان الرفع منسوخ ومراعاة

المحل يشترط لها وجود المحرز ولذا قال
السيوطي ولا قاعد على اضمار هو قوله قد
عرفته اي من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر
قوله مجاز اي علاقته المشابهة الصورية
كقولك هذه فرس لصورة فرس منقوشة
على جدار قوله وليس اي غير الاستثنائية
فلا يقال قاموا ليس زيدا لان مصحوبها
كمصحوب الا فكما لا يقال ما زيدا الا قائم لا يقال
قاموا ليس زيد قوله حرف الباء الزائدة
الخبر اي يشترط ان لا ينتقض نفيها بالا
فلا يجوز ليس زيد الا قاعد ويشترط ان يقبل
الخبر الايجاب فلا يجوز ليس مثلك باحد ومثل
الخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر كقراءة
بعضهم ليس البر ان تولوا بنصب البر
وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض
الذي في يديه وانما زيدت الباء في الخبر لتوهم
الاثبات عند البصريين لان السامع قد
لا يسمع اول الكلام ولتاكيد النفي عند
الكوفيين قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا
لقائم فالباء بمنزلة اللام قوله وتغني كان
من اضافة الصفة للموصوف اي كان المنفية

قوله

قوله وبقية النواسخ عطف على كان فالنفي
مسلط عليها قوله وكن لي شفيعا الخ قائله
سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه
وسلم والفتيل الخيط الذي يكون في شق
النواة وهو منصوب على النيابة عن
المفعول المطلق اي اغناء ما وقوله عن سواد
بن قارب من وضع الظاهر موضع الضمير
والاصل عني قوله اذا اجشع القوم من
الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل
بمعنى عجل قوله لم يجدني بفقد اي
لم يجدني ضعيفا ولا متاخرا ومجرور الباء
مفعول ثان ليجد قوله يقول اذا اقلولي
الخ قال في اليواقيت المقلولي المتجافي المستوفز
وهو اي ثوان عمرو كان اذا اجتمع اقلولي قال
القرا وهو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا
في انتشاره راتعا قاليا متقلوليا اي متجافيا
عن النساء ويطلق ايضا على الراكب على الشيء
العالي ومنه ما هنا اه والمراد اذا ارتفع
على الاتان واقردت اي لصقت بالارض و
سكنت وقوله الاهل الخ مقول الفعل وفيه
الشاهد حيث زيدت الباء بعد الاستفهام

وفيه ان ذكر غير مناسب اذ الكلام في زيادة
البا في خبر الناسخ قوله ونحو اي قل جدا وقوله
كخبر ان الى دخل تحت الكاف الحال اذا كانت
منفية نحو ما جاني زيد براكب قوله فان
تنا عنها الى قبله • خليلي مرا بي على ام جندب
لتقضي حاجات الفواد المعذب • الحقبة
المدة ولا من قوله لا تلاقيها عاطفة على
قول من لا يشترط في معطوفها الافراد وما
بعدها مجزوم عطفا على فعل الشرط او
بدل من تنا بفعل بعد او عطف بيان قوله
لو فعلته معترض بين اسم تكن وخبرها
وجواب لو محذوف والتقدير لو فعلته
اصبت قوله وانما دخلت في خبر ان الى جواب
عما يقال كيف يدعى ندور ما ذكر مع وقوعه
في التنزيل المنزه عن مثل هذا النادر
وحاصل الجواب ان دخولها فيما ذكر لانه
يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس قال اللقاني
ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفي الناسخ لم يكن
بعيدا والمعنى اولم يعلموا الله بقادر لان
راي هنا علمية اه وكان الاولى ان يقول
الى معمول الناسخ المنفي لان مفعول راي لم

يقل

١٠

لم يقل احد انه خبرها لا يرتم لا يخفى ان البا
لم تدخل على معمول الفعل المنفي وانما دخلت
على خبر معموله لا ان وما دخلت عليه في موضع
مفعولي يروا لا ان يقال مراده انه معمول
بحسب المعنى كما يدل عليه قوله والمعنى اولم
يعلموا الله بقادر قوله في خبر ما الاضافة
لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لا
خبر لها اي الخبر الواقع في خبر ما قوله
تبعه على ذلك الزمخشري اي زعما منهما
ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر وليس كذلك
بل المقتضي لذلك نفيه قوله وهو موجود
في اشعارهم اي كقول الفرزدق لعمرك ما معن
بتارك حقه قوله في حول ان تقييده بذلك
يقتضي ان التي بطل عملها بتقدم الخبر
لا تزاد البا بعدها وليس كذلك بل التي يبطل
عملها بانتقاض النفي بالا لا تزاد البا بعدها
كما تقدم قوله لا ضير بخير بعده انثار منع
ابي علي ذلك فجعل البا ظرفية لا زائدة والخبر
الجار والمجرور افاده زكريا قال الدماميني
ومع هذا الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال
به على المطلوب ورد بان هذا الاحتمال خلاف

الظاهر وفيه دعوى ظهوره مجرد دعوى
لا دليل عليها قوله في النكرات متعلق
بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا
ووجه اختصاصها بالنكرات انها لنفي
الجنس بوجدان والوحدة بمرجوحيته وكل
منهما بالنكرات انسب ولا يرد على ما ذكر ما
وقع في امثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا
اخوه قاعدا لان لا لا عمل لها بل هي زائدة
موكدة للنفي المستفاد من ما والاسمان بعدها
تابعان لمعمولي ما قوله بشروط بقا النفي و
الترتيب اي وبشرط ان لا يفصل بينها وبين
مرفوعها بغير معمول الخبر الظرف او الجار
والمجرور كما في ما قوله نعز فلا شي الخ نعز
بمعنى تصبر والوزر الملجا والواقي الحافظ
والنشا هو في التقطويب وقيل لا شاهد في
الاول لاحتمال ان يكون فوقه على الارض خبرا
وباقيا حال قوله وحلت سواد القلب
الخ قبله بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت
وبقت حاجتي في فواد يا سواد القلب ه
حبته السودا وباغيا اي طالبا ومتوانيا
اي متراخيا قوله ان يجعل انا مرفوع فعل

اي علي

اي على الشباهة عن الفاعل قوله تقديره
لا ادري باغيا اي لا ابصرها غيره من راي البصرية
اذ لو كانت من العلمية لكان باغيا مفعولا
ثانيا وانظر لم جعلها بصرية ولم يجعلها
علمية مع انه الظاهر والانسب بالمعنى
قوله والفعل المقدر بعده اما فعل يفسره
لان الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا واجب
التاخير دفعا للبس بالفاعل كما تقدم قوله
من باب الاستغنا بالمعمول الخ اي من باب
سد الحال مسد الخبر كما يدل عليه ما بعده
فلا يعترض عليه بان الاحتمال السابق فيه
الاستغنا بالمعمول وهو ان عن العامل و
هو فعله المحذوف قوله اقتضى كلامه الخ
اي حيث شبهه بليس في العمل وقال بعد
ذلك وقد تلي لات الخ فانه يقتضي كثرة ما
قبله قوله بل عملها عمل ليس قليل اي لنقصان
مشابهتها لها لان ليس لنفي الحال ولا
للنفي مطلقا وما كليس في الدلالة على
نفي الحال ومنعوا به العطف عملها بالشعر
وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي
لكن ربما يرده قول التسهيل وتلحق بهما

ان الناصبة قليلا والاكثر الذي قوله عن
تميم انها اي العرب وقوله فانا ابن قيس الخ علة
للجواب المحذوف والتقدير فلا اصد منه لاني
ابن قيس الخ قوله وقد تلي لات الخ تلي من
ولي الشي يليه ولاية اذا اتولاه والمراد ان لات
يكون لها ولاية على هذا العمل اعني عمل
ليس وذكر الناظم من شروط اعمالها شرطين
ان يكون معمولاها اسمي زمانا وان يحذف احدهما
ويزاد على ذكر الشروط المتقدمة في ماعدا
الشرط الاول لان ان لا تزاد بعدها اصلا فلا
معنى لاشتراطه وتقدم التحقيق بالنسبة
للات فلا ينافي قول التوضيح وعملها اجماع
من العرب وهذا مبني على جواز استعمال المشترك
في معنييه او نقال ان الاجماع على الجواز دون
الوجوب فلا ينافي الغلبة قوله وان اسميه
بشرط بقاء النفي والترتيب وعدم تقدم
معمول الخبر اذا كان غير ظرف او جار و
مجرور قوله ذا العلا ربما تشعر باشتراط
تنكير المعمولين فيهما وهو كذلك في لات
دون ان لانها تعمل في المعارف والنكرات كما
بل في شرح التحفة لا تعمل الا في معرفة

قوله

قوله ونقل منعه عن الاخفش نقل عنه
ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع
الخبر قوله ومنعه جمهور البصريين ومما
يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم اصله ان انا
قائم حذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون
ان في نونها وحذفت الفها للوصل وسمع
ان قائما على الاعمال افاده في المغني قوله
قراءة سعيد بن جبير ان الذين بتخفيف
ان مكسورة لالتقاء الساكنين وخرجها بعضهم
على ان ان مخففة من الثقيلة ناصبة
للجزئين وجعل ذلك احسن لتتوافق القراءتان
اثباتا وهو تخريج على شاذ قوله حيوانا نعتا
على اللف والنشر المرتب قوله والمعنى ليس
الاصنام الخ اشار به الى دفع التنافي
بين القراءتين فان القراءة المشهورة اثبتت
المماثلة وهذه نفتها وحاصل الرفع
ان المماثلة المنفية في هذه القراءة المما
ثلة باعتبار الانسانية ومقتضاها وهو
الانفاق بالعقل والمثبتة في قراءة الجماعة
المماثلة باعتبار العبودية فلا تنافي بين
القراءتين قوله الا على اضعف الجانبين

فيه دلالة علي ان انتقاض النفي بالنسبة
الي معمول الخبر لا يضر وهو كذلك كما قوله
وقد عرفت اي من الامثلة قوله وفي سوية
اسم حين اشار بتقدير المضاف الي انه لا
يشترط في معمولها ان يكون لفظ الحين خلافا
للفرا قوله ولات حين مناص اي فرار
قوله ندم البغاة الخ تمامه والبغي مرتع
مبتغيه وخيم البغاة جمع باغ وجملة ولات
ساعة مندم في محل نصب علي الحال ومبتغيه
اي طالبه ووخيم المراد به سي العاقبة
قوله طلبوا صلحنا الخ ان تفسيرية واسم
ليس ضمير مستتر عايد الي الاوان قوله
منوي الثبوت اي معنى ليصح البنا قوله
وبني اي علي المشهور بني التماة وبعضهم
يجر بلات فيكون اوان مجرورا بالكسرة و
تنوينه للتمكين لا للضرورة كما ذكره صاحب
المغني قوله بني علي الكسر يحتمل ان يكون مبنيا
علي السكون وكسر علي اصل التقاء الساكنين
ونون للضرورة كما في المغني قوله لهفي عليك
الخ اللهف بفتح الها الحزن والتحسر علي ما
فات وحرف الندا محذوف ويحتمل ان يكون

مبتدا

مبتدا خبره ما بعده واللام في للهفة
لام التعليل والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل
ذمة يكون بها جارك كما في القاموس والمعنى
التحسر والحزن عليك لاجل لهفة من خايف
يطلب جوارك قوله فان تقع بجير علي الابتدا
والسوغ تقدم خبره في المجرور وقيل اذ
التعويض لان له مجيرا كما قدره الشيخ قوله
او الفاعلية اي بفعل محذوف وقوله اي
بفعل محذوف وقوله لات الخ هو علي اللف
والنشر المشوش قوله الواقع بعدها هاهنا
بضم الها وتشديد النون كما في العيني و
تقدم في باب الاشارة ما يقتضي جواز
فتح الها وكسرها وضمها عند قول الناظم وبها
ابن للمكان قوله في موضع نصب علي
الظرفية اي متعلق بالخبر المحذوف قوله
وحنت خبرها علي حذف مضاف فيه انه
يلزم حينئذ الجمع بين معموليها قوله وفي
شرح الكافية انها لا تعمل في معرفة ظاهره
مقتضاه انها تعمل في معرفة مقدرة و
حينئذ فلا اشكال في تقدير المعرفة ويؤيده
قول الناظم في عمل احذف لا بد من تقدير المحذوف

معرفة لان المراد نفي كون الحين الخاص به
حينا يتوصون فيه اي يهربون وليس المراد
نفي جنس الحين **قوله** فتنا اي كثر لان الخبر
محط الفايدة اي وليس الوقت وقت فرار
قوله برفع حين قرى ايضا شذوذا الجر
على ان لات حرف جر بناء على ما زعمه الفراء
من ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما الزمان
خاصة كمذ ومنذ وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان واجيب بان الجر في الابيات والبيت على
تقدير من الاستغراقية لقوله الا رجلا جزاه
الله خيرا يدل على محصلة تبيت على رواية
الجر **قوله** اي كاينا لهم يعني حينا كاينا لهم
فكاينا صفة الخبر المحذوف لان شرط عملها
كون معموليها اسمي زمان كما عرفت **قوله**
لتقوي شبهها بالفعل اي ليس **قال** في
التصريح وزيادة التا في لات احسن من
زيادتها في رب وثم لان لا محمولة على
ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم تتصل
بلا المحمولة على ان **قوله** للمبالغة اي زيادتها
لحصولها بالصيغة والمراد المبالغة في الا
ثبات فالقياس في مطلق المبالغة وقيل

ان التاء في ما ذكر لتانيث اللفظ **قوله** وقيل
اصلها ليس اي بكسر اليا فهي حينئذ فعل
ماض وقيل هو ما من بليت اي شقص **قوله**
بين المثلين اي قلب اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقلب السين تا **قوله** الماوشا اي
لان اصلها موه وشوه قلبت الواو الفا والها
همزة **قوله** في يطد ويتد واصلها يوطد
ويوتد في القاموس وطد الشي يطده وطدا
وطدة بكسر الطا فهو وطيد وموطود اي
ثبته ووتد الوتد يتده وتدا وتده ثبته
قوله ان قلبت اليا السا كنة تقدم ان اليا
متحركة بالكسر عند هذا القايل كما في المغني
فلا يتم ما ذكر **افعال المقاربة** انما لم يقل كاد وا
خواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة
تدل على ان كاد ام الباب ولا دليل عليه
بخلاف كان فان الحد لدليل دل على انها ام بابها
لان حدث اخواتها نوع من حدثها داخل تحته
ولها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة
مفاعلة من قارب والمراد بها اصل الفعل كما في
قوله وضعت للدلالة الخ اللام لام الاجل
لا للتعدية فسقط قول بعضهم فيه تجوز

والحقيقة وضعت لقرب الخبر لان الدلالة
عارضة للوضع لا موضوع له لانه مبني على
الظاهر من اللام للتعدية ووضعها لذكر
لا يقتضيها وقوعه اذ لا يلزم من قرب الشي
وقوعه بل قد يكون مستحيلا كما في قوله يكاد
زيتها يضيء اذ المعنى ان لها التقريبة
من حالة الاضاءة الحسية مع استحالتها عادة
افاده سم **قوله** على قرب الخبر اي لمسمى اسمها
مقتضى كاد زيد ما كل قرب اكله **قوله** على
رجا الخبر اي رجا المتكلم اياه مفهوم من اضافة
المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل على **قوله**
على الشروع اي التلبس باول اجزا الفعل **قوله**
من باب التغليب اي تغليب بعض المجموع
لشهرته وكثرة وقوعه في الكلام على البعض
الاخر وفي التوضيح وشرحه ان ذلك مجاز
مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسمية
الكلام كلمة وربيئة القوم عينا **قال** الفاضل
اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن
اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن
غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشيا
المجتمعة من غير تركب باسم بعض منها يسمى

تغليبا

تغليبا كالعمرين والقمرين اذ تقرر هذا فالظاهر
لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال
المقاربة من باب التغليب كما قال الشارح لا من
باب تسمية الكل باسم الجزء كما فعل صاحب التوضيح
قوله ككان في العمل كاد وعسى انما قيد بالعمل لانها
تفارقها في احكام منها انه لا يتقدم هنا
الخبر ولا يتوسط بخلاف كان ولما كان اطلاق
عبارته موهما عملها في كل ما عمل فيه كان
دفع ذلك بالاستدراك **قوله** لكن ندر الخ هذا
لا يقتضي ورود جميع افراد الخبر لان غير انكرة
في سياق الاثبات ولا عموم لها فسقط
اعتراض ابن عقيل بان الذي ندر مجيه
صراحة بعد عسى انما هو الاسم واما الجملة
الاسمية والماضوية فلم تسمع بالكلية
مع ان ظاهر النظم ورودها نادرا وقد اشار
الشارح لدفع هذا الاعتراض ايضا بقوله
واخواتها ولا شك في ورود الاسمية والماضوية
فيها **قوله** غير جملة فعل مضارع كان الاولى
ابقا المتن على ظاهره لان خبرها اذا اقترن
بان المصدرية يخرج من باب الجملة الى
الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط

او قسم او خبرا عن جثة الا ان يراد الجملة
في الصورة الظاهرة تدبر قوله فلذا كان
افترقا اي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا ايضا
حكمة تاخيرها عما حمل على ليس وان كان من
وهذه افعال قوله فابت الى فهم الخ تمامه
ولم مثلها فارقتها وهي تصفر ابت بضم
الهمزة اي رجعت يقال اب يوب اذا رجع
وفهم بفتح الفا وسكون الها ابو قبيلة
والمراد في البيت نفس القبيلة وايبا اسم
فاعل من اب ويروي وما كنت ايبا ومجي خبرها
مفردا للتنبيه على الاصل ليلا يجهل وكم
ضربة ونصفر اي تصوت قوله لا تكثرن
اي عسيت صايما صدره اكثرت في العذل
ملحا دايما قوله اي بجمع مسايل فيه حذف
عامل المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وقد
يقال ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق ما بعده
به وهو ظاهر وبذلك سقط قول صاحب
التصريح وفيه رد على الناظم في قوله
وحذف عامل المؤكد امتنع لما سياتي في بابه
قوله وقد جعلت قلوص الخ القلوص الناقة
الشابة وابني بالتثنية ويروى ابني سهيل

والاكوار

والاكوار جمع كور وهو الرحل بالحا المهملة والمعنى
ان قلوص هذين الرجلين قربت المرحل تع
لما عنيها ما العي قوله يخجل الرجل اذا لم يستطع
الخ الشاهد في ارسل وكانه بناه على جعل اذا هو
ظرف قال اما اذا جعلت شرطية فتعين جعل الجملة
الشرطية وجملة ارسل جواب الشرط ولا شاهد
فيه حينيذ قوله وكونه مبتدا ويدون
ان خبره من حيث نقصانه وبعد عسى خبر
بعد خبر وثم خبره من حيث الابتدائية
وانما قل عدم الاقتران بان لان عسى معنى
افعال الترجي والترجي فيه يتراخي حصوله
فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال وذهب
جمهور البصريين الى ان التجريد من ان خاص
بالشعر وكلامه صريح في ان المقرون بان
خبر وهو مذهب الجمهور وانما ساغ الاخبار
به عن اسم العين لانه على تقدير المضاف
فاذا قلت عسى زيد ان يخرج اي كان زيدا
ان يخرج او زيد صاحب ان يخرج قيل هو
من باب زيد عدل وقد تقدم كذا في باب
الكلمة عن السيد ان المصدر المؤول ليس
كالمصدر الصريح فلا يصح حمله على اسم الذات

من غير تأويل فراجعه هناك لأنه شيئه وذهب
سيبويه إلى أن المقرون بأن مفعول به
على إسقاط الخافض أي من باب وقيل ضمن
الفعل معنى قرب أو قارب وذهب الكوفيون
إلى أن الفعل قاصر وأن يفعل بدل اشتمال من
فاعله ورد بأنه يتوقف عليه فائدة الكلام
وليس هذا شأن البدل قوله فاقترانه
بأن بعدها قليل أي لأنها لولا لشبهها في ترجي
الخبر كأنها للشروع مجردة لكثرة وإذا
حذفت أن معها فأما أن تعد من الشروع بالمبتدأ
أو تحقق راسا بلا تقدير وإذا ذكرت فهو
على تقدير حرف الجر أي من أن ووجب حذفه
لكثرة الاستعمال قوله كادت النفس أن تفيض
عليه تمامه إذ غدا حشو ريطة وبرود وتفيض
بالفاء والضاد المعجمة أو الظاء المشالة أي
تفنى والريطة الملاءة إذا كانت شقة
واحدة والبرود جمع برد والمراد بهما هنا
الكفن قوله فلم أر مثلها خباسة
بضم الخاء المعجمة الغنم وهي مفعول أول
لأر ومثلها مفعول ثان وتنهنهت أي
رجعت وما مصدرية والتقدير بعد قربي

من

من الفعل قوله وفيه إشعار باطراد الخ جواب
عما يقال إذا ثبات أن في البيتين السابقين
يحتمل أن يكون شاذا وحاصل الجواب أن في
هذا البيت إشعارا باطراد ثبوتها لأن الشيء
لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته
وقيل أصلا فعله بالرفع فعل به ما فعل
بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به قوله
والزموا اخلولق أن مثل حرى أي لأن الأصل
فيهما حرى زيد بأن يفعل واخلولق بأن يقوم
وإنما كان هذا دليلا على اللزوم لأن حرف
الجر لا يدخل على الفعل ولم يلزم ذلك
في عسى مع اشتراك الثلاثة في الرجاء المختص
بالمستقبل لكون عسى شهيرة في الرجاء فأغنى
شهرتها عن اللزوم قوله وبعد أوشك
انتفاء أن نزرا أورد عليه أن أوشك مشاركة
لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعرية
من أداة حرف الجر فلم اختصت عنهما بقلة
الاقتران وأجاب اللقاني بأن القرب المرجح
للتجرد عارض فيها دونهما إذ هي موضوعة
للإسراع المفضي إلى القرب قوله بو شكا
من فراقه المنية الموت والعبرات بكسر

الغبين وتستند بذا الراجع عزة وهي الفعلة
قوله ومثل كاد في الاصح كربا اي في اسمها
للمقاربة وان الاكثر تجرده من ان واشار به
بقوله في الاصح الى خلاف ابن الحاجب فانه
قال في مقدمته كرب من افعال الشروع
قوله قد برت الى بوثنة بضم الباء اي اهلكت
وبيهس كجعفر اسم رجل وهو في الاصل اسم
للاسد ومثبورا من الثبور وهو الهلاك
والخسران قوله سقاها ذوو الاحلام الى
الضمير في سقاها راجع للعروق في البيت
قبله وهي الغرس الخفيفة لحم النخيل
والاحلام العقول والسجل الدلو الممتلية
ماء وتقطع اصله تتقطع قوله كرب القلب
من جواه الى الجوى شدة الوجد والوشاة
جمع واش وهو النمام قوله ونوى ان مع
ذي الشروع وجبا ذكرا لعلها ما بيني انه انما
لزم كون الخبر في افعال الشروع مضارعا
مجردا من ان لان المضارع المجرد عن
علم استقبال ظاهر في الحال فهو من حيث
كونه فعلا يدل على الحدوث دون الا
سم ومن حيث ظهوره في الحال يدل على

كون

كون الاسم مشتغلا وملتبسا به دون الماضي
والمقرون بعلم الاستقبال فلما قصد في هذه
الافعال حدوث مصدر خبرها وكون فاعله
عليها متلبسا به وجب ان لا يكون اسما ولا
ماضيا ولا مضارعا مقرونا بان قوله
وطفقا بالتاء المكسورة ولم يسمع فتحها
قوله هب وقام الاول كقوله هببت الوم
القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم
مغريا والثاني كقوله فامت تلوم وبعض
اللوم اونة مما يضر ولا يبقى له ثقل وعد
غيره منها هلهل كقوله وطئنا ديار
المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الاماتة
تزهق قوله يجب في المضارع الواقع خبرا
الى انظره مع قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ
قلوب فريق منهم فان المضارع رفع اسما
ظاهرا وهو قلوب قال البيضاوي وفي كاد
ضمير الشان او ضمير القوم اي العائد عليه
الضمير في منهم وقد يقال في الاية ما قيل
في البيت الاتي فقلوب بدل من الضمير
في كاد بجعله عائدا الى القوم وفاعل
تزيغ ضمير راجعا للقلوب لتقدمها رتبة

نذير قوله ان تكون رافعا لضمير الاسم تحو
وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا
الباب انما اوتي بها لتدل على ان مرفوعها
هو الذي تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره
فلا بد من ضمير يعود عليه ليتحقق ذلك
قوله واسقيه الى الضمير راجع لربع ميه
وابنه اي اظهره من وجد وحزن وما
موصول اسمي او حرفي والملاعب جمع ملعب
وهو موضع اللعب قوله بدلان من اسمي
كاد وجعل اي بدلا اشتمال لا فاعلان بيثقلني
وتكلفني والتقدير كاد ثوبي يثقلني وكادت
الحجارة تكلفني فعاد الضمير على البدل لانه
المقصود بالحكم والاضمار واغنى ذكره عن
عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه
انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل
وكاد مع ان ذلك شرط قوله ان يرفع السببي
اي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود
الى الاسم قوله روي بنصب جهده اي على
المفعولية بيبلغ ولا شاهد فيه حينئذ
وقوله ورفعه اي على الفاعلية وفيه
الشاهد فان الاسم الظاهر اتصل بضمير

يعود

يعود الى اسم عسى وهو الحجاج قوله فغير
كان كان الصواب يكون قوله كما رايت اي من
قوله بعي شكك منقر من مستنبه قوله لا غيره
معطوف على او شك وكاد وشبيه غير على الضم
لقطعها عن الاضافة قوله فموشكة ارضنا
الى موشكة خبر مقدم وارضنا مبتدا موخر
وخلاف الانيس اي بعد الاوانس كقوله تعالى
فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله هو
ووحوشا بضم الواو اي ذات وحش وبفتحها
اي متوحشة وهو منصوب على الحال او عن
الخبرية لمقصود بعل تصير ويبابا اي خرابا
قوله فانك موشك الى تعدو اي تجاوز و
عاضوه يفيض فصاد محتني جارية ام
البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر
بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة
عوائق الدهر قوله وانشدوا على الاول قوله
اي قول كبير بالبا الموحدة والتكبير بن عبد
الرحمن ولا بيا قيه قوله بعد ذكره في شرح
ديوان كثير عزه لاحتمال ان يكون ابن السلبة
تكلم على هذا البيت استطرادا في الشرح وان لم
يكن من الديوان قوله اموت اسى الى الاسى الحزن

والرجام بكسر الرا وبالجيم اسم موضع ورهين
اي مرهون وقوله بالدي اي انا كل يوم اي بالموت
الذي كونه اتيه قوله كاد بي يومه اسم فاعل
كرب الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه يعود
الي الاب والخبر محذوف تقديره يموت قوله
اسم فاعل من كرب التامة واصله كارب يومه
برفع يوم اي قريب يوم وفاته قوله كضرب
وقوله كعلم الوصف كجلس وكعلم للموازنة
في الفعل والمصدر لان مصدر المفتوح طفوقا
كجلوس ومصدر المكسور طفقا بفتحتين
كفرح قوله حتى يعمل بالرفع اذا شرب الماضي
وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه
في اوشك وسولا(?) قوله بعد عسى واخلولق
واوشك يعني ان غير هذه الثلاثة لا بد
لان يفعل قال بعضهم ان كان ذلك لعدم
السماع فسمعا وطاعة والا فما المانع من
ان يقال حري ان يقوم الزيدان بالاسناد الي
ان يقوم وجعل الاسم الظاهر فاعلا بيقوم قوله
غنيا بان يفعل ظاهر هذه العبارة انها افعال
ناقصة سد ان وصلتها مسد جزئيها والذي
صرح به القوم انها افعال تامة كما ذكره

الشارح

الشارح وحينئذ فلا حاجة الي القول بانها
استغنت عن الخبر وخالف الناظم القوم فقال
عندي انها ناقصة دائما اما في عسى زيد ان
يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد
فعد سد ان وصلتها مسد الجزئين كما في
احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب
خرجت في ذلك عن اصلها اذا علمت ذلك فظاهر
عبارة المص مراد له وقول الشارح وتسمى حينئذ
تامة حمل لكلام الناظم علي غير مراده لتدبر
لكنه يلزم علي مذهب الناظم ان ان والفعل
في محل رفع ونصب وقد يقال لا مانع من ذلك
لان اثنان بمعنيين مختلفين لشيء واحد باعتبارين
لا مانع منه وقد وقع في كلامهم كقولك عجبت
من كون امس ذاهبا فان قلت لم قال عن ثان فقط
ولم يقل وعن الاول ايضا اجيب بان ان والفعل
لما حلا في محل الاول كان كونهما مغنيين عنه امرا
واضحا افاده سم قوله وتسمى حينئذ تامة
اي علي راي القوم لما علمت قوله مستغنى به
عن المنصوب كان الاولي بل الصواب حذفه
لانها لا منصوب لها علي راي القوم حتى
تحل ان ان والفعل اغنيا عنه وانما يلايم

ذلك مذهب الناظم كما علمته الا ان يقال مراده
ان هذا الفاعل على اعتبار التمام تمت به الفائدة
واعتبر عند اعتبار منصوبيلها وجعلها ناقصة
ولا يخفى ما فيه من البعد وعلى القول بالتمام
يكون معناها قرب قوله ونحو يه وجه
اخر اورد على هذا الزجاج انه يلزم عليه
التباس اسم عسى بفاعل الفعل بعدها وقد
منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي
الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا
بالفاعل ومقتضاه امتناع ما ذكر من التجويز
واجيب بان اللبس هنا لا يضر ورفعه لانه
لا يخرج الجملة عن كونها فعلية بخلافه
هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى
الفعلية قوله ان يكون الاسم الظاهر
مرفوعا بعسى فلا سم هل يجوز ذلك الوجه
اذا لم يقترن الفعل بان نحو عسى يقوم زيد
الظاهر جوازه اذ لا فرق تامل قوله تانيث
تطلع وتذكيره اي لانه اسند الى ظاهر
مجازي التانيث وسياتي في باب الفاعل ان
جواز الامرين حينئذ قوله تانيث تطلع
فقط اي لانه اسند الى ضمير متصل فيجب

تانيثه

تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر
كما سياتي بيانه هناك قوله اذا اسم قبلها
قد ذكر اي لفظا كما مثل او رتبة كقولك عسى ان
يقوم زيد اذ يجوز جعل زيد مبتدا موخرا
فيجوز في عسى الوجهان رفعها المضمر و
تجريدها عنه الا انه يلزم عليه التباس
المبتدا بالفاعل وقد تقرر واعنه كما علمت
قوله هذه اي تجريد عسى من الضمير و
جعلها مسندة الى ان يفعل لغة الحجاز وبها
جا التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من نسا
عسى ان يكن خيرا منهن قوله يجب فيه
الاضمار قال بعض المحققين ان كان ذلك لعدم
سماع غيره فذاك والا فما المانع من ان يقال
الزيدان حري ان يكتبا بالاسناد لان يفعل
قوله اختلف فيما يتصل بعسى الخ اعلم
ان حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون
الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام
العرب ومن العرب من ياتي به بصورة المنصوب
المتصل كعساني وعساك وعساه وهو محل
الخلاف قوله في موضع نصب اي اسما هـ

لعسى فمذهبه حينيئذ اقوار المخبر عنه
والخبر علي ما لهما من الاسناد السابق الا انه
عكس العمل فنصب الاسم ورفع الخبر حملا لعسى
علي لعل وقد صرح به في قوله فقلت عساها
نار كاس وعلها **قوله** حملا علي لعل اي في العمل
كما علمت اي لان كلا منهما للترجي او للاشفاق
وهي حينيئذ حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل
علي الحروف **قوله** لكن الذي كان اسما اي
كان حقه ان يجعل اسما لعسى وهو المبتدا
في الاصل جعل خبرا والذي كان خبرا اي
كان حقه ان يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا
في الاصل جعل اسما فاذا قلت عساك قايم
فاصله انا قايم فلما اتصلت بهما عسى جعل
المبتدا الذي كان حقه ان يجعل اسما لعسى
خبرا لها والخبر الذي كان حقه ان يجعل
خبر العسى اسما لها فانعكس الاسناد ويلزم
منه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر
كما تقدم **قوله** وذهب الاخفش الي ان
عسى علي ما كانت عليه اي من رفع الاسم ونصب
الخبر اي مع بقا الاسناد بحاله ايضا كما يدل عليه
قوله الا ان الخ فاللازم علي مذهبه انما هو

التجوز

التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان
ضمير الرفع فالحاصل ان في عسى المتصلة بالضمير
ثلاثة مذاهب كما يوخذ من كلام الشارح **قوله**
وهذا ما اختاره الناظم يرده امران الاول
ان انابة ضمير عن ضمير انما تثبت في
المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا وا منا
قوله يا ابن الزبير طال ما عصيكا فالكاف بدل
من التا بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير
عن ضمير كما علمته الامر الثاني ظهور الخبر مرفوعا
في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكا في
نحوها فاز و رها **قوله** وفيه نظر وجهه
انه لا يلزم من كونه بمنزلة الفاعل ان يعطي
ساير احكامه علي انه ورد حذف المرفوع في
قولهم ان مالا وان ولدا اي عهد حذف
الفاعل في مواضع يمكن حمل ما هنا عليها **قوله**
لانه الاصل او من انه الاحق اي من تقديمه
علي الكسر في النظم **قوله** ان كاد اثباتها نفي
اي للخبر وكذا قوله ونفيها اثبات واستدلوا
لذلك بقوله وما كادوا يفعلون وبقوله
يكاد زيتها يضي فمعنى كاد زيد يقوم لم يقم
ومعنى لم يكد يقوم قام وجري علي ذلك ه

٦

العراقي في بعض فروع الفقه حيث قال اذا قال
لامراته ما كدت ان اطلقك كان اقرارا بالطلاق
فيحكم عليه بالوقوع **قوله** الحنفي هذا العصر
الخ قائله المعري وجرهم وثمود اسمان هو
لقبيلتين من العرب والمراد العموم والجحد
النفي **قوله** وان معناها منفي الخ فيه ان
هذا القائل لم يرد بقوله السابق نفيها
اثبات نفي معناها نفسها بل نفي خبرها
كما علمت مما سبق فكان الظاهر ان يقال وان
خبرها منفي ان صحبها حرف نفي وبتقدير
مضاف في عبارة الشارح يستقيم المعنى اي
معنى خبرها لكن حيث كان المراد ما ذكر لم
يصح الرد على القائل المذكور بالنسبة لحال
الاثبات اذ لا شك ان مدلول الخبر في
تلك الحالة غير موجود وتقرير الشارح
الاتي من قوله فاذا قال قائل الخ يقتضي
ان القائل بالمشهور انما اراد نفس مدلول
كاد وحينئذ فالرد ظاهر في الشقين تدبر
قوله ونفس الكاد الذي هو مدلول
الخبر منتف اي لان القرب من الفعل يستلزم
انتفاوه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به

لاقريبا

لاقريبا منه **و**الحاصل ان معناها وهو المقاربة
ثابتة حالة الاثبات ومنفي حالة النفي وان
مدلول خبرها منفي دايما فلا يصح ما اشتهر سوا
اريد بقوله اثباتها ونفيها اثبات ونفي
مدلولها نفسها او مدلول الخبر تامل **قوله**
اذا عبر الناس الخ الناس البعد ورسيس
الهوى اوله ومسه ويبرح يذهب **قوله**
فكلام تضمن كلامين انما جعله كلاما واحدا
لان قوله وما كادوا يفعلون حال من الضمير
في ذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة **قوله**
والتقدير فذبحوها الخ اي مقول له فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفا القرب منه ولا تناقض بين انتفا
الشي في وقت وثبوته بعد ذلك في وقت
اخر **ان واخواتها قوله** فتنصب المبتدا
اسما لها اي اتفاقا بشروط ان يكون مذكورا
وغير واجب الابتدا وغير واجب التصدير
الا ضمير الشان افاده في التصريح وفي
التسهيل ما يقتضي جواز حذف الاسم
اذا فهم معناه وعبارته ولا يخص حذف
الاسم المفهوم معناه بالشعر وقل ما يكون

المحذوف الا ضمير الشان وحمل عليه قوله
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون لا على زيادة من خلافا للكسائي
وقيل الحذف مختص بالشعر وقيل جائز في
النثر الا اذا كان ضمير شان فلا يجوز
حذفه الا في الضرورة قوله وتوقع الخبر
اي عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا
واذا علم جاز حذفه مطلقا نحو ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم التقدير لهم عذاب
شديد اشترط بعضهم لحذفه تنكير الاسم
وسد واو المصاحبة مسده نحو ان كل شرب
وثمنه او الحال نحو ان مرجي زيدا قائما والتزم
الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام
نحو ليت شعري هل قام زيد اي ليت شعري
جواب هذا الاستفهام او بجواب هذا
الاستفهام حاصل فجملة الاستفهام
قوله وحكى قوم منهم ابن سيده الخ ه
ظاهره ان ما ذكر لغة وبه صرح بعضهم
الجمهور على المنع واولوا ما ثبت من ذلك ه
فجعلوا نصب الجزء الثاني على الحال والخبر
محذوف قالوا في مثل ان حراسنا اسدا التقدير

ان

ان حراسنا تلقاهم اسدا وقس على ذلك
قوله اذا اسود جنح الليل الخ الجنح بضم الجيم
وكسرها طائفة من الليل والخطا جمع خطوة
بضم الخا ما بين القدمين واسدا بتلون هو
السيف جمع اسد قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا
خرج على اضمار الخبر اي اقبلت رواجعا وبنى
تقديره تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم
ان ولو الشرطيتين قوله كان اذنيه الخ قيل
الوادي حمار والتشوف التطلع والعامل في
اذا معنى التشبيه في كان والقادمة واحدة
قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر
في كل جناح وخرج على ان قادمة مفعول فعل
محذوف اي يحكيان قوله لم يذكر الناظم في
تسهيله ان المفتوحة الخ ليس مثلها كان
باعتبار كون اصلها ان زيدت عليها الكاف
لان ذلك اصل منسوخ بدليل ان الكاف لا تحتاج
الى متعلق حينئذ بخلاف ان المفتوحة
بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتدا
كما يعطف بعد المكسورة قوله في لزوم المبتدا
والخبر بيان لوجه الشبه واحترز به عن لزوم
عند اما والا الاستفتاحيتين فانهما لا يلزمان

ما ذكر بل يدخلان على الجمل الفعلية وقوله
والاستغنا بهما اي بالمبتدا والخبر بحيث لا
يحتاج الكلام عند دخول الاحرف عليهما الى
شي اخر واحترز بما ذكر عن لولا الامتناعية
واذا الفجائية فان لولا يحتاج معها الى جواب
واذا الى كلام سابق قوله معكوسا ليس
من جملة الفروع لانه عند التامل لا تفرع
على ما تقدم ولذلك احتاج الى تعليله بقوله
لكونها معهن الخ قوله تنبيها على الفرعية
اي لان تقديم المفعول وتاخير الفاعل خلاف
الاصل فيكون فرعا عن عكسه فاعطي للاصل
وهو كان والفرع للفرع وهو ان وانما لم يحتج
لذلك في ما المحمولة على ليس لان فرعيتها
تامة الثبوت لا تحتاج الى تنبيه لعدم
اتفاق العرب على اعمالها وبطلان عملها
عند فقدان شرط من الشروط السابقة
قوله ولان معانيها في الاخبار قال سم قد
يقال وكان واخواتها كذلك وقد يقال على
رفق ذلك اصالتها في معموليها على الاصل
قوله التوكيد اي تاكيد النسبة وتقريرها
في ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليه

شكا

شك ولا انكار سوا كانت النسبة ايجابية
او سلبية كقوله عز من قايل ان الله لا يظلم
الناس شيا وقيل لا تؤكد الا النسبة الايجابية
والموكد للسلبية لا التبرية ورد بالاية
المتقدمة قوله الاستدراك اي رفع ما
يتوهم ثبوته او نفيه قوله والتوكيد
اي محلي فلسفة كقولك لو جا زيد لاكرمته
لكنه لم يجي قوله كقوله اي النجاشي حكاية
لكلام ذيب دعاه ليا كل معه وبواسيه
فيقول ولست بابته اي بما دعوتني اليه
قوله لا التشبيهية اي لان التشبيهية لا
مفتوحة وهذه مكسورة قوله التمني اي طلب
شي مستحيل او ممكن غير متوقع قوله الترجي
اي الطمع في وقوع امر محبوب ممكن الوقوع
وقوله والاشفاق اي توقع امر ممكن مخوف
قوله نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك اورد
عليه ان ترك بعض ما يوحى الى النبي غير ممكن
لعصمته و قد يقال مراده بقوله ممكن
انه ممكن عقلا وان استحال شرعا وعادة
قوله لعله يتذكر اي ليتذكر ومنه ما حكاه
الاخفش اوزع ممكنك لعلنا نتغدى اي

اي لتنتفي قوله في المغني ومن لم يثبت ذلك
يحمله علي الرجا ويصرفه للمخاطبين اي ادهبا
علي رجائكما قال بعضهم ومما يدل علي حمله
علي الرجا عدم استقامة التعليل في قوله
تعالي وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا هـ و
انت خبير بان عدم استقامة التعليل فيما
ذكر لا يقتضي عدم استقامته في الاية الاولي
لان مدار ثبت هذا المعني لا يدعي اطراده
تقييده دائما بل قد تاتي له نظير قوله وما
يدريك لعله يزكي اي ايزكي والمعني ما يدريك
جواب ايزكي قوله وتختص لعل بالمهملة
لا يرد علي ذلك قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب فانه جعل منه اولئك اعلم ان لعل
الواقعة في كلامه تعالي منظور فيه لحال
المخاطبين لاستحالة ترقب غير الموثوق
بحصوله في حقه تعالي لكان الشك في او
كذا قوله وفيها عشر لغات او صلها
بعضهم الي اربعة عشر لعل وعل بحذف
اللام ولعن بابدال اللام الثانية نونا وعلي
بفتح اللام ولان بابدال العين همزة واللام
نونا والان بفتح اللام ورعن بابدال اللام

راء وورعت ولغن بالغين المعجمة فيهما
ورعل بالعين المهملة وغن بالغين المعجمة
ولعلت ولعا ولون قوله التشبيه اي هو
الوكد قوله وراع ذا الترتيب اي المعلوم من
الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية
قوله الا في الذي الخ مقتضي هذا جوازه
تقدم الخبر حينئذ عليها للتوسع في
الظروف والمجرورات وقد يقال انما امتنع
خبرها والحالة هذه لان لها صدر الكلام
كما ذكره ابن الحاجب ليعلم من اول الامر
نوع الكلام وانه دال علي توكيدا وتشبيه
الخ ولم يتقدم علي ان المفتوحة مع انها ليست
لازمة الصدارة حملا علي المكسورة لانها
فرعها ولما كانت هذه الحروف اقوي في العمل
مما ساغ تقديم خبرها علي اسمها اذا كان
او مجرورا لخلاف ما كما تقدم التنبيه عليه
هناك واما كانت اقوي لشبهها الافعال
لفظا ومعني ولكونها مشبهة لفعل متصرف
لخلاف ما فيها لتدبر والاستثنا المذكور من
معتدا به في كل موضع قوله عنه البدء اي
ومع اللسان قوله كما يقدر الخبر وهو غير

ظرف اي كما في قولهم ان ما لا وان ولدا قوله
فلا تلحفي الخ تلحفي اي تلحين وجم اي كثير
ونيلا له اي وساوسه وهمومه قوله في غير
نحو ان عند زيدا اخاه الخ اي من كل تركيب
لا يبق الاسم فيه ضمير يعود على شي في
الخبر فانه يجب التقديم في ذلك فرارا من
عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقد
يمتنع التقديم كقولك ان صاحبه الدار
فيها كذا افاده سم ورد بان الاسم رتبته
التقديم فيجوز عود الضمير عليه مع تاخره
لتقدمه رتبة فالاولى التمثيل للممتنع
بقولك ان زيدا لفي الدار قوله وهو ان افتح
اي وجوبا ان وجب السد وجوازا ان جاز و
حينئذ فقوله وفي سوى ذاك اكسر اي
وجوبا و يحتمل وهو الاولى كما ذكره الشارح
ان المراد افتح وجوبا ويكون جواز الفتح
داخلا في قوله وفي سوى ذاك اكسر لان
الظاهر بقا الاول على ظاهره وارتكاب
التاويل في الثاني لتذبر قوله لسد مصدر
اي من لفظ خبرها ان كان مشتقا او من
لفظ الكون ان كان جامدا قوله في محل فاعل

اي

اي الفعل ملفوظا كمثال الشارح او مقدرا نحو
اجلس ما ان زيدا جالس ولو انهم صبروا اذ
التقدير ما ثبت ولو ثبت لان ما المصدرية
ولو لا يدخلان الا على الفعل وهو في الاول اجماعي
وفي الثاني مذهب الكوفيين وبعض البصريين
وذهب جمهور البصريين الى ان المرفوع بعد
لو مبتدا محذوف الخبر وجوبا وذهب ابن
عصفور الى انه لا خبر له لاشتمال صلة ان
على المسند والمسند اليه قوله او مفعول
المراد به ما يشمل المفعول به كمثال الشارح و
المفعول له كقولك جيتك اني اجلك اي اجلالا
والمفعول معه نحو يعجبه جلوسك عندنا
وانك تحدثنا اي وتحدثك ولا تقع مفعولا له
فيه ولا حالا ولا تمييزا افاده الدماميني
وتقع مستثنى نحو يعجبني امورك الا انك
تشتم الناس اي الا شتمك الناس قوله
غير محكي اي بالقول فلا يقال قلت انك فاضل
بفتح الهمزة لما تقرر من قال وما تصرف منه
انما ينصب الجمل لا المفردات وينبغي ان يزاد
وغير خبر في الاصل ليخرج ظننت زيدا انه
قايم فانه لا يجوز فتح الهمزة لعدم استقامته

المعنى عليه قوله او مبتدا اي في الحال
والخبر مذكور كما في الاية الشريفة او محذوف
نحو فلولا انه كان من المسبحين اي لولا كونه
من المسبحين موجود او في الاصل نحو كان
عندي انك فاضل اي فضلك قوله انك ذو تويه
الوصف اي ويتبك الارض كما يث من اياته
وهذا مذهب الفيل وذهب سيبويه الى
ان اسم الحدث المرفوع بعد الظرف والمجرور
فاعل به وان لم يعتمد على شي ومنه الاية
الشريفة قوله او خبر عن اسم معنى الخ حا
صله ان المخبر عنه اذا كان اسم معنى تارة
يكون قولا وتارة يكون غيره فان كان الثاني
وهو المراد هنا فاما ان يكون خبران صادقا
عليه اي يصح حمله عليه اولا فان كان الاول
وجب كسران نحو اعتقاد زيد انه حق وان كان
الثاني وجب الفتح نحو اعتقادي انك فاضل اي
معتقدي فضلك وان كان الاول فاما ان
يكون خبران قولا اولا فان كان الثاني وجب
كسرها نحو قولي انك فاضل اي مقولي هذا
اللفظ وان كان الاول فان اختلف القايل وجب
الكسر ايضا نحو قولي ان زيدا يحمد الله انتهى

مقولي هذا اللفظ ولا يصح الفتح لان حمد زيد
لله ليس قوله والا جاز الامران نحو قولي اني
احمد الله اي قولي حمد الله او مقولي هذا
اللفظ ويتاتى زيادة بسط لهذا الكلام
قوله نحو اعتقادي انك فاضل اي معتقدي
فضلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمو
لها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم
الرابط لان اسم ان يعود على المبتدا الذي
هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه
فتبقى الجملة بلا رابط قوله اعتقاد زيد
انه حق انما لم يصح الفتح لانه يصير المعنى
اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا
يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا
يستفاد من المبتدا لان معنى الخبرية
ثبوت الاعتقاد وهو معلوم من المبتدا
قوله نحو ذلك بان الله هو الحق اي متلبس
بحقية الله قوله او الاضافة بيان
المضاف ان كان مما لا يضاف الا للمفرد تعين
الفتح وان كان مما لا يضاف الا للجملة كحيث
تعين الكسر وان كان مما يضاف لكليهما
جاز الامران قوله مثل ما انكم تنطقون

اي مثل نطافكم نما زايده ومثل مضاف الي
الكم تنطقون ولا يصح ان تكون ما موصولة
اسميا لانه لا يوصل الي العود ولا حرفيا اذ لا يتبع
حرفا ما مصدريان قوله وان فضلتكم
معطوف علي نعمتي عطف خاص علي عام قوله
انها لكم اي استقرارها لكم وهو بدل اشتمال
من احدى الطائفتين قوله نحو ظننت
زيدا انه قائم فيجب الكسر وان سدت مع
معموليها مسد مفرد لانها في موضع
المفعول الثاني لكن لا تقدر بالمصدر لعدم
استقامة المعنى اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه
قوله فالكسر في الابتدا اي ابتدا الكلام
لا الابتدا للاسناد لما علمت من انها معه
مفتوحة قوله اما حقيقة الخ قال ابو
حيان وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعا عليه
فقد ذهب بعض النحويين الي جواز الابتدا
بان المفتوحة اول الكلام نحو ان زيدا قائم
عندي وبما تقدم لك في القولة قبل هذه
تعلم رد كلام ابي حيان لانه بناه علي ما
فهم من ان المراد بالابتدا الابتدا للاسناد
وليس كذلك قوله والواقعة بعد حيث

اي

اي تاليته لها فنحو جلست حيث اعتقاد زيد انه
مكان حسن فانه يجب فتحها حينئذ وما ذكر
مبني علي القول باختصاصها بالجمل وهو المشهور
اما علي مقابله من جواز اضافتها للمفرد
ايضا فيجوز الامران قوله والواقعة خبرا
عن اسم ذات انما وجب الكسر حينئذ لان المصدر
لا يخبر به عن اسما الذوات الا بتاويل وذكره
ممتنع هنا وتقدم عن السيد ان المصدر
المؤول يخبر به عن اسما الذوات من غير تاويل
والظاهر علي هذا جواز الفتح تدبر قوله
ما ان مفاتحه اي الذي ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة اي لتثقلها فما اسم موصول بمعنى
الذي مفعول ثان لاتينا وما بعده صلته
وذهب بعضهم الي انه جواب قسم مقدر
والقسم وجوابه صلة الموصول قوله فخلاف
حشو الصلة اي لفظا والا فهو في الحقيقة
صدر الصلة لوقوعها مع معموليها في موضع
المبتدا قوله سوا مع اللام ودخلها لا
عارض هذا اجازته للوجهين في قسم
لا لام بعده لان من فتح لم يجعلها جوابا
كليا كما افاده السعد ويمكن دفع

التعارض ايضا بان الكلام هنا في قسم لم يصرح
بفعله بقرينة قول الشارح فيما ياتي او فعل
قسم ظاهر تامل قوله وجب الفتح وكسر
المراد بانه يجوز الفتح والكسر حينئذ قال
فمن فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى به
لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه
اجرائه مجرى الظن جائزة ولا تنافي عند
التامل بين الكلامين لان الشارح انما حكم
بوجوب الفتح عند عدم ارادة الحكاية واجرا
القول مجرى الظن بالفعل تدبر قوله
اتقول انك الخ تمامه وقد اسبحت دم امرئ
مسلم قوله اما مع الواو فانما تفتح حينئذ
وان كان الموضع في الحال الافراد لان المصدر
المنسبك معرفة ولان الحال المفردة لا تقع
بعد الواو ولحلولها محل الحال حلولها محل
الصفة نحو مررت برجل انه فاضل ولا بد
من وقوعها فيهما اول الجملة ليخرج من
الاول اقبل زيد وعندي انه فاضل ومن الثاني
نحو مررت برجل عندي انه فاضل فانه
يتعين الفتح حينئذ قوله كما اخرجك ربك
اي كاخراج ربك اياك قوله علق عنها باللام

احترز

احترز به عما اذا كان المعلق غير اللام من
المعلقات الاتية فانها تفتح قوله الم تر
اني الخ ليلة طرق التسري وسناهما ضوءهما
قوله بعد اذا الفجاة مركب اضافي من اضافة
الدال للمدلول او توصيفي والفجاة الهجوم
والبغتة ومعنى البيت شبه المعرب
همزات توجيهي بعد اذا الفجاة وبعد فعل
قسم ظاهر قوله نظرا لوجب كل منهما اي
لوجود مقتضي كل وهو اعتبار كون ما بعد
اذا متلا جملة او مفردا قوله وكنت ارى
زيدا الخ ارى بمعنى اظن تتعدى لمفعولين
فقط سواء فتحت همزتها او ضمت كما افاده
سم فزيدا مفعول اول وسيدا مفعول
ثان وما مصدرية اي كقول الناس فيه
والقفا مقصور مؤخر العنق واللهازم
جمع لهزمة بكسر اللام طرف الحلقوم
وقيل مضغة تحت الاذن وكني بما ذكر عن
الخسة وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع
واللهازم موضع اللكز قوله كما تقول انه
خوجب الخ اي كقولك المذكور مع كون الواقع
بعد اذا مفردا مبتدا محذوف الخبر قوله

لكن ذهب قوم الى استدراك على قوله
الناظم والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير
ورد بان مذهب الناظم ان اذا حرف فكان من
واضح على مذهبه اذ لا تتاتى الخبرية عليه
قوله ربا لذا اي ذكره للاحتراز عما لو قرنها في
المكسورة اي من وجوب الكسر حيث وقعت
جوابا لقسم لم يصرح بفعله سوا ذكرت معها
اللام او لا قوله لم يجعلها جوابا للقسم اي بل
مفعولا كما تقدم قيل لان الفعل اخبار بمعنى
طلب القسم لا قسم اذ الظاهر كون الجواب
مذكورا لا محذوفا وهذا واضح في مثل هذا
البيت اما في نحو حلفت بربه على كذا فلا
مانع من ان يكون قسما ولا يقدر عدم الجواب
لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويودي
مؤداه عند حذفه قوله ويجوز الوجهان
ايضا الى اشار بذلك الى ان الظرف معطوف
بحرف العطف على قوله بعد اذا فجاة
قوله مع تلو فا الجزا اي وما اشبه فا الجزا
نحو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه واضافة فا الى الجزا من
اضافة الدال للمدلول وتسمى ايضا الجوابية

قوله

قوله
هو خبر مبتدا محذوف هو اولى مما بعده لان
المعهود في الجملة الجزائية حذف المبتدا كقوله
تعالى وان مسه الشر فيؤوس اي فهو يؤوس
قوله والكسر احسن في القياس اي لانه لا يحوج
الى تقدير قوله الا مسبوقا بان المفتوحة اي
كقوله الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله
فان له نار جهنم وقوله كتب عليه انه من
تولاه فانه يضله ويهديه بخلاف ما لم تسبق
بان المفتوحة فانها مكسورة مع ليس الا •
نحو انه من يات ربه مجرما فان له جهنم
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين
قوله وذا الحكم اي جواز الوجهين قوله فالفتح
على معنى خير القول حمد الله اي بالمعنى المصدرية
منهما والمعنى وقوع الحمد مني خبرا فهو الى بابه
عبارة كان وانما كان المخبر عنه هنا قولا لان
اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه قوله
لغرض الحكاية ولم يحتج الى رابط حينئذ
لانها بمنزلة المفرد اذ المقصود منها لفظها
قوله نحو عملي اني احمد الله انما يتعين الفتح لان
الخبر حينئذ يكون الحمد وهو صحيح لان الحمد
اي الثناء من افراد العمل وعلى الكسر يكون

الخبر جملة اي احمد الله وهو غير صحيح لانه
ليس بعمل و فيه انهم يعدون القول عملا لسانيا
واجيب بان العمل اللساني القول بالمعنى المصدري
هذا ما ذكره الشارح تبعا للتوضيح و يؤخذ
من كلام الحفيد جواز الوجهين فيما ذكر اما
الفتح فظاهر واما الكسر فعلى معنى عملي
اي قولي من اطلاق الاعم على الاخص ثم اراد
اسم المفعول اي مقولي باللسان هذا
اللفظ فيكون فيه تصرفات وفي شرح الجامع
ان تنزيل ما يرادف القول منزلته في
الحكاية قول الكوفيين اما البصريون فلا
يجيزون حكاية الجمل بما يرادف القول واذا
امتنعت الحكاية فيما يرادف القول عند
البصريين فاولى بالمنع ما لا يرادفه مما اريد
به معناه كالعمل في المثال وعلى هذا فيتعين
الفتح في المثال على رايهم بما اطلق الشارح
تذنيب اعلم ان الاخبار المذكور مبني على دعوى
انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن
العام الا اذا ادعي انحصاره فيه لان المحمول
لا يكون اخص من الموضوع اذ لا يقال الحيوان
انسان وانما يكون اعم او مساويا قوله

فالكسر

فالكسر اي فيتعين الكسر او فالكسر متعين
قوله نحو قولي اني موحد اي مقولي هذا
اللفظ ولا تحتاج الجملة الى رابط لما علمت
ولا يصح الفتح لان الايمان ليس قولا لاختلاف
موردهما اذ الاول جناني والثاني لساني ه
قوله و قولي اني احمد الله اي مقولي
هذا اللفظ ولا يصح الفتح لفساد المعنى
لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده
الى نفسه قوله بمفرد صالح للعطف عليه
احترز به عن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل فان
مالا لا يصلح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال
ان لي مالا وفضل عمرو فيجب الكسر في المثال
المذكور قوله عطفا على ان لا تجوع اي يعطف
مصدر على مصدر تاويلا والمعنى ان لك عدم
جوع فيها وعدم عري قوله فتكسر بعد
الابتدائية اي التي تبتدا بعدها الجمل و
تستانف وهي بمعنى فا السببية واما لم تفتح
اذ بعدها لامتناع تقديرها مع معموليها
بمصدر و اقول لا يصح عد هذا من مواضع
جواز الوجهين لان المراد جواز الوجهين
في تركيب واحد كما هو ظاهر والوجهان

فيما ذكر في تركيبين مختلفين تدبر قوله
حتى عرفت اموري حتى انك فاضل اما تعيين الفتح
لوقوعها مع معموليها في موضع اسم مجرور
ان كانت جارة ومنصوب ان كانت ناصبة
قوله اذا كانت اما استفتاحية اي حرف
استفتاح وحينئذ فتكون حرفا واحدا و
قيل مركبة من همزة الاستفهام وما النافية
وانما وجب الكسر لوقوعها في ابتداء الكلام
حكما لما سبق نظيره اجاز بعضهم الفتح على
ان تكون مع معموليها في موضع مبتدا
محذوف الخبر والمعنى اما فضلك معلوم
والحق ما تقدم قوله ان كانت بمعنى حقا
وهي حينئذ مركبة من همزة الاستفهام وما
العامة بمعنى شيء وصار بعد التركيب بمعنى
احقا بتقديم الهمزة على احقا على الصواب
لا بمعنى حقا باسقاط الهمزة كما ذكره الموضح
وتبعه الشارح وموضع ما نصب على الظرفية
كما نصب حقا على ذلك في قولهم احقا الخ وهذا
قول سيبويه وقيل حقا مصدر لحق محذوف
وان وصلتها فاعل وقيل اما بسيطة وهي
مع ان ومعموليها كلام تركب من حرف واسم

وهو

وهو مذهب ابن خروف قوله احقا ان جيرتنا ه
استقلوا تمامه فنيتنا ونيتهم فريق حقا
منصوب على الظرفية كما اشار اليه الشارح
وقيل على المصدرية على عامة والجيرة بكسر
الجيم جمع جار واستقلوا اي نهضوا من
محلهم واراد بالنية الجهة التي يقصدها
المسافر وفريق اي متفرقة قوله فيقول
لا جرم لا تبيتك اي على ان لا تبيتك جواب قسم
محذوف قام مقامه ونزل منزلته لا جرم
ومثل ذلك تعالى عن قولك لا جرم ان زيدا
فاضل على الكسر وزاد في الموضح من مواضع
جواز الامرين ان تقع في موضع التعليل
نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم
قرا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام
العلة والباقون بالكسر على انه مستانف
استئنافا بيانيا ومثل ذلك وصل عليهم ان
صلوتك سكن لهم وبه تمت مواضع جواز
الامرين تسعة قوله وبعد ذات الكسر
متعلق تصحب وتقديمه لافادة الحصر
اي لا بعد ذات الفتح قوله تصحب الخبر
لام ابتدا اي بشروط اربعة تاخر الخبر

عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض وغير
جملة شرطية وذلك بان يكون مفردا مشتقا
او جامدا او مضارعا متصرفا او جامدا
او ظرفا او مجرورا او جملة اسمية وانما
دخلت لام الابتدا على المفرد لانه شبيه
بالمبتدا وعلى المضارع لمشابهته الاسم
وعلى الظرف ونحوه لانهما في حكم الاسم
اذ متعلقهما اما اسم او مضارع وعلى الجملة
الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل
على الخبر المتقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد
ولا على المنفي لئلا يجمع بين متنافيين في نحو
لم ولن وحمل الباقي عليه ولا على الماضي لبعد
شبهه بالاسم ولا على الجملة الشرطية
لئلا تلتبس بالموطية قوله لا يشترط في
دخولها على الخبر عدم تقدم معموله عليه
خلافا لابن الناظم قال تعالى ان ربهم بهم
يومئذ لخبير وقد يقال ما في الاية ظرف
متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناظم
قوله لان لها الصدر فقد يعارض بان هذه
الحروف ايضا لها الصدر كما تقدم ولذلك
امتنع تقديم الخبر عليها قوله بين حرفين

لمعنى

لمعنى واحد قد يقال كونهما لمعنى واحد
يقتضي عدم كراهة الجمع ويكون ذلك من التاكيد
اللفظي ومعلوم انه ليس بمكروه واجاب سم
بان مدار التاكيد اللفظي على اعادة اللفظ
بعينه او مرادفه وذلك مفقود ههنا
لامتناع الترادف تدبر قوله من زحلقوا اللام
الى الخبر لم يزحلقوا ان لانها عامل وحقه
التقدم وانما لم يزحلقوا اللام في قولهم لهنك
قائم بفتح وكسر لانها التي هي بدل من همزة
ان لزوال صورة ان فكانهما شيء واحد للتاكيد
قوله لا تصحب خبر غير ان الخ اي لان ان المكسورة
لا تغير بدخولها على الجملة معناها ولا
حكمها بخلاف اخواتها الاخرى اذ ليت غيرت
الجملة من الخبرية الى التمني ولعل الى الترجي
وكان الى التشبيه ولكن صيرت الجملة لا تستعمل
الا بعد كلام وان صيرتها في تاويل المفرد
قوله بفتح الهمزة يشكل بما تقدم من ان اذا
وقعت في صدر الجملة الحالية يجب كسرها
وان لم تقترن بالواو ومثل الخبر المقترن بها
بالاية الشريفة اجيب بان ما تقدم باعتبار
الغالب ورد بالتمثيل في بحث الموصول والقلبة

فالاحسن ان يقال الفتح محمول على الشذوذ قوله
ولكنني من حبها لعميد صدره يلوم ونهي
في حب ليلى عواذلي والعميد من عمده
العشق بكسر الميم اي هدّه وقيل الكسر
قلبه بالمحبة ويروى لكميد بالكاف من
الكمد وهو الحزن قوله ام الحليس لعجوز
شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة
الشهربة الفانية البالية لهرمها ومن
تبعيضية ان فخر مضاف اي بلحم عظم
الرقبة ويجعل بدلا انه لم يعتذر قوله فقال
من سيلوا امسى لمجهود اقصدوه مروا عجالى
فقالوا كيف سيدكم عجالى بفتح العين واللام
جمع عجلان من العجلة وهي السرعة وسيلوا
مبني للفاعل وعائد الموصول محذوف اي
سالوه وهذا اولى من بنائه للمفعول
لما تقدم من ان مراعاة اللفظ من الكثر من
مراعاة معناها قوله وما زلت من ليلى
الخ من ليلى اي لاجل حب ليلى وقوله ه
لهائم خبر زال من هام على وجهه يهيم
هيما وهيمانا اي ذهب من العشق او غيره
والمقصي بضم الميم المبعد اسم مفعول

من

من اقصى والمراد بفتح الميم المذهب وهو
في الاصل المكان الذي تتردد فيه الريح وتذهب
قوله امسى ابان الخ ابان بفتح الهمزة وتخفيف
الموحدة اسم رجل وفي صرفه خلاف فمن صرفه
راى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف
راى ان وزنه افعل منقول من ابان ماضي
يبين وهو المختار والاعلاج جمع علج بكسر
العين وهو الرجل الغليظ من كفار العجم
وسودان جمع اسود وذهب بعضهم الى ان
اللام بمعنى الا الاستثنائية اي لا امسى اعلاج
وحينئذ فلا شاهد فيه قوله ذي اشارة الخ
كان الاولى بل الصواب ان يقول ذي اسم اشارة
في محل نصب على المفعولية واللام بدل او
عطف بيان او صفة قوله اي لا تدخل هذه
اللام على منفي اي لئلا يجمع بين مثلين
في نحو لم ولا لما تقدم وحملا الباقي عليه و
لحصول التنافي بين اللام وحرف النفي لان
الاول للتقوية والاثبات والثاني للرفع
والدال انه افاده الشي في شي الاول فتح قوله
واعلم ان تعليلها ونحوها فيه شذوذ من و
وجهين دخول اللام على الخبر المنفي ه تم

وتعليق الفعل عن العمل حيث لسوت ان وكان
معمولا ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا
للام وسوغ ذلك في الجملة نشبه لا نعتبر المعنى
ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين
ولا متقاربين التساوي وكان معمولا ان يقول
للاستواء اولا متشابهان لكنه اضطر فقدم
واخر وسوا في الاصل مصدر بمعنى المساواة
فلذا صح وقوعه خبرا عن اثنين قوله
من الافعال بيان لما وقوله ماض متصرف الخ
اشارة لوجه الشبه المستفاد من الكاف قوله
واجازه الكسائي وهشام اي على اضمار قد
كما في المغني وفي الاوضح بدل الكسائي الاخفش
الاخفش قوله دخلت عليه اي لشبهه
بالاسم كما تقدم قوله اذا كان غير متصرف
ظاهره حتى ليس والمصرح به عدم جواز
دخول اللام عليها كراهة اجتماع لامين
ولعله لم يحترز عنه لدخوله في عموم قوله
سابقا ما فيه نفيا قوله كالاسم اي الجامد
في عدم التصرف قوله فاشبه حينئذ المضارع
اي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه قوله
ولبني جواز ذلك اي دخول اللام على قد وقوله

خلافا

خلافا حال اي مخالفا او مفعول مطلق اي
اخالف خلافا لصاحب التوشيح فانه ذهب الى
ان لام الابتدا لا تدخل على الماضي المقرون
بقد واذا سمع دخول اللام عليه تعين ان
تقدر لام جواب القسم فاذا قيل ان زيدا لقد
قام كان التقدير ان زيدا والله لقد قام قوله
وقد تقدم ان الكسائي الخ رد لكلام صاحب
التوشيح وحاصله ان الكسائي وهشاما ذهبا
الى ان قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتدا
فبالاولى قد الظاهرة قوله فانه يجوز بلا
شرط اي بلا شرط اضمار قد لان لام القسم
تدخل على الماضي مطلقا فاشتراط اضمار
قد دليل على ان اللام لام الابتدا لا لام القسم
وقوله والحالة هذه اي حالة كون اللام هي
للقسم قوله المتوسطا اي الاسم المتوسط بين
اسم ان وخبرها اي ولو تقدم الخبر على
الاسم نحو ان عندي لفي الدار زيدا وهذا
اشارة الى شرط اول وذكر الشارح شرطين وبقي
رابع وهو ان لا تدخل على الخبر فلا يجوز ان
زيدا لعمرا الضارب هكذا قيل وظاهره ان
الرابع ليس في كلام الشارح وليس كذلك بل صرح

الثالث وفي نحو قولك ان زيدا هو القايم بالعكس
وبعض العرب كتميم يرفع ما بعده على الخبرية
لقراءة ابي مسعود ولكن كانوا هم الظالمون
على ان هم مبتدا والظالمون خبره وانما سمي
فصلا وضميرا فصلا لانه فصل بين كون ما
بعده خبرا وكونه نعتا قوله وهو الضمير
المسمى عمادا سمي بذلك لانه يعتمد عليه في
تادية المعنى قال الناظم وجاز ان تدخل
عليه لام الابتدا لانه معمول للخبر لرفعه
توهم السامع كون الخبر تابعا فهو بمنزلة
الجزء الاول من الخبر فحسن دخولها عليه
قوله اذا لم يعرب هو مبتدا اي لانه اذا
اعرب مبتدا كان جزءا من الخبر فتكون داخلة
عليه وعليه فلا يكون ضمير فصل قوله
وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله مثل ذكره
تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا رجل
قوله او على الاسم المتاخر اي عن الخبر او عن
معموله قوله ووصل ما الزايدة توجب الوصولة
والعمد ريه فلا يبطلان العمل نحو انما عمرو
حسن وانما فعلت حسنا اي ان الذي عندك احسن
وان فعلك حسن قوله لانها تزيل اختصاصها

بالاسما

بالاسما اي ما عدا الليت كما سياتي قوله فوجب
اهمالها اي ما عدا الليت هذا مذهب سيبويه
والجمهور لما يوجد ما يأتي في التتم قوله ويحتمل
ما ملغاة اي غير كافة قوله قالت الا ليتما
الح قايله النابغة وقبله احكم كحكم فتاة
الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد
وبعده فحسبوه فالفوه كما زعمت ستا
وستين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها
حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد
قوله قالت اي زرقاء اليمامة وكانت تبصر
من مسافة ثلاثة ايام ومقولها ليتما هذا
الحمام لنا الى حمامتيه ونصفه فقد يه
ثم الحمام مية وقصتها انها كانت لها قطاة
ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت
ما ذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد فعد
فاذا هو ست وستون قطاة فاذا اضم اليها
نصفها مع قطاتها كانت مائة ووصف الحمام
بصفة الجمع وهو شراع باعجام اوله واهماله
وبصفة الافرا دوهو وارد الثمد بفتح
المثلثة الما القليل قوله لما سبقه من ان
الح قد يقول النحوي وهو الم ومن

وافقه يكفي في صحة الاعمال الاختصاص
الاصلي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظاير
كثيرة قوله ولكنما يقضي فسوف يكون
الحق ان ما موصول اسمي بدليل عود الضمير
في يقضي عليها ولو كانت حرفا زايدا كافا
لما صح عوده عليها لانه لا يعود الا على الا
سما فالذي ينبغي التمثيل به للكافة قول
امرء القيس ولكنما اسعى لمجد موثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي قوله اعد نظرا
يا عبد قيس الخ تعرض الشاعر هجا عبد
قيس بانه يفعل بالحمار الفعل الشنيع وانما
يفعل لازما ويتعدى بالكاف في البيت قوله
ولذلك اي لبقا اختصاصها بالاسما قوله
وهو يشكل الخ فقد يقال لم ينظر المص الى
هذا الخلاف لكونه واهيا محكى الاجماع
تدبر قوله معطوفا على منصوب ان اي على
محله بنا على قول بعض البصريين الذين
لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل ونسب للكوفيين ايضا او على
الضمير في الخبر ان كان فاصل وقيل ان
العطف على محل ان مع اسمها ويحتمل ان يكون

الناظم

الناظم جاريا على مذهب المحققين من
النحاة وهو ان المرفوع مبتدا محذوف
الخبر وسماه معطوفا مجازا نظير ما تقدم
وهو ظاهر عبارة الشارح وكان الاولى ان يقول
تالي العاطف ليكون ظاهرا في الجريان
على ساير الاقوال وليس هذا الحكم مختصا بالواو
لان كذلك تقول ان زيدا قايم لا عمرا ولا عمرو
وكما تقول ان زيدا قايم وعمرا او وعمرو وفي
التسهيل ان النعت وعطف البيان والتوكيد
كعطف النسق تقول ان زيدا قايم العاقل
او عبد الله او نفسه بالنصب والرفع ولم
يتعرضوا للبدل والظاهر انه كساير التوابع
كما قال الرضي ومثل لذلك بقوله ان الزيدين
قد استحسنتهما شمايلهم بالرفع قال
الدماميني وحكى ابن عصفور ان المحققين
من اهل البصرة لا يجوزون الرفع في غير
عطف النسق من التوابع فان سمع شيء من
ذلك حفظ ولا يقاس عليه قوله ممن يك
لم يعجب الخ بضم اليا من اعجبه الرجل
اي ولد ولدا عجيبا ولا يقال للمراة التي
تلد الا معجبة ومعجابة وقوله عجيبة اما على

حذف الزوا ابدا والا محل النجيبته ايضا وهنا
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فارتفع واستتر والشاهد في قوله والاب
فانه عطف بالرفع بعد الاستكمال قوله وليس
معطوفا حينئذ اي حينئذ رفع واطلاق
المعطوف عليه تجوز كما علمت ويحتمل ان
يكون اشارة للتجوز على الناظم قوله
والجملة ابتدائية اي لعطفها على جملة
ابتدائية اذ المعطوف يعطي حكم المعطوف
عليه قوله على محل ما قبلها كان الاولى حذف
لفظ محل لان ما قبلها لا محل له اذ الجملة
ابتدائية اي مستانفة وقوله من الابتدا
بيان لما على تقدير مضاف اي من ذات الا
بتدا وهو لا يظهر الا في عنوان زيد اكل
طعامك وعمرو بخلاف البيت فان الجملة
فيه جواب الشرط الجازم وهو ما لها محل
من الاعراب وهو الجزم قوله نقيض الوجه
الاول اي كونه من عطف الجمل عند الجمهور
وبعضهم عبر الثاني بقلة كما سياتي في
قول الناظم وبلا فصل يرد في النظم فاشيا
وضعفه اعتقد قوله نقيض النصب

اي

اي بالتزام على الرفع من العطف قبل تمام مع
المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن
تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان جعل
المرفوع معطوفا على الضمير في الخبر قال
بعضهم يحتمل انه يجوز الرفع على انه خبر
مبتدا محذوف والجملة معترضة بين اسم
ان وخبرها لا معطوفة حتى يلزم ما ذكر
قوله واجاز الكسائي الرفع محل الخلاف حيث
يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو ان
زيدا ذاهبان ليظهر وجه المنع وهو ان
العامل في خبر المبتدا الابتدا او المبتدا
وفي خبر ان نفسها فيلزم اجتماع عاملين
مختلفين مستقلين على رفع معمول واحد
اما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين نحو ان
زيدا وعمرو في الدار فيجوز اجماعا افاده في
التصريح قوله مطلقا اي سواء ظهر اعراب
المعطوف عليه او لا فالاطلاق في مقابلة
التقييد الاتي عن الفرا قوله ان الذين
امنوا الخ الشاهد في الصابئون فانه عطف
على محل الذين قبل استكمال الخبر وهو
من امن الاية قوله نحو يلا امسي الخ الرجل

منزل الشخص وقيار بفتح القاف وتشديد
التحتية اسم فرس وقيل اسم جمل الشاهد
فيه حيث عطف على محل اليا قبل استكمال
الخبر وهو لغريب والضمير فيها للمدينة
قوله وخرج ذلك على التقديم والتاخير اي
حمل على تقديم الوقوع من تاخير وتاخير
الخبر من تقديم و الاصل في الاية والله
اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من
امن الخ والصابيون والنصارى كذلك
فحذف من الثاني لدلالة الاول قوله
او حذفا الخبر اي خبر ان لدلالة خبر المبتدا
عليه قوله وينبغي الاول الخ قال سم في
المغني نظر لجواز ان تقدر اللام داخلة
على مبتدا محذوف اي لهو غريب قوله
ووافق الفرا الكسائي اي في جواز الرفع قبل
استكمال الخبر قوله فيما خفي فيه اعراب
المعطوف عليه اي في تركيب خفي فيه ما
ذكروا ما لكونه مبنيا كمثال الشرح ومقصورا
نحو ان الفتى وزيد ذاهبان قوله واعلم انا
سامن العرب الخ المقصود نقل ماخذ الرد
على الفرا والكسائي وفيه اسناد الغلط الى

العرب

العرب نظر و قال بعضهم لا مانع منه اي انهم
نطقوا بذلك على خلاف قياسهم غلطا وفيه
ما لا يخفى قيل اراد به التوهم اي توهم عدم
ذكر ان قوله وما قصرت به في التسامي
العلو والموافقة في النسب والحوولة مصدر
كالعمومة او جمع خال كالعمومة جمع عم وعمي اسم
لكنه والطيب الاصل خبرها وهو من اضافة
الوصف الى مرفوعه بعد تحويل الاسناد كما
سياتي الشاهد في قوله والخال فانه معطوف
بالرفع على منصوب لكن بعد الاستكمال قوله
وان المفتوحة على الصحيح جريان الخلاف فيها
دون ان المكسورة ولكنه يقتضي فرقا بينهما
والظاهر ان الفرق انها لا تغير معنى
الجملة ولا تنقلها من اسلوب الى اخر
بل تقويه بما دخلت عليه فقط فاشبهت الحرف
الزايدة للتاكيد بخلافها فانها تنقل الكلام
من اسلوب الجملة الى اسلوب المفرد قوله
بان تقدمها علم او معناه اي دال معناه كاذان
من الله اي الشرعية انما جاز العطف بالرفع
اذا تقدمها ما ذكر لانها حينئذ بمنزلة
ان المكسورة لوقوعها مع معموليها موقع

المفعولين وهما في الاصل جملة احدهما مسند
اليه والاخر مسند ولا ينافي ذكر كونهما مع
معموليها في تاويل مفرد لان ما تقدم منظور
فيه للاصل كما علمت ولا تنس انه جملة تقديرا
قوله لزوال معنى الابتدا اي معنى الجملة
ذات الابتدا لان هذه الثلاثة تغير
معنى الجملة فتنقلها من الخبر الى الانشا
فلو جاز الرفع لزم عطف الخبر على الانشا
قال سم وهو مشكل على القول بجواز
عطف الخبر على الانشا والعكس لان معنى
كون علة المنع لزوم ما ذكر اختصاص المنع
بالمانع ثم ان هذا اللزوم انما يظهر
على تقدير كونه من عطف الجمل اما على
تقدير كون المرفوع معطوفا على الضمير
في الخبر فلا بل ينبغي ان يجوز مطلقا
افاده الشنواني تبعا لصاحب التصريح
قوله وخففت ان المكسورة اي بشرط ان
لا يكون اسمها ضميرا نحو انك لفاضل و
بشرط ان لا يكون الخبر غير صالح لدخول
اللام نحو ان زيدا قام و يستثنى من
الثاني الخبر المنفي فتخفف معها لانه

لا يتوهم

لا يتوهم معها ان نافية قوله فيقل العمل
انما قل هنا وبطل فيما اذا كففته بما عند العمل
على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين
زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوى
لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما بخلافه
هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها افاده
سم ويحمل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها
فعل كما في المثال الاتي وجب الاهمال
ولا يدعى الاعمال وان اسمها ضمير الشان و
الجملة الفعلية خبرها قوله نحو وان كل
لما جميع لدينا محضرون كل مبتدا واللام لام الا
بتدا وما زائدة وجميع خبر ومحضرون
نعته ولدينا متعلق به ويجوز ان يعرب
جميع مبتدا ثانيا ومحضرون خبره و
الجملة خبر الاول قوله وان كلا لما ليوفينهم
اللام الاولى موطئة للقسم والثانية
للتاكيد وما زائدة بينهما للفصل وليو
فينهم خبر ان وقيل ما موصول خبر ان
وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم
وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين
والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة

وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة
والتقدير وان كلا لخلق موفي عمله وقرئ لما
بالتشديد والتنوين بمعنى جميعا كقوله تعالى
اكلا لما وقرئ ان كلا على ان ان نافية ولما
بمعنى الا قاله بعض الفسويين وقرئ لما بالتشديد
من غير تنوين مع نصب كلا فان هي المخففة
ولما جازمة ومجزومها محذوف اي لما ينقص
بدليل سيوفينهم **قوله** فتلزم اللام اي
بالنظر للقياس وقوله فيما سبق وربما استغني
اي في السماع فلا تنافي بين الكلامين
على ان التنافي مدفوع باعتبار القيد وهو
قوله ان بدا في الثاني واعتبار عدمه
في الاول **قوله** لعدم اللبس مقتضاه انه
اذا وجد مع الاهمال لبس لزمت اللام وان
هذا المذهب وهو كذلك **قوله** يجب كسر
ان اي لان لام الابتداء تعلق العمل
عن العمل وجوبا **قوله** يجب فتحها اي
لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة
ليست من المعلقات **و**ظاهر هذا الكلام
ان اللام الفارقة تدخل على خبر ان المؤكدة
المخففة مع انها لا تلتبس بان النافية

حتى

حتى تحتاج للفرق **و**قد يقال انها دخلت
بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل
فتحت الهمزة وابقيت اللام فالمكسورة
الفرق سابقان على دخول الفعل الطالب
لفتح الهمزة او يقال اللام الفارقة قد تدخل
مع عدم الاحتياج الى الفرق لدخولها بعد
المكسورة عند قيام القرينة افاده
الشنواني **قوله** وربما استغني عنها الخ
اورد عليه ان التعبير بربما يقتضي انه مع
القرينة يستغنى تارة ولا يستغني اخرى
مع ان القرينة تقتضي الاستغنا ولا بد
واجيب بانه ليس المراد بالاستغنا عدم
الاحتياج الى اللام حتى يجزم بالاستغنا بل
المراد به ترك اللام وعدم الاتيان بها ولا
شك انه عند وجود القرينة يجوز ترك
اللام وذكرها فصح ما ذكر **قوله** ان الحق لا يخفى
على ذي بصيرة القرينة اللفظية فيه
لفظ لا في الخبر فانه يبعد معها ان يراد
بان النفي اذ لو اريد بها ما ذكر لجيء بالاثبات
لان نفي النفي اثبات تدبر **قوله** انا ابن اباة
الضيم الخ الاباة جمع ابي كقضاة وقاض من

اي اذا امتنع والضمير الظلم وما لك الاول ابو
العقيلة والثاني نفس العقيلة ولهذا قال
كانت وصوفه باعتبار الحي والقرينة على ان
محققة لا ماضية كون المقام مقام مدح كما
استفيد من الشطر الاول وجعلها ماضية
ينافي ذلك قوله عالبا حال من الضمير في
تلعقبه وهو قيد في النفي ليكون منطوق
الكلام ان وجدان غير الناسخ متصلا بها
انتفي في الغالب ومفهومه ان وجدان
الناسخ متصلا بها لم ينتف في الغالب فيفيد
الكثرة ولو جعل قيد المنفي لكان المفهوم
ان وجدان اتصال ان بالناسخ غالبي مع
ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة افاده
سم قوله موصلا اسم مفعول من اوصل
بمعنى اتصل قوله وان كان ناسخا وجدته
موصلا الخ اي بشرط كونه غير ناف ليخرج
ليس وغير منفي ليخرج زال واخواتها وما
كان وغير صلة ليخرج ما دام ودخول
اللام فيما ذكر على ما كان خبرا في الاصل
وفي غير الناسخ على معموله فاعلا كان او مفعولا
ظاهرا او مضمرا فاذا اجتمع فاعل ومفعول

فعلي السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا
ومقررة انفراد المفعول لا تكون الا اذا كان
الفاعل ضميرا مستترا نحو زيد ان ضرب
لعمرا انما كثر اتصال الناسخ بها لانها كانت
مختصة بالدخول على المبتدا والخبر
في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل
جاز دخولها على الفعل وكان من
النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى
انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها
موقوفا عليها اذ الجزآن موجودان بعد
دخولها ودخلت اللام الفارقة على خبر
الناسخ او على ثانيه مفعوليه لانها كانت
تدخل على خبرها قوله والاكثر منه اي من
كون مدخولها مضارعا كما في الاية مثله
السابقة كونه ماضيا لان ان المشددة
شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد
تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها و
يقاس على النوعين اتفاقا قوله شلت
يمينك الخ شل بفتح الشين مبني للفاعل
وضمها لغة رديئة قوله ولا يقاس عليه
اي عند البصريين كما يدل عليه قوله

خلافا الخ قوله فلاما للاخفش والكوفيين
معتقضاه ان الكوفيين يجيزون تخفيف
ان المكسورة ودخولها على مثل قام وقعد
وليس كذلك لتصريحهم بانه لا يجوز تخفيف
ان المكسورة ويحملونه ما ورد مما يوهم ذلك
على ان ان فيه نافية واللام بمعنى الا ه
يعني الا لما افاده من المعنى تدبر قوله
وان نوديت الخ ولا يقاس عليه باجماع قوله
الذي هو ضمير الشان اي فقط عند ابن
الحاجب واما الناظم فانه لا يشترط ذلك فكان
ينبغي للشارح ان يجري في حل كلامه على
مذهبه قوله فلو انك في يوم الرخاء الخ ه
الخطاب لمؤنث فقوله صديق على تاويل
انت انسان صديق او على تنزيل فعيل ه
بمعنى فاعل منزلة فعيل بمعنى مفعول
افاده العيني وانظر ما المانع في البيت من
جعل فعيل بمعنى مفعول ولا تنزيل قوله
لانك ربيع الخ فقبله لقد علم الضيف و
المرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا ه
المرملون من ارمل القوم اي نفد زادهم
وشمالا بفتح الشين تمييزا وحال والعين

المطر والمربع بفتح اوله الكثير يقال ارض
مربعة اي مخصبة كثيرة النبات والشمال
بكسر الثلثة الغياث وهو خبر تكون قوله
فضرورة اي من وجهين عند ابن الحاجب
كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا
ومن وجه واحد عند الناظم كونه مذكورا
فقط افاده في التصريح قوله والخبر اجعل
جملة اي ان حذف الاسم سواء كان ضمير
شان اولا على مذهبيه اما اذا ذكر الاسم
جاز في الخبر ان يكون جملة وان يكون
مفردا وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع الخ
قوله من تعوان من وضع الظاهر موضع
المضمر للضرورة قوله فلذلك اي لكونها
اشبه بالفعل الخ او ثبوت اي خصت قوله
من جهة الاختصاص اي بالاسماء قوله
ومن جهة وصليتها اي كونها حرفا موصولا
بمعموليها فان كلا من هذين الامرين ه
مقتض للعمل قوله ويبطل عملها اي في
الغالب كما سبق قوله صدر الجملة الخ اشار
بذلك الى تقدير مضاف في الكلام ليصح
الحمل في كلام الناظم فان ظاهره يوهم ان

الخبر نفس الفعل قوله دعا اي ذا دعا بخير هو
مقصود ابن الدمامي قوله فا احسن حينئذ هو
الفصل اي لتفرق بين المخففة والناصبة
للمضارع ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها
الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي فعلها
جامد او دعا لم يحتج لفاصل اذا وقع بعد
المخففة ما ذكر قوله بقد او نفي الخ الحاصل
ان الفعل اما ماض او مضارع وكل منهما اما
مثبت او منفي فان كان ماضيا مثبتا
ففاصله قد او منفيا ففاصله لا فقط
وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف
التنفيس او منفيا ففاصله لن او لم او لا
ولما اشبهت لو حرف الامتناع النافي دخلت
على الماضي والمضارع قوله او نفي بلا او لم
او لن ولم يحفظ الفصل بما او لما فينبغي ان
لا يتقدم عليه الا بسماع كما قال ابو حيان و
قال لا فائدة في الفصل بها لوقوعها بعد
المخففة والمصدرية واجاب بان المخففة
بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وبعد
فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية.
فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع

قال

قال سم وهذا لا ينتج ثاني التمييز لانها
بعد العلم لا احتياج للتمييز لان المصدرية لا تقع
بعده وبعد فعل الظن لم تتميز لاحتمالها مع لا
قوله الا انه قد يرد الخ يفيد ان احسن في
كلام الناظم ليس على بابه فيكون غيره
قبيحا قوله علموا ان يؤملون اي انهم يؤملون
فاسمها محذوف وهو ضمير الشان والسول
المسؤول قوله اي زعيم بابو بقيه الخ الزعيم
الكفيل والنوبعة تصغير الناقة والزاع
بضم الزا وكسرها وبالزاي المعجمة الهزال
والمنون الموت والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة
بفتحها شجرة من شجرة العضاة والشاهد
في قوله ان تهبطين قوله فلا يحتاج الى
فاصل اي لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد
ان المصدرية قوله والخامسة ان غضب
الله عليها بتخفيف ان وغضب بصيغة الماضي
في قراءة نافع ومعلوم انه من السبعة و وقع
في التصريح خلافه وهو سبق قلم و في هذه
القراءة دليل على جواز تفسير ضمير الشان
بالجملة الانشائية وهو المختار من قولين
للنحاة قوله فنون مضموم بها الخ علم مما

ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها اسما منصوبا
تارة وثابتا اخري قوله وهو ضمير الشان كثيرا
يحتمل ان يكون قوله كثيرا معمولا لنوي علي انه
صفة مصدر محذوف فيفيد ان منصوبها لا
يكون الا ضمير الشان فيكون مخالفا لمذهب ه
الناظم ويحتمل ان يراد به وهو ضمير الشان
في الكثير فيفيد ان منصوبها المضمر قد
لا يكون ضمير شان فيكون موافقا لمختاره
قال في التسهيل فتعمل في اسم كاسم ان ه
المفتوحة وتقدم ان مذهبه في ان المفتوحة
ان اسمها المضمر لا يجب كونه ضمير شان
قوله كمنصوب ان اذ اورد عليه ان ثبوت ه
منصوب ان مروزة كما تقدم في البيتين
بخلاف منصوب كان واجيب بان التشبيه
في مطلق الثبوت وان ذكر فلا ينافي ان
ثبوت اسم كان ليس مروزة قوله وصدر
مشرق النحر الخ اي ورب صدر والنحر العنق
وثديا ه اي ثدياها ضمه وشبههما بالحقين
من الاستدارة واسم كان ضمير الشان او
ضمير عايد الي الصدر ويحتمل ان يكون
ثدياه اسم كان علي لغة من يلزم المثني الالف

وحقان

وحقان خبرها وح فيكون شاهد الثبوت منصوبها
قوله ويوما توافينا الخ مراد الشاعر مدح ه
امراته فالخطاب لها ومقسم لعظم اي حسن
من القسام وهو الحسن فقال رجل قسيم
الوجه اي جميله وحسنه وتعطوا اي تتناول
لكنه ضمنه معني الميل فعداه بالي والوارق
بمعني الورق والسلم بفتحتين جمع سلمة
وهي شجرة العضاة ويروي ناضر السلم من
نضر وجهه بتثليث الضاد اي حسن واراد
به الخضرة قوله او علي رواية النصب هي
من الثاني اي مما ثبت فيه منصوبها واما
الخبر فهو ثابت ايضا في الاول ومحذوف في
الثاني اي كان مكانها ظبية او كان ظبية
موصوفة بما ذكر هذه المراة وهو من عكس
التشبيه للمبالغة قوله وان يكون مفردا
كما في البيت الثاني اورد عليه ان ضمير الشان
لا يخبر عنه بمفرد واجيب بان اسمها ليس
ضمير شان بل ضمير عايد الي المراة اي كانها
ظبية بجواز ان يكون اسمها ضمير الشان
وظبية مفعول جملة اسمية خبرها كما قاله
الرضي قوله فضلت بلم او قد ظاهره ه

مطلقا اي وان لم يوجد الشرط المتقدم و
القياس على ان يقتضي اختصاص الفصل هنا
بغير الجامد والا فالجعل الفرق بين كان
المخففة وان الناصبة الداخل عليها كما في
الخبر قوله لا يهولنك اصطلا الخ يهولنك
من الهول وهو الفزع واصطلا مصدر
اصطليت بالنار توقيت بها والظا النار و
اضافته الى الحرب من اضافة المشبه به الى
المشبه ويحتمل ان المراد باللظى ما يشتمل عليه
الحرب من المشاق فالاضافة حقيقية والمراد
بمحذورها الموت اي فالموت لابد منه والم
من الملام وهو النزول قوله لا التي لنفي الجنس اي
التي هي معتبرة للتنصيص على نفي الخبر
عن جنس الاسم اي مفهومه الكلي المستلزم
نفيه كل فرد من افراد فهي معتبرة للاستغراق
نصا وتسمى لا التبرئة لانها لما نفت جميع
افراد الجنس دلت على البراءة منه وقد
علمت ان نسبة النفي الى الجنس مجاز لان النفي
في الحقيقة انما هو بحكم الجنس لا له
لتعلقه بالنسبة دون الذوات فاذا قلت
لا رجل في الدار فالنفي انما للاستغراق الذي

هو

هو حكم الجنس وانما سميت لا التبرئة واختصت
به مع ان حقها ان تصدق على لا النافية كائنة
ما كانت لان التبرئة فيها امكن منها في غيرها
للتنصيص على العموم فيها بخلاف لا العاملة
عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكنه على سبيل
الظهور ولا تختص بنفي الوحدة خلافا لمن
توهمه واعلم ان النكرة بعد لا للاستغراق مطلقا
سواء كانت عاملة عمل ان او ليس ضرورة انها
نكرة في سياق النفي فتعم لكنه تارة يراد استغراق
افرادها مطلقا اي لا بقيد اتصافها بالوحدة
وهو المراد بنفي الجنس وتارة يراد استغراق
افرادها بشرط اتصافها بالوحدة اي وحدة
مدخولها مفردا او مثنى او مجموعا وهو المراد
بنفي الوحدة فاذا قلت لا رجل قائما وكانت لنفي
الوحدة كان المراد نفي كل فرد انفرد عن بقية
الافراد لا مطلقا واذا قلت لا رجلان كذلك كان
المراد نفي كل رجلين منفردين عن غيرهما
لا مطلقا وقس على ذلك الجمع وتقول في
توكيد نفيه حينئذ في الاول بل رجلان او رجال
وفي الثاني بل رجل او رجال واذا اريد نفي الجنس
قلته بل امرأة وكذلك اذا قلت لا رجل بالفتح

فانك تقول في تأكيده بل امرأة ليس الا
علمت منه ان لا العاملة عمل ان نص في نفي الجنس
وبما ذكرناه علمت ان المفرد والمثنى والجمع سوا
في الاستغراق وذهب صاحب التلخيص الى ان
استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والجمع
بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى
يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد
والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان
فيها رجل او رجلان واشار في المطول الى
رده بما حاصله ان نفي الجمع يحتمل نفي كل
فرد ونفي قيد الجمعية فليس نصا في نفي
الجنس فعلى هذا يكون قول المصنف التي تنفي
الجنس ظاهرا بالنسبة للمفرد قال سم
ولعل مراده التي تنفي الجنس نصا في الجملة
تدبر قوله على سبيل الاستغراق اي نصا كما
يدل عليه ما بعده والحاصل انهم وضعوا
لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة
لا متضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك
انهم اذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالا
سم افاده سم قوله ولا يليق ذلك اي وجود

من

من لفظا او معنى قوله الا بالاسماء النكرات اي
لانها التي تدخلها من البيانية في التصريح ان
من استغراقية وهي مختصة بالنكرات ولاتفاق
قوله عملا فيما يليها اي لان ما اختص بقبيل
حقه ان يعمل فيه قوله فقام يذود الناس
اي يطردهم ويدفعهم قوله ولان في ذلك
الحاقا لا بان عطف على مقدر مفهوم مما
سبق وكأنه قال فتعين النصب لرفع اعتقاد
ان الخبر من المتوهم وان الرفع بالابتداء و
يحتمل ان يكون المقدر لسلامته مما تقدم
وهو احسن كما هو ظاهر قوله لتوكيد
النفي حق العبارة ان يقول للنفي المؤكد واورد
على ما ذكر ان لا لم يسبقها نفي يؤكد بها بخلاف
ان فانها لتأكيد اثبات سبق نفيه واجيب
بان تأكيد النفي لا يقتضي سبق نفي بل معناه
انها تفيد النفي وتوكيده اي تفيد نفيا
مؤكدا قوله وان لتأكيد الاثبات تقدم
انها لتأكيد النسبة ايجابية او سلبية
كقوله ان الله لا يظلم الناس شيئا وقد يقال النسبة
فيما ذكر ايجابية لان القضية موجبة غاية
الامر انها معدولة المحمول فلا ينافي ما ذكره

هنا تدبر ومراده ان الشيء يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره قوله حملت عليها في العمل
ويكون عملها بطريق الحمل على ان انحطت درجتها
عنها لما فيها من الشروط الاتية ويدل
لذلك عدم جواز تقدم خبرها على اسمها اذا كان
ظرفا او مجرورا بخلاف ان والاختلاف في
اعراب اسمها المفرد ونحوه بخلاف ان فانه
متفق على اعراب اسمها قوله شروط اعمال
لا الخ المراد بالاعمال ما يشمل اعمال النصب في
المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من
الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح
في ان لا لنفي الجنس نفيا سواء بني اسمها او
نصب وهو كذلك خلافا لمن زعم ان افادتها
ما ذكر مخصوص بما اذا بني اسمها قوله سبعة
قال بعضهم الثلاثة الاولى فهمت من الترجمة
وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والا
تصال من قوله الاتي وبعد ذاك الخبر الخ
وفي فهم الاتصال مما ذكر نظر لان غايته ما
يستفاد من قوله الاتي عدم تقدم الخبر
واما الانفصال فلا يفيده وسكت هذا البعض
عن كون عدم دخول الجار مما ذا استفيد قال

سم

سم مستفاد من قوله عمل اذا جعل للا ان
العمل لا يكون تاما لها الا اذا لم يدخل عليها
جار لما هو معلوم من ان الجار انما يتعلق بالاسما
فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها
فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل
لها حينئذ قوله وان يكون نفيه نصا قد
يقال كونها لنفي نصا فرع العمل المذكور فكيف
يجعل شرطا له افاده سم اللهم الا ان يراد
بكون النفي نصا قصد كونه نصا قوله وشذ
اعمال الزائدة اي لانها غير مختصة حقها الا
همال قوله لو لم تكن غطفان الخ غطفان
قبيلة من العرب ولا زائدة وذنوب
اسمها ولها خبرها وانما عملت مع كونها زائدة
لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ
فيها جانب اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها
ان النفي مستفاد من لو فيستفاد من التركيب
ثبوت الذنوب لها لان نفي النفي اثبات
واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم كما هو
مقتضى لو ايضا لانها تدل على امتناع
جوابها كشرطها قوله او لنفي الجنس اي
مطلقا والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس

ايضا تكلت بشرط الاتصاف بالوحدة كما علم مما
تقدم قوله بعض النكرة اي وتكون لا ملغاة
لتعذر تقديرمن بعدها لان حرف الجر لا يدخل
علي مثله وعند الكوفيين ان لا حينئذ اسم بمعنى
غير والجار خافض لها وما بعدها مخفوض
بالاضافة قوله بالفتح اي علي الاعمال وه
التركيب و وجهه ان الجار دخل بعد التركيب
فعمل في محل لا مع اسمها الجر لانهما يجري الاسم
الواحد ولا خبر للا حينئذ لانها صارت فضلة
قوله ووجب تكرارها اي خلافا للمبرد وابن
كيسان اما وجوب التكرار في الاول فلجبران
ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله
مع المعرفة واما في الثاني فللتنبيه بالتكرير
لتكرير علي كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة
افاده الدماميني وهو يدل علي ان الغايتها
لا تخرجها عن كونها لنفي الجنس قوله
واما نحو قضية الخ اي من كل تركيب اوهم
ان لا عملت في معرفة قوله مؤول اي بان
يراد ولا مسمى بهذا الاسم او بتقدير مضاف
لا يتعرف بالاضافة فلفظ مثل وقوله

قضية

قضية ولا ابا حسن لها من كلام علي رضي الله
عنه وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئيه
الاول والثالث وهو حذف الثاني المتحرك وقوله
ولا هيثم الليلة للمطي كلام امرئ لقائل اخر
والاول منه عاطفة من كلام الشارح وهو
من الرجز قوله اشاء ما شئت الخ اشاء مضارع
شاء بمعنى اراد وما شئت مفعوله وحتي بمعنى
الى ان وازال منصوب به وشائي اي باغض
خبر زال ووقف عليه بالسكون علي لغة
ربيعة ولنا متعلق به قوله وهو ما بعده
شيء من تمام معناه اي من متمم معناه
واورد عليه انه شامل للمنعوت مع انه
من قسم المفرد فيكون ما ذكر غير مانع قوله
فانصب بها مضافا الخ انما لم يبن لتعذر
التركيب فيما زاد علي اثنين انما بني طويلا
فيما يأتي لان الصفة مع موصوفها شيء وا
حد في المعنى قوله اي مشابه في
كون كل اتصل به ما يتم به معناه قوله
لا خلاف في ان لا هي الرافعة له الخ الظاهر
ان المراد لا خلاف بين البصريين لان
الكوفيين يقولون في ان المحمول عليها

لا لا عمل لها في الخبر فلا اولى بذلك قوله ثم ذهب
الاخفش الخ ايضا هي ارافعة اي لان ما له
استحقت في العمل باق والتركيب لا يبطله قوله
ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ مقتضاه انه
مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وفي التوضيح
ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لانهما
موضعهما رفع بالابتدا عند سيبويه ووجه
سيبويه ذلك انه يضعف شبهها بان حالة
التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت
في الاسم لقربه ويظهر اثر الخلاف في نحو
لا رجل ولا امراة قايمان فعلى القول بانها
عاملة في الخبر يمتنع لاقتضائه اعمال
عاملين في معمول واحد وعلى قول سيبويه
يجوز لان العامل واحد قوله في المبني الذي
عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل
في الاسم ايضا لان جزء الشي لا يعمل واما لا رجل
ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد
العاقل بالرفع اه وسياتي ما فيه في باب
النداء قوله لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
الخ اي ولو كان ظرفا او مجرورا كما تقدم وكذا
معمول خبرها مطلقا لا يتقدم على اسمها

المبني

المبني لتركبه معها ولا المضاف للتشبيه به
لان شرط العمل الانفصال كما تقدم قوله بعض
المحققين وانظر هل يتقدم معمول الخبر
على نفس الخبر قوله فاعلاله قال بعضهم
انظر هل يقدر له فتح اذا كان مبنيا على الفتح قبل
دخول لا كما في توابع المنادي اذا كان مضموما قبل
النداء انه يقدر فيه الضم الظاهر انه
كذلك اذ لا فرق قوله على جواب سوال كان
الاولى بل الاولى اسقاط جواب لان لا رجل
عينا لجواب وليس مبنيا على الجواب كما هو
ظاهر تامل قوله وكان من الواجب اي التحقيق
قوله فتضمن من فينبغي لذلك كلامه كالصريح
في ان تضمن معنى من ليس مختصا بالمبني
وعليه فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة
الاضافة التي هي من خصايص الاسما شبه
الحرف وشبه الاضافة ملحق بها واورد عليه
ان تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا
والتضمن المقتضي للبنا يشترط فيه ان يكون
باصل الوضع ولذا اعتبر ابن الناظم التركيب
مع التضمن وعند ابن هشام ان التركيب
ايضا لا يصلح علة لاصل البنا وانما يصلح علة

للفتح لاقتضائه التخفيف و قوله ابدا نا اي
اعلاما قوله الحفنة اي ولا اعرابهم هو النوع
ولا الكذابين جمع العرث السالم عنه د حفرك
عليه علي الكسر لانه اعرابه قوله وهو
العرد اي في باب الاعراب قوله فيستبان
علي ما نشيبا انا ايراد عليه انهم جعلوا
صورة التثني في الذين معارضا للشبه
الحرفي فلذلك اعرب فالتثنية الحقيقية
اولي بذلك و اجيب بان الشبه هنا اقوي
من الشبه هناك او بان التثنية هناك وردت
علي المبني فاضعفت سبب البنا اذ للوارد
قوة و وهنا سبب البنا وارد علي التثنية
فضعفت لذلك قوله تغرغلا الغني الخ اي
تمامه ولكنه لو اراد لسوف تنابح تقراس
من الغرا او هو النصب والفا للتعليل و
السوف الوقت والوراد جمع وارد قوله حتى
الناس الخ عنهم اي اهملهم والشذوذ
جمع شاذ وهو الخطب والاستثنا مفرغ ه
قوله وذهب المبرد الي انهما معربان علل
ذلك بانهما في حكم المعطوف والمعطوف عليه
والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب ه

النصب

النصب ومراده عطف نسق التابع والمتبوع
عنه كالاسم الواحد كما في باب العدد نحو
بالثلاثة والثلاثين فلا يرد ان المعطوف عليه
فيما بنا باب لا يبني نحو لا رجل وامراة قوله
وقد روي بالوجهين ثبوت الوجهين عن
العرب في مثل ذلك يبطل قول من عين
الكسر او الفتح و لذا قال ابن حروف لو وقفوا
علي السماع ما اختلفوا قوله ان الشباب
الذي الخ مجد خبر مبتدا محذوف اي هو
او خبر مقدم وعواقبه مبتدا موخر وجاز
الاخبار مع عدم المطابقة لان مجدا مصدر
وقوله للشيب بفتح الشين علي تقدير مضاف
اي لذي الشيب ويجوز كسر الشين جمع
اشيب وعليه فلا تقدير قوله لا سابغات
ولا جاوا الخ السابغات الدروع الواسعة
جمع سابغة والجاوا الحمر اصبها حمرة
الجماعة التي يعلوها الجاو اي السواد لكثرة
الدروع وباسلة بالنصب من البسالة
وهي الشجاعة صفة جاوا قوله والثان ه
مفعول اول لاجعلا وسكنت اليا للضرورة و
حذفها لالتقا الساكنين والف اجعلا مبدلة

مندوب التوكيد الحقيقة واو للتخيير قوله
لا ام لي ان كان ذاك ولا اب صدره هذا لعمركم
الصغار بعينه والصغار بفتح الصاد وبالغين
المعجمة الذل والهوان خبر اسم الاشارة
وخبر عمر محذوف وجوبا لما تقدم ويروى
هذا وجدكم بفتح الجيم وهو الحظ والشا هد
في قوله ولا اب قوله لا نسب اليوم ولا
خلة تمامه اتسع الخرق على الراقع و
يروى الفتق على الراتق وهما متقاربان
والخلة الصداقة واليوم ظرف في موضع
الخبر للاولى وخبر الثانية محذوف اي
موجودة تقديره موجودان نزيد قوله
او مركبا كالاول على هذا يحتمل ان يكون الكلام
من عطف الجمل وحذف من الاول لدلالة
الثاني وان يكون من عطف المفردات وخبرهما
الا بالله واما الاية فهي من عطف الجمل
وحذف من الثاني لدلالة الاول قوله
فاما الرفع اي رفع الثاني مع فتح الاول
قوله فانه على ثلاثة اضرب اي فانه
جار على احد ثلاثة اوجه قوله فان محلهما
رفع بالابتدا الخ لا يختص هذا الحكم بالاسم

المبني

المبني بل المضاف وشبهه كالمبني في ذلك
عند سيبويه ويفترقان عنده في رفع الخبر
كما تقدم قوله زائدة بين العاطف والمعطوف
لتاكيد النفي وقضية كون العطف على محل
لا مع اسمها انه من جملة المعطوف عليه فلا
يكون المعطوف في حيزها فكيف تكون الثانية
زائدة لتاكيد النفي قال سم الا ان يكون
في الكلام تسمح والمراد العطف على الاسم باعتبار
محله مع لا واقول الاسم وحده لا محل له فلا
يصلح لعطف المرفوع عليه فالاشكال باق قوله
او ان لا الثانية عاملة عمل ليس على هذا يكون
خبر الاولى من المثال محذوفا لدلالة الثاني
عليه او بالعكس ولا يصح ان يكون الموجود خبرا
عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول
واحد حتى على مذهب سيبويه لاختلاف عمل
الخبرين نبه قوله واما النصب فهو امتنعها
حتى خصه بعضهم بالضرورة كتنوينه
المنادي قوله فالعطف على محل اسم لا اي
او على لفظه وان كان مبنيا لشبهه حركته
حركة الاعراب ومثل ذلك جار مطلقا
عند سيبويه ومختص بالضرورة عند الاخفش

والخبر حينئذ مثنى لكونه خبرا عن اثنين
قوله لا تنصبا جواب الشرط وحذفت فاؤه
للضرورة قوله بل ينبغي اما رفعه على هذا
يكون الخبر خبرا عن الاسمين ان قدرت لا
الثانية تاكيد للاولى وما بعده معطوفا
وخبرا عن احدهما مع حذف خبر الاخر ان قدرت
الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس
او بالعكس ولا يصح ان يكون خبرا عنهما
لئلا يلزم محذور ان كون الخبر الواحد
مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول
واحد قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها من
قصيدة لامية ابن الصلت مدح بها الجنة
وهو ملفق من بيتين والاصل فلا لغو
ولا تاثيم فيها • ولا حين ولا فيها مليم • وفيها
لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به ابدا مقيم
اللغو القول الباطل والتاثيم من قولك
اثمته اذا قلت له اثمت والحين بالفتح ه
الهلاك والساهرة ارض يجددها الله
يوم القيامة والمليم اللائم قوله في
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي من كل تركيب
تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل

من

من الاسمين مفردا صالحا للعمل لان لم تتكرر
لا فسيأتي حكمه في قول الناظم والعطف ان لم
تتكرر الخ او لم يسبق بالعطف فالكلام جملتان م
مستقلتان او كان احد الاسمين غير مفرد
فان كان الاول ففيه ايضا خمسة اوجه بابدال
الفتح في الاول بالنصب نحو لا غلام رجل ولا
امراة فيها وهذا ما في التنبيه الاول وان
كان الثاني تعين نصبه او رفعه نحو لا امراة
ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح تعين
الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني قوله
خمسة اوجه اي اجمالا واثنا عشر تفصيلا
حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة لان ما
بعد الاولى اما مبني على الفتح او مرفوع
بالابتداء او على ان لا الاولى عاملة عمل ليس
وما بعد الثانية اما كذلك او منصوب قوله
انتهى كلامه اي حيث قال وان رفعت اولا لا
تنصبا فانه من جملة مفهومه انك اذا ه
نصبت الاول لا يمتنع نصب الثاني فيكون
فيه الاوجه الثلاثة قوله ان كان صالحا
للعمل لا اي بان كان نكرة كما يوخذ من سابقه
ولاحقه قوله ومفرد النعت الخ مفرد امفعول

يه لا نفتح لان فاده زايدة للتحسين فلا تمنع
من عمل ما بعدها فيما قبلها ونعتا عطف بيان
او بدل ولبنى نعت نعتا وجملته يلي صفة
ثانية ومن المعلوم ان المراد بالمفرد هنا
ما قابل المضاف وشبهه وبالمبني ما يشمل ه
المثنى وجمعي المذكر والمؤنث فيجوز في نعتها
اذا كان مفرد البنا على الباقي الاولين
والكسر في الثالث فقوله افتح اقتصار
على حكم الغالب في جزئيات المفرد وهو
المفرد في باب الاعراب لا لاخراج غيره
ويحل بنا صفة جمع المذكر السالم على اليا ان
كانت مجموعة جمع سلامة فان جمعت جمع
تكسير بنيت على الفتح وان كان موصوفها
مبنيا على اليا نحو لا بنين ظرفا انظر هل يقال
عند بنا النعت ان مجموع النعت والمنعوت
في محل نصب او يحكم بالمحل على كل قال بعض
المحققين الذي يظهر الثاني وفارقت صفة
اسم لا صفة المنادي حيث لم تتبع لموصوفها
بان الصفة هنا هي المنفية في المعنى اذ
المعنى في نحو لا رجل ظريف هو الظرافة
بخلاف صفة المنادي فانها ليست هي

المنادي

المنادي في المعنى وقوله اجوفيه الاوجه
الثلاثة ثم حل معنى لاحل اعراب كما تقدم قوله
على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل
دخول لا الخ قد يقال لا حاجة الى ذلك مع ما تقدم
عن الشم من ان بنا الاسم لتضمنه معنى من لا
للتركيب ولم يعتبر التركيب مصاحبا لدخول
لا الا ان يقال ما تقدم في البنا في كونه
على الفتح وما هنا في الثاني على ما فيه ولم
يعتبر التركيب مصاحبا لانهم لا يركبون
ثلاثة اشيا واورد انه اذا كان تركيب الصفة
مع الموصوف مقتضيا للبنا فلم لم يعتبر في
بنا الاسم تركيبه مع لا ليكون بنا الصفة وبه
الموصوف على سنن واحد وقد يقال تضمن
معنى الحرف اقوى في اقتضا البنا من التركيب
كما هو ظاهر فاعتبر سببا لبنا الاسم ولما لم
يوجد ذلك المقتضي في النعت اعتبر سبب
بنايه التركيب ثم بر قوله نحو لا رجل ه
ظريف فيها مثل ذلك قولهم لا ماء ماء باردا
عندنا لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول
بانه توكيد خطا اي لان الماء الثاني لما وصف
خرج عن كونه مرادفا فلا يصح كونه توكيدا

ولا بد لا لعدم مساواته للاول قوله مراعاة
محل اسم لا ايه او اتباعا للحركة البنائية لكونها
بمنزلة الاعرابية كما في المنادى قوله وعبر
المرادي سابقا ان صفة المنادي اذا كانت
مضافة تتعين فيها النصب ولا يجوز رفعها
فهلا قيل بذلك في صفة اسم لا اذا كانت
مضافة وقد يفرق بان بالرباشرة المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلذلك وجب نصب
صفة ما باشرته بخلاف لا فانها اذا باشرت
المضاف لا يتعين فيه النصب دائما بل
يجوز فيه الرفع عند التكرار فلم يتعين
نصب صفة ما باشرته افاده الدماميني
تدبر قوله لتعذر موجب البنا بالطول
هذا ظاهر بالنسبة لقوله وعبر
ما يلي لان الفاصل لا حظ له في البنا حتى
يكون مانعا لبنا المجرور الذي هو منه الطول
لانه خبر والخبر لا يبني في هذا الباب
قال سم والواضح تعليله بتعذر البنا
لوجود الفاصل كان الاولى ان يقول لتعذر
البنا لان الموجب التركيب ولا معنى لاضافة
التعذر اليه تدبر قوله اوما هو فيها

قال

قال بعضهم فيه انه ليس محل لا مع اسمها
رفعا عند سيبويه حينئذ لعدم التركيب
المقصور عليه كلامه ولا يقال الاتباع باعتبار
ما كان عليه اسم لا قبل دخولها لان شرطه
وجود المحرز وقد زال بدخول الناسخ وحينئذ
لا هو خبر مبتدا محذوف وقد علمت مما تقدم
ان موضع لا واسمها رفع بالابتداء عند
سيبويه مطلقا ولا يختص ذلك بالمبني وصرح
به ابن قاسم في حواشي ابن الناظم قوله
وقد تبنا وله قوله وعبر المرادي بان
يراد وعبر المرادي مع نعت او منعوت
وفيه ان الرفع في قوله او في الرفع قصد
يكون راجعا للمنعوت ومتعلقا به وليس كذلك
فصحيح تامل قوله فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه تمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
ومثل يحتمل ان يكون صفة وان يكون خبرا
فعلى الاول يحتمل النصب على اللفظ والرفع
على المحل والخبر محذوف وعلى الثاني هو
مرفوع لا غير ولا حذف وارتدى لبس الرداء
تازر لبس الازار قوله بالفتح اي من
غير تنوين قوله فشا ذخرج على ان الاصل
ولا امراة محدث لا ونعت البنا بحاله على

شبه لا كما قالوا ولا سيما تشبيها على شبه وقد
يقال ليس حذف الحروف في السهولة كحذف
الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز
حذف الحرف قوله حكم البدل الصالح للعمل
لا حكم النعت المفصول اي فيتعين اما الرفع
او النصب ويمتنع الاتباع قال ابو حيان ولا يجوز
ان يجعل المبدل منه والبدل بمنزلة
اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لانه على
نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر
وا ورد على اطلاقه ان بدل البعض وبدل
الاشتمال لا بد فيهما من ضمير فيكونان معرفة
ولا تعمل في معرفة قد يقال لا يجب ان
مضاف البدل الى ذلك الضمير بل قد يكون
بحرف العدد ايضا وايضا فانه مما
يلزم من الاضافة تخصيص رفعه ادنه بدل
غير صالح للعمل لا فيكون خارجا بالوصف في
كلامه ويبقى عطف البيان والتوكيد قال
الرضي واما عطف البيان فهو البدل ثم قال
واما التوكيد فان كان لفظيا قالوا في كونه
على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب اهـ واما المعنوي فلا يجوز
تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان

المنكر

النكرة لا يؤكد ذلك التاكيد كما سياتي في بابه
والظاهر ان حكمه على القول بجوازه اذا افاد
تعين الرفع لانه معرفة قوله لا احد رجلا
وامراة فيها رجلا بدل من احد بدل بعض
من كل على المحل او اللفظ كما سبق وقوله
ولا احد رجل وامراة فيها بدل من لا واسمها
على المحل وكذا يقال فيما ياتي تامل قوله
واعطا لا مع همزة استفهام لا لا مفعول اول
لاعط ومع حال منه وما اسم موصول
مفعول ثان اي اعط العمل الذي تستحقه ودون
حال منه وليس بمعنى استفهام ولا استفهام
ابطله لاختلاف المعنى بالتعريف والتنكير
والظاهر ان المراد لا مطلقا سواء العاملة
عمل ان والعاملة عمل ليس والظاهر ان
المراد مطلقا سواء العاملة عمل ان والعاملة
عمل ليس وقوله على ما سبق بيانه اي اعطا
جاريا على الوجه الذي الخ قوله التوبيخ
اي على الفعل الماضي والانكار اي على الحال
وهو من عطف اللازم قوله الا طعان
الخ الهمزة في الاول للاستفهام التوبيخي
ولا نافية للجنس طعان اسمها ومثله

الا فوسان وعارية صفة على محل الاسم و
الخبر محذوف اي موجود وموجود ونه الاصل
استثنائية ويخشوكم بالرفع بدل من ضمير
الخبر المحذوف والمعنى ليس فيكم طعان للاعدا
ولا فرسان وانما انتم اهل الكل كثيرو عند التنابير
كما اشار اليه بالتجمعانه انه يشا من كثرة
الاكل والتنابير جمع تنور وهو الذي فيه
يوقد النار قوله الا ارعوا الخ في اعرابه
ما تقدم والارعوا الانكفاف عن القبيح و
قوله لمن ولت يحتمل ان يكون ظرفا لغوا
للمصدر والخبر محذوف وان يكون خبرا
وهو الظاهر والشبيبة الشباب واذنت
اعلمت والهرم الكبر قوله ويقال ذلك اي
اعطا الهمزة الاستفهام الاحكام المذكورة
اذا كان الاستفهام لصاحبها مجرده
استفهام اي استفهاما مجردا عن النفي اي
التوبيخ والانكار قوله الا اصطبار لسلمى
الخ تمامه اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
والمعنى اذا القيت ما لاقاه امثالي من
الموت اينتفي صبر هذه المراة ام لها
تجلد وتثبت قال في التصريح وادخل اذا

الظرفية

الظرفية على المضارع بدل الماضي قوله
الا عمر ولى الخ العمر المدة وبرايب جواب التمني
من رايت الرنا احكمته واثبات احوبت وبد
الغفلات ما بان الكمنية والحيل قوله
فلا يجوز مراعاة الخ اي كما ان ليت كذلك لانها
لا تتركب مع اسمها ولا تكون تتعلق قوله وخالف
بعض المازني والمبرد اي جعلاها كالمجردة
من الهمزة فلهما عندهما مركبة والخالصة
مجردة من تركيب واسم وخبر والفاء واتباع
للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت
السابق قوله ووجه الدلالة منه ان هو
مستطاع اما خبر لا او صفة لاسمها مراعاة
لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط فانه
نصب وعليهما فوجوعه مرفوع بمستطاع
على النيابة عن الفاعل فاللازم احد امرين
اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها و
ايا ما كان فهو المدعي ويبطل كلام الخليل
وسيبويه قوله ولا حجة لهما اي للمازني والمبرد
قوله ورجوعاه فاعلا اي نايب فاعل فهو
على تقدير مضاف او مجاز على فتكون المشابهة
في كون كل محققة مرفوعا بفعل قبله تدبر

قوله والجملة صفة ثانية تقضيته هذا
ان الموصوف بالجملة ليس من الشبه بالمضاف
والالزم نصب عمرو لا تقدم والذي في باب
النداء انه منه كما صرح به الرضي وقد يجاب
بتخريج هذا على اجازة المص من جواز ترك
تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه او يقال
هو من وصف المنفي لا من نعت الموصوف
كما قيل في العلامة وصف المنادى لا من
نداء الموصوف قوله وهي الاستفتاحية
اي التي يستفتح بها الكلام قال ابن هشام
يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون
موضعها اي افتتاح الكلام ويهملون معناها
اي التنبيه قوله الا يوم يأتيهم مثال
لدخولها على الجملة الفعلية لانها داخلة
على ليس تقديرا اذ يوم منصوب بمصروفا
كما تقدم والاصل الا ليس مصروفا عنهم
يوم يأتيهم قوله وللعرض والتحضيض
الاول الطلب برفق ولين والثاني الطلب
بحث وازعاج وقوله فتختصان بالفعلية
اي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط في
الجملة ان يكون فعلها مضارعا او مؤولا

كما تقدم سيأتي في بابه قوله الا رجلا
الخ بعده يدل على محصلة وتبيت واعطيها الا
تاوة وان رضيته الابيت يحتمل ان تكون
للعرض او التحضيض ورجلا منصوب بمقدر
اي الا ترونني رجلا يضمها الثا او جزا الله رجلا
خيرا يروى بالكسر من معذرة وبالرفع
بالابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب
المعدن والالية بكسر اللام الشعر الذي
يجاور شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو
جمة بالضم والاتاوة بكسر الهمزة الخراج
قوله ولست الدولي اي الاستفتاحية
مركبة فقيل مركبة من همزة الاستفهام ولا
النافية على قياس ما قيل في اما اختها وقد
عرفته قوله استغفار الخبر من ذلك لا اله
الا الله فالاسم الاعظم بدل من الضمير في
خبر لا المحذوف وهو موجود واورد عليه ان
البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة
الى المبدل منه سلبية فيكون التركيب غير
مفيد للمطلوب واجيب بان النسبة انما
وقعت للبدل بعد النقض بالا فالبدل
هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل

منه لكنه يعد نقضه ونفي النفي اثبات افاده
الدماميني قوله او الواو في بعض النسخ باذا
التعليلية وفي بعض اخر باذا الشرطية
قال ابن غازي والشرط ابين اي لان التعليل
يوهم ظهور المراد في كل تركيب وقعت
فيه لا وليس كذلك فانه يظهر نحو لا تدبر قوله
فلا فوت اي لهم وقوله لا ضير اي علينا هو
حذف الخبر من الاول لان قوله واخذوا
من مكان قريب يدل على ان المراد فلا فوت
لهم ومن الثاني لان قوله وانا الى ربنا لمنقلبون
يدل على ان المراد لا ضير علينا قوله قال
حاتم وردها زهير الخ قيل ليس البيت لحاتم
وانما هو لرجل من بني النبيت اجتمع هو
وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية
فاطنبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتي
هلا سالت النبيتين ما حسبي • عند الشتاء
اذا ما هبت الريح • وردها زهير حوفا مهرحة
في الراس منها وفي الاصلاء تمليح • اذا
اللقاح غدت ملقى اصرتها • ولا كريم من
الولدان مصبوح :: النبيتيون جمع نبيتي
المنسوب الى النبيت قبيلة من العرب والجازر

الذي

الذي ينحر الابل والحرف الناقة المهزولة
قيل المسنة والصرمة التي قطعت اخلافها
لييبس الاحليل ولا يخرج اللبن ليكون اقوى
لها و يروى مضمرة اي مهزولة وهي اظهر
في المقام والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب
وتمليح اي شيء من الملح والمراد به الشحم سميه
ملحا تشبيها له به واللقاح جمع لقوح وهي
الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد
ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها والولدان
جمع وليد من صبي وعبد والصبوح من صبحته
اي سقيته الصبوح وهو الشراب بالغداة
قوله نوع في هذا الباب حذف الاسم وابقا
الخبر اي كان وحذفهما معا في قوله فخير
نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال
يالا اراد يا لقوم لا فراق فحذف الجميع
لان كلا منهما جائز الحذف ولا يوجع فيما ضم
جائز الى جائز قوله وجب تكرارها قيد ذكره
في التسهيل بكون الاكوان مفردات
احترازا عن نحو زيد لا يقوم فانه لا يجب
فيه التكرار افاده الدماميني ومثل ذلك
قولك مررت برجل لا يكرم اخاه وجاء زيد

لا يركب فرسا قوله حيا تكر لا ينفع اي لا نافقة
والشاهد فيه كان لا اتصل بالخبر ولم يتكرر
ويحتمل ان المراد لا ينفع فيها فتكون لا عاملة
عمل ليس ويقع اسمها والخبر محذوف وتقدم
انه يكثر الحذف كقوله فانا ابن قيس لا براح
وحينئذ فلا شاهد فيه قوله بكت جزعا
الى الجذع عدم الصبر وهو منصوب على
التمييز او على انه مفعول لاجله واوردت
اعلمت وكاينها فاعله واذ لا الى مفعوله
ظن واخواتها ما دخلت عليه كان لا تدخل
عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدا
الذي هو اسم استفهام او مضاف اليه
فان هذه الافعال تدخل عليه وان لم تدخل
كان عليه كان ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت
افضل لانه منصوب جاز التقديم بخلاف اسم
كان واما الخبر فيجوز ان يكون اسم استفهام
في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما
نحو اين كنت واين ظننت عمرا قوله على المبتدا
والخبر اورد على ذلك حسبته ان زيدا قائم و
ان يقوم زيد على مذهب سيبويه من
انه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد

من

من ان الخبر محذوف والتقدير ثابتا او مستقرا
واجيب بانه ليس في العبارة ان هذه الافعال
لا تدخل الا على المبتدا او الخبر واورد ايضا
صيرت الطين خزفا وحسبت زيدا عمرا و
اجيب بالتقدم او بان اصل المفعولين فيما
ذكر المبتدا والخبر والاخبار في الاول باعتبار
الاول وفي الثاني باعتبار اعتقاد ان المسميين
بالاسمين واحد تدبر قوله بفعل القلب
اي بالفعل من الافعال القايم معناها بالقلب
لان المعنى المضاف لمعرفة بعض قوله جزيت
ابتدا اي جزيت جملة ذات ابتدا على الاضافة
لادنى ملابسة قوله انهم يرونه بعيد
ونراه قريبا اي يظنون البعث بعيدا اي
ممتنعا ونعلمه قريبا اي واقعا لان العرب
قد تستعمل البعد مجازا في نفيه والقرب في
الوقوع قوله او من الراي اي المذهب وحينئذ
فتكون بمعنى ذهب نحو راي ابو حنيفة حل
كذا اي ذهب اليه قيل لا دليل فيما ذكر
على ان راي بمعنى ذهب تتعدى الى واحد
دايما لجواز ان تتعدى تارة الى واحد كهذا
المثال وتارة الى مفعولين نحو راي ابو

حقيقة كذا احلا لا وصرح به البهوتي ثم قال
فتقديره ما في الشم من الخروج قوله او يعني
اصابه رثية بالهمز عضو ذو شعبتين في
القلب قوله اخا لك اذا لم تقضقض الطرف
الخ اخا ال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف
مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني
وان لم تقضقض الطرف شرط جوابه محذوف
وجملة تبيو مك اي يطلقك نعت هوى فضميره
المستتر عائد اليه وما لا يستطاع في موضع
المفعول الثاني ليبوءك ومن الوجه بيان
لما قوله دعاني الغواني الى الغواني جمع
غانية وهي المراة التي استغنت بجمالها
وهو فاعل دعي بمعنى سمى والياء مفعوله
الاول وعمهن مفعوله الثاني وقد تتعدى
اليه بالباء وخلتني اي علمتني ومفعوله الاول
الياء ومفعوله الثاني جملة لي اسم وجملة
وهو اول حال من الضمير المجرور ومعناه
البيت ظاهر قوله او ظلع اي عرج يقال
ظلع البعير ظلعا وحوه اي غمز في مشيه قوله
علمتك الباذل المعروف الكاف مفعول اول
والباذل مفعول ثان والمعروف معموله

ويصح

ويصح جره باضافة الوصف اليه لوجود شرطها
اضافة المحلى بال قوله علمتك منانا الخ
المنان معدد النعم والا مل الراجي والفلا
الجود والقوتان الجائع قوله اذا انشقت
شفتة العليا اما مشقوق السفلى فيقال له
افلح قال الزمخشري واحرى ذهوي وقوم
معشر الانهم لا يعلمون واعلم وموقوم
الجهال الغفنت انتهى انا المبتهم الا بابهم افلح
اعلمهم اي كالافلح الا علم لا يمكنها التقويم كالا يمكنه
من ذكر النطق بالميم لكونها شفوية قوله
ومصدرها الوجود اي كما قال السيوطي وذهب
الا خفش الى ان مصدرها الوجدان قوله
ومصدرها الوجدان نقل بعضهم ان مصدرها
الوجود ايضا قوله فهي لازمة اي ومصدر
الاولى وجد مثلث الواو ومصدر الثانية
وجد بفتح ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم
وكسر الجيم افاده سم قوله ظننتك ان شبت
الخ شبت اي اتقدت يقال شبت النار شبا
وشبوبا بضم المعجمة اما بفتحها فابوقد
في النار وصاليا اي داخلا مفعول ظن
الثاني وعودت اي اشهرته ومعود اسم

ما علمته قوله نحو وظنوا انهم ملاقوا ربهم
التلاوة الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله
حسبت التقي الخ التقي مفعول اول وخير
عبارة مفعول ثان ورباحا تمييز اي من جهة
الربح ورافلا اي متبخترا قوله ودين مضارعه
لقيتا اي بخلاف التي بمعنى عدمت فان مضارعها
يحسب بالضم ليس الا ومصدرها الحسبان قوله
مع علو حال من مفعول اعني وقال الشيخ التمريتي
متعلق به قوله زعمتني شيخا الخ ظننتني كبيرا
في السن ويدب بكسر الدال يمشي شيئا رويدا
قوله قال السيرافي الخ ظاهر كلام الشرح حيث حكى
هذه الاقوال انه قوله للرجحان انها لا تخالفه
وفيه نظر لان القول المعروف بالاعتقاد من
الاول ليس الرجحان اذ الاعتقاد المشهور معناه
هو الحكم الجازم وهو مناف للرجحان المحتمل
للنقيض وكذا العلم المشهور وفي الثاني لان
العلم قسيم الظن ومنافاة الثالث اظهر
فانه يستعمل في القول من غير صحة فكيف
يكون راجحا لكن التوفيق بان كلا من الاعتقاد
والعلم يستعمل في الرجحان مجازا مرسلا بعلاقة
الاطلاق والتقييد والثالث عدم الصحة

ففيه

فيه وافقه فلا ينافي ترجيح الزاعم الصحة
فلا تنافي قوله بمعنى تحصل منه ذلك قوله
على الله ارزاق العباد كما زعم قوله وتارة بالجر
اي انبا على الاول وعلى على الثاني كما هو الظاهر
قوله اوهزل بالبنا للمفعول يقال هزل
فلان كعني هزالا واهزل اصابه الهزال كغراب
وهو ضد السمن ومنه قول الشاعر لقد
هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها
كل مفلس ٥ اما هزل المبني للفاعل فضد جد
قوله الى ان وصلتها اي مخففة ومشددة
بقرينة الامثلة وقد سهى الازهري في التصريح
حيث قال والاكثر في زعم هذا وقوعها على
ان بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها
قوله فلا تعدد المولى الخ المراد بالمولى
الصاحب وقوله شريكك في العدم اي موافقك
في حال غناك والعدم بضم العين وسكون
الدال الفقر قوله قد كنت احجوا الخ ابا عمر
مفعول اول واخا مفعول ثان مضاف
الى ثقة ويصح نصب ثقة نعتا له والمث
نزلت والملمات الحوادث التي تنزل بالشخص
قوله دريت الوفي التاء نائب فاعل وهو المفعول

الاول والوقت مفعول ثان مضاف لما بعده
او ناصب له على قياس ما تقدم و عرفنا دي
مدحم **قوله** والاكثر فيه الى عطف على مقدر
اي هذا القليل والاكثر الخ اي الكثير **قوله**
فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الخ اي اذا لم
تدخل عليه استفهام والا تعدى الى ثلاثة
مفاعيل كقوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف
مفعول اول والجملة الاستفهامية سدت مسد
المفعولين **قوله** تعدت الى واحد اي بنفسها
فلا ينافي ان جعل بمعنى اوجب يتعدى الى ثان
بحرف الجر كما يدل عليه مثال الشارح **قوله**
وهب بمعنى ظن احترز به عن هب امر من
الهبة فانه متصرف ويقبل استعماله مع ان
وصلتها حتى زعم الحريري انه من لحن الخواص
ويرده قوله هب ان ابانا كان حمارا **قوله**
ابا خالد نسحق ابا مالك وقوله والا فهبني
الخ اي والا تخفي فاعلمني امرا هالكا **قوله**
اي اعتقدني اورد عليه انه مناف لقوله
سابقا بمعنى ظن **و**اجيب بان مراده بالظن
مقابل اليقين فيصدق بالاعتقاد **قوله**
فقلت تعلم ان للصيد غرة الخ ان وصلتها

سدت

سدت مسد مفعولي تعلم والغرة الغفلة
التي يصادفها **و**قوله والا تضيعها اي وان لا
تضيع فرصة الوصية بل عملت بها فانك
قاتله اي مدركه ومصيبه **قوله** بمعنى تعلم
الحساب اورد عليه ان معنى اعلم موجود
فيه فلم يحصل بينهما فرق **و**اجيب بان تعلم
بمعنى اعلم المراد بها طلب العلم في الحال في
تذكر بعدها بخلاف تعلم بمعنى تعلم الحساب
فان المراد به طلب تحصيل العلم في المستقبل
ضرورة انه لا يصير عالما في الحال بما ذكر فافترقا
قوله تقدم بابي كذا اي ظهر مما ذكره الشارح
حيث عمم في بعضها واقتصر على اليقين
في بعض وعلى الرجحان في بعض اخر **قوله**
والتي لتصيير اي والافعال التي الخ **و**اعلم ان
صير اصله صار الذي هو من اخوات كان نقل
بالتضعيف الى ما ذكر فتعدى الى مفعولين
واما صار بمعنى انتقل فهو لازم واذا
ضعف تعدى الى واحد بنفسه والى اخر
بالحرف نحو صيرتك الى موضع كذا اي
نقلتك اليه **قوله** نحو جعل والحق الخ زاد
بعضهم على ما ذكر سبعة ومثل له بقوله

تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب
كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول
اول ووراء مفعول ثان ولا يصح ان يكون ظرفا
لنبذ لان الظرف لا بد وان يكون حاويا للفاعل
العامل فيه وذلك متعذر افاده ابن هشام
قوله فصيروا مثل كعصف ماكول مثل مضاف
الى عصف والكاف زائدة وفيه قطع الحرف
الجار عن العمل بلا كاف فالاحسن جعل الكاف
اسما مضافا اليه مثل فيكون عمل كل من
الكلمتين موقوفا عليه والعصف زرع اكل حبه
وبقي تبنه وقيل ورق الزرع قوله تخذته
غزاة اتخذتهم دليلا تماما وغزوا في الحجاز
ليعجزوني غزاة بضم الغين المعجمة وفتح
الزاو وبعدها زاي معجمة اسم بلاد ومنع من
الصرف للعلمية والعجمة واتخذتهم اي جعلتهم
دليلهم قوله نحو وهبني الله فداك اي
صيرني ولا يستعمل هذا الفعل الا ماضيا
كما قال الشارح قوله ونحو لو يردونكم من بعد
ايمانكم كفارا اي لو يصيرونكم الخ ذهب ابن
الشجري الى ان كفارا حال لا مفعول ثان لان
رد ليس مما يتعدى الى مفعولين بل الى

مفعول

مفعول واحد قوله سود شعورهن الخ قبله
رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن
له سمودا الحدثان بجد المصائب وسمدن
بالسين اي حزن وخشعن وفاعل رد ضمير هو
الحدثان وهذا على عادة العرب في وصف المصائب
بانها تجعل الشعر الاسود ابيض والوجه
الابيض اسود قوله وخص بالتعليق الخ
قال شيخ التخصيص بالنظر لمجموع الامرين
اي لان التعليق لا يختص بما ذكر لجريانه
في نحو تفكروا ابصر او هو اضافي بالنسبة
لهب وما بعده فلا يرد ما ذكر من ان التعليق
يجري في نحو تفكروا ابصر وخص في كلامه
يحتمل ان يكون ماضيا مجهولا وان يكون امرا
ويؤيد الاول قوله فقد الزما والثاني قوله
وجوز الالغا وانو ضمير الشان الخ والتزم
التعليق قوله وذلك اي تخصيص ما ذكر
من قبل هب بالامرين المذكورين ثابت لما
ذكر قوله تاثير الفعل في المفعول اي
تاثيرا كتاثير الفعل غيرها في المفعول وذلك
لانك اذا قلت ضربت زيدا فمعناه اوقعت الحدث
المخصوص على تلك الذات المخصوصة فتتعلق

الفعل الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا
الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد
في قولك زيد علمت زيدا قايما فمعقولها لا تكون
متناولها اي متعلقها الا بالعلم وقيل انما خص
اختصاصها بما ذكر لضعف افعال القلوب من
حيث عدم ظهور تاثيرها المعنوي اذ هي
افعال باطنة بخلاف غيرها قوله معنى
ضعيفة العمل اي لعدم شبهها لغيرها
من الافعال فيما تقدم قوله لضعف شبهها
بافعال القلوب اي غيرها فلو دخلها
التعليق والالغا لتوالي عليها ثلاث من
الانتقاص وابطال العمل مطلقا او في اللفظ
ولزوم صيغة الامر بخلاف غيرها من
افعال الباب فانه لا يلزم على تعليقه و
الغايه الا الضعفان الاولان فاندفع ما قيل
ان تعليل الشارح يقتضي اثبات التعليق والا
لغا فيها بالاولى قوله كذا تعلم قال الدماميني
هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرفا
وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا
خارج قال سم وعلى تصرفها ان يدخلها الالغا
والتعليق قوله ولغيرها من مفعول ثالث

لاجل

لاجل معنى سواها حال من غيرها اي اجعل كل
الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي في
حالة كونه كاينا من سوى هب وتعلم قوله
وهو المضارع الخ يشير بالحصر المستفاد من
قوله وهو على خروج الصفة المشبهة وافعل
التفضيل وافعل التعجب لان الاولى انما تصاغ
من فعل لازم والاخير يعني احيانا من فعل تعجب
افاده البهوتي قوله من سواهما لا حاجة
اليه لانهما لم يدخلا في غير الماضي اذ لا ماضي لهما
لما علمت قوله ومورث بوجل مظنون ابوه
فابوه نايب فاعل وهو المفعول الاول
ووجلا مفعول ثالث قوله ومن جواز الالغا
في القلبي الخ انما احتاج الى التقييد بقوله
في القلبي للتعميم السابق في قوله سابقا من
افعال الباب فانه شامل لافعال التصيير اذ ما
عدا الالغا والتعليق من الاحكام المتقدمة
يجري فيها كافعال القلوب تدبر قوله بل
في حال توسطه او تاخره محل ذلك ما لم يوكد
المتوسط او المتاخر فان اكد اي بالمصدر لم
يحسن الالغاء لان التوكيد دليل الاعتناء
بذلك العامل والالغا ظاهر في ترك الاعتنابه

واما توكيده هو باسم الاشارة او الضمير
العايد به الي المصدر فيقبل الالغا معهما واشترط
ابو حيان لجواز الغا المتوسط والمتاخر ان لا
تدخل لام الابتدا علي الاسم فلا يجوز لزيد
قايم ظننت ولا لزيد ظننت قايم وان لا يكون
الفعل منفيا فلا يجوز زيد قايم لم اظن قال
س م وفيه نظر ووجهه انه يبطل قوله
وما اخال لدينا منك تنويل وقول ابي حيان
ان اداة النفي فيه داخلة علي ما بعد
اخال مردود قوله وصدق ذلك اي قول
الناظم لا في الابتدا قوله والالغا والاعمال
حينئذ سوا اي لان ضعف العامل بالتوسط
سوغ مقاومة الابتدا له وقيل
الاعمال اقوي لان العامل اللفظي اقوي
من المعنوي وصححه في التوضيح قوله
شجاك اظن ربع الظاعنين تمامه ولم تعبا بعذل
العاذلين شجاك اي احزنك والربع المنزل و
الظاعنين الراحلين وتعبا تلتفت و
العاذل اللايم قوله علي انه فاعل شجاك هو
مقتضاه ان الغا ما بين الفعل ومرفوعه
جايز لا واجب وهو مذهب بصري ومذهب

الكوفيين

الكوفيين الوجوب ويلزم علي الالغا المذكور
الفصل بين الفعل ومرفوعه بالاجنبي قوله
ان المنون تعلم عالي ان خبر مقدم والمنون مبتدا
موخر والفعل ملغي ويرهبكم بفتح اليا والها
من رهبه اخافه والاضطراب الاحترام ومثل
ذلك قول القوم في اي ترى ظننت وان يكن
ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا قوله
لا يتقدم عليه شي اي سوا صلح لان يكون
معمول الخبر كمتي في المثال او لم يصلح كاني في
البيت ونقل الاشموني ان المتقدم اذا كان
لام التوكيد تعين الالغا او حرف استفهام
تعين الاعمال وان كان غيرهما فان صلح لعمل
الفعل فيه ولم يجعل معمولا له بل للخبر فانت
بالخيار ان شئت اعملت وان شئت الغيته
وان جعل معمولا له لم يجز الالغا وذهب الاخفش
والكوفيون الي الجواز كما ذكره الشارح
لوقوع الفعل في الابتدا قوله ارجو
وامل الخ امل عطف علي ارجو وهما بمعني وجاز
العطف لاختلافهما لفظا ومثل هذا العطف
مختص بالواو وسكن الواو من ترجو للضرورة
كقوله ابا الله ان اسمو بام ولا اب والتوكيد

الاعطا قوله كذا كذا ادبت الى الخلق بضم
الخاء الصفات وملاك الشي بكسر الميم و
فتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق
قوله ثم يجوز ان يكون ما في البيتين الخ
استدراك على ما يوهمه كلام الناظم من انه
لا يصح ان يكون من باب الالغا حاصل
ما ذكره في تاويل البيتين ثلاثة اوجه
خيرها الوسط لان لام الابتدا عهد حذفها
في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها اي
لقد افلح و اما الاول والثالث فضعيفان
اما الاول فلحذف احد المفعولين دون
الوضوح وحذف ضمير الشان وهما ضعيفان و
اما الثالث فلانه مبني على تنزيل تقديم
المسند اليه في الجملة وهو ايا من اتيته
منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل
وتنزيل تقديم النفي لكونه داخلا على
الخبر تقديما للخبر وفي ذلك ضعف قوله
كما عرفته اي من قوله السابقة والاعمال
حينئذ ارجح وقيل واجب قوله قبل
نفي ما من اضافة الصفة للموصوف كما اشار
اليه الشارح قوله ولا بد سوا كانت لنفي

الجنس

الجنس او لا كما يدل عليه امثلة الشارح و في
شرح اللباب تخصيص ذلك بالتي لنفي الجنس
قوله في جواب قسم اي حالة كونها ان ولا
واقعتين في جواب الخ و هذا طريقة لبعض
النحاة والصحيح انه لا يشترط ذلك قوله
ولام ابتدا مرفوع بالابتدا و قسم مجرور
عطفا على ابتدا او مرفوع بعد حذف المضاف
واقامة مقامه عطفا على لام وكذا خبر
المبتدا الذي ينفي ما الخ و يحتمل جر لام عطفا
على نفي ويجعل كذا حالا قوله نحو ولقد
علموا لمن اشتراه من مبتدا اول و خلاق
مبتدا ثان مجرور بمن الزائدة وقوله خبره
والجملة خبر من اشتراه وجملة من اشتراه
في محل نصب سدت مسد مفعولي علموا لوجود
المعلق قوله ولقد علمت لتاتين منيتي
الخ اللام في لتاتين لام جواب القسم والقسم
وجوابه في محل نصب لوجود المعلق فالمعلق
عنه ليس الجواب فقط حتى يرد ان الجواب
لا محل له والمعلق عن العامل له محل فيتنافيان
او ورد ان لام القسم متاخرة عن القسم
فكيف تكون معلقة واجيب بانه لما كان

المقصود به تاكيد الجواب كانت معه كالشيء
الواحد قال الشنواني ان قيل لم يفترق الاعمال
والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل
التعليق اجيب بان الجملة فيه جملة
هولا ينطقون لا محل لها بل لاجزائها وبعد
التعليق لا محل لاجزائها بل لها قوله اذ
الحكم اي التعليق لا تتزاحم لكان قوله انعم
قوله سوا كان بالحرف اي كالهمزة اتفاقا
وهل على الاصح من قولين قوله نحو وان
ادري اقريب الاية ان نافية اي ما ادري
جواب هذا السوال وما توعدون مبتدا
خبره ما قبله او فاعل بقريب لاعتماده على
على الاستفهام او بعيد على التنازع و
الجملة على كل في محل نصب بادري على
تقدير مضاف كما علم مما تقدم قوله نحو
لنعلم اي الحزبين احصى اي اسم استفهام
مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض او
افعل تفضيل والجملة في محل نصب بنعلم
قوله فاي نصب على المصدر اي على انه
مفعول مطلق لنيابته عن المصدر اذ
التقدير انقلابا اي انقلاب قوله فلا

يعمل

يعمل فيه ما قبله اي ما لم يكن العامل حرفا
نحو من اخوك وبم جئت وعم تسال قوله جاز
نصبه اي على انه مفعول اول والجملة بعده
مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من
كون سبب التعليق موجبا قوله وجاز ايضا
رفعه اي على التعليق ما لم يكن ذلك بعد
ارايت بمعنى اخبرني نحو ارايت زيدا ابو
من هو فيجب النصب لان الاستفهام ليس
على ظاهره لا علمت ولا تتعدى حينئذ الا الى
مفعول واحد والجملة الاستفهامية بعدها
مستانفة فاذا وقع بعدها الكاف فهي
حرف خطاب واورد على ذلك انها وقعت معلقة
كثيرا من القرآن كقوله تعالى قل ارايتكم ان
اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله
تدعون واجاب ابن عصفور بان المفعول
محذوف ولا تعليق والتقدير قل ارايتكم
عذابكم قوله من المعلقات ايضا لعل اي
لان الترجي كالاستفهام في ان ما بعدها منقطع
عما قبلها قال بعضهم ويختص تعليقها
بدرى قوله وقد علم الاقوام الخ ان ومعمولاها
فاعل فعل محذوف اي لو نشئت ان الخ كما سبق

كما سبق ونزوا المال لكثرته والجر لوقوا لكثير
اي كان له مال كثير قوله وان التي في
خبرها اللام الظاهر ان الاسم ومعمول الخبر
كالخبر نحو علمت ان في ذلك لعبرة وعلمت
ان زيدا العلم الدار قايم قوله مثلي هنا
المعلق ان قال سم لعل التعليق هنا جايز
لا واجب فيستثني منه وجوب التعليق اه
و في كلام غيره ان ذلك واجب فلا استثنا
قوله سبيله عند وجود سببه الجواز اي
غالبا والا فقد يكون واجبا حيث يلغى كما اذا
كان الملغى مصدرا متوسطا ومتاخرا
زيد قايم ظني غالب وزيد ظني غالب قايم
لان المصدر لا يعمل في متقدم قوله
والمعلق عامل في المحل اي محل الجملة بعد
اذ كان قبل وجود المعلق عاملا في لفظ
كل من الجزئين او محله وانما عمل المعلق
في محل الجملة لان هذه الافعال انما تطلب
بحسب الاصل الجملة اذ متناولها الاحداث
المضافة الى الذوات كقيام زيد في قولك
علمت زيدا قايما والذي يفيد ذلك هو
بحسب الاصل الجمل بحيث امتنع عملها

في

في الجزئين لوجود المعلق رجعت الى الاصل
قوله صريح يجوز الخ نحو ابتدا ابنية ما تفعل
واجب الرفع بعدها اي يجوز الخ وهذا
يفيد ان التعليق انما هو بالنسبة الى الجملة
المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها ويفيد ايضا
ان اعراب المعطوف مراعاة لمحل المعطوف
عليه امر جايز لا واجب قوله وما كنت
ادري الخ قبل عزة ظرف متعلق بادري
على تقدير مضاف اي قبل فراق عزة وقوله
ما البكا جملة في محل نصب بادري وموجعات
معطوف على محل ما البكا وهناك جواب مقدر
تقديره ما هي والا لزم عمل ادري في مفرد
وذلك لا يجوز وهذا مراد حفيد الموضح
بقوله اعلم انك اذا عطفت على محل الجملة
انما تعطف مفردا في معنى الجملة لا اي مفرد
كان ثم مثل لما في معنى الجملة بالبيت ومراده
بكونه في معنى الجملة انه لدلالته بمعونة
المقام على ذلك المحذوف صار كالجملة قوله
فهو عامل لا عامل اي عامل في المحل لا عامل
في اللفظ قوله منه المراة المعلقة
اي التي فقد زوجها فتفعله التي لا مزوجة

اي بحسب الظاهر لفقد زوجها ولا مطلقة
لعدم قدرتها علي الزواج حينئذ **قوله**
ولهذا اي لتشبه المعلق بالمراة المذكورة
قوله قد الحق بافعال القلوب في التعليق
اي لا في الالغاء ومراده التعليق بالاستفهام
فقط كما نص عليه صاحب الجامع ولا ينافيه
التمثيل بقوله تعالي اولم يتفكروا ما
بصاحبهم من جنة وان كان المعلق فيه
ما النافية لان يتفكر من افعال القلوب
الغير الناصبة فقوله افعال غيرها
اي غير افعال القلوب الناصبة **قوله**
اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة اي فيه
والجنة الجنون والمعني اولم يتفكروا في
ما ذكر وهو نفي الجنون عن صاحبهم ليعلموا
ذلك لان تفكر لازم فهو معلق عن المجرور
قوله يسالون ايان يوم الدين اي عن جواب
هذا السوال **قوله** اما تري اي تبصروا
لمعني او ما تبصروا ليس المسئول عنه تقييده
بما ذكر **قوله** لعلم عرفان من اضافة الدال
للمدلول اي لهذه المادة الدالة علي العرفان
باي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده

لا يبصح

لا يصح ان تكون الاضافة بيانية لمكان قوله
تقويتها الخ لان الذي يوصف بالتقوية
الالفاظ لا المعاني **قوله** تقويتها واحد
للمرقمة مبني علي الفرق بين علم المعرفة
وعلم المتعدية الي مفعولين بان الاولي
هي التي تتعلق بنفس الشي وذاته كعلمت
زيدا اي عرفت ذاته وان الثانية هي التي
تتعلق بصفة الشي كعلمت زيدا قائما اي
عرفت صفة زيد وذهب الرضي الي انه لا
فرق بينهما في المعني والفرق في العمل انما
هو باعتبار العرب فانهم قد يخصون احد
المتساويين في المعني بحكم لفظي دون الاخر
قوله اي التهمة او الاتهام ظن السوء كما في
كتب اللغة **قوله** واسم المفعول منه اي
من ظن بمعني اتهم واما اسم المفعول من ظن بمعني
الرجحان فمظنون فقط **قوله** وقد سبقت اي بقولي
سابقا تنبيه انما قال اعني رايي وفيه ثم جريانه
الافعال **قوله** في غير ما تتعدي الخ اي في غير
التراكيب التي تتعدي فيها الخ وقول بعض ارباب
الحواشي اي في غير الاستعمال الذي تتعدي فيه
وهو الاستعمال الذي تتعدي منه الي واحد وتكون

لازمة لينتبه ما قاله او بعد تعلق المجرور باستقلال
كيف يصح تفسيرها بالاستعمال تدبر قوله بخلاف
اي اذا نصبا مفعولا واحدا فانهما لا يخرجان عن
القلبية فلا يرد علم اذا اشتق شفته العليا
فانه لازم قوله التي مصدرها الرؤيا على معنى
لا محل اعراب فلا ينافي ما ذكره المعرب من ان
الرؤيا مضاف اليه قوله وهي الحلمية ده
منسوبة الي الحلم مصدر حلم بفتح اللام ما
يراه النايم ولا يرد قلبها تعليق ولا الغا خلافا
للشاطبي قوله من قبل اي من قبل ذكر علم
العرفانية قوله وكذلك من قبل اي متعلق
بايتنا فهو ظرف لغو كالمجرود الايضاح فعله من
الاحكام اي الالغا والتعليق لما علمت سابقا
قال الفارضي وبعضهم ذلك من المتن متقدم التعليق
من قوله طالب مفعولين اي لان الظاهر ان
المراد للعمل فيهما لفظا وحينئذ فلا تعليق وعدم
الالغا من قوله من قبل لانه حال ثانية من علم اي
حالة كون علم مبتدا اي وتقدم انه لا يجوز
الغاوه حينئذ قوله ابو حنش يورقني الخ ابو
حنش وطلق وعمار واثال اسما اشخاص فقوله
اثالا مرخم في غير النداء للضرورة ويورقني اي

بسهرني

بسهرني وطلق معطوف على الضمير المستتر للفصل
بالياء او بنته منصوب على الظرفية جمع اوان وا و
ان جمع ان بمعنى الزمن واراد بالليل النوم وتخافي اي
زال وكذلك الحركة واللام في لعمر و تعليلية والمراد
لسهلها ارده وارموي منه والاول بالمد السواب
الذي يري في وسط النهار والبلال يكسر الموحدة
البلل والمراد به الارتوا قوله ليلا يعتقد
الخ اي انما قيد بهذا المجموع ليلا الخ فظاهره
ان الظرف مستقر حال وهو يخالف ما تقدم
له من جعله لغوا متعلقا بايتني قوله تستعمل
مصدر الراي مطلقا اي خلافا للحريري واين
مالك ودليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا
فتنة للناس قوله ابن عباس رؤيا عين قوله
الغالب والمشهور كونها الخ اي والغالب
في مصدر البصرية الرؤية بالتا قال بعضهم
وانظر هل مصدر راي العلمية بالتا كذلك
اقول كما هو كلام الشارح حيث عبر بقلبية دون
بصرية ان الرؤيا يكون مصدرا للعلمية ايضا
تدبر قوله اي في هذا الباب بخلاف غيره
فانه يجوز حذف المعمولات فيه والفرق ان الحذف
هنا تعدم معه الفايدة اذ الاخبار بمجرد الضرب

او الاعطا مفيد لانه قد يقصده البليغ
قوله بلا دليل اي ظاهر والا فالحذف لا بد له
من دليل تدبر قوله اما الثاني اي امتناع حذف
احدهما بلا دليل فللبس بالاجماع وذلك لان المفعولين
اصلهما المبتدا او الخبر ولا يجوز حذف احدهما
كذلك قبل دخول الناسخ فكذا بعده وانما اجمع
هنا واختلف فيما بعده لان مضمونهما هو
المفعول به في الحقيقة اذ متناولهما الاحداث
المضافة الي الذوات فهما كلمة فحذف احدهما
كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما اختلف في حذف
احدهما اقتصارا فيستبدلان للحذف اذا كان
لقرينة فهو بمنزلة المذكور قوله المنع مع
مطلقا اي في افعال العلم وفي افعال الظن وهذا
هو المختار لان ما مثل به لحذفهما لا يخلوا
عن دليل قوله لتسكا بمجرد الخ اي وقياسا على
غيرها من الفضلات قوله فهو بري اي ما يعتقده
حقا قوله وظننتم ظن السوء اي ظننتم بالله
ما لا يجوز وهو عدم انقلاب الرسول و
المؤمنين الي اهليهم ابدا او ظن السوء مفعول
مطلق قوله من يسمع يخل اي يسمع عن صادق
وحينئذ فهو من الحذف الاقتصاري وليس الكلام

فيه

فيه وقيل المعني يقع منه خيلة اي من يسمع خبرا
يحدث له ظن وعلي هذا فهو مما نزل فيه المتعدي
منزلة اللازم لعدم تعلق غرض المتكلم بمفعول
وقد نص البيانيون علي ان الفعل المنزل منزلة
اللازم لا مفعول له مذكور ولا محذوف فلا يكون
مما نحن فيه ايضا وقد يقال ذاك ممنوع بناء في
لان نظرهم انما هو للمعاني والنحويون انما نظرهم
للالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ولا شك ان
هذا الفعل من المتعدية الي اثنين فيكون له
مفعولان محذوفان تدبر قوله الذين كنتم
تزعمون فيهم شركاء قوله باي كتاب الخ قائله
الكميت يمدح اهل بيت النبي صلي الله عليه
وسلم والمجرور تنازعه كل من الفعلين بعده
والشاهد في قوله وتحسب اي تحسب حبهم
عارا علي قوله هو خيرا الخ هو ضمير فصل وخيرا
مفعول ثان والاول محذوف قوله في قراءة
يحسبن بالياء اخر الحروف اما قراءة التاء فلا شاهد
فيها لان الفعل استوفي مفعوليه الموصول
وخيرا علي تقدير مضاف في الاول ليصح الحمل اي
بخل الذين يبخلون قوله بمنزلته متعلق بمنزلة
والمعجب المكرم علي صيغة اسم المفعول قوله عملا

وسعي منصوبان على التمييز وما ذكره مذهب
الجمهور وبعضهم يجريه مجراه في العمل فقط و
على كل تجوز الحكاية مع استيفا الشروط كما صرح
به الناظم في تسهيله وتظهر ثمرة الخلاف في
الالغا والتعليق فيجر باذ مسه على الاول دون
الثاني قوله مضارع قال والحق به السيرافي
قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر قوله
المسند للخطاب اي لا بقيد الافراد كما قد
يتوهم قوله بغير ظرف اي زماني او مكاني قوله
اي معمول اشار به الى ان المصدر بمعنى المفعول و
المراد به ما يعم المعمولين نحو ازيدا قايما ظننت
ومعمول المعمول نحو اهندا تقول زيد ضاربا قوله
وان ببعض الخ قال بعض المحققين ينبغي او يحلها
لان الاصل في ضم الجايز الى الجايز الجواز قوله
علام تقول الرمح الخ ما استفهامية حذفت
الفها لدخول الجار عليها واطعن بضم العين
من طعن بالرمح وغيره بالفتح واما فتحها في
المضارع فمن الطعن في النسب وعبارة البهوتي
طعنه بالرمح ونحوه كمنع ونصر وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب قوله متى تقول القلص
الم القلص جمع قلوص وهي الناقة الشابة والرواسم

جمع راسمة من قولهم ناقة رسوم وهي التي تؤثر
في الارض من شدة الوطي او من الرسم وهو ضرب
من سير الابل و يدنين اي يقربن مفعول ثان
وفي رواية يحملن قوله ايعد بعد الخ بعد ظرف
متعلق بجامعة مضاف لما بعده وشملي معمول
لجامعة والشاهد في تقول الاول حيث فصل
بينه وبين الاستفهام بالظرف قوله وان
تقول زيد منطلق انما يتعين الرفع فيه ان
جعل الضمير مبتدا اما اذا جعل فاعل فعل محذوف
ناصب للاسمين فيجوز العمل اتفاقا لتوفر الشروط
قوله ان لا يتعدى باللام اي لانها تبعده عن ارادة
الظن حينئذ قوله ان يكون حاضرا اعلم ان من
شرط الحضور يشترطها في الاستفهام ان يكون بغير
هل لانها تخصص المضارع بالاستقبال وذلك ينافي
الحضور والذي عليه الاكثر عدم الاشتراط وبقا
الاستفهام على اطلاقه قوله وفي شرحه ان
يكون الخ تفسير لقوله ان يكون حاضرا ورده
بعضهم بنحو قوله متى تقول الدار تجمعنا قوله
متى تقول القلص الرواسما اجيب بان متى
معمول للحضور لا لتقول فالمستقبل انما هو الحضور و
او ودات الحصول غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا

واجيب بان الشرط كما يوخذ من كلام الناظم ان
يكون مشتغلها به ولو بغيره ثم يو قوله واجري
القول كظن الخ اي في العمل قيل ولو باقيا على معناه
وقيل مضمنا الظن قوله قالت وكنت رجلا فطينا
الخ قائلها اعرابي صاد ضبا واتى به الى امراته
فقالت هذا لعمر الله اسرائين فاشار الى
الضب اي مما مسخ من بني اسرائيل بين وهو بالنون
لغة في اسرائيل ومعناه عبد الله وهذا البيت
صريح في ان سليما يعملونه وان لم يضمن معنى الظن
وهو المختار من قولين تقدم التنبيه عليهما
قوله بعد قلت وشبهه اي من سائر تصرفاته
لانه عند اهلها بنصب المعرف قوله اذا قلت
الخ اي ابي انت اسم فاعل من اب تقول ابت الى بني
فلان اي انتسبهم لبلاد وقوله بها اي البلدة وقوله
عشيه اي عند البعير والولية بفتح الواو وكسر
اللام وتشديد الباء البرذعة والهجير بفتح الهاء نصف
النهار عند اشتداد الحر وسكنت جيمه للضرورة
والباقي بها وبالهجير يعني في افادة العيني ه
قوله حيث تضمن معنى الظن اي عند
الجمهور والا فقد علمت ان سليما ينصب به
المفعولين باقيا على معناه وقوله وفرعه

اي تصرفاته من ماض ومضارع الخ قوله في معنى
الجملة اي مورد معنى الجملة سواء صلح هو
للتعبير عن الجملة فقط كما مثله الشارح اي
عنها وعن المفرد كقلت لفظا قوله خلافا لمن
منع هذا النوع على المنع يكون ابراهيم في
الابنة منادى او خبرا لمبتدا محذوف اي هو
ابراهيم قوله واما جملة اي فعلية او اسمية
وقوله فتحكى به فيقتضي اعتبار كونها متلفظا بها
في غير هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها
وهو كذلك ومما ينبغي للمصنفين كقول الناظم قال
محمد الخ فعلى خلاف الاصل اذ الظاهر انه لم ينطق
بتلك الجمل قبل ذلك تامل قوله فتكون في
موضع مفعوله قيل مفعول به وهو مذهب
الجمهور وقيل مفعول مطلق نوعي وسياتي ه
بيان ذلك قوله علم واري في بعض النسخ اي
واعلم وهو احسن لتوافق الترجمة المترجم له
قوله واي مفعول عدوا واطلاقه يقتضي
شمول ذلك للعلمية والحلمية لان كلا منهما يتعدى
الى اثنين وهو كذلك قال تعالى اذ يريكهم الله
في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا قوله تدخل
على الفعل الثلاثي فتعديه لان الرباعي لا تدخل

عليه همزة النقل قوله مطلقا اي في جميع الاحكام
المتقدمة او على اي حالة كانا اي سوا كانا مبنيين
للفاعل او المفعول وعليه انما قال ذلك لان بعضهم
شرط لجواز الالغا والتعليق كون العامل في هذا الباب
مبنيا للمفعول ليكون بمنزلة ظننت في اللفظ
في نصب مفعولين فقط وبعضهم منع ذلك مطلقا
قوله للثان والثالث اي لان اصلهما المبتدا والخبر
كمفعولي علمت ورايت قوله فيجوز حذفهما سالحا اما
حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه
مطلقا لحصول الفايدة اذ الاعلام قد يخلو عن
الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت قوله
وفي حذفهما الخ قال سم قضيته ان المانع هناك
مانع هنا وهو عدم لازم لحصول الفايدة هنا بذكر
الاول بخلافه هناك على ان الفايدة تحصل بدون
ذكر الاول ايضا كما علمت قوله وانت اراك الله
امنع عاصم الخ الاصل اراك الله اياك امنع عاصم به
فلما تقدم المفعول الثاني جعل مبتدا او في تصييره
الرفع بدله وارأف افعل تفضيل من الرافة وهي
الحنو والشفقة والمتكفي بفتح الفا اسم تطلب
منه الكفاية فهو اسم مفعول من استكفيته الشي
فكفانيه واسمح من السماحة وهي الجود والكرم

قوله

قوله فلا يجوز تعليق العمل عنه ولا الغاوه اي
بلا خلاف كما صرح به الرضي لانه كاول مفعولي اعطيت
قوله ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا اي سوا
ذكر الثاني والثالث او حذفا كما تقدم خلافا للرضي في انه
حصر ذلك بحالة ذكرهما قوله فلا تنس به الخ يفيد
جواز نقل علم بمعنى عرف بالهمزة الى اثنين وفي كلام
الشاطبي ما يدل على سماعه فيبطل قول ابي حيان
انما حفظ نقلها بالتضعيف اي لا بالهمزة واما نقل
راى بالهمزة لما ذكر فقد ورد في القران كقوله من
بعد ما اراكم ما تحبون وقوله واذ يريكموهم اذ
التقيتم في اعينكم قليلا فالكاف مفعول اول
وهم مفعول ثان وقليلا حال لا مفعول ثالث كذا
في التصريح قوله لما عرفت اي من ان همزة النقل
اذا دخلت على متعد لواحد صيرته متعديا الى
اثنين قوله في الحكم ذي اثنين من جملته فمن ذلك
عدم صحة كون جملته كالمشبه به وكان هذا
حكمة اقتصار الناظم على الثاني لانه لو شبه
المفعولين بمفعولي كسي لتوهم انه من تشبيه
المجموع بالمجموع وانه في غيرها متنازع كونه اثنا في
جملته وبدليل ان الاول لا يكون جملة وانا ذكره
سم قوله ومن تعليق اريه عن الثاني الخ يمكن

ان يقال ليس هذا من باب التعليق في شيء بل
الجملة في تاويل مصدر معمول ادري والتقدير
ادري كيفية احيائك الموتى كما قيل به في قوله وتبين
لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا
بهم ويؤيد ذلك قول الزمخشري انما التعليق ان
توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا
ونقل الشمني عن صاحب الانصاف انه الاصح وفي
التوضيح ادعا ان الروية في الاية علمية و
حسبية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده قوله
نبا واخبرا الخ قال شيخ الاسلام اعلم ان نبا وانبا و
حدث واخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل
في كلام العرب الا وهي مبنية للمفعول وهو
قد وقع في القران تعديتها الى ثلاثة مبنية
للفاعل كقوله ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد فالضمير مفعول اول وجملة
انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد
المفعول الثاني والثالث لوجود المعلق قال
الدماميني من الحق هذه الافعال باعلم ليس
قائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم
تثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكروا فما هو من
باب التضمين اي تضمينها معنى اعلم وفي قول

الشارح

الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفي التصريح
عن الناظم انه اولى من ادعا التضمين حمل الثاني
منها على نزع الخافض والثالث على الحال ويرده
انه ليس حملا على ما ثبت على التوسع وسلامة
من التضمين الذي هو خلاف الاصل قوله نبئت
زرعة الخ التا نائب فاعل وهي المفعول الاول
وزرعة المفعول الثاني وجملته تهدي الي غرائب
الاشعار المفعول الثالث وجملة والسفاهة ك
اسمها حالية قصد بها الشاعر التعريض بالذم
اي السفاهة قبيحة كاسمها قوله وما عليك
اذا اخبرتني دنفا الخ ما عليك مبتدا وخبر والتاء
نائب فاعل وهو المفعول الاول والياء المفعول
الثاني ودنفا اي مريضا من العشق المفعول الثالث
وجملة وغاب بعلك يوما معطوفة على جملة الشرط
وان تعودني معمول لعليك قوله او منعتم ما
تسئلون الخ ما موصول مفعول منعتم والعايد
محذوف والها مفعول ثان وجملة له علينا
الولا مفعول ثالث قوله وانبئت قيسا ولم ابله
الخ قيسا مفعول ثان وخير اهل اليمن مفعول
ثالث وجملة ولم ابله حالية معترضة بين
المفعول الثاني والثالث من بلوته ابلوه بلوا

حيث بني واختبرته وكما زعموا صفة لمصدر محذوف اي
بلوا كالبلو الذي زعموه قوله وصيرت سود العنهم
من بقية الخ اي صيرته ظاهرا والعنهم بلد من بلاد غطفان
وسود الاسم امراة كانت تنزله واسمها ليلي وهي
صفة لاهلي واعودها حال قوله لحق بباب ظن
اي في التعدي الي اثنين لا في سائر الاحكام فلا تغال
المفعولان في باب علمه لا يجوز حذفهما اقتصارا كما
تقدم لعدم الفايدة بخلافهما هنا قوله المطاوع
هو الدال علي اثر فاعل فعل اخر ككسرته فانكسر
قوله الثنائية اي المتعدية الي اثنين كما هو
ظاهر قوله فيجعل اي يقاس بالنصب في جواب
النفي قوله ووجب ان لا يقاس عليهما الخ اي هو
لخروجهما عن القياس وشرط المقيس عليه ان لا
يكون كذلك قوله لجاز ان يقال البست زيدا عمرا
ثوبا نبه انه نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس
علي اعلم واري لان لبس متعد لواحد فالهمزة
انما تعديه الي الثاني لما علمت من انها تصير المتعدي
الي واحد متعديا الي اثنين لا الي ثلاثة فكان
الظاهر ان يقول لجاز ان يقال اكسوت زيدا عمرا
جبة تذنيب الفاعل هو لغة من اوجد الفعل
وما اصطلاحا باعتبار مدلوله فقد علم مما ذكره

الشئ

الشئ قوله الذي اسند اليه فعل اي نسب اليه
وربط اصطلاحا باعتبار مدلوله فدخل بتفسير
الاسناد بالنسبة والربط زيد في ان ضرب زيد
ولم يضرب زيد لتحقق النسبة والربط فيهما
ودخل بقولنا باعتبار مدلوله فاعل شبه الفعل
وبتقييد الاصطلاح خرجت الفاعل فانها تسمي
فيه متعلقات لا مسند اليها والمتبادر من
الاسناد الاسناد بحسب الاصالة فخرج من
التوابع العطف بالحرف لانه لا اسناد الي التابع
الا فيه لكن تبعا واما بقية التوابع فلا
اسناد فيها حتي البدل اذ عامله مقدر
من جنس الاول علي الاصح قوله تام قيل لا حاجة
اليه لان نحو كان في كان زيد قايما ليس مسندا
الي زيد بل الي القيام المفهوم من قايما قوله
اصلي الصيغة اورد عليه انه يخرج منه زيد
مثلا في قولك شهد زيد بفتح فسكون او بكسر تبين
ونعم زيد كذلك لان الفعل حينئذ ليس اصلي
الصيغة الاول فعل بفتح فكسر وكذا صيغة
الثاني فكان الاولي ان يقول كما قال غيره علي
طريقة فعل اي المبني للفاعل وفي البهوتي
ليس المراد باصلي الصيغة ما لم يقع فيه تغير اصلا

بل المراد ما لم يقع فيه تصرف خاص وهو تحويل
صيغته الى صيغة ما لم يسم فاعله وان تصرف فيه
بغير ذلك كالتخفيف في نعم وشهد ونحو فلا اعتراض
بما اورد والمراد بالصيغة كيفية تعرض لحروف
الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها
على بعض قوله او مؤول به المراد بالتاويل احلال
لفظ محل لفظ اخر فيدخل فيه اسم الفعل نحو
هيهات العقيق فانه يحل محل بعد والضمير
في به يصح رجوعه للاسم وللفعل وانما اقتصر
الشارح على الثاني قوله كم نوعي اي ان قيل
كيف قال كم نوعي اي نوعين مع انه ثلاثة اجيب
بانه ثلاثة من حيث الصورة واثنان من
حيث المسند لانه في الاول والثالث فعل وفي
الثاني اسم يشبه الفعل قوله يشمل الاسم
الصريح اي سواء كان ظاهرا كما مثل او ضميرا
كنعم وزيد قام بقرينة مقابلته بالمؤول قوله
والمؤول به اي سواء كان التاويل بحرف سابك
وهو هنا ان المفتوحة وان الناصبة للفعل
وما دون لو وكي او بغيره كقوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ان جعل سواء خبرا وان
وما بعده فاعلا به وبهذا اسقط ما في التصريح

مما

من انه لا يؤول فاعل بالاسم من غير سابك و
ظاهر كلام الشيخ ان الفاعل لا يقع جملة وهو
كذلك على المختار وقيل يقع جملة مطلقا نحو
يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام زيد وقيل ان كان
المسند الى الجملة قلبيا واقترن بمعلق اي وهو
الاستفهام صح نحو يعجبني اقام زيد قوله
والتقييد بالفعل يخرج المبتدا اورد عليه
انه يدخل في النوع الثاني فان زيد من زيد
قائم اسند اليه مؤول بالفعل اجاب بان
المتبادر من قوله اسند اليه فعل او مؤول
به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك
زيد قائم قوله وباصل الصيغة النائب عن
الفاعل اي على المختار من تسميته فاعلا لخروجه
من التعريف بهذا التقييد القيد قوله
صفة المراد بها اسم الفاعل واسم التفضيل و
امثلة المبالغة والصفة المشبهة قوله
او مصدر نحو اعجبني ضرب زيد الامير او اسم
فعل نحو هيهات نجد وظرف نحو ومن
عنده علم الكتاب او شبهه نحو افي الله شك
ومن المؤول بالفعل اسم وضع موضع الفعل
نحو اياك انت وزيدا ان تخرج ابقى اياك ضمير

مستتر مرفوع على الفاعلية ولذا اكد بالضمير
المنفصل في اياك وضع موضع احذر ومنه
الجوامد المؤولة بالمشتق كاسد بمعنى شجاع
فانها تتحمل الضمير وقد ترفع الظاهر نحو
زيد شجاع ابوه قوله باضافة المصدر ومثلها
اضافة الصفة للموصوف لان العامل المضاف
لا الاضافة او الباء السببية وكلامه هنا
مبني على المشهور وذهب بعضهم الى ان
المجرور باضافة المصدر وبالحرف الزائد
وشبهه لا يسمى فاعلا عرفا كما لا يسمى زيد
في زيد قام فاعلا وفي زيد مضروب مفعولا
وان كان كذلك في الواقع قوله او بمناء
الباء الزائد يعني مثل ذلك اللام نحو هيهات
هيهات لما توعدون قوله بما لاقت لبون
بني زياد الباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة
والانباء تنمي حالية وتنمي من نمى الحديث
شاع قوله ويقتضي اي يعلم حينئذ انه
حينئذ جر الفاعل بما ذكر بالرفع على محله
المراد بالمحل ما قابل اللفظ فيشمل الاعراب بما
ذكر بالرفع على محله المراد بالمحل ما قابل اللفظ
فيشمل الاعراب التقديري اذ المشهور ان اعراب

المجرور

المجرور بالحرف الزائد او الشبيه به تقديرية
لا محلية قوله حتى يجوز في تابعه الجر الخ اي
ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها او يرد على
ما ذكر انهم صرحوا بان المصدر اذا اضيف الى
فاعله تفصل حالة رفعه فيقطع النظر عنها
حتى انه لا يجوز في تابعه الرفع فما الفرق بين مجرور
الحرف ومجروره قوله بعض المحققين ويمكن
الفرق بان المصدر اذا اضيف الى فاعله نزل منه
طلبه للفاعل استغنا بالمجرور منه عن احتياج
الى تاويله بغير المضاف بخلاف الفعل فانه لا
يسقط طلبه ولذا اقتدر زيادة الحرف وجعل
المجرور مرفوع المحل كما في كلام الشارح افاده هنا
البهوتي قوله لان شرط جر الفاعل بمن الخ انما
قيد بما ذكر لان المجرور بالباء واللام الزائدتين
لا يشترط تنكيره كما علم من الامثلة وكذا اما
اضيف اليه المصدر او اسمه قوله لانه
يجوز حذفه اي بدون رافعه اما معه فيجوز
لدليل كما في التسهيل استثنى من ذلك خمسة
ابواب يجوز حذف الفاعل فيها بدون رافعه
المصدر نحو او اطعام في يوم والتعجب نحو اسمع
بهم وابصر والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا

زيد ونايب الفاعل نحو ضرب زيد والفعل الموكد
نحو ليصدنك و في هذا الاخير نظر اذ هو
محذوف لالتقا الساكنين والمحذوف لعلة كالثابت
قوله لان الفعل وفاعله الخ مقتضاه ان
الفعل كالفاعل لا يجوز حذفه وليس كذلك لتصريحهم
بجواز حذفه للقرينة فالاولى ما علل به بعضهم
من ان الفعل عرض قايم بالفاعل فلو حذف لزم
قيام العرض بنفسه قوله فان كان لا بو منيك
الخ وجه التمسك بما ذكر ان اسم كان حذف وهو
فاعل مجازا والتقدير فان كان ما نحن عليه من
السلامة وحتى بمعنى الا و قطريي بفتح القاف
والطا وكسر الرا وتشديد البا اخر الحروف
وهو منسوب الى قطري بن الفجاءة الخارجي قوله فان كان
هو الخ اي فالفاعل ضمير مستتر عايد على معلوم
من المقام لا محذوف قوله كما في نحو زيد قام
اي على راي البصريين و اجاز الكوفيون
فاعليته كما سياتي قوله كما في نحو وان
احد من المشركين استجارك اي على الاصح من
ان جملة الشرط لا تكون الا فعلية و جوز
الكوفيون كونه مبتدا اخبرا عنه بما بعده
وسوغ الابتدا به وقوعه بعد الشرط و نفيه

بما

بما بعده قوله لما سياتي اي من ان الاصل في
الاستفهام ان يكون عما يتجدد و يحدث وهذا
المعنى اصل في الافعال فكانت هي الغالبة وهذا
ظاهر في الشق الاول واما في المثال الثاني فهو
معارض بان في الفعلية تخالفا في عطف ام تخف
الخالقون عليه وفي الابتدايية تناسب و
التناسب اولى من التخالف فتعارض المرجحان
وبقي الوجهان على السوا افاده في التصريح قوله
وبعد فعل فاعل اي بعد كل فعل فالنكرة للعموم
كما في علمت نفس الا في الافعال المكفوفة بما
كقلما وطالما فكلامه معتبد لما يدني ما ذكره
الشارح من وجوب التاخير والعموم المذكور
قوله اي وشبهه اشار به الى ان هذا
الحكم لا يختص بالفعل كما يوهمه ظاهر عبارته
وانما خص الفعل بالذكر لكونه الاصل في
العمل او يقال المراد بالفعل اللغوي اي وبعد
منهم فعل وحينيذ فلا قصور في كلامه قوله
فان ظهر في اللفظ اي ما هو فاعل في المعنى
وقوله فهو ذاك اي الفاعل في الاصطلاح فلا
اتحاد بين الشرط والجزا والمراد بظهوره
وجوده حقيقة او حكما بان يكون معدوما

في قوة المذكور كالمحذوف لعلة في نحو ابعد زيد
وخبيث فيتضح قوله والا فضمير استتر ولو
حمل على الوجود حقيقة اشكل اذ لا يلزم من
عدم الوجود حقيقة انه ضمير مستتر قوله
واجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ قال بعض
المحققين انظر بماذا يتميز الفاعل من المبتدا
اذا تقدم وكان الخبر فعلا من حيث الصورة
والظاهر انه لا يتميز الا اذا كان مذهبهم
تعين الفاعلية في نحو زيد قام وان الابتدا
لا تكون الا اذا رفع الفعل التالي الظاهر او
الضمير البارز تدبر قوله تمسكا بقول الزباء
بفتح الزاي والموحدة المشددة ثم ياء والمد ملكة
الجزيرة وجه التمسك ان مشيها روي
مرفوعا لا جائز ان يكون مبتدا لعدم وجود
خبر له فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا
مقدما عليه قوله ما للجمال مشيها وئيدا الخ
ما للجمال مبتدا وخبر وئيدا حال اي ثقيلة
قوله محذوف الخبر اي وجوبا لسد الحال
مسده قوله وقيل ضرورة كذا في التوضيح
وهو لا يظهر على كل من القولين لان
البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين

يجيزون

يجيزون مطلقا كذا قال بعضهم وفي التصريح
ما يفيد ان بعض البصريين اجاز تقديم
الفاعل باقيا على فاعليته بالضرورة وعبارته
فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور
انهما قالا في قوله وقلما وصال على طول
الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم
المذكور وان الذي سوغ ذلك الضرورة
فعلمت بهذا سقوط ما تقدم قوله
على ما ذكر اي محلي انه مبتدا محذوف الخبر
او فاعل قدم للضرورة قوله وجرد الفعل
الخ مثله الوصف واقتصر على الفعل لكونه
الاصل او اراد به الفعل اللغوي اي مفهوم
الفعل نظير ما تقدم قوله لاثنين اي لدال
اثنين سواء كان الدال مثنى حقيقة او ملحقا
به او غيرهما كزوج وشفع افاده البهوتي قوله
على لغة قليلة يفهم انه ينبغي على هذه
اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام
اليوم اخواك ووجوبا في قولك ما قام الا اخواك
كما يفعل في علامة التانيث وانه اذا قيل
قاما وقعد اخواك فانه يفصل بكل من
الفعلين الف الا انها في المهمل ضمير وفي

العمل علامة قوله تولى قال المارقتني بنفسه
الخ الضمير في تولى عايد الى مصعب بن الزبير
والمارقتني ابو الغار حبتني واسلماه ابى خذلاه ولم
يعيناه على عدوه والمسعد الاجنبي والحميم
الصاحب الذي يهتم بصاحبه والبيت رثا فيه
بعد موته قوله رايت الغواني الخ الغواني
جمع غانية وتقدم معناها والنوا مرجمع ناصرة
وهي المحسن قال بعضهم قايل هذا البيت
مولد فلا يحتج به قوله بلغة اكلوني ه
البراغيث اضافة اللغة لما ذكر باعتبار كونه
المثال الجاري عليها وكان حقه اكلتني او اكلنني
لان الواو للعقلا قال السيرافي لما وصفت
بصفات العقلا اجريت مجراهم كما في قوله
رايتهم لي ساجدين المراد بالاكل التعذيب و
الجور فيسقط ما قيل ان الاكل لا يختص ه
بالعقلا قوله لانه حديث مختصر قال
البهوتي هذا مبني على ان النبي صلى الله
نطق بالمختصر مطولا واقتصر الراوي على
بعضه لغرض الاختصار فيتعين ان تكون
الواقعة في المختصر ضميرا عايدا على ما حذف
واما لفظ ملائكة المذكور فهو اللفظ المذكور

في المطول

في المطول ايضا اذ لفظ الحديث المطول كما
حكاه ابن غازي ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهو بيان لما
اجمل في لفظ الملائكة المذكور اول الحديث وليس
فاعلا للفعل في اللفظ المختصر كما علمت اه و
بهذا سقط ما اورده سم من ان هذا اللفظ
المختصر ينبغي كون الواو فيه حرفا لاسناد
الفعل الى الظاهر لا ان يريد ان هذا الظاهر
بدل اه ويتعاقبون اي تاتي طايفة عقب
طايفة وقوله مجرد الظاهر ان المراد مجرد امن
الاسناد الى الظاهر لما علمت قوله من لغة ازد
شنوءة اي حي من اليمن ويقال فيه اسد
شنوءة بالسين ايضا قوله للظاهر اي او لما
هو بمنزلته وهو الضمير المنفصل الواقع
بعد الا نحو ما قاما الا انتما والمجرور والظرف ه
متعلقان بمسند قوله ولا يجوز حمل جميع
ما جاء الخ اي سواء كان مسموعا من ارباب ه
هذه اللغة او غيرهم بل يختص ذلك باسم
من العيبر قوله كما لزمته التا للدلالة على التا
نيث يفرق بينهما على مذهب الجمهور بان علا
مة التثنية والجمع فيها توهم انها الفاعل

ووجود صورة تعدد الفاعل فلم تلزم دفعا هـ
لذلك التوهم وما ذكر معه ولا كذلك التا التانيث
وايضا الفاعل قد لا يعلم تانيثه فالتزمت التا
لمدلا على ذلك بخلاف لفظ التثنية والجمع قوله
للزوم اما وجوب الابدال الخ قال سم لقايل ان
يقول ان اريد لزوم ما ذكر عند كل العرب فالملازمة
ممنوعة اي لان غير اصحاب هذه اللغة لا
يلتزمون الحروف المذكورة فلا يلزمهم ما ذكروان
اريد لزومه عند هولا القوم المخصوصين
فلا نسلم بطلان التالي اي لانه لا مانع من القول
بما ذكر عند هولا القوم المخصوصين قوله
واللازم باطل كان الظاهر ان يقول واللازم
بعيد جدا لان هذا حكم ظني قوله اتفاقا
قد يمنع دعوى الاتفاق على بطلان ما ذكر بل
يدعي منع بطلان اسناد الفعل مرتين بالنسبة
لهولا القوم فانه اذا لم يستحيل ذلك عقلا
فالمانع من ان يوجد نقلا قال سم فان قلت
هو مستحيل عقلا اذ الفعل الواحد يستحيل
صدوره من اثنين قلت هذا خطا لان الفاعل
في المعنى واحد مع انه لا يلزم ان المسند
للاثنين فعل شخصي واحد قوله اي حذف

من

من اللفظ اي فيكون الاضمار مجازا عن الحذف
لقرينة ظهور ان الفعل ليس بضمير قال ابن
غازي ولو شا ان لا يتجوز لقال ويرفع الفاعل
فعل حذفا كمثل زيد في جواب من وفا ثم قال
لطيفة ورد علينا ايام كوننا بفاس سنة الرزية
كلاها الله تعالى من اعيان مدينة سلا الاديب
المجيد ابو سعيد بن محمد بن ابي سعيد وذكر
في زمن الشبيبة بقوله
يا قادر النحو من الغيبة جمعت في النحو مطلعا في المحوقد قبلا
اذ كنت تفهمها فهما تجيد به اسرارها حيث تعقد الاقا وسيلا
فلم فعل بها قد جا فاعله فعلا ومن فاعل قد جا مفعولا
فالفعل الله تعالى من تلب انه اراد ويرفع الفاعل
فعل فقلت مجاوبا فديتك نفسي قد احسنت تمثيلا
وفقت كل الورى بدا وتجميلا يا حسن الحجة في باب تاملها
من بعد اربعة في النظم تكميلا فانظروا انه لما اراد
الاول ذكر واظهر استعظام المنثور عليه
قوله استفهام محققا اي ملفوظ به لانه وان لم
يوجد مدلوله في الخارج كما في قوله ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض قوله في جواب
من قرا انما مثل بما تكون فيه جملة السوال
اسمية للاشارة الى ان الفعل يفيد مطلقا

وان كان مع الفعلية اولى ولو مثل بالفعلية
لربما توهم ان تقديم الفعل مقصور عليها قوله
او مقدر اي غير ملفوظ بدا له قوله يسبح له
فيها الخ يسبح مبني للمجهول وله نايب الفاعل و
فيها متعلق بيسبح والاصال جمع اصل بضمتين
واصل جمع اصيل وجمع اصال على اصايل افاده في
التصريح قوله ليبك يزيد فقد ع الخ الضارع
المسكين الذليل ولخصومة متعلق بالفعل
المحذوف علة له والمختبط المحتاج وما مصدرية
اي من اجل اطاحة الاشيا المطيحة اي المهلكة
قوله لافعال محذوفة اي فيا سا وفاقا للجرمي
وابن جني ولا يجوز الحذف الا اذا لم يتوهم كون
المذكور نايب فاعل فلا يجوز ان يقال يوعظ في
المسجد رجل على انه فاعل فعل محذوف لانه
يوهم النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في
المسجد رجال زيد قوله لاعتضاده اي
تقوية التقدير الاول اي تقديرها فواعد
افعال محذوفة عن البيان الاولى من ذلك
ان يقال قدر الفعل لكون جملة السوال
فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان
قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو الخ اي لما

تقدم

تقدم من ان الاستفهام عما يتجدد ويحدث
والمقيد لذلك بحسب الوضع انما هو الافعال فلما اريد
الاختصار اتي بلفظ من دالة على تلك الذوات
المفصلة اجمالا ولتضمنها معنى الاستفهام وجب
تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في
الصورة فالمطابقة حاصلة حقيقة قوله
فيثبوته فيما يشبهها اي في كون السوال ملفوظا
به غير محقق خارجا قال في التصريح وهو
معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا
انه قد جا كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من
ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها
وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع
لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح
والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا
الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق
جملة السوال في الاسمية اهـ افول قوله وان
كانت لا تطابق الخ يرد عليه ما تقدم عن
السيد من حصول المطابقة في الحقيقة وان
عدم المطابقة صورته تدبر قوله وفيما هو
على طريقتها اي في كون السوال ملفوظا به الا انه
هنا محقق خارجا وهذا حكمة التعبير في التعبير به

والمناقض الاول بالاولى لان التشبيه فيه تام لكون
المسؤول عنه محققا خارجا في المشبه والمشبه
به تدبر قوله فبالرواية الاخرى اي بالحمل عليها
قوله نعم في عنه ما ذكر اي عنه ما اجيب به استفهام
محققا او مقدرا وقد عرضت تقديره كونه فاعلا
مرجح لكونه فيه جواب كيف زيد قوله او اجيب
به نفي عطف على قوله اجيب به استفهام قوله
تجلدت حتى قيل الخ تجلدت تصبرت وحتى غاية
وقيل بضم الواو اي يعتريه ويتبدل والوجد الشوق
قوله اسقى الاله عدوات الوادي الخ العدوات
جمع عدوة بضم العين وكسرها جانب الوادي
وجوفه بالنصب عطف عليها وكل مفعول ثان
لاسقى والملث بالمثلثة من الث المطر اذا دام اياما
والغادي الاتي في الغداة والاجش بالجيم والشين
المعجمة السحاب الذي معه رعد شديد وهالك
السواد اي شديده والشاهد في قوله كل اجش
فانه فاعل فعل محذوف كما بينه الشارح وبيان الا
يستلزام المذكور ان اسقى معناه جعل كذا ساقيا و
ذلك يستلزم السقي المذكور لكن يرد عليه
نصوصهم بان اسقى وسقى بمعنى واحد ويدل عليه
قوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا الا ان يقال ان

سقي

سقى له استعمالان تدبر قوله واما وجوبا عطف على
قوله اما جوازا قوله او ملابسه عطف على الموصول
المجرور بالباء ولا يصح عطفه على مجرور من لان ذلك
الملابس ليس واقعا بعد الفاعل كما هو ظاهر والمراد
بكونه ما ذكر ملابسا لما بعد الفاعل انه متعلق به
تدبر ويحتمل وهو الظاهر عطفه على ضميره و
الملابسة باعتبار اضافته الى ضميره قوله وبانا
تيث من اضافة الدال للمدلول وقوله تلي
الماضي اي او الوصف نحو قائمة هند قوله
اذا كان ذا تانيث اي اذا كان مسندا اليها سوا
كان على جهة الثبوت او النفي ف الاولى ان يقول
لمؤنث ليشمل نحو دار وشجرة والمراد ما يعم المؤنث
حقيقة او مجازا او تاويلا كالكتاب مرادا به
الصحيفة او حكما كالمضاف الى المؤنث قوله لتدل
على تانيث الفاعل كان الاولى ان يقول على تانيث
مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم
كان الا ان يقال اقتصر بالفاعل لكون الكلام فيه
قوله الا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل الخ
قال البهوتي قد يقال حيث كان الفاعل كجزء
من الفعل كان حق التا ان تكون لاحقة بالفا عل
لانه اخر الكلمة وان لم يكن ذلك واجبا فليكن جائزا

ثم بالعجم او جبوا الحاقها للفعل اجاب عنه شيخنا ح ش
بانه لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة
لحقت التا الفعل لانها لو لحقت الفاعل للزم
عليه اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة و لا
نظير له في كلامهم فتدبر اهـ او يقال لما قالوا لو
لحقت الفاعل لعارضها اعرابه اذا كان معربا لانه
لا ينبغي توارد اعرابين لفظا وقطعه على سكون التا
الاصلي ولو اعرب فات ما هو حقها من السكون
وان اجري الاعراب على ما قبلها كان بمنزلة اجرا
الاعراب في وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء لما لحقته
فلذلك لحقت الفعل قوله فعل مضمر اي فعل
فاعله مضمر سواء كان مستترا او بارزا كما يوخذ من
تمثيل الشارح و اورد عليه نحو قمت للمونثة وقمن
فان الفعل لا يلحقه التانيث اذكر فضلا عن لزومها
لعدم الحاجة اليها لان الخطاب يعين المقصود
والنون متعينة للمونث فلا التباس فاما
ان يستثنى ذلك من كلامه او يحمل على المستتر
ويقال في المفهوم تفصيل فلا يعترض به
و انما لزمت مع المضمر لئلا يتوهم ان الفاعل
مذكر منتظر فاذا قيل الشمس طلع ربما يتوهم
ان المراد طلع غيرها لكن هذه العلة لا تشمل

نحو

نحو قامتا ونظيرتها على غير لغة اكلوني البراغيث
فالاولى ان يعلل اللزوم المذكور بما ذكره شيخ ه
مشايخنا السندوبي بقوله لان تانيث الضمير
الفاعل خفي فالحقوا الفعل علامة دالة على تانيث
المسند اليه ثم ان ذكر اللزوم باق بحاله وان هو
عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد
كما تلزم في نحو قولك قامت هند وزيد وكما
يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند
وفيه انه مخالف لقولهم يغلب المذكر على المونث
عند الاجتماع نحو هند وزيد قاما بان الان يقال
التغليب خاص بباب الضمير و اورد ابو حيان على
اللزوم المذكور نعم امراة هند ونعمت امراة
هند فان الفاعل ضمير مونث متصل والتاء
جايزة لا واجبة و يوخذ جوابه مما سياتي
من قوله والحذف في باب نعم الفتاة استحسنوا
لان قصد الجنس فيه بين فتدبر قوله او فعل
ظاهر اي فعل فاعل ظاهر متصل به حذف
قيد الانفصال من الثاني لدلالة الاول قوله
ذات حر مفعول الوصف وحر بكسر الحا اصله
حرح حذفت الحاء التي هي لام الكلمة ثم عوض عنها
را وادغمت في عين الكلمة لانه يصغر على حريح

ويجمع علي احراح وقد يستعمل استعمال يد ودم وهو
ظاهر النظم قوله وهو المونث الحقيقي اي
تانيثا معنويا فقط كزينب او معنويا ولفظيا
كفاطمة ويستثني من ذلك ما لا يتميز مذكره عن
مونثه كبرغوث فانه لا يونث ان اريد به مونث
ذكر ابو حيان انه اذا كان مونثا لفظيا كنملة
انث وان اريد به مذكر قوله فلا تلزم في
المضمر المنفصل هذا محترز قوله فعل مضمر
متصل وظاهر التعبير بعدم اللزوم جواز
الوجهين وبه صرح الناظم بقوله والحذف
مع فصل بالا والدماميني في موضع وصرح في
موضع اخر بوجوب التذكير وتبعه صاحب
التصريح قوله ولا في الظاهر المجازي
التانيث محترز قوله او مضمر ذات حر وقوله
ولا في الجمع غير ما ذكر محترز بالفاعل اقتصار
في التمثيل علي جمع المونث السالم قوله الثاني
تساوي هذه التاء الخ كان الاولي تاخير هذا
التنبيه عن الاحكام الاتية في الانفصال
لان كلامه يوهم ان تا المضارع لا تساوي التا المذكورة
فيما سيذكر بعد وليس كذلك افاده البهوتي
قوله الغايبة والغايبتين احترز به عن تا

تا

تا مضارع المخاطبة والمخاطبتين فانها للخطاب
لا للتانيث قوله وقد يبيح الفصل اي مطلقا
فيكون قوله والحذف مع فصل بالا تنبيها علي
ان جريان الفصل غير مستويه ويحتمل ان المراد
الفصل بغير الا واشار بقد ولفظ الاباحة
الي ان الاثبات اجود وح فيكون ما سياتي تنبيها
علي حكم اخر ودفعا لتوهم المساواة بين هذين
الفصلين تدبر قوله كما في نحو اتي قال البهوتي
فايدة ذكر الكاف مع نحو الذي في المتن افراح
الطرد اعني في نحو عمت كونه قيدا الموهم ات
للفصل حالتين حالة تبيح الترك وحالة لا تبيحه
فتدبر قوله لغد ولد الاخيطل ام سوء تمامه
علي باب استها صلب وشام الاخيطل تصغير
الاخطل والاست الدبر والصلب بضمتين
جمع صليب النصارى والشام جمع شامة ويراده
انه يعرف ذلك الموضع قوله والاجود الاثبات
اي فيما ذكر وظاهره ان الاجود الحذف
ان كان المسند اليه مجازي التانيث وليس
كذلك بل هو كذلك للكثرة ثبوت التاء في القران
وهو يقتضي الاجودية قوله اذ معناه ما زكي
احد اي فالمسند اليه بالنظر للمعني مذكر والنظر

الى المعاني اولى فلذلك كان الحذف افضل و
مقتضى هذا التعليل ان غير الامداد والا
الاستثنا مثلها وهو كذلك ولا يرد لفظ غير
فانه وان كان مذكرا مسندا اليه الا انه يكتسب
التانيث من المضاف اليه قوله فما بقيت
الا الضلوع الجراشع قبله طوى النحز والا
جراز ما في غروضها النحز بالنون والحاء المهملة
والزاي النخس والاجراز جمع جرز بجيم وراء
مضمومتين ثم زاي هي الارض التي لا نبات
بها والغروض جمع غرض بفتح الغين وسكون الرا
حزام الرحل والجراشع جمع جرشع كقنفذ العظيم
من الابل ويقال العظيم الصدر المنتفخ الجنبين
والمراد هنا الضلوع المنتفخة العظيمة فتكون
الحقيقة قد ذهبت ايضا قوله مع الظاهر
لحقيقي التانيث اي وكذا مع ضمير لان
الحكم واحد ولم يدخل في قوله الانثى ومع
ضمير ذي المجاز الا ان يقال لم يسمع ذلك في
ضمير حقيقي التانيث قوله حكى سيبويه
قال فلانة مثال ذلك من اشعار العرب تمنى
ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة
او مضر قوله ذي التانيث المجازي التانيث

لا يوصف

لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فكان الاولى
ان يحذفه ويذكر موصوفا الذي هو مع ضمير
المؤنث ذي المجاز قوله فاما ترى لمتي ولي لمة
الخ اللمة شعر الراس دون الجمة كما تقدم والجملة
حالية واودى اي هلك و الشاهد فيه حيث
حذف التاء مع اسناده الى ضمير مجازي التانيث
وهو الحوادث قوله فلا مزنة ودقت ودقها
الخ الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس والثانية
نافية للجنس والمزنة السحابة البيضا والودق
المطر وودقت ودقها اي انزلت مطرا
كمطرها ولا ارض ابقل ابقالها اي اخرجت بقلا كاخراج
هذه الارض اياه والشاهد فيه حيث حذف
التاء من ابقل مع اسناده الى ضمير مجازي التانيث
وهو الارض قوله والتاء مع جمع الخ المراد به ما دل
على جماعة فيدخل فيه اسم الجمع واسم الجنس
الجمعي فان حكمهما كذلك واذا اسندت الجمع اعدت
الضمير اليه مؤنثا كذهبت الرجال الى اخوتها
واذا ذكرته اعدت الضمير اليه مذكرا كقام الرجال
الى اخوتهم و اشار الناظم بما ذكر الى ان اللزوم
السابق مختص بغير الجمع المذكور قوله و
السالم من مؤنث اي من جمع مؤنث خرج منه

طلمات مما كان جمعا بالالف والتا المذكر فانه يجوز
فيه الوجهان والمراد المونث الحقيقي التانيث
ليخرج جمع المونث المجازي كثمرات وسجدات فانه
يجوز فيه الوجهان ايضا قوله ماليس له
فرج حقيقي لا حاجة الي قيد الحقيقي اذ ليس
الفرج منقسما الي حقيقي ومجازي تدبر قوله
وقام الهنود قال بعضهم انما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان في المفردات المجازي الطاري
بالجمع بالتاويل بالجماعة ازاله كما لم يعتبر تذكير
المفرد في الرجال لذلك قوله وكذا تفعل
باسم الجمع مثله اسم الجنس كنخل اعلم ان حذف
التا اجود منها وفي جمع التكسير مطلقا و
الجمع بالالف والتا المذكر فقيل الامران مستويان
قوله ومنه وقال نسوة في المدينة قال
السندوبي وما احسن قوله هنا بموضع
متعامي بالافتراء جال وما علي ذا ما هموا بالم
بنالوا قوله اذ يجوز فيه الوجهان اي التانيث
التاويل بنا التعدم بني فيه قوله اوجبت
التذكير في نحو قام الزيدون والتانيث الخ
اي لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاستاذ
ابي الواحد يجب ما ذكروا دعي ابن هشام

اذاولي

91

اذ اولي منه ذكرا وجوب التانيث في نعم المراة
هند لوجود الصيغة بعينها منه غير مزيد
عليها وليس كذلك لما ستعلمه في قوله والحذف
في نعم الفتاة الخ قوله نحو زواخي ذلك الوجه
علي مذهبهم يحمل قول الزمخشري ان قوي جمعوا
ويقتلني يحدثوا الا ابا في جميعهم كل جمع مونث
قوله فبكي بناتي شجوهن وزوجتي شجوهن
اي حزنهن منصوب علي انه مفعول لاجله
والقصد عواي تفرقوا قوله لم يسلم فيهما نظم
الواحد اي لان الاصل بنو نحذفت لامه وزيد
واو ونون في التذكير والف وتا في التانيث
فلم يسلم فيهما بنا الواحد فعومل لا معاملة جمع
التكسير اتفاقا كما قال الشاطبي قوله وبان هو
التذكير في جائز الخ قال بعضهم في هذه الا
جوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلما
تقدم من ان الارجح اذا كان الفصل بغير الا الا
ثبات وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة
علي تركه فيلزم اجماع السبعة علي مرجوح
واما الثاني فلانه يلزم عليه حذف الفاعل
وهو ممتنع الا عند البصريين الا ان يقال قامت
الصفة مقام الموصوف واما الثالث فلان ال

في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف هو
للثبوت والدوام لا للتجدد قوله والحذف
في نحو الفتاة الخ قال السيوطي مثل ذلك نعم
فتاة هند قوله لان قصد الجنس فيه بين
مقتضاه جواز الوجهين في نحو ما دنت
المراة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك و
ليس من هذا ما قالت امراة لانه ليس المراد
الجنس بل الواحدة والعموم انما جاء من اداة
النفي بخلاف ما جاءت من امراة لان من للجنس
افاده الشاطبي وذهب ابن هشام الى ان
الواجب في الخبر التذكير لان الوصف التزمت
ذلك كما التزم منه في كون بعهد قوله الاثبات
احسن منه خالف في ذلك ابن الناظم فذهب
الى ان الحذف احسن وهو ظاهر عبارة الناظم
قوله والاصل في الفاعل ان يتصلا اي الغالب
والكثير والاولى بالفاعل الاتصال بالفعل قوله
لانه كجزء منه اي ولانه يسكن لاجله اخر
الماضي كراهة توالي اربع متحركات ولا يكون
ذلك الا في الكلمة الواحدة او ما هو بمنزلتها
وقوله الا ترجيح الخ دليل على مضمون الجملة
المذكورة قوله والاصل في المفعول ان ينفصلا

هذه

هذه الجملة لا يغني عنها ما قبلها ووجهها ان
يكون الاصل في كل منهما الانفصال كما نقل عن الاخفش
افاده سم قال البهوتي اقول هذا بظاهره
ممتنع لانه متى انفصل المفعول به فلا يتاتى اتصا
لهما معا الا ان يقال غرض الاخفش من كون الاصل
في كل منهما الانفصال ان لا يفصل بينهما وبين
الفعل بفاصل اصلا وان تقدم الفاعل على المفعول
كما في ضرب زيد عمرا بخلاف ضرب زيد في الدار عمرا
فانه لا اتصال بذلك المعنى اهـ على هذا فالجملة
الثانية لازمة للاولى تدبر والظاهر ان المراد
بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل ان المراد
الاعم لكنه قد يمتنع المجي بخلاف الاصل في بعضها كا
لمفعول معه قال سم وذلك لا يقدح في صحة
الكلية اي العموم المذكور في قوله والاصل في
المفعول لان قد في قوله وقد يجاء بخلاف الاصل
تقييد ان المجي بخلاف الاصل ليس في كلها فسقط
ما قيل انظر ما المراد بالكلية فان اراد قوله
والاصل في المفعول ان ينفصلا فيقال عليه
ان الايراد ليس عليه بل على قوله وقد يجا الخ
وهي قضية جزئية لان قد تكون من اسوارها
لان ذلك ناشي عن وقوف الذهن على ظواهر

العبارات تدبر قوله وقد يجا بخلاف الاصل ه
اذا المصير بقدامو بين احدهما ان ذلك قليل ه
الثاني انه قد لا يجي المفعول قبل الفاعل وعدم
مجيبه اما للاقتصار على احد الجايزين او لكونه
ممتنعا فعلم منه ان ارتكاب الاصل اما جايز او
واجب وان مخالفة الاصل اما ممتنعة اذا
كان الاصل واجبا واما جايزة اذا كان الاصل
جايزا فقط وقد تكون المخالفة واجبة
وكل هذا معلوم من جملتي المتن فليس قول
الشارح وقد يمتنع ذلك مما زاده على المتن قوله
وقد يمتنع ذلك اي تقدم المفعول على الفاعل
كما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول
كذلك نحو ضربته والحاصل ان للفاعل ثلاث ه
حالات احداها تاخره جوازا كقوله تعالى ولقد
جاء ال فرعون النذر واليه اشار بقوله وقد يجا
بخلاف الاصل وتاخره وجوبا وذلك في ثلاث
صور الاولى ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول
كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واليها اشار
بقوله وشذ نحو زان نوره الشجر الثانية
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل نحو
ضربني زيد وهي داخلة في قوله وقد يجا بخلاف

الاصل

الاصل كما علمت الثالثة ان يكون الفاعل محصورا
فيه وهي داخلة في قوله وما بالا او بانما ه
انحصر الخ ثانيتها توسطه وجوبا وذلك في ثلاث
مسايل ايضا احداها ان يكون الفاعل والمفعول
ضميرين ولا حصر في احدهما كضربته الثانية
ان يخشى التباس احدهما بالاخر كضرب موسى
عيسى واليهما اشار بقوله واخر المفعول ان
لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر الثالثة ان
يكون المفعول محصورا فيه واليها اشار بقوله
وما بالا الخ وان للمفعول خمس حالات تاخره
وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا
وتقدمه عليهما جوازا وتقدمه على الفاعل
جوازا وفي بعضها مع ما تقدم تداخل يظهر
بالتامل قوله وقد يجي المفعول الخ فقره على
لغة من يقول جايني وشايني بالقصر قوله
ما اوجب تاخره اي كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد
عمرا قوله او توسطه اي ككونه ضميرا متصلا
نحو ضربني زيد قوله ان لبس حذر اي خيف مثل
ذلك ما اذا كان المفعول ان مشددة او مخففة
مع صلتها قوله لوجود قرينة اي لفظية كالمثال
الاول او معنوية كالمثال الثاني قوله ونظائر

عليه الخ اي فنوعي بعضها بعضا لكثرتها قوله
وبان الاجمال من مقاصد البلغا مبني على ما فهمه
من عدم الفرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق و
ان الاول تبادر غير المراد الى الذهن ومن
الثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير
تبادر لاحدهما والاول مضر دون الثاني والحق
الاولى والثالثة من الثاني كما يؤخذ من كلام
الشارح الاتي قوله في خصوصا ان تلك دعواهم
فيه انه لا يلزم من وروده على التباس اسم زال
بخبرها لان المبتدا عين الخبر في المعنى
بخلاف الفاعل مع المفعول وحاصل ان
اللبس لا يجوز الا اذا ادى الى فساد في المعنى كما
لا يخفى فيه قوله وما قاله ضعيف لانه
لو قدم الخ حاصله ان ما استدل به ابن الحاجب
من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس
والثاني ضار دون الاول كما علمت وهذا الجواب
لا يجدي في الناظم نفعا لانه اراد باللبس ما
يشمل الاجمال لا سيما في قوله مع امن لبس
فانه احترز به عن نحو رغبت في ان تفعل فلا
يحذف الجار للالباس فقد سمى ما لا يتبادر منه
شيء التباسا فيكون نقد ابن الحاجب واردا عليه
تدبر

تدبر قوله لا يوجد في الخ مثل ذلك الخ اي لان
اللازم عليه الاجمال وهو لا يضر فيه اصلا
او اللبس الغير الضار كما علمت في تحفته الاخيرة
قوله اي واخر المفعول عن الفاعل وجوبا الخ
المراد بوجوب تاخيره عن الفاعل عدم جواز
توسطه بينه وبين الفعل وذلك صادق
بصورتين وجوب تاخره عنهما كالمثال الاول
وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا
حكمه لغة اذا المثال قوله غير منحصر على صيغة
اسم الفاعل اي منحصر فيه غيره كما يدل عليه
قوله الحصر قوله عن غير المحصور اي فيه
ومثل هذا يقال فيما بعده وما ذكره في قصر
الصفة على الموصوف الا انه اذا كان المحصور
فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية
المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة رة
ضاربية الفاعل قوله وما ضرب الا عمرا كان
الاولى بل الصواب ان يقول وما ضرب زيد الا نه
ايا ذاك لان العموم السابق في قوله ظاهرا كان
او مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت
عمرا قوله وقد يسبق الخ قد يقال لم اجازوا هنا
تقديم المحصور فيه مع الا ومنعه في باب المبتدا

والمخبر وما الفرق بينهما قوله فلم يبد الا الاسه
الخ ما موصول مفعول ليبد وهيجت صلته
وعشية منصوب على الظرفية والاناه كلا
بعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع
وشمة الكلام الشر والعداوة ويقال الوشام
الوشم وهو غرز الجلد بابرة او نحوها وذر
نحو نيلة عليه ليزرق او يخضر وعلى الثاني
يقال اكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه
فلذا ذكر انث الفعل قوله ما عاب اللئيم
الخ اللئيم هنا البخيل كما يدل عليه قوله
فعل ذي كرم والجبان بضم الجيم وتشديد الموحدة
وبالهمز الجبان قوله ولما ابى الا جماحا الخ لما ظرف
متضمن معنى الشرط وجوابه في البيت الثاني
وهو قوله تسلي باخرى غيرها فاذا التي تسلي
بها تغري بليلى ولا تسلي واي امتنع وفؤاده
فاعله وجماحا اي اسراعا مفعوله والشاهد
فيه قوله تنبيه الذي اجاز تقديم الخ
قال البهوتي كلامه يوهم انه تقدم منه
اشارة الى ان هنا قائلا بالجواز مطلقا و
التنبيه معقود للتصريح به مع انه لم يتقدم
اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظه

الذي

الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي اي
الايقاظ قوله وذهب بعض البصريين
الخ هو الاصح كما افاده الفاكهي واولوا ما تقدم
فقدروا عاملا للمرفوع في البيتين الاخيرتين
اي زاده كلامها واباه فؤاده ويكون فاعل
الفعل الواقع قبل الا ضميرا ابدا الى الفاعل
المتاخر وقدروا عاملا للمنصوب في البيتين
الاولين اي دري ما هيجت لنا وعاب فعل ذي
كرم وجعلوا ذلك جواب سوال مقدر ناشئ من
الجملة الاولى قوله في لسان العرب اي لا
عند النحاة فقط قوله وشذا اي على مذهب
الجمهور لا على رايه لما ستعلمه من ان مذهبه
الجواز واستدل عليه بالسماع والقياس قوله
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا الخ في بعض
النسخ اخلد والدهر منصوب على الظرفية
اي خلد في الدهر واحدا او مجده فاعل ابقى
ومنه الشاهد قوله جزى بنوه ابا الغيلان
عن كبر الخ عن بمعنى بعد كهي في قوله تعالى
لتركبن طبقا عن طبق وسنمار بكسر السين
والنون وتشديد الميم اسم صانع رومي
بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان ه

ملك الحيرة وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله
فلما فرغ من بنايه القاه من اعلاه فخر ميتا
لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل
في سوء المجازاة قوله جزى ربه عني عدي
بن حاتم الخ قوله جزاء الكلاب مفعول مطلق
اي جزا الجزا ايها وجزاوها الرمي بالحجارة
والضرب وقال بعضهم مراده الدعاء عليه
بالابنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب
السفاد قال الاعلم وهذا من الطف الهجو
قوله وذكر ابن الناظم لجوازه وجها من القياس
اي نوعا منه وهو القياس على قولهم ضربوني
وضربت قومك باعمال الثاني وضربته زيدا
بابدال زيد من الهاء واجيب بانهما مستثنيان
لمجيئهما على خلاف القياس فلا يقاس عليهما
ما ليس من بابهما افاده في التصريح وقد
يقال انما ذكر القياس معضدا للسماع لا مثبتا
للحكم قوله وتاول المانعون بعض هذه
الابيات الخ قالوا في قوله جزى ربه
الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى كما
في اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله و
اختلف في ضرب اباها غلام هند ايضا ونحوه

من

من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير
يعود على ما اتصل بالفاعل المتاخر قوله
كذلك يعود على متقدم معنى قال البهوتي
وجه ذلك ان الفعل مدلوله الحدث و
الزمان واذا عاد الضمير على الحدث فقد
عاد على جزء معنى الفعل وهو متقدم
معنى قوله في ستة مواضع نظمها بعضهم
بقوله ومرجع الضمير قد تاخر لفظا ورتبة
وهذا حصر في باب نعم وتنازع العمل ومضمر
الشان ورب والبدل ومبتدا مفسر بالخبر
وباب فاعل خلف فاخبر قوله بناء على ان
المخصوص الخ اي اما بناء على انه مبتدا
خبره الجملة قبله فيكون مما عاد فيه
الضمير على متقدم في الرتبة قوله على
ما سياتي في بابه سياتي ان هذا جار عند
البصريين ممنوع عند الكوفيين قوله
ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره اي
غير ضمير الشان فلا ينكر مع ما بعده كما في
الاية المذكورة وكما في قولك انا زيد وانت
عمرو وهو خالد قوله ضمير الشان والقصة
قال ابو حيان هو ضمير غايب ياتي صدر الجملة

الخبرية والا علي قصد المتكلم استعظام السامع
حديثه قال بعضهم وهاتان التسميتان
بصريتان ويسمونه ايضا ضمير الامر وضمير
الحديث والكوفيون انما سموه باعتباره
وضعه اعلم ان ضمير الشان لا يفسر الا بجملة
خبرية مصرح بجزئيها وافراده لازم وكذا
تذكيره ما لم يليه مؤنث نحو انها هند حسنة
او مذكر شبه به مؤنث نحو انها قمر جاريتك
او فعل بعلامة تانيث نحو انها لا تعمي و لا
يصار يرجح تانيثه حينئذ علي اعتباره
القصة ويبرز مستترا واسما لما ومنصوبا
بان وظن ويستكن في كان وكاد وانما لزم كونه
ضمير غيبة دون الفصل لان المراد به
لفصل المبتدا ان يتبعه في الغيبة والحضور
بخلاف هذا فان المراد به الشان فيلزمه
الافراد والغيبة كالمعود عليه افاده
الدماميني قوله ولكنه يلزم ايضا التذكير
اي فيما اذا فصل نعم ما هذا الوجه قوله
واكثر ما يكون ذلك اي الاشتباه اذا كان احدها
اسما ناقصا اراد به الاسم الموصول سمي بذلك
لانه لا تتم دلالته علي معناه الا بصلته

والتام

والكوفيون سموه ضمير المجهول اعلما
ذا يعودو تسميته البصريين اولى لانهم
سموه باعتبار معناه صح

والتام ما عداه قوله فلا يجوز اعجب زيد
اي برفع زيد كما يدل عليه ما بعده قوله
على انواع من يعقل اي افراده قوله ونقول
امكنة المسافر السفر هذا من غير الاكثر
لان الفاعل والمفعول تامان النايب عن
الفاعل هذه الترجمة مما انفرد به الناظم عن
النحويين و لذلك عابها ابو حيان بذلك
ورد بانها اسلم من قول غيره مفعول ه
المجهول اذ منه افراده ما يعلم فاعله واسلم
واخصر من قول ابن المفعول الذي لم
يسم فاعله اذ يرد عليه امران الاول عدم
صدقه علي الظرف وغيره مما ينوب عن
المفعول في النيابة الثاني صدقه علي
دينارا من اعطي زيد دينارا وان اجيب
بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم
بالغلبة علي ما ينوب مناب الفاعل من
مفعول وغيره بحيث متى اطلق فهم
منه ذلك فلا دخول ولا خروج لغير المعنون
له قوله لغرض هو ما يترتب على الفعل ه
مقصودا حصوله منه والفائدة ما ترتب
حصوله على الفعل قصدا او لا قوله كالا

كالايجاز اي الاختصار نحو ومن عاقب بمثل
ما عوقب به ثم بغي عليه و تصحيح النظم اي
اقامة وزن الشعر نحو عهدت مغيثا مغنيا
من اجرته وربما يحصل في ذلك التوافق في
اعراب القوافي نحو فامن الاقوار الاصراف به
كقول الشاعر وما المرء الا كالشهاب وضوئه
يجور رمادا بعد اذ هو ساطع وما المال
والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد
الودايع فانه لو بناه للفاعل لاختلفت
حركة الروي وذلك من عيوب الشعر و
يلحق بذلك التقارب في الاسجاع فلا تبعد
القرينة عن اختها بعدا تنفر منه الطباع
وتمجه الاسماع كقول الحريري ما طلع هلال
وسمع اهلال قوله كالعلم به نحو وخلق
الانسان ضعيفا والجهل به نحو فبيت بكذا اذا
لم تعلم من بناك و جعل الجهل من الغرض
المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر و
الظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلا
للفظي والمعنوي ثم تعليل الحذف بالجهل
قال ابن هشام فيه نظر لان الجهل انما يقتضي
ان لا يصرح باسمه الخاص به لا ان يحذف كيف

وكل

وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى اسم الفاعل
المشتق من مصدره كسال سايل وسام سايم
وهذا لا يعوزك في وقت ما والابهام اي على
السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم
على مسكين و التعظيم اي تعظيم الفاعل بصون
اسمه عن لسانك او عن مقارنته للمفعول ه
كقولك خلق زيد و كقوله صلى الله عليه وسلم
من ابتلي منكم بهذه القاذورة و التحقير
كقولك طعن عمر وقتل الحسين والخوف
منه كقول خايف من الحجاج قتل ابا عمرو والخوف
عليه كقولك ضرب الوزير و منه المعنوي
ايضا ايثار غرض السامع في عدم ذكر الفاعل
لخوفه منه او عليه او كراهة سماع ذكره
قال ابن هشام في اخر الباب الخامس من
المغني وهذا مما تتطفل النحويين على
صناعة البيان قوله وسابقة اي في قوله
وقابل من ظرف او من مصدر الخ اشارة
الى دفع توهم القصور في قول الناظم ه
ينوب مفعول به عن فاعل قوله فيما له
من الاحكام اورد على العموم ان من جملة احكام
الفاعل انه اذا تقدم اعرب مبتدا ولا يلزم

ذلك في النايب لانه اذا كان مجرورا او ظرفا
وقدم لا يعرب مبتدا او يجاب عنه بان كلامه
هنا في المفعول به اذا ناب عن الفاعل لا في
مطلق النايب كما هو ظاهر ولا شك انه اذا
قدم اعرب مبتدا او بهذا اجاب ايضا عن
ايراد ان الفاعل يؤنث له الفعل وليس كذلك
النايب اذا كان مجرورا او ظرفا قوله كما
لو رفع الى اخره اتى بالكاف لانه لم يستوف احكام
الفاعل اذ منها استحقاقه الاتصال بعامله وعدم
حذفه وكان الاولى ان يقدم الوجوب على
الثلاثة لاستوايها في ذلك الا ان يقال صرح
بالوجوب في الاخير فقط لمكان الخلاف في
الاولين قوله كنيل خير نايل اي اعطي خير
عطا فنايل اسم مصدر يقال نال زيد نوالا و
نايلا ونولا ويصح ان يكون نايل اسم فاعل
اي اعطي خير منيل ومن عاد ته النوال
فيكون اسم فاعل من نال غير جار على فعله
قوله ثم النيابة مشروطة الى اخره استدراك
على قوله فيما له لدفع ايهام نيابته عنه
في اسناد العامل له من غير تغيير لان نايب
الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير وباسم المفعول

وما

ومن رفعه بالمصدر المؤول بان وفعل المفعول
خلافا لمن منع نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل اي
من ان اكل الطعام جازه بعضهم ومنعه اخرون
وهو الحق لان المصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح
فيها ذلك فيتعين اضافته لما بعده اضافة
المصدر لمفعوله قوله بان يغير عن صيغته
الاصلية هذا كالصريح في ان فعل المفعول
فرع عن فعل الفاعل وانه مغير عنه وهو
مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان كلا
اصل براسه مشتق من المصدر ابتدا قوله
فاول الفعل اضممن اي ولو تقديرا كنيل قد
ذكر الناظم حكم الصحيح والمعتل العين من
الخماسي خاصة وترك احكام المضاعف وما
اعتلت لامه او فا وكذا ما اعتلت عينه من
غير الخماسي ولم يتبين هذا مما ذكره الا
ترى ان المضاعف كرد اذا بني للمجهول لا
يكسر ما قبل اخره الا ان يقال هو مكسور
تقديرا اذا صله ردد وان المعتل العين
لا يقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
في المضارع بل لا بد من قلب كل من الواو و
اليا الفا كيقال ويباع الا ان يقال ذلك يعلم من

في التصريف قوله مطلقا اي ماضيا كان او
مضارعا قوله والحرف المتصل بالاخر منه الخ
اي علي الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر
ومنهم من يقلب الكسرة فتحة في المعتل
فتقلب اليا الفا فتقول في ردي زيد ردا بفتح
الهمزة فتحصل في معتل اللام لغات ثلاث
كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه افاده
في التصريح قوله كينحي من الانتحا و
هو الاعتماد قيل الاعتراض والمقول بالجر
نعت له وفيه متعلق بالمقول وينحي محكي
بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم علي الا
ستيناف وينحي خبره ولا محكي قوله والتا في
التالي تا المطاوعة مقتضاه ان تا المطاوعة
اول حرف في الفعل لوصف التالي لها بانه ثان
وذلك لا يكون الا في الماضي لان حرف المضارعة
سابق عليها في المضارع فلا يكون التالي
لها ثانيا فعلم ان التالي لتا المطاوعة في المضارع
باق علي حاله لتتعلم وتتباعد قوله وشبهها
اي شبه تا المطاوعة كتضارب وتغافل وقوله
من كل تا مزيدة اي زيادة معتادة لتخرج التاء الثانية

قولهم

قولهم تمسن الشي بمعني دمسه فانها زائدة
ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة
قوله تقول تدحرج الشي وتغوفل عن
الامر تشير علي ترتيب اللف وعن الامر نايب
فاعل تغوفل وقد يقال التمثيل بتدحرج
فيه نظر لانه لا يبني للمفعول الا المتعدي
قوله وثالث الفعل اي الماضي لان همزة الوصل
لا تلحق المضارع فيوخذ منه ان المضارع
من ذلك باق علي حاله ولم يتكلم بذكر فيه
لمخالفته زيادة عما تقدم وقوله فتتبع
بالنصب في جواب الامر قوله والكسر او
الضم بنقل حركة الواو الي الهمزة قوله اعل
عينا اي وقع في عينه اعلال اي تغيير خرج
المعتل الذي لم يعل اي لم يغير نحو عور وصيد
فانه اذا بني للمفعول يسلك به مسلك
الصحيح قوله واو يا كان او يا يا الاول
كقيل والثاني كبيع واصلهما قول وبيع
بضم الاول وكسر ما قبل الاخر استثقلت الكسرة
علي حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة و
بقيت الواو والياء ساكنة فابقيت الواو
وقلبت اليا واوا في الضم واما في الكسر

فيقال نقلت الكسرة الى الفا بعد سلب حركتها
ثم يقال في الاول قلبت الواو بالسكون ياء بعد
كسرة قوله بين الضم والكسر اي افرازا الا
شيوعا الا ان جزء الضمة مقدم وهو الاقل
وجزء الكسرة مؤخر وهو الاكثر قوله ومن
جاء مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بالنكرة و
وقوعها في معرض التفصيل وكونه في موضع
الحال من فاعل جاء واحتمل مبني للمفعول
معطوف على جملة الخبر وفايدته دفع
توهم عدم جوازه في هذا النوع والتنبيه
على قلته فيه وبناء امتناعه اذا ادى الى
لبس عليه قوله ليت وهل ينفع شيا ليت
الخ ليت الاولى للتمني والثانية تاكيد لها وجملة
وهل ينفع شيا اي هذا اللفظ معترضة
بينهما قوله حوكت على نيرين اذ نجادت
الخ حوكت من الحياكة وهي النسج والنير
علم الثوب ولحمته واذا حيك الثوب على
نيرين كان اصفق والضمير في حوكت وما
بعده للبرد قوله وبني دبير بالتصغير
قوله يشكل من هذه الاشكال الظاهر
ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وان المراد

الضم

الضم والكسر لان الاشمام ليس يشكل ولا يحصل
به لبس قوله حنبى لبس اي بين الفعل المبني
للفاعل والفعل المبني للمفعول ويجتنب جوابه
الشرط قوله فانه اي فعل الفاعل بالكسر الخ
قوله على ما هو ظاهر كلامهم انما قال ظاهر
لاحتمال ان يراد يجتنب جوازا او استحسانا
قوله لحصوله في نحو مختار وتضار اي في الاسم
والفعل اذ الاول يحتمل ان يكون وصفا
للفاعل او المفعول ومع ذلك اهملوه واكتفوا
بالفرق التقديري والثاني يحتمل ان يكون
مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع
ذلك اهملوا اكتفا بالفرق التقديري ايضا ورده
بعضهم بان هذا من باب الاجمال وما نحن
فيه من باب الالباس والاول غير ضار بخلاف
الثاني لما تقدم تحقيقه نعم لقايل ان يقول
الالباس غير ضار على الاطلاق بل ان لم يكن
معه قرينة فان اراد المصنف الاطلاق فهو
مشكل وان اراد الامتناع حيث لا قرينة
فان وجدت جاز فهو ظاهر والظاهر ان
هذا مراده وبما ذكرناه علمت ما في كلامهم الخفيد
من المواخذة حيث فرق بين اللبس في نحو

حتتار ونفار لا مندوحة عنه بخلافه فيما نحن
فيه فان للمتكلم عنه مندوحة بان يشم او يضم
في خفت وبعت ويكسر في عقت الالة اوفق
بمذهب الناظم من اطلاق الالباس على ما يشمل
الاجمال تدبر **قوله** وما لباع وهو الخ شامل
لمسالة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل
الملبس في المضاعف كالضم في ردوا ماضيا
مبنيا للمفعول فانه يلبس بالامر بالرد فيعدل
الى الكسر والاشمام وانما لم يعدل الى احدهما
في قوله تعالى ولو ردوا لعادوا لوجود القرينة
الرافعة للبس وهو وقوعه بعد لو لان الامر
لا يقع شرطا **قوله** ولو ردوا في بعض النسخ
بعد هذا بالكسر واما الاشمام فقال المهاباذي
من اشم في قيل وبيع اشم هنا **قوله** في
كل فعل على وزن افتعل وانفعل اورد على
المصنف انه في الثلاثي ذكر جواز الاوجه الثلاثة
في معتله ومضاعفه ثم ذكر في معتل
الخماسي خاصة كاختار وانقاد ولم يذكرها
في مضاعفه كاشتد فيوهم عدم جوازها
فيه وليس كذلك **قوله** فيجلي صفة لشبه
او خبر ما في اول البيت وكلام الشارح قاصر على

الاول **قوله** وتحرك الهمزة بحركتها اي فتضم
مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر
وبهذا صرح في التسهيل وقضية المتن الاقتصار
على الضم في همزة الوصل لانه اطلق اولا ان
الفعل يضم اوله واقتصر هنا على جريان الاوجه
الثلاثة فيما قبل العين افاده الشاطبي **قوله**
وقابل مبتدا خبره حري اخر البيت وسوغ
الابتدا به وصفه بما بعده **قوله** هو المتصرف
المختص سياتي ان المتصرف من الظروف ما يرى
ظرفا وغير ظرف والمختص منها ما اختص بعلمية
او اضافة او غيرهما والمتصرف من المصادر ما
فارق النصب على المصدرية والمختص منها
ما اختص بنوع ما من انواع الاختصاص كتحديد
العدد نحو نفخة واحدة او كونه اسم نوع نحو
جلس القرفصاء ورجع القهقرى **قوله** بخلاف
اللازم منهما اي اللازم للظرفية والمصدر
من النوعين كعند واذا اما الاول اذ هما ملا
زمان للظرفية فهما غير متصرفين وسبحان
ومعاذ من الثاني اذ هما ملازمات للنصب على
المصدرية فهما غير متصرفين ايضا **قوله**
واجاز الاخفش جلس عندك الخ اي بالنصب

على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليتة
الدال مضمومة خلافا لمن توهم ان هو لا يقول
نحو وجد عند ملازمته الظرفية وانما الخلاف
بينه وبين غيره في انه هل يكون عند العامل
اولا وانظر هل يقول الاخفش بنيابة المصدر
غير المتصرف ايضا فيجوز في سبحان عاملا
مبنيا للمجهول او يفرق الظاهر الفرق لان
المصدر الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف
العامل ولا يكون الا منصوبا فلا يظهر فائدة
لتقدير فعل المجهول بل لا يصح البتة لان
افعال الانشاء لا تكون الا مسندة الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم افاده الدماميني قوله
وبخلاف المبهم اي منهما اي الذي لم يختص
بشيء مما تقدم قوله لعدم الفائدة اما في
ظرف الزمان والمكان المبهمان اي اللذين لم
يفيد الشيء بخصوصهما لما في الشرح فلان
الفعل يدل على مطلق الزمان وضعا والمكان
التزاما فلا فائدة في نيابتهما بخلاف المختص
واما في المصدر المبهم فلانه مستفاد من
الفعل فيلزم عليه اتحاد معنى المسند والمسند
اليه مع انه لا بد من تغايرهما بخلاف المختص

قوله

قوله فامتناع سير اي بالبنا للمفعول على
اضمار السير اي اضمار ضمير السير احق اي بالمنع
من سير سيرا لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما
مما من ظاهره قوله وقالت متى يبخل عليك
ويعتلل الخ يعتلل من الاعتلال وهو الاعتذار
اتذريب بالدال المهملة من الدربة وهي
العادة اي متى يبخل عليك بالوصال ويعتذر
يسوك وان يكشف عنك الحرارة الحاصلة
من الغرام بالوصال يصير ذلك عادة لك المراد
انها لا تنقطع وصالها دائما فيجعله ذلك على
الياس والسلو ولا تصله دائما فيستبعد ذلك
وبالعكس قوله اي الاعتلال المعهود اي
فالضمير عائد الى مصدر مختص بال العهدية
وقوله او اعتلال عليك اي فالضمير عائد
لمصدر مختص بالوصف وعلى كل منهما فليس
نائب الفاعل ضمير مصدر مبهم حتى يكون
احق بالمنع قوله كما هو شأن الصفات المخصصة
اي في جواز حذفها اذا دل عليها دليل
كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا
اي نافعا بدليل [illegible] ومراد الش
ان المجرور وصف للمصدر الذي هو مرجع

الضمير لا وصف للضمير بنفسه فسقط قول
بعضهم لكن فيه ان الضمير لا يوصف فان كان
ثم قول ان الضمير العايد على النكرة يوصف
لم يرجحه فالامر ظاهر لانه مبني على ما نتمه
من كون الوصف للضمير تدبر قوله وبذلك
اي المذكور من التوجيه يوجه وحيل بينهم
فيكون التقدير وحيل هو اي الحول المعهود
او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة
ومثل ذلك يقال فيما بعده فلبس التايب ه
نيجها الظرف لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين خلافا للكوفيين في جعلهم الظرف
نايب فاعل لانه لو كان كذلك للزم رفعه
كقراءة من قرا لقد تقطع بينكم بالرفع لا يقال
بني لاضافته الى المبني وهو الضمير لان الاضافة
الى المبني لا تسوغ البنا مطلقا وان تساغ بنا غلام
من جا غلام من ولا قايل به بل له مواضع ه
مخصوصة وقد يقال ما نحن فيه من جملتها
فهو من المواضع التي يبنى فيها بخلاف نحو
غلام قوله كمنذ الخ مثال للمنفي وهو ما لزم
طريقة واحدة كما يعلم من باب حروف الجر
قوله ولا دل على تقليل اي لان المجرور بها

مفعول

مفعول لاجله الجمهور على منع نيابته خلافا
للاخفش وعلة المنع ان المفعول لاجله مبني
على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى وبهذا
يعلل منع نيابة الحال افاده صاحب التصريح ه
في كون المجرور بحرف تعليل مفعولا لاجله
عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم
وانما هو مذهب ابن الحاجب قوله اذا جاءت
للتعليل لا حاجة اليه مع قوله ولا دل على
تعليل وقيل فايدته دفع توهم انابته ممنوعة ه
مناب الفاعل مطلقا اي وان لم تكن للتعليل
لانها تدل على التعليل من الجملة فالمراد انه
لا يمتنع انابتها الا اذا افادت التعليل تدبر
قوله يغضي حيا الخ قايله الفرزدق من
قصيدة يمدح بها زين العابدين بن الحسين
رضي الله عنهما وسببها ان هشام بن عبد
الملك لما حج اراد ان يستلم الحجر فلم يقدر على
الوصول اليه لكثرة الزحام فنصب له كرسي
يجلس عليه الى ان يخف الناس فجاء زين ه
العابدين ليستلم فانفسح له الناس فقال بعض
اهل الشام من هذا فانكر هشام معرفته
فقال الفرزدق • هذا ابن خير عباد الله كلهم •

هذا النقي النقي الطاهر العلم • هذا الذي تعرف
البطحاء وطأته • والركن يعرفه واللوح والقلم •
وليس قولك من هذا بضائره • العرب تعرف من
انكرت والعجم • وهي قصيدة طويلة بديعة
يرجى له بها الجنة **قوله** على ما مر اي على الوجه
الذي مر من كون مرجعه المصدر المعهود
او الموصوف بصفة محذوفة و قوله لا قوله
منهما بشيء اي لانه مجرور بمن التعليلية
فلا تصح نيابته لما تقدم **قوله** ان الباء
الجالبة على تقدير مضاف اي مدخولها
قوله لا تقوم مقام الفاعل اي لما تقدم
من انه مدخولها كما مر الحال مبني على سؤال
مقدر فكانه من جملة اجوبة مثل ذلك ه
المفعول معه لانه مصاحب للواو التي
اصلها العطف وهو دليل الانفصال فينافي
النيابة لان نائب الفاعل كجزء من الفعل
وان حذفت الواو لم يعلم كونه مفعولا معه
ولا ينوب المستثنى ايضا لان الا فاصلة
حينئذ بين النائب والفعل وهو ممتنع
ولا خبر كان لانه مسند الى اسمها فلو ناب
بقي المسند بغير مسند اليه **قوله** فانه

لا يقوم

لا يقوم مقام الفاعل لم يقل كان الاصل
لا ينوب عن الفاعل كالذي قبله لتفهم
ان اصل التمييز ينوب وليس كذلك على الصحيح
افاده في التصريح **قوله** على انه لا يجوز ان
تدخل من على المميز سيأتي ما يعلم منه ذلك
في قول الناظم • واجرر بمن ان شئت غير ذي
العدد • والفاعل المعنى كطب نفسا تفد •
وعشرين في العدد والفاعل في المعنى تمييز
المفرد كقفيز برا وشبر ارضا فيجوز جره
بمن فعلمت ان النظر فيما ذكره ابن اياز انما هو
في مثاله لا في الحكم وهو كون التمييز المجرور
بمن لا ينوب عن الفاعل فقول الشارح وفي
هذا الثاني اي مثاله **قوله** المنتصب عن
تمام الكلام فيه ان كل تمييز كذلك فكان ه
الظاهر ان يقول المحول عن الفاعل **قوله**
ضمير المصدر اي المعرف المفهوم من الفعل
والتقدير مر هو اي المرور اي الموصوف بالمجرور
اي مرور بزيد على قياس ما تقدم **قوله**
لانه اي المجرور لا يتبع اي لا يجوز اتباعه
بالرفع اتباعا جاريا على محله فلا يقال مر
بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو بالرفع

فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في
تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور كما تقدم
فلما لم يتبع على المحل علم انه ليس نايب فاعل قوله
ولانه يتقدم اي على عامله ولو كان نايب فاعل
لما صح تقديمه قوله فانه اذا تقدم كان
مبتدا نحو الوقت كيل وفي رمضان صيم وضرب
شديد كما ان الفاعل كذلك اي على مذهب
البصريين واجاز الكوفيون تقديمه حاله
كالفاعل قوله لا يونث له اي ولو كان نايب
فاعل لانث الفعل له كالفاعل فهذه اربع ادلة
لكون المجرور لا يصلح للنيابة عن الفاعل قوله
ولنا اي يدل لنا معاشر الجمهور على نيابة المجرور
في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا فلم
ينيبوا المصدر الظاهر لابهامه فضميره اولى
بالمنع كما تقدم لكونه اشد ابهاما منه واما
رجوعه الى معهود كما تقدم فالاصل عدمه
فيكون النايب المجرور قوله وانه عطف
على قوله سير وقوله اتباعا لمحل يظهر
في الفصيح اي ومحل المجرور لا يظهر فيما
ذكر لانه لا يجوز حذف الجار وتعديه الفعل
بنفسه مع غير ان وان وكي فبطل الدليل

الاول قوله والنايب في الاية ضمير الخ ابطال
للدليل الثاني وقوله وهو المتعلق اي المدلول
عليه بالمعنى قوله وامتناع الابتدا العدم
التجرد ابطال للدليل الثالث ولا يرد نحو
بحسبك درهم لقصوره على السماع وما لحق
فيه لم يسمع على ان المراد لعدم التجرد عن العامل
الاصلي فلا يرد ما ذكر قوله وقد اجازوا النيابة
الخ ابطال ثان للدليل الثالث وحاصله
انه لا يلزم صحة تقدم النايب واعرابه مبتدا
كان في نحو لم يضرب من احد وانما امتنع ان
يقال من احد لم يضرب بالتقديم لان من لا تزاد
في الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان
نفي ضميره مسوغ لذلك وقد يقال هذا
لا يظهر الرد به الا لو قالوا ان كل نايب يقدم
ويعرب مبتدا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا
اذا تقدم اعرب مبتدا وهذا لا يتقدم
لما علمته فعدم اعرابه مبتدا لعدم تقدمه
قوله وقالوا في كفى بالله شهيدا الخ ابطال
للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند
مع ان الفاعل حقيقي التانيث لانه في صورة
الفضلة وهي لا يونث الفعل لها ومثل

هذا يجري فيما بحث فيه نحو مررت بهند فسقط
قولهم ولان الفعل لا يؤنث له لكن يرد على ذلك
نحو ما تسقط من ورقة وما تحمل من انثى الا ان
يقال انه جرّ الفاعل بمن كثير فضعف كونه في
صورة الفضلة افاده سم قوله لا المعرف
اي خلافا للعراقي فانه ذهب الى ان حرف الجر
في موضع رفع بنا على مذهبه من انها في
مررت بزيد في موضع نصب وهو قول مر
غوب عنه لا تقتضيه القواعد قوله
فكلام الناظم على حذف مضاف اي كما اشار
اليه الش فيما تقدم وحمل كلامه على هذا
وان كان مذهبا غير موافق لظاهر كلامه
في الكافية والتسهيل فكان الاولى حمله
على ظاهر كلامه في الكتابين كما فعل المرادي حيث
قال او حرف جر من باب الاكتفا بذكر احدهما
عن الاخر لانهما متلازمان قوله في اللفظ
خرج به ما لو وجد في المعنى بان كان الفعل
يطلب المفعول به ولم يذكر لغرض من الا
غراض فانه لا يمتنع انابة غيره قوله ه
مفعول به اي ولو منصوبا باسقاط الجار
فيمتنع انابة غيره فلو اجتمع منصوب ه

بنفس

بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار امتنع
انابة الثاني على المختار نحو اخترت زيدا الرجال
خلافا لما في التسهيل قوله بل تتعين انابته
لتصريح بما علم التزاما مما تقدم وانما تتعين ما ذكر
لان انابة غيره فرع انابته اذ لا ينوب الابعد
تقديره مفعولا به مجازا فيلزم من انابة
الغير مع وجوده تقديم الفرع على الاصل
لغير موجب قوله مطلقا اي سوا تقدم النايب
على المفعول به او تاخر قوله وقد يرد اي ورد
فالمضارع بمعنى الماضي والمراد ورد ضرورة
او شذوذا قوله لم يعن بالعليا الا سيدا
الخ يعني بالبنا للمجهول لزوما لانه لم يرد
الا كذلك وبالعليا نايب الفاعل وسيدا مفعول
به والغي الضلال قوله وانما يرضي المنيب ربه
الخ المنيب اسم فاعل من الانابة وهي الرجوع
الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي
ومعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك اي
اهتم بها وبذكر نايب فاعل وقلبه مفعول
والشاهد فيه وفيما قبله ظاهر قوله
كما في البيتين ويؤول الاخفش بما سيأتي واجابه
الجمهور عن البيتين بانهما ضرورة وعن

الاية بانه يحتمل ان يكون النايب فيها ضميرا
مستترا عايدا على الغفران المفهوم من يغفروا
وغايته ما فيه انابة المفعول الثاني وهو
جائز وجعل البيضاوي المستتر ضمير الجزا
بمعنى الجزي وهو حينئذ مفعول ثان كالاول
قبله فسقط ما قيل ان الجواب الثاني انما
ينفع الاخفش القايل بجواز انابة المصدر
المتقدم مع وجود المفعول ولا ينفع الجمهور
المانعين مطلقا اذ يرد حاصل ما في المسألة
اقوال ثلاثة المنع مطلقا وهو مذهب
الجمهور والجواز مطلقا وهو مذهب
الكوفيين والتفصيل بين تقدم الغير فيجوز
او لا فيمتنع وهو مذهب الاخفش قال
سم والحق انه ان كان الغير اهم في الكلام انيب
ولو مع وجود المفعول تقدم او تأخر بل هو
الاولى والا امتنع كما افاده السيد قوله
وقيل المصدر اي لانه جزء مدلول العامل
في الجملة قوله وقيل المجرور اي لانه
مفعول به بواسطة الجار اقول ابو حيان
ظرف المكان اولى لم ادر ما وجهه ولعل
وجهه ان المصدر وظرف الزمان كل منهما

مدلول

مدلول العامل في الجملة وضعا فلا فايدة
تامة في اسناده اليهما والمجرور وقع خلاف
في انابته اما ظرف المكان فدلالة العامل عليه
بالالتزام ولم يقع خلاف في انابته اما ظرف
المكان فدلالة العامل عليه بالالتزام ولم
يقع خلاف في انابته فكان الاولى بهذا
الاعتبار فتدبر قوله من باب كسى هو كل
فعل نصب مفعولين ليس اصلهما المبتدا
والخبر ولم ينصب احدهما باسقاط الجار فبا
لاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت
الرجال زيدا قوله فيما التباس امن اي
في تركيب امن فيه اللبس ولا يدفع اللبس
تانيث الفعل لتانيث النايب لان غايته ما
يدل عليه ان المونث هو النايب ولا يلزم من
ذلك كونه الثاني لجواز انابة الاول قوله
فلا يجوز اتفاقا فان قيل لم لم يجز ذلك ويمنع
من تقدمه ويكون ذلك دافعا للبس كما قيل
بمثله في ضرب موسى عيسى وهو تقدمه مدة ثمة
فانهم منعوا احترازا من اللبس بالرتبة
اجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة
غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فانه

لا طريق الي دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قوله
نعم قيل بالمنع الخ عليه ان النايب عن الفاعل
مسند اليه كالفاعل والمعرفة احق بالاسناد به
اليها من النكرة لكن هذه العلة لا تقتضي
المنع وانما تقتضي اولوية انابة المعرفة تدبر
قوله مطلقا اي سوا كان الاول معرفة
او نكرة طردا للباب قوله في باب ظن
اي من كل فعل نصب مفعولين اصلهما
المبتدا او الخبر وقوله وباب ارى اي من
كل فعل نصب ثلاث مفاعيل قوله ولا ارى
منعا اي بمعنى اعتقد منعا مفعوله ولا
ثاني له لما تقدم قوله اذا القصد ظهر
اي اذا امن اللبس وباقي هنا ما مر من عدم
الاكتفا في دفع اللبس بايجاب تاخير المفعول
الثاني لما تقدم فلا عود ولا اعادة قوله
لما سلف اي لنظير ما سلف لان السالف هو
قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون اخذا فيقال
هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا
انه الاول في باب ظن ولان يكون معلما و
معلما به في باب ارى قوله ان لا يكون جملته
اي فيما يتصور وقوعه كذلك كثاني ظن

اما ثاني كسي فلا يتصور فيه ذلك ومثل باب ظن
غيره في امتناع انابة الجملة على الصحيح
الا اذا كانت محكية كقوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقيل يا ارض ابلعي ماءك
او موولة بالمفرد كما في الفاعل كقوله تعالى
وتبين لكم كيف فعلنا بهم اي كيفية فعلنا
بهم و قد يقال لا استثنا في الاول لانه من
الاسناد الى اللفظ على حد زعموا مطية
الكذب و يلحق بالجملة الظرف والمجرور كما في
التسهيل قال سم ولعل منع انابتهما
لوجود المفعول الصريح وهو الاول كما يفيده
كلام الرضي فيكون مذهب الكوفيين الجواز
و مذهب الاخفش التفصيل و اذا قلنا بالجواز
فهل يقوم مقام الفاعل مع متعلقه او بدونه
الظاهر الثاني بل لا يتصور متعلق حينئذ
للظرف لانه مرفوع على النيابة و في كلام
الشاطبي ما يويده قوله انهم كلامه
الخ اي حيث حكى الخلاف في الثاني في باب
ظن واري والاتفاق على منع انابة الثاني
في باب كسي وسكت عن الاول منهما فيعلم
انه لا خلاف فيه فتنبه و هو مقتضى كلام

التسهيل ظاهر كلامه ان المص اهمله هنا و
ليس كذلك لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر
حكمه قوله احتج من منع الخ هذا لا يرد على
المص لانه شرط للجواز عدم اللبس وقوله
مطلقا اي من غير قيد ومن غير شرط قوله
فيما اذا كانا نكرتين او معرفتين الاول نحو
ظننت افضل منك افضل من زيد والثاني
نحو ظننت صديقك زيدا قوله ويعود الضمير
على متاخر الخ قال شم يمكن ان يجاب عنه بمنع
تاخيره نية مطلقا لانه من حيث كونه هو
المفعول الاول رتبته التقديم على ان هذا
لا ينتج المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني
مع ايجاب ذكره في موضعه لانتفا المحذور
قال بعضهم وما ذكره في الاول معارض
بان النائب عن الفاعل يشبه بالفاعل
لكونه مسندا اليه فرتبته التقديم كما
في التوضيح وقوله في الثاني مع ايجاب ذكر
الثاني في موضعه ممنوع اذ لم يقل به احد
بل الاصل عند نيابته عن الفاعل تقديمه
قوله والايدي نسبة الى ابده فرتبة بلا
تدليس قوله مفعول صريح اي لصحة

اطلاق

اطلاق المفعولية عليه حقيقة لكونه الاسم
واقعا عليه ولان اصله الفاعلية فهو احق بما
كان متلبسا به وفي بعض النسخ صحيح وكتب
عليها البهوتي اي يصح مباشرة العامل له
من غير تاويل ولا تشبيه كما يوخذ من المقا بله
قوله شبها اي في نصبهما بمفعولي اعطي
فاطلاق المفعولية عليهما مجاز وهذا الدليل
يقتضي منع الثالث ايضا وجريه في باب
ظن قال بعض المتاخرين قلت وجريانه في
باب ظن نظر لعدم وجود المفعول الصريح
فتتعين نيابة غيره قوله ونبئت عبد الله
بالجو اصبحت الخ التا نايب فاعل وهو المفعول
الاول وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني
وجملة اصبحت المفعول الثالث والجو اليمامة
والموالي العبيد وصميم الشي خالصه والمراد
روسا القبيلة واعيانها والمعنى اخبرت
ان هذه القبيلة المخصوصة الكاينة
باليمامة اصبح روساوها لياما وعبيدها
كراما قوله المفرد ظاهره ان خبرها الجملة
متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت
الخلاف بين الفرا والكسائي قوله ولاستلزامه

اخبارا الخ عطف سبب على مسبب قوله وما
سوي ذلك النايب اي سوا كان المفعول به
او غيره مما علقا بالرافع اي مما تعلق به في
العمل والمراد رافع نايب الفاعل لا الرافع
مطلقا فلا يرد الفاعل لانه من تعلقات
رافعه لا رافع نايب الفاعل قوله النصب
له محققا النصب مبتدا وله خبره والجملة
خبر المبتدا او هو ما ومحققا حال من الضمير
في الجار والمجرور الواقع خبرا او المعنا ان
النصب برافع النايب وحينئذ فيكون
متعديا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون
مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره في نحو
اعطي زيد درهما قبل او اخذ وقيل على انه
خبر ما لم يسم فاعله كان زيد نايبا قوله
اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا الخ كان
الاولى ان يقول اما لفظا ان كان مما يظهر
اعرابه او محلا ان لم يكن كذلك ليدخل فيه
المبني فانه خارج من كلامه قوله ورفع
مفعول به الخ مقتضنا ان المنصوب فاعل
والمرفوع مفعول وفيه نقض للقواعد
ومن ثم جعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب

مفعولا

مفعولا لا مجرورا وان كان المعنى على خلافه ويويده
جعل الدماميني ما ذكرت قبيل القلب و
فيه ثلاثة اقوال تقدمت وبعض العرب
يرفع الجزءين كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم
كيف من صاد عقعقان وبوم وبعضهم ينصبهما
معا قوله مثل القنافذ هداجون الخ مثل
خبر مبتدا محذوف وهداجون جمع هداج
كما تقدم خبر بعد خبر وسواتهم فاعل بلغت
منصوب وهجر مفعوله مرفوع قوله
نقيض رفع عشرين على النيابة اي لعدم
ما يصلح للنيابة سواه وهذا مبني على
مذهب الجمهور اما على راي الكوفيين
والاخفش فيجوز نصبه وانابة الجار
والمجرور قوله جاز رفع العشرين اي على
النيابة والرابط للمبتدا بالخبر حينئذ
الضمير المجرور ومقوله ونصبه اي بالفعل
ويكون نايب الفاعل ضميرا عايدا على المبتدا
وهو الرابط قوله فيبرز في التثنية
والجمع فيقال العمران زيد الجاز فيهما
عشرين والعمرون زيد الجايزون عشرين
وان شئت حذفت الجار والمجرور اشتغال

الشاغل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يجوز
عمله فيما قبله ناصبا كان او رافعا فيشمل الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما
يصلح للعمل فيما قبله والمراد بالمعمول
ما من شانه ان يعمل فيه النصب او الرفع
لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ العامل
معموله من منصوب او مرفوع كما ان
التفريغ عبارة عن عدم اخذه لذلك
ولما كان الاشتغال نسبة تستدعي شا
غلا ومشغولا به ومشغولا عنه وبالكلام
عليه تعرف احكام الثلاثة ترجم الباب
به وان كان المقصود بالذات ذكر احكام
المشتغل عنه لان الكلام في احكام المرفوعات
وانما ذكره من جملة المرفوعات لان احد
قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع
مبتدا او فاعلا و اركانه ثلاثة مشغول
ومشغول عنه ومشغول به فالمشغول
هو العامل ويشترط فيه ان يصلح للعمل
فيما قبله كما تقدم وان لا يفصل بينه

وبين

وبين الاسم السابق كما سياتي والمشغول عنه
الاسم المنصوب او المرفوع ويشترط فيه
ان يكون متقدما فان كان متاخرا كضربته
زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان كان
منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان
كان مرفوعا فهو مبتدا خبره الجملة
قبله وان يكون قابلا للاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر موكد
ومجرور حرف لا يجر المضمر كحتى وان يكون
مفتقرا لما بعده فان كان من جملة اخرى
كقام الدار زيد فاكرمه لا يكون مما نحن فيه
لان العامل لا يتسلط الا على ما هو في جملته
وان يكون مختصا اي قابلا للابتدائية
ليصح رفعه بالابتدا او ان تقتضي نصبه
لعارض كصور وجوب النصب فقوله تعالى
ورهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه
بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير
مضاف اي وحب رهبانية وابتدعوها
صفة والمشغول به يشترط فيه ان يكون
ضميرا معمولا للمشغول او من تتمة معموله
كزيدا ضربته وزيدا مررت به و قد اشتمل

على هذه الاركان وبعض شروطها ضابط
الناظم قوله ان مضمرا اسم مضمرا على فعل
محذوف يفسره المذكور وما الطف ابتدا
الباب بتركيب فيه الاشتغال المتبادر من
الاسم الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الا
ثبات فتعم تنبيه علم ان شرط المشغول
عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجوز ان يقال
زيدا درهما اعطيته اياه لانه لم يسمع واجازه
الاخفش وعن الرضي انه يجوز ان يتوالى
اسمان او اكثر لعاملين مقدرين او عوامل
كزيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربته
اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله
شغل عنه المتبادر من الشغل عنه احتياجه
اليه فيخرج المستغني عما بعده كزيد في
الدار اضربه وجواز اعمال المشتغل بالضمير
فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا عنه
فيخرج زيد ما احسنه قوله بنصب لفظه
او المحل ظاهره اشتراط اتحاد جهة نصب
المشغول به والمشغول عنه وهو مذهب
الجمهور ونقل عن الاخفش انه نقل عن العرب

ازيدا

ازيدا اجلست عنده وهو يقتضي عدم
الاشتراط المذكور لان زيدا مفعول به و
السبب مفعول فيه وصححه الدماميني و
هذه العبارة الواقعة في النظم كقول الشارح
لنصبه الخ يقتضي كل منهما ان العامل اذا اشتغل
برفع ضمير الاسم السابق كقولك ازيد قام
اكرمته لا يكون ذلك من باب الاشتغال و
كلام الش في الخاتمة كالتوضيح يقتضي انه
من هذا الباب ويؤيده ما في شرح الجامع
وهو الحق وحينئذ فالضابط فيه قصور
قوله ان يسبق اسم اي واحدا ومتعددا
على ارادة الجنس فيكون صالحا للجواب على
القولين المتقدمين وان كان ظاهرا في الاول
قوله او ملابسه اي ملابس ضميره وتنبيه
يورد على المتن بان هذا خارج عن ضابطه
ويمكن الجواب بالعناية بان يجعل الاشتغال
بالضمير على الاعم من الاشتغال به حقيقة
او حكما كالاشتغال بملابسه ويحتمل ان يكون
كلام الش اشارة الى ذلك وهو الظاهر حيث
قال اي حقيقة الخ فجعل ذلك تفسير الكلام
الناظم تدبر قوله او مناسبه اي في المعنى

كزيدا مررت به قوله لنصبه الخ اي بان يصلح
لان يكون في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار العارض
كما تقدم التنبيه عليه فيشمل قسم وجوب
الرفع كما سياتي قوله والباقي ينصب بمضمر.
عن يحتمل ان تكون على بابها متعلقة
بتشتغل كما ذكره ابن عقيل وضمير لفظه
للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدي
الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا
ضربته وبنصب محله تعديته اليه بواسطة
ما ذكر كزيدا مررت به قوله والالف واللام
في المحل بدل من الضمير هذا مذهب كوفي
لا يراه البصريون فكان الاولى حمله على ما يقوله
البصريون من جعل التعريف اللامي قائما مقام
التعريف الاضافي او انه من قبيل تقديره
الصلة والاصل المحل له كما تقدم نظيره.
قوله اما وجوبا الخ اشار بهذا التفصيل
الى ان الامر في كلام الناظم للاباحة قوله الا
ان يعرض ما يمنع النصب اي كوقوع الاسم
بعد اداة التحضيضية ولينما قوله او هو
حال من الضمير اي الراجع الى نفعل وهو
حال سببي اي محتوما اضماره اذ التحتم انما هو

وهو

وصف للاضمار لا للفعل لكن فيه حذف
موصوف السببي وهو غير جائز قوله فلا
يجمع بينهما اورد عليه قوله تعالى اني رايت
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم.
لي ساجدين واجيب بان الثاني توكيد
للاول وبعضهم نظر لظاهر الاية فجوز
الجمع بين المفسر والمفسر ويحتمل وان كان
خلاف الظاهر ان يكون مفعول الاول
محذوفا لدلالة الثاني اي اني رايت احد
عشر كوكبا ساجدين والشمس والقمر مفعول
فعل محذوف يفسره المذكور والجمع في رايتهم
للتعظيم وحينئذ فلا جمع نذبر قوله موافق
الخ اي لان المذكور مفسر للمحذوف ولا بد من
توافق المفسر والمفسر والمراد التوافق
ولو بوجه بان يكون احدهما صادقا على.
الاخر كزيدا اضربت اخاه اي اهنت زيدا
الخ قوله لما فتوا اظهرا اي للفعل الظاهر
ولا محل لجملته الظاهر لانها مفسرة وزعم
الشلوبين انها تابعة لما قبلها ففي زيدا
ضربته لا محل لها وفي زيد الخبر بالكلية
في محل رفع قوله اما لفظا ومعنى الخ قال

ثم يقتضي ان لا يتوافقا لفظا ولا معنى لكن
يكون لازما كزيدا ضربت اخاه اي اهنت اي
فان ضرب اخي زيد ملزوم لاهانة زيد
واورد عليه انه لا لزوم بينهما لانك تقول
ضربت زيدا واكرمت اخاه واجيب بان المراد
اللزوم العرفي العادي لا العقلي واهل
العرف يعدون ضارب اخي زيد مهينا له
ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا لاي ما
ضربه وانما ضرب اخاه اي اهانه اقول
ويحتمل ان المراد بالتوافق في المعنى التوافق
ولو بوجه كما مر بان يكون احدهما صادقا على
الاخر بالنظر لنفس مفهومه بقطع
النظر عن متعلقه كما يؤخذ من كلام ثم في
قوله اخر بتدبر قوله اذ تقديره جاوزت
زيدا مررت به اورد عليه ان كون المجاوزة
بمعنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور
[illegible] ذاته وقت السير وحينئذ فلا
يكون [illegible] فكيف يكون المرور هو المجاوزة
ويؤيده قوله امر على الديار ديار ليلى اقبل
ذا الجدار وذا الجدار اذ لا يمكن تقبيل الجدار
الا وقت [illegible] انه لا وقت مجاوزته واجيب

بان

بان المفهوم من المرور المعدى بالباء وهو
الذي في الكلام فيه المجاوزة بخلاف المعدى
بعلى كما لا يخفى فان المفهوم منه المحاذاة افاده
الشنواني قوله يشترط في الفعل المفسر
اي لا في الاسم المفسر لان الاسم يحتاج الى ما
يعتمد عليه كما بين في اخر الباب قوله ان لا
يفصل الخ اي باجنبي لما ستعلم من جواز
النصب في قولك زيدا اليوم اكرمته قوله
يختص بالفعل اي يكون مقصورا عليه
قوله وحيثما عمرو القيته الخ التمثيل لا
يقتضي صحة المثال فلا يرد ما يقال من انه لا
يحذف الفعل بعد حيثما الا في الشعر خاصة
ولذا يقال يتعلق المثال بعده قوله
والحالة هذه اي كونه مبتدا قوله
نعم يجوز رفعه الخ كان الظاهر فيجوز رفعه
باسقاط نعم تفريعا على قوله على انه مبتدا اولا
موقع للاستدراك بعد التقييد بذلك وقد
يقال الاستدراك على مفهوم النظم اذ
مفهومه انه لا يجوز الرفع ان تلا السابق
ما يختص بالفعل وظاهره مطلقا اي سواء
جعل السابق مبتدا او فاعلا فاشار بالاستدراك

الي ان الثاني غير ممتنع قال سم ويمكن ان
يستفاد ذلك من النظم بان يقال المراد بتحتم
النصب امتناع الرفع بالابتدا احترازا من قوله
ما يختص بالفعل فانه يشعر بان الغرض من
تحتم النصب تحصيل الفعل بحيث وجوه
الرفع لغي قوله لا تجزعي ان منفس اهلكته
الخ قال شيخ الاسلام المنفس بضم الميم
الشي النفيس قوله وان لم تنتفع بعلمك اي
فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل قوله
والاستفهام اي غير الهمزة بقرينة ما تقدم
اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا قوله
واما في الكلام اي النثر قال بعض مشايخنا
وهذا اي الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي
صحة ايلائها الاسما بالاتفاق نحو اين زيد
لانها لم تر الفعل في حيزها فقد عرفت اي غير
هل من ادوات الاستفهام مثلها في الحكم
المشهور وهو انها اذا رات الفعل في حيزها
لم ترض الا بمعانقته وانما خصوا هل بالذكر
لان هذا المعني اصل في وضع غيرها وطارئ
عليها تدبر قوله الا صريح الفعل اي الفعل
الصريح او ورد عليه واما ثمود فهديناهم

بنصب

بنصب ثمود فانه منصوب بمقدر واما من
ادوات الشرط واجيب باستثنا ذلك او انه
جار علي ان اما ليست اداة شرط كما نقله صاحب
عروس الافراح عن ابي حيان قوله مطلقا اي
سوا كان الفعل ماضيا او مضارعا وقوله
والفعل ما هو اي لفظا نحو ان زيدا لقيته
فاكرمه او معني فقط نحو ان زيدا لم تلقه
فانتظر الفرق انها لما جزمت الفعل المضارع
قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف
الماضي فانها لما لم تجزمه لفظا اما المضمر
او لجزمه بغيرها فيضعف طلبها للفعل
فيليها غيره قوله فتسوية الناظم بين ان
وحيثما مردودة يمكن ان يجاب عنه بان
الغرض من التسوية بينهما التسوية في
وجوب النصب وفي الاختصاص بالفعل
لا من كل وجه وعبارة النظم ناطقة بذلك
او يقال مراده التمثيل لمطلق المختص بالفعل
قوله فالرفع التزموه ابدا التاكيد بابدا
الرد كلام سيبويه فان ظاهره جواز الرفع
والنصب بعد اذا وفي المسالة ثلاثة اقوال
اصحها ما ذكره الناظم ثانيها جواز الامرين

مطلقا لجواز دخولها على الفعلية مطلقا ثا
لثها وجوب الرفع ان لم يقترن الفعل بقد
لاختصاصها بالاسم حينئذ وجواز النصب
ان اقترن بها لجواز دخولها عليه اذ ذاك
تامل قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب
الخ اي لانه يعتبر في الاشتغال ان يكون الا
سم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل
لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية
والصواب ما اقتضاه كلام الناظم من عده
منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق
لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم
قوله لان اذا الفجائية بالوصفية او الاضافة
مناسبة الدال للمدلول والمفاجاة حضور
الشيء مع الانسان في وصف منه او صاحبه
كحضور زيد مع المتكلم في المثال في الخروج
قوله ومما يختص بالابتدا الخ انما فصله
عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتدا
ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع
بعد الاسم فعلا مضارعا مثبتا ولو لم يفصل
لتوهم انها كاذا وليتما في الاختصاص بالابتدا
مطلقا ولا يقال التمثيل بنحو جئت الخ دافع

لان

لان المثال لا يخصص تامل قوله فلا يجوز الخ اي
لما ياتي في الحال من ان الجملة المبدوءة بمضارع
مثبت يجب فيها الضمير ويمتنع فيها الربط
بالواو وبقي ما يختص بالابتدا ايضا لام الابتدا
اذا كان بعدها الاسم الواقع بعدها فعل متصرف
ماض مثبت غير مقرون بقد كقولك اني لزيد
ضربته قوله كادوات الشرط الخ امثلتها
على الترتيب زيد ان ضربته اهانك ازيد هل
ضربته زيد هلا ضربته زيدا لا اما ضاربه
زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد اي رجل
ضربته زيد الذي ضربته زيد رجل
ضربته قوله فلا يفسر عاملا فيه اي على
الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون
المشغول عوضا في اللفظ عن العامل المضمر
دليلا عليه فلو قصدت الدلالة دون
التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال
لان المجعول دليلا دون تعويض لا يلزم
صلاحيته للعمل كقوله يا ايها المائح دلوي
دونكا فان دلوي منصوب بما يفسره دونكا
مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله قوله
ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب

اي بنفس الفعل او بغيره بان يكون بواسطة
اللام او لا سواء كان طلب فعل او طلب ترك
وسواء كان الطلب باللفظ والمعنى او بالمعنى
فقط كما يدل عليه امثلة الشارح وانما اختير
النصب فيما ذكر لان وقوع هذه الانشا اخبار
للمبتدا قليل في الاستعمال ولذلك وقع فيه
خلاف قيل لا يمتنع مطلقا وهو الراجح وقيل
يمتنع مطلقا وقيل يمتنع بدون تاويل
واذا دار الامر بين ما هو متفق عليه ومختلف
فيه فالمتفق عليه اولى قوله اوليضربه
عمرو او لا تهنه اورد عليه ان اللام ولا
الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما
وما لا يعمل لا يفسر عاملا واجيب بانهم اجروا
الامر باللام مجرى الامر بالصيغة والنهي
بلا مجرى النفي بها قوله وانما وجب الرفع
في نحو زيد احسن به الخ مقتضاه ان احسن
في التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى
الجواب عنه وقد يقال هو وان لم يكن
طلبا لكنه على صورته بل هو طلب
حقيقة عند جماعة منهم الزمخشري وفيه
ضمير المخاطب والباء للتعدية وعلى راسهم

لا يجوز

لا يجوز النصب ايضا لا لما ذكر بل لان فعل
التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا
فيه كما سياتي قوله وانما اتفق السبعة عليه
الخ جواب سؤال تقديره يرد على كون النصب
راجحا قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع السبعة
على الوجه المرجوح وتقرير الجواب ان هذا
ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع من
جملة اخرى وذكر السعد انه لا يمتنع اجماع
السبعة على احد الجائزين وان كان مرجوحا
كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار
جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا
فاصل قوله ثم استوقف الحكم اشارة الى الفا
استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشا
على الخبر واذا كانت الجملة مستانفة لم تكن
الاية من باب الاشتغال لان جزء الجملة لا يعمل
في جزء جملة اخرى وشروط الاشتغال كما تقدم
ان تقدم ان يكون العامل بحيث لو سلط على
الاسم لعمل فيه تدبر قوله في نحو هذا اي
في كل تركيب لم يكن المبتدا فيه موصولا
وصلته فعل او ظرف قوله وقايله خولان
فانكح فتاتهم تمامه واكرومة الحيين

خلوكة نهاه الراو واو رب اي ورب قايلة
وخولان بفتح الخا المعجمة قبيلة من اليمن
والنكاح التزوج والفتاة الشابة واكرومة
بضم الهمزة من الكرم كاعجوبة من العجب
مبتدا والمراد بالحيين حي ابيها وامها اي
ان كرمها ثابت من جهتي نسبها وخلو بكسر
الخا المعجمة وسكون اللام اي خالية من الا
زواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد
خبر وما موصول وهي مبتدا خبره محذوف
والجملة صلة ما والعايد محذوف والكاف
بمعنى على اي على ما هي عليه قوله الفا
لمعنى الشرط اي لما تضمنه الموصول من معنى
الشرط اذ المعنى ان رغبتما فاحلووها قوله
ولا يعمل الجواب في الشرط اي في اسمه قال
اللقاني ولعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك
لان اذا عندهم من اسما الشرط وهي منصوبة
عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفا
وعدمه الا ان يقال الفا في جواب اذا زايدة
كما صرح به الرضي ولا يخفى ما فيه قوله
ابن السيد بكسر السين وابن بابشاذ كلمة
اعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح وهو

ابو

ابو الحسن طاهر بن احمد قوله بخلاف الرفع
في العموم اي في ذي العموم لشبهه بالشرط
فيما ذكر وفي الابهام قوله والنصب في الخصوص
الخ وعليه فيكون كلام الناظم مخصصا بما اذا
كان الاسم خاصا ويكون الرفع في الاية راجحا
والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول
المبرد مذكور فهو اولى لعدم الاحتياج الى
تقدير لا يقال يلزم على قول المبرد الاخبار
بالجملة الطلبية لجوازنا ويليه بمفعوله
فيهما فاجلدوا الخ قوله اي بعدما الغالب
عليه ان يليه الفعل انشا ربه الى ان في
عبارة الناظم تقديما وتاخيرا ولذا رتب
عليه قوله فايلاوه الخ قوله مثل همزة
الاستفهام اما التي يجب دخولها على الافعال
كبقية اخواتها لانها ام الباب وهم توسعوا
في الامهات قوله فان فصلت الهمزة اي
من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع لان
الاستفهام حينئذ داخل على الاسم رفعته او
نصبته فيكون الرفع ارجح لكونه لا يحوج الى
اضمار هذا ان جعل الضمير مبتدا فان جعل
فاعل فعل مقدر برز وانفصل بعد حذفه

فالمختار النصب لان الهمزة حينئذ تكون
داخلة على الفعل تقديرا ولا ترد صورة
الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة في
الاتصال قوله الا في نحو الا يوم الخ اي من كل
ظرف او جار ومجرور يشتمل اي الوارد عن الفتية
وهو استثنا من مقدر والتقدير فالمختار الرفع
في جميع الصور الا في هذه الصورة قوله
فالرفع اي واجب لان الضرب مثلا في المثال
المذكور محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام
عن تعيينه اي ولا تعلق للهمزة بالفعل قوله
وحكم بشذوذ النصب الخ في التصريح ان النصب
ورد على العرب فالشاذ انما هو الحكم بالشذوذ
قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا الخ ثعلبة
ورياح وطهية والخشاب اسما قبائل ومراده
مدح الاولين وذم الاخيرين فثعلبة
منصوب بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة
ولا يجوز تقدير عدلت لتعديه بالباء والفوارس
نعت اي اعنيا اهل القبيلة وعدلت يحتمل
ان يكون بمعنى ساويت وحينئذ فطهية
والخشابا مفعوله الاول وبهم مفعوله
الثاني وان كان باقيا على معناه فنصب طهية
الخ

الخ باسقاط الجار وهو الى قوله ومنها النفي
بما الخ مقيد بالثلاثة لان غيرها من لم ولما ولن
لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر فيجب
النصب فيها حيث اضطر الشاعر الى عدم
دخولها على الفعل لاختصاصها بالفعل قوله
او لا اي النافية لبيت واقعة في جواب قسم
والا لم يقع الاشتغال بعدها ولذلك قالوا
في قوله البيت حب العراق الدهر اطعمه
ان حب منصوب باسقاط الخافض فلو جاز
جعله منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور
بعده لما ارتكبوا هذا الامر الشاذ تدبر
قوله ولا عمرا كلمته قد يقال لا الداخلة على
الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعا فلم
لم تكرر هاهنا واجيب بان ذلك مقتطع من
كلام والتقدير لا زيدا رايته ولا عمرا كلمته
مثلا قوله اختيار الرفع اي لان المذكور
تدخل على الاسما والافعال على السوا فيرجع
الى مرجح عدم الاضمار قوله سيتو ياذ اي
لان مرجح عدم الاضمار عارض غلبة دخولها
على الافعال قوله بعد عاطف لا يختص ذلك
بالواو وقوله بلا فصل صفة لعاطف اي

مصاحبه لعدم الفصل بينه وبين اسم الاشتغال
قوله نحو قام زيد وعمرا اكرمته قال ابن هشام
كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا
عطفت الجملة الفعلية علي جملة الاشتغال
كزيدا ضربته وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما
فرقا وهو ان النصب في هذه يعني علي
صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته
اذا لم يات بعده شي ثم تاتي الفعلية بعد
استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك
العكس فان تقديم الفعلية تقديم لما يجهد
عند النصب ويستدعيه قوله طلبا هو
للمناسبة بين الجملتين ان قلت يقابله
ان فيه الحذف والاصل عدمه اجيب بان
الحذف في العربية كثير جدا وتخالف
الجملتين المتعاطفتين قليل جدا قوله
فان الرفع اجود اي فيجوز النصب بمرجوحية
كقراءة واما السائل فلا تنهر هذا ظاهر
ان لم يوجد للنصب مرجح كوقوع الاسم قبل
فعل ذي طلب مثلا والا ترجح كزيدا اكرمه
واما عمرا فاهنه قوله مستانف مقطوع افاد
بذلك ان الواو الداخلة علي اما للاستئناف

وحينئذ

وحينئذ فيقال عليه هذا خارج بقول المص
بعد عاطف فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله
بلا فصل قوله تجوز الناظم اي بتقديره
المضاف اي علي جملة معمول فعل قال ابن
غازي لو اراد ان لا يتجوز لقال و بعد عاطف
وشبهه بلا فصل علي جملة فعل اولا ه
وهو اشمل ايضا لدخول شبه العاطف فيه
قوله بعد شبيه بالعاطف انما كانت حتى
ولكن في المثالين الاتيين شبيهتين بالـ
العاطف لا عاطفتين لدخولهما علي الجمل والعاطف
منهما مختص بالمفردات ومثل لكن بل و وجه
الشبه في حتى انها وليها في اللفظ بعض
ما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي قوله
نحو اكرمت القوم حتى زيدا اكرمته كلامه
كالصريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب
بفعل مقدر لا معطوف علي المنصوب قبلها
وهذا مناف لما صوابه في قول الشاعر
والزاد حتى نعله القاها و يجاب بانه يوخذ
من مجموع الكلام من جواز جعلها عاطفة
وغير عاطفة حينئذ و جواب سم بان ما
هناك يمكنا حمل الفعل فيه علي التاكيد

ولا كذلك ما هنا مردود بان التاكيد ممكن
هنا ايضا اذ لا فارق قوله نقيض الرفع
اورد عليه ان حتى ولكن لا الابتدائيتين
ان كانا مختصين بالاسما لم يصح النصب بعد ها
مطلقا فكيف يكون راجحا عند وجود الشبه
وان كانا غير مختصين تم المانع من جوازه
النصب هنا افاده الشنواني ويمكن ان يقال
هما غير مختصين لان وجد شبههما بالعاطف
والا اختصا فلا اشكال حينئذ في وجوب
الرفع ويبعده ان العاطف منهما مختص وشبه
العطف مقرب من ذلك لا مبعد فالاولى بالا
ختصاص التشبيهات تدبر قوله ان يجاب به
استفهام منصوب اي مستفهم به اذ هو
الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب حينئذ
ليطابق الجواب السوال ولذلك لو رفع
اسم الاستفهام ترجح الرفع في الجواب قوله
ومثل المنصوب المضاف اليه اي الى الاستفهام
المنصوب وفيه انه بعد كونه مضافا اليه
كيف يكون منصوبا ويمكن ان يقال وصفه
بالنصب باعتبار حاله قبل اضافة الاسم
اليه ولذا ان يجعل مرجع الضمير الاستفهام

بدون فتنبه تدبر قوله اذ النصب نص
الخ اعترضه الرضي بان المعنى على الوصفية
رفعت او نصبت اذ لا يصح ان يراد كل ما وقع
عليه الشي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات
الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير
المتناهي لا يدخل تحت الوجود فمعنى كل
شي خلقناه على النصب وعلى تقدير الفعل
خبرا حالة الرفع كل شي مخلوق فالمعنى
واحد على سائر الاحتمالات فتمت ولا ايهام لخلاف
المقصود في الرفع واجاب السعد بان
الشي اسم للموجود او مقيد به فلا يلزم خلق
ما لا يتناهى وح تجعل الجملة صفة غير
مقصود لايهامه ماذكره الشارح تدبر
قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام
موجبا الخ اي لانه يدفعه المقام فلا ينظر
اليه قوله مثله في زيدا اضربه اي فيكون
مرجوحا للسابق قوله ومن ثم بفتح المثلثة
اي من اجل ان الصفة لا تعمل فيما قبلها
وجب الرفع اي لنتائج الوصفية التي
بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضيه
انجم قطعوا احد الاعراب بمعنى الاهمال كل شي

وقع منهم مع ان الذي فعل فيها ذلك الكرام ه
الكائنون قوله واما تلا المعطوف اي نحو
المفصول باما اما المفصول بها فالمختار فيه
الرفع نظير ما تقدم مالم يترجح النصب مرجح
قوله بين الرفع والنصب اي لتعارض ه
الموجبين لان الرفع ترجح بتقديم المعطوف
عليه والنصب ترجح بقربه قوله شرطان
يكون في الثانيه الخ هذا الشرط لجواز
نصب الاسم المشغول عنه لان جملته
حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد
فيها من رابط كالخبر و فيه ان المثال الذي
سيذكره الشارح لا يتعين عود الضمير
فيه الى الاسم الاول لجواز عوده الى
الثاني بل هو الاظهر لكونه اقرب ه
مذكور و قول العلامة البهوتي ولعدم
الابراز مع وجوبه حينئذ كما هو مذهب
البصريين لبيته ما قاله تدبر قوله
لان في كل منهما مشاكلة اي للمعطوف عليه
ولان سلامة الرفع من الحذف عارضت
نحو ترتب النصب على اقرب مذكور قوله
فانه لا اثر للعطف فيه اي على الجملة ه

الصغرى

الصغرى لان جملة التعجب لما كانت جامدة
اشبهت الاسم فكانها ليست ذات وجهين ه
فيترجح الرفع حينئذ ويجوز النصب بمرجوحية
قوله يمتنع النصب اي بناء على ان العطف
على الصغرى ولا رابط اما اذا جعل العطف
على الكبرى فيجوز وان فات التناسب و
هذا احتمل الجواز في القول الثاني و لذا
ذهب في التوضيح الى ان الخلف لفظي فلا
حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود
الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا
لسم قوله الواو كالفاء اي الواو انما تكون
للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان
يقوم ويقعد تدبر قوله وهو ما يقتضيه
كلام الناظم اي حيث اطلق في المعطوف
ولم يقيده بالعاطف خاص قوله شبه ه
العاطف في هذا البناء اي في جواز الامرين
على السوا اذا سبقه جملة ذات وجهين
ولا يتاتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير
او الفا اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط
فلا تغفل قوله وشبه الفعل اي الوصف
الناصب للمفعول بخلاف مالم ينصبه نحو

زيد قائم غلامه ويكون اكرمته لانه مشابهة
للفعل عبرتا منه قوله والرفع في غير
الذي مر الظاهر ان الظرف متعلق برفع
لا بالرفع لان عمل المصدر والمحلي بال قليل كما
سيأتي في بابه قوله فارسا ما غادروه
ملحما الخ فارسا مفعول بفعل محذوف يفسره
المذكور وأورد عليه انه ليس مختصا فكيف
جاز الاشتغال مع فقدان شرطه ويجاب
بان ما وان كانت زائدة الا انها افادت تمام
الوصف اي فارسا اي فارس وغادروه اي
تركوه والملحم بصيغة اسم المفعول من
الحم الرجل واستلحم بضم الهمزة والتاء اذا
نشب في الحرب فلم يجد له مخلصا وغير
زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة
وسكون الياء اي غير جبان ولا نكس بكسر
النون وسكون الكاف اي ضعيف وقوله
وكل بفتح الواو والكاف منه وكل امره الي
غيره لعجزه وضعف رايه وهو صفة نكس
مجرور بالكسرة التي منع من ظهورها
السكون العارض فهو اسم لا فعل ويحتمل
ان يكون فعلا اذ لا مانع منه قوله جنات

عدن

عدن يدخلونها جنات مفعول بفعل محذوف
يفسره المذكور ولا يجوز ان يكون بدلا من
الواو اذ لا يجوز ان يقال عدن جنات قوله
ثم اذا عرفت الخ اشار به الي ان الفاء في كلام
الناظم في جواب شرط مقدر قوله مما يرد
عليك الي حال من ما على راي سيبويه او من
ضميره في الخبر على راي غيره وان ترده
نائب فاعل ابيح والضمير في اليه وعليه
عائد الي ما اوردناه ولما كان يتوهم ان ما
خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف
القياس مقصور على السماع دفعه بما ذكر
ليفيد انه مقيس وان كان مرجوحا قوله
وفصل مشغول اي عامل مشغول ومتعلق
المصدر محذوف قدره الشارح بقوله من ضمير
الاسم السابق وقدره الشاطبي بقوله
من الاسم السابق قيل انما قدر ما ذكر لئلا
يلزم التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظه
او المحل فان المراد بنصب المحل تعدي الفعل
اليه بواسطة حرف الجر ورده بعضهم بانه
انما يلزم التكرار على احد احتمالين على ان
ما هنا اعم لانه يشمل التقدم وما لو كان حرف

الجود افلا على مضاف الى الضمير ولما اشكل على
الشاطبي قوله واضا قدا اثر نكب التوزيع في
كلام الناظم قوله مطلقا لعل المراد غير مقيد
بحرف دون حرف قوله او باضافة اي ذي اضافة
او المصدر بمعنى اسم المفعول وقوله او بهما
معا اشار به الى ان او لمنع الخلو فتجوز الجمع
بناء على ان المراد الفصل بغير شغبة بدليل
افراد مسالة التابع افاده سم واعترضه
الشاطبي بان في كون او لمنع الخلو مع ذلك
نظرا اذ لا يتقيد الفصل بما ذكر لجواز زيدا
ضربت داعيا فيه وزيدا اكرمت من اكرمه
قوله في جميع ما تقدم اي من الاحكام
الخمسة فلا يرد ان صور الفصل مخالفة
لصور الوصل من وجهين الاول كون العامل
في الوصل يكون من لفظ المذكور ومعناه
وفي الفصل يكون من معناه كزيدا مررت
به او من لازم معناه كزيدا ضربت اخاه
وتقدم ما فيه لكن يرد عليه ان النصب
مع الاتصال احسن منه مع الانفصال كما
سيذكره الا ان يقال المراد ان الفصل كالوصل
في مطلق ثبوت الاحكام بقطع النظر عن

التفاوت

التفاوت وذلك كاف في صحة التشبيه قوله
وقس على ذلك بقية الامثلة كان الاولى
بقية الاحكام يحتمل رجوع اسم الاشارة
لما ذكر من امثلة الحكمين السابقين فلا
اولوية فيختار النصب في نحو زيدا امرر به
او بغلامه او اكرم اخاه او غلام اخيه كما
يختار في زيدا اضربه ويستوي الامران
في زيد قام وعمرا امرر به كما يستويان في زيد
قام وعمرو اكرمته في داره ويترجح الرفع
في زيد مررت به كما يترجح في ضربته زيد
قوله احسن منه في نحو زيدا ضربت اخاه
اي لوجهين الاول ان المقدر في الاول
من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من
معناه فقط الثاني عدم الفصل بين
الشاغل والعامل في الاول دون الثاني قوله
وفي زيدا ضربت اخاه احسن الخ لان
الفاصل فيه واحد بخلاف الثاني تدبر
قوله وسوّ في ذا الباب الخ اي في الجملة
لا في سائر الاحكام المتقدمة اذ لا يتاتى وجوب
النصب لما علمت من انه لا يكون الا اذا وقع
اسم الاشتغال بعد ما يختص بالفعل فكلامه

مخصوص بغير ما ذكر قوله وصفا ذا عمل يوجد
من كلامه ثلاثة شروط كونه وصفا وعاملا
وصالحا للعمل فيما قبله وقد يقال هذا الشرط
الثالث يغني عن الثاني كما هو ظاهر قوله
وهو اسم الفاعل والمفعول الخ مثلهما امثلة
المبالغة بخلاف افعل التفضيل قوله
في جواز تفسيره ناصب الاسم السابق اي
لا في جميع الاحكام المتقدمة كما علمته سابقا
قوله نحو اخوان زيد انت ضاربه قال سم
ينبغي ان يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف
وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا له
للمحذوف وفاقا بما تقدم قوله او مجرور به
عليه الظاهر ان نايب الفاعل ضمير يعود
على المبتدا ليكون المجرور في محل نصب
قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه
قد يقال ضابط الاشتغال لا يصدق عليه
حينئذ لان الوصف لو خلا من الضمير و
سلط على الاسم المتقدم لم ينصبه اذ الوصف
لا يفصل من معموله باجنبي كما صرحوا
به في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
يا ابراهيم ويجاب عنه بان المراد لو سلط

عليه

عليه لعمل فيه بالنظر لذاته وان عرض ما
يمنع العمل كما تقدم التنبيه عليه تدبر او يقال
الممنوع انما هو وقوع الاجنبي بعد العامل مع
تاخير المعمول اما وقوعه قبله فلا يمنع افاده
سم لا يقال هذا مناف لقوله وسوا الخ اذ لا
مساواة حينئذ لانا نقول المراد ان الوصف
للعامل كالفعل في الجملة كما تقدم قوله
ان لم يك مانع حصلا اي من عمل المفعولية
فيما قبله قد يقال الفعل كالوصف فيما ذكر
اذ لا ينصب ما قبله الا اذا فقد المانع
بخلاف ما اذا وجد كما لو اتي بعد اذا الفجائية
فلا معنى للشرط المذكور لانه مفهوم من
المساواة ويجاب بانه انما صرح به اهتماما
بجانب الاسم لكونه اضعف في العمل ولئلا
يتوهم لو سكت عنه بعد تقييد الوصف
بما تقدم انه ليس بشرط لكن يشكل عليه
ما تقدم من ان المراد العمل لذات العامل
من غير نظر للعارض وصلة ال عاملة
لذاتها وعدم العمل لعارض الا ان يقال
الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه
فكان منع العمل للذات تدبر قوله ومن ثم

امتنع الخ اي من اجل امتناع عمل الصلة فيما
قبلها للعلة المذكورة امتنع عمل الصفة
المشبهة ايضا لامتناع عملها فيما قبلها
وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما نبه عليه الناظم
بقوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب وقوله
امتنع تفسير الصفة المشبهة ظاهره
ولو مع الظرف وان عملت فيه متقدما قوله
بتعين الرفع في نحو زيد عليكه تقدم عن
الدماميني في قوله ايها المائح دلوي دو
نكا ان دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه
المذكور وهو يقتضي جواز نصب زيد بعليك
محذوفا لدلالة المذكور وانه يكون ذلك من باب
الاشتغال قوله نعم يجوز النصب الخ فيه
انه يلزم عليه اعمال المصدر واسم الفعل
محذوفين الا ان يقال هو لا يمنع يجوزه قال
شيخنا لا حاجة الى هذا لان المحذوف يجوز
ان يقدر فعلا فلا يختص الحكم بمن يجوز
عملهما محذوفين قوله وعلقة بين
العامل الظاهر الخ المراد بالعلقة الارتباط
بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون
العامل متوجها للاسم السابق وطالبا له

وهو

وهذا الارتباط كما يحصل بسبب نفس الشاغل
للعامل لكونه ضميره او مضافا لضميره يحصل
بالتابع المذكور باعتبار عمل العامل في متبوعه
فقوله تابع اي للشاغل وقوله نعتا الخ تتميم
للتابع المذكور قوله او عطف نسق بالواو اي
بشرط ان لا يعاد معه العامل والا لم يحصل
به الربط لخروجه عن التبعية بكونه من
جملة اخرى اختص ذلك بالواو لكونها ه
لمطلق الجمع فالاسمان معها كاسم واحد
مثنى قوله بنفس الاسم السببي لو لم يقيد
بالسببي لشمل الضمير نحو زيد اضربته لانه
اسم وقع شاغلا قوله عمله في سببيه قال
سم لعل المراد ان العمل بسبب العلقة اي
الارتباط وهو ظاهر قوله فتكون الباء
بمعنى في الظاهر ان الباء حينئذ بمعنى
مع تدبر قوله ونحوه اي كالمضاف قوله
لو جعلت اخاه بعض من التوابع التوكيد
ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المنفصل
بل عائد على المؤكد ابدا فلا يكون رابطا
للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف
لا ضمير فيه اصلا قوله ان كان العطف

بغير الواو شامل للفا وثم لتقدمها عليها ثم في
في الربط في العطف على جملة ذات وجهين
بل بعضهم عينها في الربط في العطف
المذكور ولم يكتف بالواو وقد يفرق بان الواو
لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل فلذا
تعينت هنا ولم يكتف بغيرها تدبر قوله
ضمير اسم سابق اي على الفاعلية او
النيابة عن الفاعل قوله فقد يكون
الخ كالتصريح في ان ما ذكر يكون من باب
الاشتغال وهو ما صرح به في التسهيل لكنه
يرد عليه ان ضابط الاشتغال لا يصدق
عليه لان العامل لو فرغ من الضمير لا يعمل
في الاسم المتقدم لما علمت مما ان الفاعل
لا يجوز تقديمه قوله ثم فان حصل ذلك
بما له النصب احتاج الى فرق قد يقال المنع
من العمل لعارض ان الفاعل لا يتقدم لا
لذات العامل تدبر قوله اذا قدرت ما
كافة اما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان
الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغا
حينئذ كما تقدم ومثل كونها كافة
كونها مصدرية في وجوب الرفع الا ان

المرفوع

المرفوع يكون فاعل فعل محذوف يفسره
المذكور لانها يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر
كما افاده في التصريح قوله او بالفاعلية
كان الاولى ان يقول او بفعل مقدر ليدخل
نحو ان زيد ضرب بالبنا للمفعول قوله
نحو وان احد من المشركين استجارك اي
من كل تركيب وقع فيه اسم الاشتغال بعد
ما يختص بالفعل و اورد عليه اللقاني ان
اداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا او ناصبا
وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز ان
يكون نعتا والتقدير بقرينة المقام ان
وجدت احدا و قد يقال مراد الشرح بتعين الفا
علية امتناع الرفع بالابتدا لا امتناع
النصب بعامل مقدر تدبر قوله نحو زيد
ليقم انما ترجحت الفاعلية فيما ذكر فرارا من
الاخبار بالجملة الطلبية مع ان ذلك
يستدعي حذف الفعل ولام الامر وهو
شاذ فكيف يكون راجحا قوله ونحو قام
زيد وعمرو قعد انما ترجحت الفاعلية
طلبا للتناسب بين المتعاطفين قوله ونحو
ابشر سعيد وتنا الخ انما ترجحت الفاعلية

لما تقدم من ان همزة الاستفهام مما يغلب
ان يليه الفعل وما ذكره من ترجيح الفاعلية
كما هو في المثال الاول لا في الثاني لما تقدم
التنبيه عليه فلا عود ولا اعادة قوله
نحو زيد قام وعمرو قعد عنده انما استوى
الامران فيما ذكر لان في كل منهما شاكلة
لما تقدم فالرفع على الابتدائية مراعاة
للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى
والشرط المتقدم موجود وهو اشتماله
الثانية على ضمير الاسم السابق تعدي
الفعل ولزومه التعدي لغة التجاوز يقال
فلان عدا طوره وتعداه اي جاوزه و
اصطلاحا ان يجاوز الفعل الفاعل الى المفعول
به قال الولي عصام ولا يخفى ان المتعدي
وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل وان
هما قيدان لقسميه لانهما اعم من الفعل
لشمولهما المصادر والصفات واسماء الافعال
و التعريفات المذكورات للتقييد لا للتعريف
فلا يرد عليهما شيء والمتعدي يتعارف في
المتعدي بنفسه بحسب الوضع فلا يشمل
المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه

بواسطة

بواسطة اسقاط الخافض والفرق بين
المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر ان
الاول اعتبر في مفهومه شيء تقتضي
ذكر متعلق لخصوصه بخلاف الثاني فان
الشيء حدثت فيه من مفاد حرف الجر
وكلام الناظم يدل على ان المترجم له بباب
المتعدي واللازم لا بباب التعدية واللزوم
وحينئذ فالاضافة في الترجمة من
قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اي
الفعل المتعدي واللازم كما افاده البهوتي
وفي هذا الباب ذكر المفعول به حيث قال
ما نصب به مفعوله وقول السيوطي انه
مذكور في باب الفاعل فيه نظر لا يخفى
قوله الاولى صحة ان تتصل الخ اشار بتقدير
لفظ صحة الى ان العلامة ما ذكر لا الاتصال ل
بالفعل واورد عليه انه صادق على نحو
الليلة قمتها واليوم صمته والدار
دخلتها مع انه لازم ويجاب عنه بان
المتبادر من الاتصال بالتعبير المذكور
اتصاله من غير توسع واورد ايضا
عليه الصديق كنته ويجاب عنه بما يأتي

في الشرح وا ورد ايضا لزوم الدور لتوقف
معرفة المتعدي على الصحة المذكورة والعكس
واجيب بان المقصود بالتعريف التمييز
باعتبار ما يجده الانسان في نفسه مقبولا
ولا شك ان قمته باعادة الضمير الى غير
المصدر لا تقبله النفس فالصحة المذكورة
باعتبار قبول النفس لها متقدمة فلا
تتوقف على معرفة المتعدي نوبر قوله
ها ضمير الخ الاضافة بيانية لان الها
نفس الضمير وخرج بها ها السكتة فانها
توصل بالقسمين قوله ان يصاغ منه
اي من مصدره كما هو الحق وفي مضاف
مقدر اي صحة ما ذكر قوله تام المراد تمامه
استغناؤه عن حرف الجر وزاد في التسهيل
قيد باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه
يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول
الديار ممرورة لكنه ليس بمطرد قوله
نحو عمل فانه يصح اتصال ها ضمير المصدر
به ويصاغ منه اسم مفعول تام فتقول
العمل معمول ولا ينافي هذا قول اهل اللغة
عمل عملا يستعمل في كل شيء لان مرادهم

لا يختص

لا يختص بعمل خاص من الاعمال فقول بعض
ارباب الحواشي هذه عبارة تقتضي انه
يستعمل قاصرا ومتعديا فالتمثيل به غير
معروف بما يقتضي تعديه ليس بجيد الى
اخر ما قال ناشئ عن قصور لفهم قوله
هذه الهاء اي ها ضمير المصدر قوله الى
شبهها به اي في عمل الرفع والنصب قوله
فانصب به مفعوله صريح في ان الناصب
للمفعول به هو الفعل وهو المختار وقيل
الناصب له الفاعل للدور اذ اي لانه يدور
معه وجودا وعدما بخلاف الفعل ورد
برده اطعام تميما اذ لا فاعل ملفوظ ولا
مقدر وقيل الناصب له مجموع الفعل
والفاعل لانهما كالشيء الواحد وبعض الشيء
لا يعمل ويبطله جواز الفصل بينهما فانه
يقتضي انهما ليسا كالشيء الواحد من كل
وجه وقيل الناصب له معنى المفعولية
لانها صفة قائمة بذات المفعول ولفظ
الفعل غير قايم به واسناد الحكم الى العلة
القايمة بذات الشيء اولى ويرده لم اضرب
زيدا فانه ليس هنا صفة قايمة بذات

المعمول فيلزم نصب المفعول متعديا صيب
وعلم من تخصيص نصب المفعول بالمتعدي
ان غيره من المفاعيل ينصبه المتعدي واللازم
وهو كذلك قوله انه لم ينب عن فاعل اي ولم
يضمن الفعل معنى قاصر والاصار لازما او
في حكم اللازم كما سياتي في الخاتمة وكان
الاولى التنبيه عليه وحذف الشرط هو
المذكور في كلامه لانه علم من باب نائب
الفاعل قوله اذ لا واسطة اي كما استفيد
من تقديم الخبر في النظم والمراد لا واسطة
كما اقتضاه كلامه فلا ينافي قوله المتقدم
والمعروف انها اي كان واسطة وكلامه
في التسهيل يقتضي ثبوت الواسطة حيث
ذكر ان من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه
واخرى بحرف الجر كشكرته وشكرت له
وفي هذا القسم مذاهب ثلاثة احدها
انه قسم براسه وعليه مشى المص واختار
السعد انه متعد لان معناه مع اللام هو
معناه بدونها واذا اتحد المعنى وجب هو
كونه متعديا اورد عليه اللقاني ان اتحاد
المعنى مع شيوعهما في الاستعمال لا يقتضي ذلك

اذ ليس

اذ ليس كونه متعديا واللازم زائدة باولى
من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل
قد يقال الثاني اولى لان دعوى الحذف
اولى من دعوى الزيادة لكثرة الحذف
في كلامهم قوله لا لكل اي اللازم ذلك
اذ الظاهر ان عدم الوقوع على المفعول
وعدم المجاوزة الى المفعول رديفان للقصور
المذكور فتامل قوله لازم لما اي غالبا او
بشرط عدم المانع كالوصف فلا يرد ان
كثرة الاكل تزول عند الوصف وكذا الحسن
افاده سم قوله كنهم بكسر الهاء نهم
بفتحها وعبارة المصباح نهم في الشيء ينهم
بفتحتين نهمة بلغ همته فيه فهو نهم
والنهم بفتحتين افراط الشهوة فهو
مصدر من باب تعب ونهم نهما ايضا زادت
رغبته في العلم ونهم ينهم من باب ضرب
كثر اكله ونهم بالشيء بالبنا للمفعول اذا
اولع به فهو منهوم اه وهو يفيد ان
نهم الذي بمعنى كثر اكله بفتح الهاء وان
الذي بكسرها معناه بلغ همته في
الشيء وحينئذ فضبط القربي نهم بالكسر

مع ما ذكر الشارح من المعنى غير ظاهر انظر
هذا كله مع قول صاحب التصريح ان افعال
الطبايع يضم عينها لمناسبة انضمام
الطبيعة الى الذات عند صدور الافعال
المذكورة عنها قوله اذا اكثر اكله لا يخفى
ان كثرة الاكل عرض لا سجية فالصواب
تفسير الجوهري وابن سيده باشتداد
الشهوة للاكل قوله من وازنا فعلل قبل
هو بنا مقتضب قيل ملحق باحرنجم واصله
مفكوك ثم ادغم لكراهة اجتماع المثلين
المتحركين و اورد عليه ان الملحق لا ادغام
فيه لئلا تفوت موازنة الملحق به ولذا
وجب الفك في اقعنسس واتحاد المصدرين
لا يعين الالحاق تدبر قوله وما الحق به
اي بافعلل والالحاق جعل مثال انقص
من اخر موازنا له ليصير مساويا له في
التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام
قوله اي ارتفع يعني لامه لترتفع قوله
وما الحق به اي بافعلل الاصلي اللامين
كما يوجد سابقا في قوله فظاهر الشارح انه
معطوف على افعلل وحينئذ فيكون

من

من المشبه به فالمشبه به على هذا افعلل
الاصلي اللامين وافعلل المزيد فيه احداهما
وافعلى وع قابل المشبه فكان الظاهر ان
يقول بدل قوله وما الحق به والذي شابه
افعلل وزنا او يحذف قوله وهو وتكون
الجملة مستانفة معقودة من مبتدا وخبر
لبيان المشبه والمعنى تدبر قوله بزيادة
احدى اللامين بجعل القيد فارق الفرع
الاصل قوله واغرندا بالغين المعجمة
مرادف اسرندى كما في المغني قوله والمفعول
محذوف اي علاه وابي المهم مع جواز حذف هو
عايد الموصولة قوله ما اقتضى اي
افاد قوله نحو تطف الى بضم العين في
الكل وورد فتح العين في ظهر ايضا وفتحها
وكسرها في حبس وكسرها في فتر قوله ما
ليس حركة جسم اما ما هو حركة جسم
فتارة يكون لازما كمشي وتارة يكون متعديا
كمدبره ولم يذكر هذا القيد في تفسير
السجية لظهوره اورد على التعريف المذكور
نحو علم وفهم مع انهما مستعدان الان يقال
العلم والفهم ثابتان او منزلان منزلة

الثابت وحينئذ فيشكل بها تعريف افعال هو
السجايا بانه بين قوله غير ثابت فيه بهذا
القيد فارقت هذه الافعال افعال السجايا
قوله او طاوع المتعدي الخ المطاوعة قبول
فاعل فعل اثر فاعل فعل اخر وقد يتعلق معنى
الثاني عن الاول لتوقفه على امر من جانب
فاعل الثاني لم يحصل لعلمته فيجوز ان يقال
ما نفعل تعلق كسرته فانه لا يجوز ان يقال
ما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب
المنكسر افاده بعض المحققين قوله
وعد لازما بحرف جر اي ان كان مما يمكن تعديته
به والا فيستعد بحرف الجر كحدث وعرض كذا
قيل وفي التمثيل بحدث وعرض نظر اذ يقال
حدثت العلاف وعرض له كذا فالاولى التمثيل
بشرف وظرف فيه نظر ايضا اذ يقال شرف
في قومه وظرف في اخلاقه ثم التعدية
بالجار لا يتقيد باللازم اذ المتعدي يتعدى
به الى غير ما يتعدى اليه بنفسه بل يعنى
بالنسبة اليه لازما قوله بمعنى اذهبته
اي جعل المختار وقيل بمعنى صاحبته في الذهاب
قوله فالنصب للمجرور وجوبا وتابعه عند

البصريين

البصريين بنفس الفعل وعند الكوفيين
اسقاط الجار قوله وشذ ابقاؤه على جره
اي فيما ذكر من المواضع وقد يكون مطردا
كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وسيأتي
في باب حروف الجر قوله اشارت كليب
بالاكف الاصابع صدره اذا قيل اي الناس
شر قبيلة والاصل اشارت الاصابع بالاكف
الى كليب قوله فاما حذف نقلا مقتضاه
ان نقلا راجع لقوله وان حذف فقط لا الى
النصب ايضا قال شيخ الاسلام والوجه
رجوعه اليهما معا قوله اليت حب العراق
الدهر اطعمه الخ البيت اي اقسمت وهو
بفتح التا لانه خطاب من الشاعر لمن حلف من
الملوك فبلغه ذلك فحلف الملك ان لا يطعم حب
العراق كناية عن عدم سكناها لانه لا يقدر
على الاقامة من غير اكل الحنطة فبلغ الشاعر
فقال البيت مخاطبا له قوله كما عسل
الطريق الثعلب صدره لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه الخ اللدن الغصن الناعم
اللين وبهز الكف حال وبحرور متعلق بيعسل
اي يضطرب ومتنه اي صدره فاعل يعسل

وضميريته للمهم فعلي يعني مع قوله وحذفه
في ان وان اي معها ظاهره اختصاص اطراد
الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل
دخلت المسجد ودخلت البيت ونحو ذلك
من الامكنة واعتكفت يوم الجمعة وجيتك
للاكرام ونحو فليبسطوا ايها ازكي طعاما وليت
شعري هل قام مما علق فيه العامل عن
الجملة فان الحذف في هذه المواضع مطرد
بل واجب في الاخيرة قوله لا اشكال المراد
بعد الحذف اي عدم فهم المراد فيكون اجمالا
لا لبسا وهو مبني على ما مذهبه من شمول
اللبس للاجمال قوله واما قوله تعالى الخ فقد
يقال هذا لا يرد اذ هو مجمل لا ملبس وربما
تقدم واجاب شيخ الاسلام باختيار انه مجمل
لكن محل جواز الاجمال ما لم يقصد بيان احد
المعنيين على التعيين والا امتنع من غير
قرينة قوله لقرينة كانت اورد عليه
ان المقول فيهم كانوا فرقتين فرقة ترغب
فيهن كالجمال وفرقة ترغب عنهن لدمامة
منهن فلا يتاتي وجود القرينة واجيب
بانه لا مانع من قيام قرينة في حق كل قبيلة

قوله

قوله اوان الحذف لاجل الابهام اي لاجل ارادة
وقصد الابهام واللبس غير ضار حينئذ لان
الابهام قد يقصده البلغاء اذا كان مناسبا
للمقام قوله لو ما ستهف بالدال المهملة
اي تبحهف ومنه ما ورا الخلق الدميم الا ه
الخلق الذميم قوله وقد اجاب بعض
المفسرين بالتقديرين اي تقديري وعن
وفي قوله اجاب تساهل ولذلك قال المرادي
وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين قوله
فذهب الخليل الخ صوابه فذهب سيبويه
وقوله فيما ياتي وذهب سيبويه صوابه
الخليل كما يعلم من المغني والتصريح قوله الى
ان محلها جر اختاره السيرافي وقواه بجواز
تقديم ان وصلتها على الفعل في نحو [illegible]
انك فاضل فلو لم تكن معمولة للعامل لما جاز
التقديم اذ لم يجز احد التقدم في نحو عرفت
انك فاضل مما العامل فيه الفعل قوله
تمسكا بقوله الخ وجه التمسك عطف المجرور
وهو دينا على ان وصلتها ولو لم يكن محلها جرا
لما جاز العطف بالجر ومعنى البيت وما زرت
ليلى لان تكون حبيبة لي ولا لدين انا طالبه

وانما زرتها الصورة نزلت في قوله وهو الاقيس
اي الاوفق بالقياس على ما اذا كان المجرور غير
ان وان فانه اذا حذف معه الجار نصب وجوبا
كما تقدم ولا حجة في البيت لاحتمال ان يكون
العطف بالجر على توهم دخول الجار و ورد بان
العطف على المحل اظهر من العطف على التوهم
قوله كي المصدرية لكن لا يحذف معها اللام
العلة اذ لا يدخل عليها غيرها بخلاف ه
اختيها قوله من البس منه زادكم نسج ه
اليمن الظاهر ان البس بضم السين ليطا
بق ما زادكم و في بعض النسخ من زادنا وعليه
ففتح السين ظاهر ايضا و قد يقال فتح
السين على الاول مع خطاب الجماعة لكون
المامور بالالباس واحدا مما جماعة وتعت
لهم الزيادة وله نظائر كثيرة قوله وقد
يلزم الوصل لا يخفى ان لزوم الوصل كثير
فلا محل للتعدد و قد يقال هي للتحقيق او في
التقليل النسبي ولا شك انه قليل بالنسبة
الى عدم اللزوم قوله نحو اعطيت زيدا
عمرا اي لما تقدم من ان كلا منهما يصلح ان
يكون اخذا فيكون هو الفاعل في المعنى

قال

قال سم وانظر هل يجوز تقديم الثاني على
الفعل او تقديمهما عليه اي مع الترتيب ه
اقول الظاهر الجواز اذ لا لبس حينئذ قوله
او ظاهرا والاول محمول على المراد بلزوم الاصل
عدم جواز تقديم الثاني على الاول فلا ينافي
جواز تقديمه على الفعل كما تقدم نظيره
فاندفع استشكال بعض ارباب الحواشي ه
قوله اي قد يجب واحيانا اشار به الى ان حتما
مفعول ثان ليري متقدم وليس ذلك بمتعين
بل يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي
ترك حتما و يري بمعنى يعتقد قوله محصورا
اي فيه و انظر اذا انتفى خوف اللبس
وكون الاول محصورا فيه كما اعطيت زيدا
الا عمرا اذا كان عمرا هو الفاعل في المعنى فهل
ينظر لخوف اللبس او لمراعاة الحصر و قد
يقال يراعي الحصر وتنصب القرينة الدافعة
للبس كان يقال ما اعطيت زيدا عبدي
الا عمرا ولا يجوز سواه تدبر قوله جاز و
جاز اي لانه عند تقدمه انما يلزم عود
الضمير على متاخر لفظا لا رتبة قوله لحكم
الفاعل في المعنى الخ عبارة بعض الشراح

عن عدم تعرض الناظم لهما اما حكمهما فعلم
من باب المبتدا والخبر فيكون ذكرهما تكرارا و
كالمؤكد حكم مفعولي امر بجواز التقديم نحو امرت
زيدا خيرا ووجوبه نحو ما امرت زيدا الا خيرا
او امتناعه نحو ما امرت خيرا الا زيدا واما ما لم
يتعرض له الناظم لانه في حكم التعدية الى واحد
اذ الثاني الاصل فيه جره بحرف الجر وهو
البا قوله من غير باب ظن اما في باب ظن
فلا تحذف اقتصارا وانما تحذف اختصارا
وقد تقدم ايضاحه عند قول الناظم ولا تجز
هنا بلا دليل الخ قوله اخرج مراده بالجواز
عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو
ضربت وضربني زيد قوله ان لم يضر حذفهما
الخ فهم من اقتصاره على هذا الشرط انه
لا يشترط قرينة تدل على المحذوف بخلاف
العامل لكونه عمدة وقال الشاطبي لا يجوز
الحذف الا لدليل عمدة كان المحذوف او
فضلة واما لم ينبه عليه هنا لان الفعل
المتعدي طالب للمفعول فهو دال عليه
اجمالا ولم يكتف بمثل ما ذكر من باب ظن لان
مفعوليه يتوقف عليهما تمام المعنى فلا بد

من دليل يدل على خصوصهما قوله ويكون
ذلك لغرض هو مشكل في جانب الله تعالى
اذ الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل وهو
منزه عن ذلك ويمكن ان يقال المراد بالغرض
الحكمة قوله تناسب الفواصل اي رؤوس الاي
جمع فاصلة قوله ونحو الا تذكرة لمن يخشى
الاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا حذف
ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى
لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو
معنى حسن واعراب بين قوله فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا اي الاتيان بسورة من
مثله ودعاء شهداكم كما يدل عليه ما
قبله قوله او لاستهجانه اي استقباح
التصريح به قوله ما رأى مني الخ في تقديمها
ضميره صلى الله عليه وسلم من الادب
والتعظيم ما لا يخفى على ذي فطنة كانها
تشير الى ان ادبها مقتبس من ادبه وانها
تابعة له فيه قوله لحذف ما سبق اي
مفعول سبق من الفعل وما علم وانما كان
الحذف هنا لان المسؤول عنه تعيين المفعول
وعند الحذف لم يتعين قوله نحو قالوا خيرا

اي انزل خيرا كما يدل عليه ما قبله وهو
ماذا انزل ربكم **قوله** كما في باب الاشتغال
والعدد انما وجب الحذف فيهما لئلا يجمع بين
البدل والمبدل منه **قوله** بشرط اي
شرط كل من التحذير والاغرا فشرط التحذير
ان يكون باياك او الاسد او وجوده
عطف او تكرار نحو اياك والسيف والاسد
الاسد وشرط الاغرا العطف او التكرار
نحو المروة والنجدة والسلاح السلاح وسيأتي
ايضاح ذلك في باب **قوله** على البقر اي بقر
الوحش **قوله** او اجري مجرى المثل الفرق
بينه وبين المثل ان المثل كلام مركب
مشهورة شبه مضربه بمورده وما اجري
مجرى المثل كلام مركب مشهور استعمل فيما
وضع له قلما كثر استعماله واشتهر جرى
المثل في ذلك فاعطي حكمه وهو عدم التغير
قوله انتهوا اي عن التثليث وقوله اي
وائتوا خيرا لكم مقرر بنفسه نحو في الاول
عن شي ثم جي بعده بما لا يخفى فيه بل هو
مما يوجب فيجب ان ينصب بايت او اقصد
او ما يفيد هذا المعنى **قوله** لمعنى لازم لها

بالاضافة

بالاضافة اي لمعنى فعل لازم **قوله** للتصيير
الكلمة تؤدي مؤدي كلمتين الخ اي فيكون
القصد فيه الى مجموع المعنيين مرتبطا
احدهما بالاخر لا الى كل منهما منفردا عن الاخر
فليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز افاده
ابن كمال باشا نقلا له عن الزمخشري في تفسير
سورة الصافات ثم قال وهذا صريح في ان
التضمين ليس من باب الاضمار اي حذف
العامل المتعدية بالحرف كما سبق الى وهم الفاضل
التفتازاني ومن حذا حذوه ولا من باب الكناية
كما سبق الى وهم الفاضل التفتازاني ومن حذا
حذوه ولا من باب الكناية كما سبق الى وهم
الجرجاني **و**ليس فيه محذور الجمع بين الحقيقة
والمجاز كما هو المتبادر الى الاوهام اه **و**هو
يقتضي ان التضمين بهذا المعنى مذهب
للبيانيين ايضا البعض الرد المتقدم **و**المشهور
ان التضمين بهذا المعنى مذهب النحويين
وعند البيانيين من باب الاضمار كما سبق
عن الفاضل التفتازاني تامل **قوله** اي تنبت
من السمو وهو البعد **قوله** كيف نواجهم
فالبامحني الخ فالبا اي باعضا والمحن المحل

قال بعض المحققين وفي التمثيل بهذا
نظر لان قتل متعد من غير تضمين نعم ينبغي
ان يكون مما صار فيه المتعدي الى واحد متعديا
الى ثلاث بحرف الجر بواسطة التضمين لان قتل
لا يتعدى الا لواحد بنفسه فلما ضمنه معنى
صرف عداه للثاني بفي قوله الرابع الضعف
عن العمل الخ وتقال اللام في امثلة ما ذكر
زائدة كما سيأتي في حروف الجر فلا تخرج العامل
من التعدي الى اللزوم فكيف يصير لازما
او في حكم اللازم تدبر قوله فتبلت فؤادكا
في المنام خريدة الخ تبلت بالمثناة من فوق
اي اصابت والخريدة المرأة الحسناء والضجيع
الذي يضع جنبه بالارض وقوله ببارد اي
بريق بارد ووصفه بالبسام باعتبار محله
والشاهد في تسقي الضجيع ببارد فان تسقي
متعدي لمفعولين بنفسه وقد عداه
في البيت الى الثاني بالباء للضرورة قوله
الاول همزة النقل قوله في المغني الحق ان
دخولها قياسي مع اللازم دون المتعدي
اه وهذا احد ثلاث مذاهب ثانيها قياسي
مطلقا ثالثها سماعي مطلقا قوله كما

اسلفته

اسلفته اي كالمثال الذي قدمته في باب
اعلم واري و يحتمل ان يراد بهذا اللفظ ما
اسلف قبل الهمزة لازم وحينئذ ففيه
من حسن الايهام ما لا يخفى قوله تضعيف
العين اي ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع
تضعيفها لئلا يؤدي الى ادغام الهمزة او
الادغام فيها ثم هو سماعي في اللازم و
المتعدي لواحد و قيل قياسي ولم يسمع في
المتعدي الى اثنين قوله وقد اجتمعا اي
همزة النقل والتضعيف قوله الثالثة
التفاعل اي المشتق منها من فعل او وصف
وانما كان ما ذكر متعديا دون ما اشتق من
التفاعل لان الاول موضوع لنسبة الفعل
الى الفاعل متعلقا بغيره بخلاف الثاني فانه
موضوع للنسبة بين المشتركين من غير
تعلق بشيء قوله للطلب او النسبة احترز به
عما استفعل للصيرورة فانه لا يكون الا
لازما كاستحجر الطين قوله كاستخرجت المال
مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة
قوله وقد ينقل اي استفعل ذا المفعول
الواحد اي الفعل صاحب المفعول الواحد

اي الفعل صاحب المفعول الواحد اي المتعدي
لواحد الي اثنين **قوله** ومنه قوله استغفر الله
الخ **قال** ثم انظر هذا مع قولهم في باب لانه
علي معني من **قوله** لتضمنه معني استتبت
اي ولو لم يضمن ذلك لم يجز تعديه بحرف
الجر لانه فعل متعد لواحد واستعمل بنقل
ذا الواحد الي اثنين كما تقدم **و** نقول نعم
بعضهم انه من باب اختار اي مما يتعدي
لاثنين اولهما بنفسه وثانيهما بحرف الجر
مردود كما في المغني لما تقدم **قوله** التضمين
اي تضمين اللازم معني فعل متعد **قوله**
ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن
اي بعم العيش فيهما ولاتنالك لهما **قوله**
لعدم الابهام اي الذي هو شرط في نصب
اسم المكان علي الظرفية كما سيأتي **و** اما كان
لا ابهام معه فلان المرصد مختص بالمكان
الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان
المستطرق **التنازع في العمل** ويسمي ايضا
باب الاعمال والاول ناظر للاول الامر والثاني
ناظر لاخره **و** حقيقة التنازع ان يتقدم
فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما

او فعل

او فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما
معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع
واقع بعد الا وهو مطلوب لكل منهما من جهة
المعني اما علي جهة التوافق في الفاعلية
او المفعولية او التخالف فيهما فقولنا مذكوران
علم انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف
ومذكور **قال** ثم بعد قول الناظم ان عاملان
هل ولو مجد وقيل لغريبة كقولك زيدا في
جواب من ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز
اعمال الاول فيضمر في الثاني فنقول اياه
زيدا بانفصال الضمير بعد حذف العامل
فليراجع **و** قد علمت انه لا تنازع فيما ذكره
صرح في التصريح **و** لابد في العاملين ان يكون
بينهما ارتباط ليكون الجملتان كالجملة الواحدة فلا يجوز قام قعد اخواك **قال**
ثم انظر هل يكفي الربط بنحو بل وينبغي
نعم في المعني انه يقوم مقام الربط بالعاطف
عمل اولهما في ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا وكون ثانيهما جوابا
للاول اما جواب سؤال نحو يستفتونك قل
الله يفتيكم في الكلالة واجواب شرط نحو

نحو أتوني أمرغ عليه قطرا والمراد بالشبه في
قولنا واسماء يشبهانها ومنها بعده الشبه
في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بالمصدر
واسم الفعل ولا ينافيه قول الشارح الآتي
لا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره
لأن مراده غير المصدر واسم الفعل بقرينة
أمثلته السابقة فتدبر وبقولنا غير سببي
مرفوع علم أنه لا تنازع في قولك زيد جاء
وذهب أخوه لأنه يلزم عليه إسناد أحد
الفعلين إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم
عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم
يرفع ضميره ولا ما تلبس بضميره قال سم وأقول
فيه نظر لأن الربط حاصل بالضمير المرفوع
لعوده على الأخ المضاف إلى ضمير زيد وقد
اكتفى المص في التسهيل بمثل ذلك في الربط و
مثلوه بقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن أي أزواجهم فاكتفوا
بضمير الأزواج المضافة قوله بعضهم ولك
أن تقول إن الفساد المذكور حاصل في نحو
قولك نحو زيد ضربت وأهنت أخاه مع
أن التنازع فيه سببي منصوب فلا فساد

في نحو

في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه
مع أن التنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى
للتقييد بالمذكور وأجاب الدماميني بأنه
يمكن دفع هذا بتخصيص التقييدين أي ب
تخصيص جواز التنازع في المنصوب بأن
يكون في العاملين ضمير عائد على الاسم الأول
غير ضمير السببي نحو زيد ضربته وأكرمت أخاه
أو ضربت عنده وأكرمت في داره أخاه بخلاف
ضربت وأكرمت أخاه وتخصيص امتناع
التنازع في السببي المرفوع بخلو العاملين
عن الضمير المذكور نحو زيد قام وقعد أخوه
بخلاف زيد قام في داره وقعد عنده أخوه
وأقول هذا يقتضي أن التقييد بالمرفوع
لا معنى له لأن الاعتماد على وجود الرابط و
عدم وجوده من غير تفرقة في السببي
بين مرفوع ومنصوب فتدبر وبقولنا وغير
مرفوع واقع بعد الأول علم أنه لا تنازع في
قول الشاعر ما صاب قلبي وأضناه وتيمه
إلا كواعب من ذهل بن شيبان بل هو من
الحذف من الأول لدلالة الثاني ووجه
ذلك أنه يلزم عليه إخلاء الفعل الملغى من

الايجاب ويلزم في نحو ما قام وقعد الا انا ه
اعادة ضمير غايب على حاضر فيجعل من باب
المحذوف من الاول لدلالة الثاني او يجعل كما في
شرح التسهيل على تاويل ما قام احد وقعد الا انا
فحذف احد لفظا والنفي بعضده ودلالة
المعنى والاستثنا عليه والاحتراز بالمرفوع
عن المنصوب فانه لا يمتنع وقوع التنازع
فيه نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا ولعل
الفرق ان التنازع فيه في نحو هذا المثال
فضلة لا يحتاج الى تقدير ضميره لاستقامة
الكلام بدونه بخلاف المرفوع فانه عمدة ه
تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره وقد
اشار الناظم الى الضابط المذكور مع اخلال ده
ببعض قيوده لضيق النظم عليه بقوله
ان عاملان الخ قوله حيث اسم اي ظاهرا
وضمير منفصل نحو ما ضربت واكرمت الا ه
اياك وقول ابن الحاجب يشترط ان يكون
ظاهرا مراده به ما قابل المستتر فقط قوله
اتفاقا اي في الجملة والا فالفرا يجوز عملها
معا اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سياتي قوله
اذ الثاني توكيد اي فهو ملغي عن العمل لكونه

بمنزلة

بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له اصلا
قوله والا فسد اللفظ اي والا ينتف
الاقتضا بل كان مقتضيا وطالبا فسد اللفظ
اي بالنظر للصناعة النحوية قوله اتاك اتوك
اي على اعمال الاول وقوله او اتوك اتاك اي على
اعمال الثاني قوله كفاني ولم اطلب قليل من
المال تمامه ولو انما اسعى لادنى معيشة وبعده
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي قوله والا فسد المعنى اي وان لا
ينتف الطلب المذكور بل كان طالبا فسد
المعنى لان التنازع يوجب تقدير كونه ولم
اطلب معطوفا على كفاني ليحصل الربط و
حينئذ يلزم كونه مثبتا له لانه حينئذ داخل
في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع
النفي جا الاثبات فيكون قد اثبته بعد
ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة
وانما يقدر مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ
بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما و
جعل الواو للحال وان افاد الربط الا انه
فساد المعنى باق لان الحال قيد في عاملها
فيكون النفي منصبا عليها فيعود ده

المحذور و ماذكره اولي مما ذكره الشارح في تعليل
الفساد لانه لا ينتج فساد المعني الا ان يراد
فسد المعني المراد قال سم والاولي ان يقال
لتناقض المعني حينئذ كما تقرره غيره قوله
من نحو زيد قام وقعد اي من كل تركيب تقدم
فيه الاسم علي العاملين وهذا مذهب
الجمهور و اجاز بعضهم التنازع في المتقدم
مطلقا و ظاهر كلام الرضي جوازه اذا
كان المتقدم منصوبا و مثل المتقدم هو
المتوسط عند الجمهور و اجاز الفارسي
التنازع في المتوسط قوله اما المثال
فظاهر اي لان كلا من الفعلين لم يطلب
الاسم فلم يطلب العمل فيه فيكون المثال
خارجا بقوله اقتضيا فلا حاجة الي قيد
قبل في اخراجه قوله لقصور العلة
اي عدم دلالتها علي تمام المعلول اذ مفهومها
انه لو لم ياخذ كل منهما مطلوبه اعني ضميرا
لاسم السابق لم يمتنع وليس كذلك قوله
يقتضي ان لا يمتنع تقدم مطلوبهما الخ اي
مع انه ممتنع فلا يصح ان يكون نحو زيدا ضربت
واكرمت من باب التنازع وان لم ياخذ مطلوبه

وعلته

وعلته توهم كونه منه و وجه امتناعه كما
قال الدماميني انه يلزم عليه عند اعمال
الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه
وهو ممتنع ولا يرد عليه قول الجمهور في
نحو افلم يسيروا في الارض ان الهمزة واقعة
في الاصل بعد العاطف فقدمت عليه
لفظا لان هذا الحكم خاص بالهمزة عندهم
فلا يقاس عليها غيرها قوله يشبهها نهي
اي في العمل لا في التصرف كما تقدم بدليل
التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه او يقال المراد
في التصرف ويلحق بذلك اسم الفعل نحو
قوله او اسم وفعل كذلك اي اسم يشبه الفعل
وفعل متصرف قوله نحو اتوني افرغ عليه
قطرا فاتوني يطلب قطرا علي انه مفعول
ثان وافرغ يطلبه علي انه مفعول فاعمل
الثاني وحذف من الاول ضميره والاصل اتونيه
ولو اعمل الاول لقيل افرغه قوله عهدت
مغيثا مغنيا من اجرته تمامه فلم اتخذ
الا فناءك موئلا عهدت مبني للمجهول
ومغيثا مفعول ثان ومغنيا حال من ضميره
وقد تنازعا من فاعملنا الثاني قوله هاؤم

اقوّوا كتابيه ها اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة
الجمع واقوّوا فعل امر وخذ تنازعا كتابيه فاعملنا
الثاني لقربه والاصل هاوموه واصل هاوم كم
ابدلت الكاف واوا ثم ابدلت الواو همزة
قوله لقيت فلم انكل عند الضرب سمعا صدره
لقد علمت اولى المغيرة انني وانكل اي اعجز
من باب دخل وطرب كما في المختار وقد تنازع
لقيت سمعا بكسر الميم اسم رجل فاعملنا ه
الثاني قوله لاتنازع بين حرفين اي لا
نحوهما لادلالة لهما على الحدث فلا اقتضا قوله
ولا بين جامدين اي لان التنازع يقتضي
الفصل في بعض الصور والجامد لا يفصل
من معموله قوله ولا بين جامد وغيره اي
على المشهور واجازه بعضهم على اعمال الثاني
دون الاول لئلا يلزم الفصل ورد بانه
لا يكون طالبا حينئذ فلا تنازع قوله من
ذلك اي كون التنازع بين اكثر من عاملين
وكون المتنازع فيه متعددا اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان كلا من الظرف والمجرور
كل صلاة والمفعول المطلق وهو ثلاثا ه
مطلوب لكل من العوامل قبله فاعملنا ه

الثالث

الثالث وثلاثا بدل عن المصدر اي تسبيحا .
قوله طلبت فلم ادرك بوجهي الخ مثال تنازع
اربع عوامل ان كانت الرواية فقدت بالفا
والقاف وثلاث ان كانت بالقاف والعين في
معموليها وهما الفا وعين قوله ان يكون غير
سببي مرفوع اي لما تقدم من لزوم اسناد
احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم
عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه
لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره وتقدم
انه لا فرق بين المرفوع وغيره وان العمدة
على وجود الرابط وعدم وجوده تدبر
قوله وعزة ممطول معنى غريمها صدره
قضى كل ذي دين فوفى غريمه قوله مبتدا
اي ثان قوله والعاملان اي مع ضميريهما
لان الخبر الجملة لا العامل وحده لكن
يلزم عليه تقدم معمول الخبر الفعلي
على المبتدا او تقدم منعه قوله وغير
ذلك مما يكمل من ذلك كون ممطول خبرا
ومعنى صفة له او حال من ضميره وغريمها
نائب فاعله قوله كما هو كان الاولى حذفه
لانه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب

قوله والثاني من المتنازعين اولى اي لما ذكره
وان كان اضعف في العمل ثم كل مما قبله اولى
من سابقه قوله لقربه اي ولانك لو اعملت
الاول في صورة العطف نحو قام وقعد
زيد للزم الفصل بين العامل ومعموله باجـ
نبي بلا ضرورة والعطف على الشي وقد
بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل و
الفصل بالاجنبي ههنا ليس ممتنعا لقوة
العامل بالسبق او القرب كما صرح به ابن هشام
فلا يقتضي وجوب اعمال الثاني قوله
وجواز الاول اولى وكل مما يليه اولى من
لاحقه للعلة المذكورة قوله ذا اسوة اي
جماعة قوية حال من العنبر قوله ومن
اعمال الاول اي بدليل الاضمار في الثاني و
الثالث قوله ومن اعمال الثالث اي بدليل
تعدي المعمول بالحرف وحذف الضمير من
الاولين ولم يمثل لاعمال الثاني لانه لم يحفظ
من كلام العرب اعماله كما قال المرادي قوله
في ذلك اي في ضمير ما تنازعاه قوله من
مطابقة الضمير للظاهر اي مالم يستو فيه
العامل المذكر والمونث والا اضمر مفردا اه

مذكرا

مذكرا دا بما هو جواب وصبور هندا والزيدان
او الزيدون او الهندات اجاز سيبويه ان
يقال ضربني وضربت قومك بالنصب صرح
الدماميني بقبحه قوله والاول سفه الكوفيون
لا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا مع
اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما
لان ما تقدم فيما اذا لم يضمر في الاول ضمير
المرفوع وما هنا فيما اذا اضمر كما يدل عليه
قوله الاتي فذهب الكسائي الخ قوله قبل
الذكر اي لفظا ورتبة قوله فذهب الكسائي
الخ معطوف على محذوف اي واختلفوا في التخريج
فذهب الكسائي الخ قوله الى وجوب
حذف الضمير من الاول قيل ما وقع فيه وهو
حذف الفاعل اشنع مما فر منه و في كلام بعض
المحققين انه عنده مستتر في الاحوال
كلها لا محذوف قوله تمسكا بظاهر قوله
تعففت الى وجه التمسك به ان تعفف واراد
تنازعا رجال ولم يقل تعففوا على اعمال الثاني
ولا ارادوا على اعمال الاول في التصريح ويمكن
ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل
تعففوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي

منو اعلى مذهب البصريين باعتبار تاويله
بالمذكور ولذا قال بظاهر قوله ولم يقل بقوله
وتعقعقا اي استتروا لاذ طي تحجر الصخر في
لها للبقرة وبدت بشربه الذال المعجمة اي
غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب قوله
فالعمل لها اورد عليه ان العوامل كالموثرات
ولا يجوز اجتماع موثرين على اثر واحد قوله
ولا اضمار اي على احد احتمالين اذ يجوز عنده
من قام وقعدا خواك الا ضمار مؤخرا فيقال
قام وقعدا خواك هما قوله اضمرته مؤخرا
اي ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في
شرح التوضيح قوله نحو ضربني وضربت
زيدا هو لفظ هو فاعل لا تاكيد لضمير
مستتر في الفعل لانه منع هنا من الاستتار
لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وهو لا يجيزه قوله لان العمدة يمتنع
حذفها هذا الدليل لا يفيد وجوب الا
ضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه و
اجيب بان المقصود وجوب الاضمار بالنسبة
الى الحذف واما بالنسبة الى الاظهار فدليله
لزوم التكرار قوله قد جاء في غير هذا

الباب

الباب قد يقال هذا لا يثبت الاطراد لجواز
ان يكون سماعيا واجيب بان الاصل فيما سمع الا
طراد والا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام
فيما هو من لسان العرب لمجي ذلك فيه لا يقال
بيت الكسائي يدل على خلافه وقد سمع لان
بيتا واحدا لا يقاوم الشعر والنثر الفصيحين
في الاضمار قبل الذكر في هذا الباب قوله
وكمتا مدماة الخ الكمت جمع اكمت من الكمتة
وهي حمرة تضرب الى سواد والمدماة شديدة
الحمرة ومتونها اي ظهور الخيل واشعرت
اي جعلت لون المذهب شعارا ولباسا و
المذهب بضم الميم المموه بالذهب والشاهد
في جريني فانه اعمل الثاني واضمر فيه ضميره
قبل الذكر لفظا ورتبة وهذا البيت
لا حجة فيه على الكسائي اذ الضمير في الاول
غير بارز اي فلا مانع من دعوى خلوه
من الضمير ويحتج به على الفراء الاختلاف في
العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا جيئ
لم يقل جري فوقها واستشعرت لون مذهب
هو قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع اي على
التاويل بالمذكور او نحوه ويحتمل ايضا ان

اورد عليه ان حذف الفاعل قد عهد في مواضع معروفة فجوز
وقد سمع ايضا في هذا الباب صح

تقفق فعل مضارع حذفت منه احدى التا
ابين رافع لضمير راجع الى البقرة وهذا
الاحتمال اولى في نعت الحجيبة لان الاول فيه
تكلف يبقى الحجيبة تذبر قوله ان يكون
غير خبر في الاصل بان لم يكن خبرا لكان ولا
احد مفعولي ظن وشرط ان لا يلزم على
حذفه لبس كما سياتي وجيء بالمضارع في
هذا وما بعده بعد ان مع حذف جوابها
ضرورة قوله ولا يجوز ضربته وضربني
زيد الخ اي على المختار وجوزه في التسهيل
وجوز قوم اظهاره قوله اذا كنت
ترضيه ويرضيك صاحب تماما جهارا
فكن في الغيب احفظ للعهد والغ احاديث
الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران
ذي ود قال العيني قوله في الغيب حال
من صاحب والمعنى اذا كنت ترضيه حاضرا
ويرضيك غائبا فكن احفظ للود
في الحالتين لا في الغيب فقط والشاهد
في ترضيه حيث اثبت مع الاول ضمير
الفضلة قوله واحق منه ان يكون هو
الخبر ما ياتي في النظم جواز حذفه واضماره

موخرا

مؤخرا قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف
اورد عليه ان خبر كان ومفعولي ظن
يجوز حذفها لدليل فايجاب ذكرها واضمارها
موجودة يشكل على ما ذكر قوله ثلاث مذاهب
زاد بعضهم رابعا وهو الاظهار قوله احدها
جوازه اي الاضمار مقدما كالمرفوع وثانيها
منعها تاخيره وهو المذكور في النظم وثالثها
حذفه وعليه الكوفيون كما يوخذ من
كلام الشرح الاتي قوله مطلقا اي عمدة كان
في الاصل اولا قوله واحتج له اي لجواز اضمار
المنصوب مطلقا بشواهد من لسان العرب
قوله وهو اي مذهب الكوفيين اقوى
المذاهب اي لانه حذف لدليل وشرطه
عندهم ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا
وتذكيرا وفرعهما فان لم يكن مثله لم يجز
حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين
فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا
يجوز حذفه هكذا قال ابو حيان لا يقال
يخالفه ما ياتي من وجوب الاظهار
اذا كان الضمير غير مطابق للمفسر لان ما
ياتي مذهب البصريين والكلام في مذهب

الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار
قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر اي اذا
اضمر مقدما ومن الفصل اي اذا اضمر مؤخرا
قوله اذا هي لم تستك بعود اراكة الخ الا
راكة واحدة الاراك وهو شجر يتخذ
منه المساويك وقوله تنخل مجهول وقع
جزاء الشرط ومعناه اختير الشاهد فيه
وفي استاكت حيث تنازعا عود اسحل فاعمل
الاول واضمر في الثاني ضميره وذكره والاسحل
بكسر الهمزة وسكون السين المهملة و
فتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان
يشبه الاثل ينبت في الحجاز يتخذ منه
السواك ايضا قوله بعكاظ يعشي الناظرين
الخ عكاظ سوق في الجاهلية ويعشي بالعين
المهملة وقيل بالمعجمة والضمير في شعاعه
للسلاح الشاهد في يعشي ولمحوا حيث
تنازعا شعاعه فاعمل الاول واضمر في الثاني
ضميره وحذفه قوله لان في حذفه تهيئة
العامل الخ اورد عليه ان التهيئة والقطع
لازمان على اعمال الثاني ايضا مع الحذف
ولعل قول الشارح لغير معارض جواب عما

هذا والمعارض عند اعمال الثاني لزوم الا
ضمار قبل الذكر على انه لا تهيئة لا قطع كما قيل
عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى
وقطعه عن العمل وهذا الاخير في الاول
لفصله من المعمول بالعامل الثاني قوله بل
اجاز التقديم اي تقديم الخبر كان عليه ان
يقول وذكر الفضلة ولعله لم ينص على
ذلك بل ذكر ما يقتضي جوازه فلذلك سكت عنه
قوله امن اللبس لم يذكر الناظم هذا القيد
لعلمه بالقياس على ما سبق في الابواب
السابقة قوله نحو استعنت واستعان علي
زيد به وجه اللبس ان المتبادر منه استعنت
انما هو استعنت على زيد بقرينة معمول
الفعل الثاني مع ان المراد استعنت بزيد
اما لو اريد استعنت على زيد فيجوز الحذف
اذ لا لبس حينئذ لان المتبادر هو المراد قوله
لا يعلم هل المحذوف الخ كان المناسب ان يقول
يتبادر ان المراد عليه مع ان المراد به لان
عبارته انما تناسب الاجمال لا اللبس وايضا
فالمحذوف انما هو به او عليه من غير ضميمة
مستعان وعبارته توهم خلاف ذلك تدبر

قوله يوهم ان ضميرا لخ اي لانه قيد بقوله
ان يكن غير خبر ومن جملته الغير المفعول
الاول لانه مبتدا في الاصل قوله بلا فرق
بين المفعولين الخ اي لان كلا منهما عمدة
في الاصل قوله وفي حذفه ما سبق اي
من المنع عند البصريين والجواز عند
الكوفيين وهو اقوى بما سلف قوله ولذلك
اي لكونه لا فرق بين المفعولين فيما تقدم
قوله لخلص من ذلك التوهم اي توهم
ان المفعول الاول من باب ظن يجوز حذفه
وذلك لان قولي مفعول حسب صادق
بكل من المفعولين قوله لكن قال المرادي
استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم
دافع لتوهم ان العبارة لا يرد عليها شيء
حينئذ قوله او يرى لعمدة اي منسابا
لها او اللام زائدة لضرورة النظم وعمدة
مفعول ثان ليرى قوله قاس المازني و
جماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي
الى اثنين اي حيث انه اذا اعمل الاول اضمر
في الثاني ضمير المفعولين بجانبه لعودهما
على متقدم في الرتبة واذا اعمل الثاني

اضمر في الاول ما ذكر سواء اضمرا لما تقدم واما
المفعول الاول فهو فضلة محضة اذ ليس
مبتدا ولا خبرا في الاصل فلا يجاء بضميره مع
الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره
وحذفه مع الثاني المهمل لما سبق قوله ويختار
اعمال الثاني اي عند البصريين لقربه كما
سبق قوله واعلمت واعلمني زيد عمرا اياها
اياه اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه
الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير
زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم قوله
واظهر اي ضمير المتنازع فيه اي ائت به
اسما ظاهرا قوله لغير ما يطابق المفسرا
اي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر
كالباقي بطنانا في المثال المذكور قوله
بعدم المطابقة اي للمخبر عنه اي ان يؤتى به
مطابقا للمفسر وللمفسر ان اتي به مطابقا
للمخبر عنه وتخرج المسالة من هذا الباب
حينئذ بالنسبة للمفعول الثاني لا بالنسبة
الى المفعول الاول لانه اضمر في المهمل
ضميره كما لا يخفى في بطنانا قوله على اعمال
الاول اما على اعمال الثاني فيقال اظن

ويظنني زيد وعمرو اخاه اياهما اخوين قوله
على وفق المخبر عنه اي وان خالف المفسر
ويؤيده ان بعض المحققين لم يوجب المطابقة
بين الضمير ومرجعه اذا لم يكن في المخالفة
لبس واستدل له بقوله تعالى فان كن
نساء ثم قال وان كانت واحدة مع ان الضمير
للاولاد ولا لبس لظهور المعنى المقصود قوله
واجازوا ايضا الحذف تقدم ان شرط جواز
الحذف ان يكون المحذوف مطابقا للمثبت
افرادا وتثنية وجمعا والا لم يجز حذفه نحو
علمني وعلمت الزيدين اخوين اياه وحينئذ
فما قاله الشيخ محل نظر تدبر قوله وجه
كون هذه المسالة من هذا الباب الخ
مقتضاه ان كونها من هذا الباب انما هو
بالنسبة للزيدين لا للاخوين وبذلك صرح
الموضح قال سم والذي يظهر وقوع التنازع
في الاخوين ايضا لكنه باعتبار كونه مفعولا
ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنى او مفردا
اذ كل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا
مطابقا لمفعوله الاول افرادا وتثنية
فاذا طابقت به اول مفعولي احد العاملين

انقطع

انقطع طلب العامل الاخر له لا نزمه ان العا
ملين اذا كان احدهما يطلب الاسم مرفوعا
والاخر يطلبه منصوبا فتنازعهما فيه
صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فاذا
رفعته بطل طلب الناصب له واذا نصبته
بطل طلب الرافع له اه وحينئذ فطلب العامل
انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه
واما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس
الامر على ان صورة التثنية انما حصلت
بعد تسلط الثاني واعماله قوله فعد لتابعه
الى الاظهار ان كان الضمير المجرور عائدا
للاضمار قال بعضهم وهو الظاهر وان كان
عائدا على المفعول الثاني فالبا للملابسة
قوله لا يتاتى التنازع في التمييز وكذا
الحال اي لان كلا منهما لا يصلح لوجوب تنكيره
قوله خلافا لابن معطي اي فانه اجاز التنازع
في الحال نحو زرني ازرك راغبا على اعمال الثاني
وزرني ازرك في هذه الحالة راغبا على اعمال
الاول قوله وكذا نحو ما قام وقعد الا زيدا
اي لما تقدم من لزوم خلو الفعل المهمل
عن الايجاب هذا اذا كان الاسم الواقع

بعد الامر نوعها والاثاني التنازع وتقدم
الفرق بينهما قوله وما ورد مما ظاهره
جواز ذلك اي كقوله ماصاب قلبي واضناه و
تيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا فمؤول اي
بانه من الحذف لدليل لا من باب التنازع
كما سيق لكن يلزم عليه حذف الفاعل قد
يقال سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار
المذكور ثانيا قوله ويجوز فيما عدا ذلك
من المعمولات اورد عليه ان المعمول له لا يقع
التنازع فيه ويجوز في المفعول معه
نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني
وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول
المفعول المطلق قوله زاد في شرح الكافية
في الترجمة الخ مراد الشارح التورك على
الناظم بانه كان ينبغي ان يفعل هنا كما فعل
في شرح الكافية لان ما ذكره هنا لا يستفاد منه
ان المفعول المطلق اي شيء هو ويمكن
ان يقال يستفاد ذلك من قوله المصدر اسم
ما سوى الزمان الخ بمعونة السباق لان ذكره
بعد الترجمة يشعر بان المفعول المطلق
ما ذكر اما اعتبار النصب فيه فيفهم من

عنوان

عنوان المفعول المطلق وان حكمه النصب و لا
يرد رفعه اذا ناب عن الفاعل لانه علم من
باب نائب الفاعل ان المفعولية المقتضية
للنصب لا ينافيها الرفع بالنيابة عن الفاعل
قوله وذلك تفسير للشيء الخ مراده به
الاعتراض بان التعريف حينئذ لا يكون ما
نعا من دخول الغير و اجيب بان المقصود
به التمييز في الجملة على راي المتقدمين
او بانه تعريف لفظي وهو بالاعم جائز قوله
نظرا الى ان ما يقوم مقامه مما يدل عليه
اي من كليته وبعضيته وغيرهما خلف عنه
اي عن المصدر في ذلك اي في المفعولية
وليس مفعولا حقيقة يدل عليه قول
الناظم الاتي وقد ينوب عنه ما عليه
دل ومنا اثبت بينهما العموم والخصوص
الوجهي نظرا للظاهر من ان هذه النوائب
مفاعيل مطلقة قوله من مصدر اي صريح.
فلا يجوز ان تقع ان وصلتها مفعولا مطلقا
فلا يجوز ضربته ان اضربه لان ان تخلص
الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر
المبهم واورد على التعريف المذكور انه صادق

على كراهتي من قولك كرهت كراهتي مع انه
مفعول به فلا يكون ملغا واجيب بان الكراهة
المذكورة له اعتبارات كونها قائمة بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
واعتبار كونها وقع عليها فعل الكراهة
وهي باعتبار الاول مفعول مطلق وهي
المرادة هنا وباعتبار الثاني مفعول
به على انها في المثال المذكور لم تفد توكيدا
ولا بيان نوع ولا عدد فلا ايراد انما قال من
مصدر ولم يقل من فضلة لانه قد يكون
مرفوعا بالنيابة نحو غضب عليه غضب
شديد قوله توكيد عامله اي مصدر
عامله ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط
في التاكيد اللفظي الذي هذا منه معنى
قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا الذي
قوله المبين للنوع اي او للعدد في نحو
قولك ضربت ضربات قوله مخرج لنحو
الحال المؤكدة اي وللجملة ايضا قول ابن
الحاجب ان الجملة المحكية بالقول مفعول
مطلق مردود كما تقدم التنبيه عليه
قوله في نحو قولك امرك سير سير المراد

المصدر

المصدر الثاني لا الاول لخروجه بقوله
ما ليس خبرا وجه خروجه بما ذكر انه مؤكد
لمثله لا لعامله قوله لان حمل المفعول عليه
لا يحوج الى صلة اي لغة فلا ينافي ما في
المغني من ان المفعول اذا اطلق في اصطلاح
النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه اكثر
دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذ
كور الا مقيدا بقيد الاطلاق قوله لانه
مفعول الفاعل حقيقة اي الفعل
القائم به الذي يصح اسناده اليه وليس
المراد كونه موثرا فيه حتى يرد عليه
مات موتا افاده الجامي والمراد بالاسناد
ما يعم ما على جهة الايجاب او السلب فلا يرد
نحو لم يضرب زيد ضربا كما افاده العصام
قوله فانها ليست بمفعول الفاعل اورد
على ذلك المفعول لاجله كقمت اجلالا او اكراما
والمفعول فيه نحو اعجبني قيامي فان
كلا منهما مفعول الفاعل حقيقة كما هو
ظاهر قوله الى التقييد بحرف الجر اراد به
مطلق الجار ليشمل مع اذ هي اسم لا حرف
اي تقابل غلبة الحرف على الاسم لكثرته هـ

حتى بيانه قوله بل على سبيل الاستطراد و
التبعية اي لبيان بعدي الفعل ولزومه
وبعضهم قدمه على سبيل القصد ووجه
ذلك بانه احوج الي الاعراب لالتباسه بالفاعل
قوله مع صحيحة شيء اخر اي لكونه مفيدا
توكيد عامله الي اخر ما تقدم قوله اسم
ما سوى الزمان اشار بقوله اسم الي ان مدلول
لفظ مصدر ومادته دال الحدث لا هو
قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان
اي مطابقة عند الجمهور وعلى احدهما
تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وذهب
السيد الي ان النسبة جزء مدلوله فلا
تكون الدلالة على الحدث والزمان فقط
بالمطابقة عنده قال الشاطبي دلالة
الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالـ
صيغة فتكون دلالته على احدهما خارجة
عن الدلالات الثلاث اما خروجها عن
المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة
لم يوضع لواحد من المعنيين واما خروجها
عن الثاني فلان دلالة اللفظ على جزء
مسماه مشروطة بان تكون نسبة ذلك

اللفظ

اللفظ الي جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة
كلفظ العشرة بالنسبة الي كل من الخمستين
وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان
ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث
لما علمت من ان دلالته على الاول بالصيغة
وعلى الثاني بالمادة واما خروجها عن الثالثة
فلان دلالة الالتزام هي الدلالة على
الخارج والزمان والمصدر لم يخرجا عن
عنه كما من مثال لما سوى الزمان اي كمدلول
امن كما يشير الي ذلك قوله من مدلولي امن
قوله بمثله اي مماثله في المصدرية لفظا
ومعنى وهو متعلق بنصب واورد عليه
انه يلزم عمل الشيء في نفسه واجيب بان
المفعول المطلق ليس المصدر فقط بل مع
قيد افادة توكيد العامل او بيان نوعه
او عدده قوله ولو معنى دون لفظ اي ولو
كانت المماثلة من جهة المعنى فقط وهو
خلاف التحقيق كما اشرنا اليه واما
يعجبني ايمانك تصديقا فمن باب النيابة
كما سيأتي في النظم قوله او فعل اي متصرف
لخروج فعل التعجب فانه لا ينصب المفعول

المطلق ويشترط ايضا ان يكون عنوانا فقي وغير
ملغى عن العمل فلا يقال كان زيد قايما كرنا ولا زيد
قايم ظننت قلنا قوله او وصفا اي متصرفا فاسم
فاعل او اسم مفعول او بناء مبالغة دون اسم
التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو
والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز
ماكول الكلا وبناء المبالغة نحو زيد ضراب
ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا
ولا اقوم منك قياما وا ما قوله واني طربا
في اثرهم طرب الواله او كالمختبل وقوله
اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم
سربالا طباخ فطرب الواله ولوما منصوبان
بمحذوف لا بالمذكور وا دخل ابن هشام ده
الصفة المشبهة في الوصف تمسكا بظاهر
البيت الاول قوله نحو فان جهنم جزاؤكم
جزاء موفورا اي على احد الاحتمالات وقيل
معنى جزاؤكم ما تجازون به وجزاء منصوب
بمحذوف اي تجزون جزاء او منصوب على
الحال تاويله بالمشتق قوله في الاشتقاق
اي منه والاشتقاق رد لفظ الى اخر لمناسبة
بينهما في المعنى والحروف قوله تجعل الوصف

مشتقا

مشتقا من الفعل اي والفعل عنده مشتق
من المصدر بدليل فقوله فهو فرع الفرع
قوله وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل
لها قبل الفعل الماضي وقيل المضارع وهو
مبني على الخلاف في الافعال ايها اسبق زمانا
فقيل الماضي وقيل المضارع وهو الحق
لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو
مسبوق بعدمه وعلى هذا اعتبروا الاصل
من انواع الافعال ما حكمه هل هو اصل برأسه
او مشتق من المصدر او من الاصل في الا
فعال انظره قوله ان كلا من المصدر والفعل
اصل برأسه انظر على هذا المذهب هل
الوصف مشتق من الفعل او من المصدر قوله
ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة اي
والوصف والفعل فيهما ما في المصدر من
الحدث ويزيد الوصف بالدلالة على الذات
والفعل بالدلالة على الزمان او عليهما
وعلى النسبة لا يقال يلزم مزية الفرع
على اصله لان الاصل المتباعد من مرتبة
الفرع عليه الاعلى والاشرف ونسبة لجمع
المذكر بالنسبة لجمع المونث وليس مرادا هنا

قوله اونوعا او في هذا وما بعده لمنع الخلو
فتجوز الجمع كضربته ضرب الامير او ضربة
قوله يبين المصدر اشار به الى ان ضمير
يبين عائد للمصدر اي بقيده المذكور
واعاده غيره للمفعول المطلق وكل صحيح
قوله اي لا يخرج المفعول المطلق الخ اخذ
هذا الحصر من تقديم المعمول واعلم ان
التوكيد لا يفارقه في احواله الثلاثة
الا انه في الاخيرين مشوب بشيء وفي
الاول خالص قوله كسرت سير ذي رشد الخ
اشار به الى ان النوعي اما مضاف او نكرة
موصوفة او معرف باللام العهدية ذهب
بعضهم الى ان المضاف من باب النيابة
كضربته سوطا اذ يستحيل ان يفعل الانسان
فعل غيره فالاصل سيرا مثل ذي رشد
ورد بان هذا موجود في العرف باللازم اذ
يستحيل انقطاع السير المعهود وانما يوقع
مثاله قوله ان المعدود من قبيل المختص
اي لتخصيصه بالتحديد بالعدد المخصوص
وتقدم في باب نائب الفاعل ما يؤيده قوله
وقد ينوب عنه الخ ظاهره ان النائب ولو

مرادفا

مرادفا منصوب بالفعل المذكور ومذهب
الجمهور انه ناصبه فعل مقدر من لفظه
وصحح ابو حيان الاول محللا بان المنصوبات
في غير المرادف كقوله ولا تميلوا كل الميل
فاجلدوهم ثمانين جلدة لا يمكن ان يقدر لها
عامل من لفظها فيجب ان يكون العامل فيها
ما قبلها فيطرد هذا الحكم فيما له فعل
ليجري الباب على سنن واحد قوله كليته
اي دال كليته اي كون الحكم ثابتا للجميع الا
فراد وذلك الدال هو لفظ كل او جميع ومثل
ذلك يقال في بعضيته ولو قال لفظ كل وبعض
كما قال في التوضيح لكان اظهر افاده هو
البهوتي قوله كجد كل الجد جد امر مثل
جد جد يبس الجسم ومنها اي عزم قوله
ومنه فلا تميلوا كل الميل اورد عليه البهوتي
انه سواء كان التقدير لا تميلوا ميلا عظيما
او لا تميلوا ميلا مستغرقا لسائر افراد الميل
لا ينافي تجويز الميل اليسير المتصف بالعظم
او بعض الميل الا ان يقال فوجبت الا ابية
على سبب فلا مفهوم لها قوله بطلان كل
المقدرات لا تلاقيها صدره وقد يجمع الله الشتيتين

بعدما قوله نحو رجع القهقرى بالقصر وقعد
القرفصا بالمد والقصر نوع من القعود وهو
ان يجلس على اليتيه ويلصق فخذيه
ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على سا
قيه او يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق
بطنه بفخذيه ويتابط كفيه و وجه
عد القهقرى والقرفصا من النايب عن
المصدر مع انهما مصدران كونهما من
غير لفظ العامل قوله نحو سرت احسن
السير الخ مثل بمثالين للاشارة الى انه
لا فرق بين ما يكون صفة لذاته او باعتبار
تاويله نظرا للمعنى كاي فان معناها
كاملا تدبر قوله هيئته اي دال هيئته
كفعله بالكسر قوله وانوع الجدل بالذال
المعجمة ونا صبه ما تقدم او فعل محذوف
من لفظه على مذهب الجمهور كما تقدم
قوله ومنه قوله فصله عما قبله لان الحب
فيه ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له قوله
نحو السخون والبرود الخ السخون ما سخن
من البرق والبرود ما برد منه قوله نحو
عبد الله ظننته جالسا اي ظننت ظنيا او

الظرف

الظن لاظنا لان الضمير معرفة فلا يقوم
مقام النكرة لا يقال فيه اضمار قبل الذكر لان
الفعل يدل على المرجع وهو المصدر ولا يجوز
عود الضمير على الاسم السابق لان ظن اخذ
مفعوليه ثم ان جعل عبد الله منصوبا بالمحذوف
نفسره المذكور او مستقر مبتدا خبره
الجملة بعده كان الضمير عايد اليه ولا
يكون مما نحن فيه تدبر قوله وممتنع لا اعذبه
احدا من العالمين الجملة صفة عذابا اي
لا اعذب هذا التعذيب لا يقال يلزم على
ذلك خلو الصفة عن ضمير الموصوف لانا نقول
الضمير للتعذيب كما علمت وهو والعذاب
بمعنى واحد فهو نظير محمد جا ابو عبد الله
اذا كان ابو عبد الله كنية له قوله المتاربه
اي وان لم يكن متنوعا بالمصدر مخصوص بنيه ذكره
ذهب الناظم الى ان الاتباع شرط قوله
الا انه قليل اي ما الكلام فيه وهو انابة
الظروف عن المصدر واما انابة المصدر عن
الظرف فكثير كما سياتي في قول الناظم وذاك
في ظرف الزمان يكثر قوله نحو ما تضرب ولدا
اي ضربا تضرب قوله نحو ما شيت فاجلس

اي حلوبة ستة فاطلب **قوله** الشاء اي اسم
الشاة وقوله صوتية سوطا اي صوتية سوط وقوله
في الة العقل اي المعهودة **قوله** اسم المصدر
العلم اي الذي هو علم جنس للمعنى **و**المراد اسم
مصدر غير ذلك الفعل المذكور اذ لا يظهر
كونه بوزن اسم مصدر على القول بان المصدر
ما جمع حروف الفعل واسم المصدر ما لم يجمعها
اما على القول بان المصدر ما دل على الحدث
واسم المصدر ما دل على لفظ المصدر فكلام
الشرح على ظاهره **و**يحتمل ان يراد بالمصدر الحدث
وباسمه داله وهو لفظ المصدر لكن يرد
عليه انه لا يصح جعله مما ناب عن المصدر
فيما تقدم تدبر **قوله** وفي شرح التسهيل ان
اسم المصدر الخ مراده بذلك الاعتراض على
بعض المتاخرين **و**القول بانهم لم يدعوا انه
موكدا او مبين بل نايب عنه لا يجدي نفعا
لان النايب كالاصل اذ لا فرق تدبر **قوله**
ملاقيه في الاشتقاق كان الاولى ان يقول
مشاركته في المادة لان المصدر ليس مشتقا
على الصحيح كونه هو عبارته **قوله** نحو والله
انبتكم من الارض نباتا فنباتا نايب عن انباتا

لمشاركته

لمشاركته له في اكثر حروفه وجعله من الملاقي
في الاشتقاق مع صحة جعله اسم مصدر وللاشارة
الى ان ملاحظة ما ذكر كافية في صحة النيابة
او نظر الا قاله صاحب التوضيح من ان اسم
عين للسبات نايب مناب المصدر تدبر **قوله**
غير علم احترز به عن اسم المصدر العلم
نحو حماد علم للحمد فلا يستعمل موكدا لان معنى
العلم زايد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل
فلا يجمع بينه وبين الفعل لا يرد على ذلك
سبحان لانه غير علم على راي المص **قوله**
لانه بمنزلة تكرير الفعل كان الاولى ان يقول
لان المقصود به الجنس وهو يصدق بالقليل
والكثير لما تقدم من انه يوكد لقصد عامله
لا لمعنى العامل فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل
تدبر **قوله** غيره تنازعه العاملان قبله
واعمل الثاني **قوله** وهو المبين اي للنوع
او العدد **قوله** لصلاحيته لذلك اما النوعي
فلصحة وجود نوعين او اكثر من جنس واحد
اما العددي فلانه مما عدد بعوض الا
والزيادة عليه ممكنة **قوله** والمشهور
الجواز في نحو قوله تعالى وتظنون بالله

الظنونا قوله لتقوية عامله وتقرير معناه
التقوية التثبيت في النفس لان ذكر
الشي مرتين اثبت من ذكره مرة والتقرير
دفع المجاز قوله ونازع في ذلك الشارح اي ابن
الناظم بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد
به التقوية والتقرير دايما فمسلم منافاة
الحذف لذلك لكنه ممنوع ولا دليل عليه
وان اراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد
به احدهما فمسلم لكنا لا نسلم ان الحذف مناف
لذلك لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل
المذكور فلان يجوز ان يقرر معنى العامل
المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى
على ان السماع ورد بحذف عامل المؤكد حذفا
جايزا في نحو انت سيرا وواجبا في نحو
سقيا ورعيا وما قاله مردود لانه لا ريب
في منافاة التاكيد للحذف مطلقا ولو قصد
به التقرير فقط لان التاكيد يقتضي الاعتنا
بالمؤكد والحذف مناف لذلك ودعوى
الاحقية والاولوية في كلامه غريبة
عن الرد ما ذكره وان كان من امثلته
المؤكد لكنه مستثنى من عموم قوله وحذف

بتوكيده بالمصدر ع

عامل

عامل المؤكد امتنع لمكان التاكيد كما يدل على
ذلك قوله بعد والحذف حتم مع آت بدلا هو
تقدير قوله منسع اي فيه وهو خبر مبتدا
محذوف يتعلق به الظرفان قبله اي والحذف
في سواه لدليل متسع فيه ويحتمل ان يكون
بمعنى اتساع مبتدا خبره في سواه على تقدير
مضاف اي واتساع في حذف سواه ويبعده
حل الشارح وانما جاز حذف العامل في ما ذكر
لان المصدر يدل على معنى زائد على معنى
فعله فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله
كما جاز حذف عامل المفعول به تدبر قوله
كان يقال ما ضربت ما فاتبه لا استفهامية
بدليل ما بعده قوله كان يقال ما ضربت ما نافية
لا استفهامية بدليل ما بعده قوله حمدا
صبرا لا يقدر من الاول نحمد ومن الثاني
نصبر لانه المناسب للمقام قوله وواقع
في الخبر المراد به ما ليس بطلب وان كان
انشا كحمدا وشكرا لا كفرا وسمعا وطاعة و
صبرا لا جزعا قوله كندلا اللذ كاندلا ومثله
كما قال الشاطبي صبرا عليه ويختص هذا
النوع بما كان متعديا من الافعال بدليل

تمثيله بالمتعدي وهذا مع كثرته غير
مقيس عليه عند سيبويه وقاسه الاخفش
والفراء بشرط افراد المصدر وتنكيره وهو
الحق لكثرة ما جاء منه امرا ودعا وشرط
كونه مقيسا عليه ايضا ان يكون له فعل
كما قال الناظم والا لم يجر وليه اختص با
لسماع قوله والاصل اندل يا زريق الخ هذا
على القول بان زريقا اسم رجل اما
على القول بانه اسم قبيلة فالاصل
اندلي يا زريق والمال منصوب بالندل
واضاف الندل الى الثعالب لسرعة اختطافها
واكتسابها ولذا قالت العرب اكسب من
ثعلب قوله وتقول قياما لا قعودا الخ
قال ولك ان يكون عطفا على قوله لكان
الظهر لكنه اكتفى بالمعنى قوله اي قم ولا
تقعد اورد عليه ان لا الناهية لا يجوز
حذف مجزومها كما صرح به بعضهم ولذا
قال ابو حيان ان لا للنفي والاسم معها مبني
على الفتح ونون تشديدا كما نون منونة
في قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها الخ كان الذي يبتغي بحربكم وهو مبني مهتم

انتهى

انتهى قال بعضهم وهو خروج عن الظاهر
فالاولى ان يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف
ولا قعودا معطوف عليه اي افعل قياما لا
قعودا او لا يكون مما نحن فيه قوله بالتكرار
اي لا يكون التكرار قائما مقام العامل قوله
فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل
الخلود بمستطاع قوله او دعا عطف على
امرا او نهيا قوله نحو سقيا ورعيا الخ اعلم
ان هذه المصادر تقع مبتدآت سماعا
وذلك في المعرف اكثر نحو الويل له والحمد
بعد سقيا ورعيا معمول المحذوف اي اعني
لك والمقصود البيان وعلى هذا فسقيا
لك مثلا جملتان قوله او مقرونا باستفهام
توبيخي عبارة غيره تقتضي ان التوبيخ
كاف في وجوب الحذف حيث قال او في توبيخ
مع استفهام ودونه للمتكلم نفسه او المخاطب
او الغائب المنزل منزلة الحاضر كقولك وقد
بلغك انك شيبا بلهوا والهوا وقد علاك الشيب
فلا قيل وقد علاه الشيب لم يكن الحذف واجبا
لعدم التنزيل ومثال التوبيخ بدون
استفهام عولا واها وغير مولع بتتبعه اسباب

السادة والمجد وقد يقال همزة التوبيخ محذوفة
كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي قوله
الوما لا ابالك واغترابا وصدره اعبدا حل في
شعبي غريبا اي اتلوم لوما بضم اللام والكسر
وتغترب اغترابا اي بعيدا عن الاوطان قوله
والثاني هنا كالاول في وجوب الحذف به
فقط وان كان الاول قياسيا على الراجح وهذا
سماعيا قوله حمدا وشكرا لا كفرا علم ان
الوجوب خاص بهذا التركيب فاذا استعمل
حمدا او شكرا وحده لم يجب الحذف قال في
التصريح هذه الامور جرت مجرى المثل
ينبغي ان يلتزم فيها ما التزمته العرب قوله
وما سبق الى يوهم كونه قسيما للبدل من
اللفظ بفعله وليس كذلك بل هو قسم منه
لان القسم الثاني وهو الواقع في الخبر اما
مسموع كالمتقدم في الشرح ولذا لم يترجم له
الناظم واما مقيس وهو الواقع تفصيلا و
مكررا وذا حصر ومؤكدا وذا تشبيه ويحتمل
ان يكون ما عطفا على بدلا ويكون قوله
عامله حذف حينئذ عنا تاكيدا لما استفيد من
قوله والحذف حتم قوله لتفصيل عاقبة

ما قبله

ما قبله اي الفوائد المترتبة عليه وقد يكون
ذلك في الخبر كقوله لاجهدن فاما درا واقعة
تخشى واما بلوغ السول والامل فقد علمت
ان المصدر الواقع تفصيلا لا يختص بالخبر فهو
تجعله قسما من اقسام الواقع في الخبر كما تقدم
لا يخلو عن مسامحة قوله فاما تمنون واما
تفدون في بعض النسخ فاما تمنوا واما تفادوا
بحذف نون الرفع لغير ناصب او جازم وهو
لغة قليلة قوله لاسم عين اسند اي وان
دخلت عليه النواسخ نحو ان زيدا سيرا سيرا
وما كان زيد الا سيرا قوله جاز الاضمار والا
ظهار اي ان لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا
عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام او
العطف مقام التكرير نحو انت سيرا او انت
اكلا وشربا وما ذكره من جواز الامرين في المصدر
المبين واما المؤكد فيجب ذكر عامله لما تقدم
قوله فيجب ان يرفع الخ هذا اثبات مراد لهم
مقتضى مفهوم النظم اذ مقتضاه انه لا يحذف
عامله وجوبا وذلك صادق بجواز الحذف ووجوب
الذكر ولما لم يكن هذا مرادا عدل عنه الى ما ذكر
تدبر قوله فانه يومن معه اعتقاد المخبر به

عليه المحذوف وايب وانما جاز حذف العامل لانه
يوصفالح لان في الكلام ما يدل على ان هناك
عاملا محذوفا او مقتضى التعليل المذكور ان
لا يتقيد الحكم باسم العين بل مثله ما لا يصح
وقوع المفعول المطلق خبرا عنه من اسم المعنى
نحو امرك سيرا سيرا وحينئذ فنفي مفهوم
قوله لاسم عين تفصيل قوله ومنه الخ مستثنى
من وجوب حذف عامل المؤكد كما سبق لان
الجملة قائمة مقام العامل ودالة عليه
حتى جوز الرضي ان تكون هي العامل فيكون
العامل في حكم المذكور قوله هو الواقع بعد
جملة الخ الاصح منع تقديمه كالذي بعده
على الجملة ومنع التوسط لان مضمون
الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتاتى ذلك الا
بعد تمام الجملة قوله هو نص في معناه
ان اراد لا يحتمل غيره حقيقة فما بعده
وهو المؤكد لغيره كذلك وان اراد ولو
مجازا ممنوع وقد يقال يراد الثاني ومراده
لا يحتمل غيره احتمالا ظاهرا كما يفيده
التعبير بقوله هو نص في معناه تدبر قوله
لانه اثر في الجملة اي اثر رفع احتمال الغير

قوله

قوله كابني انت حقا جنونا مثله لا افعله
البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا
اي ابت البتة فقولك لا افعله يحتمل الاستمرار
النفي والانقطاع ولفظ البتة محقق للاستمرار
قوله ما يلتزم اضمار ناصبه ولا يلزم هو
نصبه بل يجوز الرفع مع استيفا الشروط على
البدلية او الصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه
او الخبرية لمحذوف مع امتناع الصفة ان
كان معرفة وقال الخليل يجوز الصفة
ايضا على تقدير مثل والنصب اجود من
الرفع لان الناصب لبيبي هو الاول فيكون في
الرفع تجوز والنصب سالم منه وقيل هما متكا
فيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه
قوله المشعر بالحدوث اي التجدد ولا بد ان
يكون علاجيا كما قال القاضي اي يحتاج في
احداثه الى علاج بتحريك عضو مثلا قوله
وفاعله اي فاعل المصدر المحدث عنه ويحتمل
رجوع الضمير للمعنى قبله قوله كلي بكاء ذات
عضلة ينبغي ان يجعل صفة لجملة ليكون
اشارة الى بقية الشروط الستة المذكورة
واورد عليه ان المثال لم يشتمل على فاعل

على فاعل المصدر لان البكا ذات عضلة ليس
فاعله المتكلم بل ذات العضلة واجيب بان معنى
بكا ذات عضلة بكا مماثلا له فالمعنى المقصود
فاعله المتكلم والايراد والجواب مبنيان على
ان الضمير في قوله وفاعله للمصدر واما على
الاحتمال الثاني المتقدم فلا يرد شي واورد
ايضا ان البكا الممدود الصوت والمقصور نزول
الدموع فالجملة لم تشتمل على معنى المصدر
واجيب بان ما في الجملة ممدود وانما قصر
للضرورة قوله وله صوت صوت حمار اي له
يصوت صوت حمار فهو اسم مصدر نايب
مناب المصدر في الانتصاب على المفعولية
قوله لعدم الاشعار بالحدوث اي لكونه اسما
للملكة وهي كيفية راسخة في النفس قوله
لعدم احتوائها على صاحبه اي لان الضمير
المجرور يعلي للمنوح عليه وعلى ما تقدم من
الاحتمال يكون المثال مما نحن فيه واذا تا
ملت وجدت هذا المثال كمثال الناظم فجعل
احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم قوله لكنه
على الحال اي يتعقد مثل فلا يرد كون نوح ه
الحمام معرفة وهو حال من الضمير المستتر

في الجار

في الجار والمجرور قوله حيث ينبغي حيثية
تقييد قوله لان شرط اعمال المصدر الخ مذهب
سيبويه انه لا يشترط ذلك في عمله مطلقا فيجوز ان
يكون المنصب بالمصدر المذكور في الجملة وانما لم
يكن متعديا بحرف المصدر دفعا لوقوعه مبتدا
والاصل فيه الاسم الصريح لوجوب تاويل الحرف
المصدري والفعل به تدبر قوله ما ان يمس
الارض الا منكب الخ ما نافية وان زايدة وحرف
الساق معطوف على منكب والمراد بطي المحمل
انه ضامر الخلق كطي المحمل وان تجافيا
كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية
اي علاقة السيف المعنى ان هذا الفرس ضمر
قد بلغ في الضمور الى حد لا يصل بطنه الى
الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه
منكبه وحرف ساقه قوله الاول له فعل الخ
تقدم ان نصبه بمحذوف وجوبا قياسي خلافا
لسيبويه بشروطه السابقة بخلاف النوع
الثاني قوله ما لا فعل له اصلا ونصبه بعامل
من معناه قوله تذر الجماجم ضاحيا هاما تها
الخ تذر اي تترك وضميره للسيوف والجماجم
جمع جمجمة وهي عظم الراس الذي فيه

الوماغ وضاحيا اي بارزا والهامات جمع هامة
وهي الراس وقيل وسط الراس وكانها ثم خلقه
منفلق بتقدير وبله الاكف اي تركها منصوب
بمحذوف وجوبا من معناه اي اترك كما ذكره
الشارح والمعنى اترك ذكرها تركا لانها سهلة
بالنسبة الى ما ذكر قوله فيكون اسم فعل بمعنى
اترك وعلى هذا فحركته بنائية وفي استعمال
ثالث وهي رفع ما بعدها على الابتدائية
خبرها بله بمعنى كيف والحركة على هذا ايضا
بنائية والمعنى عليه في البيت اذا جعلت
السيوف الابدان بلا رؤس فلا عجب ان تترك
الايدي بلا اكف فهي للاستفهام التعجبي تدبر
قوله ومثل بله المضاف وبله الجار اي في وجوب
النصب بعامل محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال
لا في النصب على المفعولية المطلقة كما يدل عليه
قوله ونصبها بتقدير الزم الله فانه يقتضي
انه مفعول به لا مفعول مطلق وفي كلام هـ
غيره ان نصبها بالمفعولية المطلقة قوله
وهي كنايات عن الويل اي عند بعض اللغويين.
وذكر الجوهري ان ويح كلمة رحمة وويل كلمة
عذاب اي بالنظر الى اصل الوضع قبل كثرتها

قوله

قوله وهو قليل اي هذا النوع الذي لا فعل
له المفعول له ال في المفعول موصولة بدليل
عود الضمير اليها والمانع يقول عائد الى
الموصوف المحذوف كما تقدم وهو ما فعل لاجله
الفعل ولا يجوز جعله منصوبا او مجرورا لذا
امتنع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
لتعتدوا ان تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا
مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا قوله
لانه ادخل منه في المفعولية اي لكونه مفعول
الفاعل حقيقة كما تقدم ولذا جعله بعضهم
مفعولا مطلقا ومن قدم المفعول فيه علله
بان احتياج الفعل للزمان والمكان اشد من
احتياجه للعلة قوله كما اشار اليه اي الى
كونه مصدرا قوله بمعنى مفعولا له المصدر
اي وناصبه الفعل قبله على تقدير لام العلة
عند جمهور البصريين وقيل فعل مقدر
من لفظه وعلى هذا فيكون مفعولا مطلقا.
وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم لا على تقدير
لام العلة بل على انه ملاق له في المعنى بحسب
الارادة قوله طاعة اشار به الى انه مثال
ثان حذف معموله لدلالة الاول عليه

وهو امر من دان يدين اذا ذل وخضع او من
دنته اذا جازيته ومنه قوله كما تدين تدان
يدان يحتمل ان يكون دنا في النظم تكميلا للمثال
والمعنى اتخذ ذلك دينا وهذا يقتضي ان
المفعول له يجوز حذفه تدبر قوله بما يعمل
فيه الباء بمعنى مع قوله نصب بنزع الخافض
الاولى جعله تمييزا لما علمت سابقا قوله
مع كونه مصدرا قلبيا انما اشترطت المصدرية
لان الباعث انما هو الاحداث لا الذوات
والقلبية اي كونه من افعال النفس
الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة
على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك قوله وان يتحد مع
عامله في الوقت اي بان يقع الحدث في بعض
زمان المصدر كجئتك طمعا او يكون اول زمان
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا
من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك
وهذا الشرط وما بعده في غير ان وان لان
حرف الجر يحذف معهما كثيرا قوله واجاز
يونس اما العبيد الخ كان مقتضى الظاهر
ان يقول واجاز يونس كونه غير مصدر

مستدلا

مستدلا بقولهم اما العبيد الخ لان هذا
المثال ليس من عنديات يونس كما يوهم كلامه
ورد الدماميني استدلاله بجواز ان يكون
مفعولا به والتقدير مهما تذكر العبيد ورده
سيبويه بان رواية النصب حينئذ رديئة فلا
يجوز التخريج عليها فقول الشارح وانكره
سيبويه اي انكر التخريج عليه لما سمعت وليس
المراد انكر سماعه بالمرة كما هو ظاهر العبارة
واوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى
المصدر كانه قيل اما تملك العبيد اي مهما
تذكره من اجل تملك العبيد قوله وكونه قلبيا
رده الرضي بكون من جملة امثلته ضربت ابني
تاديبا ورد بان التقدير ارادة تاديب قوله
وكونه علة اي باعثا على الفعل سواء كان غرضا
وغاية لحصوله كجئتك محبة فيك ام لا كقعدت جبنا
اورد ان العلة محل الشروط فكيف تجعل شرطها
واجيب بان الشروط للنصب لا لتحققه مطلقا
هنا اورد ايضا ان من امثلته ضربته تاديبا
والضرب سبب التاديب وعلته فلا يكون
التاديب علة واجيب بان ذلك بالنسبة
للوجود والمفعول له هنا ارادة التاديب

ولا شك انها علة الضرب تاديبا قوله خلافا لابن
خروف اي فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر
الشارح جوابه قوله تقديرا اي بالنسبة
للتقدير والمعنى قوله لان معنى يريكم يجعلكم
ترون اي ففاعل الرؤية وفاعل الخوف والطمع
واحد وهو المخاطب وجعل الزمخشري خوفا
وطمعا حالين ولابن خروف ان يقول هذا
خروج عن الظاهر على ان العامل الذي تتعلق
به الاحكام النحوية انما هو يري لا ترون تدبر
قوله ما عدا قصد التعليل اي ما عدا كونه
علة فاطلق السبب واراد المسبب فلا يقال
قصد التعليل ليس احد الشروط الخمسة
المارة تامل وانما استثناه لانه عند فقد التعليل
لا يصلح للجر بالحرف ايضا قوله فاجره بالحرف
اي اللام او الباء وفي او من لانها التي اتت
للتعليل وزاد الشاطبي الكاف نحو واذكروه
كما هداكم قوله نحو وقد نضت لنوم
ثيابها فانه لدى الستر الا لبسة المتفضل
نضت من النضو وهو خلع الثياب ولبسة
ذكر وقت النوم بل سابق عليه واللبسة بكسر

اللام

اللام ما يلبس والمتفضل الذي يبقى في ثوب
واحد قوله واني لتعروني لذكراك هزة تمامه
كما انتفض العصفور بلله القطر فاعل تعرو وفي
اي تغشاني الهزة وفاعل الذكرى الشاعر لان
اذ هو لذكري اياك والهزة بالكسر النشاط
والارتياح قوله في نحو اقم الصلاة لدلوك
الشمس وذلك لان فاعل الاقامة المخاطب
وفاعل الدلوك اي الميل عن وسط السماء الشمس
وزمنهما مختلف لان زمن الاقامة متأخر عن
زمن الدلوك فيه مانع اخر وهو كون المصدر
ليس قلبيا قوله وليس يمتنع جره الخ يفيد
الى ان المجرور ليس مفعولا له ومذهب الجمهور
انه مفعول له قوله وقل ان يصحبها الخ اي
لانها اشبهت الحال والتمييز بسبب ما فيها من
البيان وكونها نكرة بخلاف المحلى قوله اي
اللام فيه ان النسخة التي شرح عليها بالحرف
وحينئذ فكان المناسب ان يقول اي الحرف وتا
نيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة قوله افهم
كلامه ان المضاف الخ وجه ذلك انه لم يذكره مع
المجرد ولا مع المصحوب بال فعلم انه ليس كواحد
منهما في القلة والكثرة والمذكورين وهذا

يلزم ما استووا الاسلوب فيه قوله انهم ايضا جواز
تقديم المفعول الخ هو مسلم لكن عند عدم المانع
كقولك امامك شره جيبته لان العامل متصرف
في نفسه فيتصرف اما اذا امتنع من ذلك مانع
كما في مثال النظم اختص جواز تقديمه بالضرورة
وذلك لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا
فكذلك معموله ولو كان مع شرطه كذا الزاهد
قد قنع لسلم مما ذكر هكذا قيل و تقدم لك
ما يقتضي جواز تقديم معمول الخبر الفعلي وان
امتنع تقديم الخبر لخلوه عن المانع وحينئذ
فمثال الناظم لا غبار عليه قوله منصوبا كان
او مجرورا نبه ان الذي افهمه كلامه جواز
تقديم المجرور حيث قال كل وهذا اقنع ولا يلزم
منه جواز المنصوب لاحتمال ان يقال يتوسع في
الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيره و لا يخفى
عليك ان النزاع ليس في الحكم بل في كون ما
ذكر منصوبا من كلامه تدبر المفعول فيه
وهو المسمى ظرفا اي عند البصريين و تارة
الكوفيون بان الظرف هو الوعاء المتناهي الا
قطار واسم الزمان والمكان ليس كذلك واجيب
بان ذلك اصطلاح ولا مشاحة فيه وسماه الفرا

منا

منا الكوفيين محلا و الكسائي واصحابه صفات
لعله باعتبار متعلقاتها قوله في الواقع اي
لا باعتبار اطلاق هذا اللفظ عليه قوله لا بواسطة
حرف ملفوظ فقيد بالملفوظ مع انه لا يصل اليه
بواسطة حرف اصلا لا ملفوظ ولا مقدر لتحسن
المقابلة في قوله بخلاف ذي اي المفعول معه
فان العامل يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ
ولو اسقط القيد لاوهمت المقابلة انه يصل
اليه بواسطة حرف ملفوظ او مقدر فان
قلت كلامه قبل المقابلة يوهم ان العامل
يصل الى المفعول فيه بواسطة حرف مقدر
وليس كذلك قلت سلمنا الايهام لكنه
اعتمد في دفعه على كلامه الاتي بذلك علمت
ما في بعض الحواشي من المسامحة حيث ذكر
ان العامل في المفعول فيه يصل اليه بواسطة
حرف مقدر قوله بخلافه اي المفعول معه
فان العامل يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ
وهو الواو قوله وقت او مكان خرج ما ضمنت
معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو
وترغبون ان تنكحوهن و قد يقال ينبغي حذف
ضمن معنى في لان يكون ظرفا لا زمان ولا مكان

اعتباري قوله اي اسم وقت او مكان اي لفظ
دال على احدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرضت
دلالته على احدهما او جرى مجراه الاول كسوت
عشوية والثاني كقولك احقا انك ذاهب
و دخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة
مكانا كأي وكل وبعض فانها بحسب ما تضاف
اليه وذلك لان المعنى ان الظرف لا يخرج عنهما
لان الظرف يكون دائما الزمان او المكان قوله
ضمنا معنى في اي الظرفية ومعنى تضمنه
لها تقديرها بها ولذلك لم يبن كما سياتي ولا
يشترط صحة التصريح بها اذ لا يصح ذلك في
الظروف التي لا تتصرف كعند قوله باطراد
اي بان تتعدى اليه سائر الافعال قوله واورد
عليه انه يخرج حينئذ لاسماء المقادير فانها انما
ينصبها افعال السير ولما صيغ من الفعل
فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته لما
ياتي واجاب سم عن الثاني بانه مستثنى
بدليل ما سياتي بعد ان تعال مثل ذلك فيما
قبله قوله فهنا اسم مكان اي اسم اشارة للمكان
وجاز تعدد الظرف مع اتحاد العامل وعدم
الابدال لاختلاف جنسي الظرف فيحكما اذا

كان

كان الظرفان من نوع فلا يعمل فيهما عامل واحد
الا اذا كان الثاني تابعا للاول او كان العامل اسم
تفضيل لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم
الجمعة خير منه يوم الخميس وذهب ابن
عصفور الى جواز التعدد مع الاتفاق اذا كان
الاول اعم من الثاني كلقيته يوم الجمعة
غدوة قوله لانهما مذكوران للواقع اي حالة
كونهما ظرفين للواقع فيهما قوله متى
نحو يخافون يوما اي مما لم يتضمن معنى في
سواء تضمن معنى حرف اخر كقوله واختار موسى
قومه اي من قومه او لم يتضمن معنى حرف اصلا
كالذي مثل به افاده السجوني وقد يقال
لا حاجة الى اخراج الاول بما ذكر لخروجه بقوله
اسم وقت او مكان ولعل هذا الحكمة في سكوت
الشارح عنه والمراد انهم يخافون نفس اليوم
لا شيئا فيه ومثله لينذر يوم التلاق وارجعوا
وراءكم لانه وراء اسم فعل بمعنى ارجعوا فيكون
تاكيدا او انما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به
لتقييد العامل والرجوع لا يكون الا الى الوراء
فلا يكون مفيدا للتقييد قوله فانتصابهما
على المفعول به اورد عليه ان ذهب في جعل

٢٠٦٦

حيث مفعولا به ضرورة من التصرف وفي التسهيل
انتصابهما نادر وحيثية فلا ينبغي حمل التنزيل
عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد
وفيه انتفاء حيث على ما عهد لها من الظرفية
قوله وناصب حيث اي محلها لان اعرابها
محلي قوله لا ينصب المفعول به فيه اي ما لا
يعمل لا يفسر عاملا الا ان يقال هو قرينة
دالة لا مفسر له او يقال يغتفر في الظروف
ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض شيوخنا
وانت خبير بانه لا حاجة لما ذكره لان ما تقدم
خاص بباب الاشتغال كما نبهنا عليه سابقا
قوله اجماعا في حكاية الاجماع نظر فقد
قال في البديع غلط من قال ان اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك نحو
اهدى سبيلا وليس تمييزا لكونه ليس فاعلا
في المعنى ونحو واضرب منا بالسيوف القوا
نسا وقال غيره ينصب المفعول به نحو ان
ربك هو اعلم من يضل عن سبيله ولعله
لم يلتفت الى ذلك الخلاف لكونه واهيا تدبر
قوله فلا يقال تمت البيت قال سم كما لا يقال

ذلك

ذلك لا يقال تمت من نحا ولا قوات مكانا في الغرف
قوله بعد التوسع الخ اي كما توسعوا باسقاط
الجار ونصب ما بعده في قوله تمرون الديار ولا
صل بالديار ومقتضاه انه غير متضمن في
فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد باطراد فما
قاله ابن الناظم فيه بحث جدا خلافا للشم قوله
وان نحو دخل متعد بنفسه اي لانه يتعدى
كذلك مرة وبالحرف اخرى ولذلك جا المصدر
منه على فعول قوله وعلى هذا لا يحتاج الى
قيد باطراد بل لا يصح على راي الشلوبين لانه
داخل في الظرف حقيقة غايته الامر انه مع
المبهم يتوسع بلا قوله وعلى الاول اي كونه
مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه فقد
علمت سابقا انه لا يحتاج اليه لكونه لم يضمن
معنى في فالحق مع الشارح قوله تضمن
الاسم معنى الحرف الخ جواب عما يقال حيث ضمن
الظرف معنى في يكون مستحقا للبنا لما تقدم
وحاصل الجواب ان التضمن هنا بمعنى التقدير
اي كون الحرف مشارا اليه قوله ان يخلف الا
سم الحرف على معناه اي حالة كونه دالا على معناه
بان يعبر بالاسم عوضا عن معنى الحرف بصيغته

كما يدل عليه قوله ويطرح الحروف غير منظور اليه
اي غير ملاحظ في نظم الكلام قوله ان يكون
الحرف منظورا اليه اي ملاحظا في نظم الكلام ا
مودبا معناه فمعناه باق فيه والاسم يشير
اليه فقط نذبر قوله بنا على ان او على بابها
راجع الى جعلها للاطلاق وقوله او بمعنى
الواو راجع لجعلها للتشنيع فهو لف ونشر
مرتب و قد يقال ان او اذا كانت على بابها
فهي للتنويع لا للشك ايجب فيها المطابقة
وحينيذ فالانق للتشنيع مطلقا قوله
مظهرا كان يجوز ان تكون ان الشرطية محذوفة
بقرينة المقابلة اي ان كان مظهرا وقوله
فانصبه دليل الجواب و يجوز ان تكون كان
زائدة ومظهرا حال اي فانصبه بالواقع
فيه حالة كونه مظهرا وقوله الواقع فيه
بيان للضمير المستتر في كان اي هذا الواقع
فيه كما يانى ووقوعه فيه قد يكون بوقوعه
في جميعه وقد لا فان صلح لوقوعه جوابا
لمتى وكم وهو المختص المعدود وكلو مضاف
والصيف والشتا او جوابا لكم فقط وهو
المعدود غير المختص كيومين وشهر وحول

وجب

وجب ان يقع الحدث في جميعه كسوت رمضان
الا ان اختص ببعضه فيجب وقوعه في جميع ذلك
البعض كصمت رمضان وان صلح جوابا لمتى وهو
المختص الغير المعدود كيوم الخميس وشهر رمضان
جاز فيه التعميم والتبعيض ان صلح الظرف
لهي كسوت يوم الاحد والا حمل على التعميم فقط
او التبعيض فقط كصمت يوم الخميس ومات
زيد يوم الجمعة وان لم يقع جوابا لهما وهو ما لم
يكن معدودا ولا مختصا كحين ووقت فلا يصح
الحكم بالتعميم او التبعيض لابهامه وهذا مذهب
سيبويه والجمهور قوله جواز اي جايز او
ذا جواز وقوله فالجواز اي ذو الجواز او الجايز
ومثل ذلك يقال فيما بعده قوله لمن قال متى
قدمت الغرق تبين متى هنا وكم فيما بعده ان
متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب
بها تعيين المعدود زمانا او مكانا فهي اعم
منها وقوعا قوله فيما اذا وقع خبرا الخ اعلم
ان كل ظرف يقع خبرا الخ الا المبني على الضم
لقطعه عن الاضافة اذا لم يعلم المضاف اليه
بعدم الفايدة وبلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء
قطعه وبناوه ووقوعه موقع شي اخر قوله

نحو يوم الجمعة سرت فيه لم يقبل سوية لان ضمير
الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قوله
كقولهم حينئذ الان هذا مثل تقوله لمن ذكر امرا
تقادم عصره وقوله اي كان ذلك الخ اي كان
ما تقوله واقعا حينئذ كان كذا او اسمع الان
ما اقوله لك ففيه جملتان قوله الضمير في فا
نصبه الخ اشار به الى ان في كلام الناظم استخداما
حيث اعاد الضمير الاول الى الظرف بمعنى و
الضمير الثاني اليه بمعنى اخر قوله وكل اسم وقت
الخ تقدير الاسم اخذه من دلالة الاقتضا
لانه لا يصلح ان يراد لفظ الوقت لانه امر
واحد لا تعدد فيه يصح معه دخول كل ولا
معناه لان النصب من عوارض الالفاظ فعلم
ان المراد الاسم الدال على الزمان واورد عليه
انه يصدق بالضمير في يوم الجمعة صمته
مع انه لا ينصب على الظرفية كما تقدم وقد
اجاب الشاطبي بان الاضمار من العوارض لا النظر
اليه وكلامه شامل لما صيغ من الفعل بشرطه
كقعدت مقعدا تريد الزمان قوله ما دل
على زمن غير مقدر اي معرفة كان او نكرة
قوله كحين تقول سرت حينا وهو بالبده

معنوي

معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه
ومثله اسرى بعبده ليلا لان الاسرا لا يكون الا
بالليل فعلمت من هذا ان الظرف قد يكون
موكدا للزمن عامله كما ان المفعول المطلق يكون
موكدا للحدث عامله قوله ما دل على مقدر اي
معدود اكان وهو ما يقع جوابا لكم كيوم ويومين
او غير معدود وهو ما يقع جوابا لمتى كيوم
الجمعة قوله واعتكفت يوم الجمعة يقتضي
ان العلم مجموع يوم الجمعة الذي في كلام غيره
ان العلم الجمعة وقد حكوا خلافا في اسما العلوم
كعلم النحو هل العلم المجموع او المضاف اليه فما
نظر هل جرى مثله في هذا فيكون الشارح
جاريا على احد القولين قوله كجئت زمن الشتا
مثل ذلك صمت شهر رمضان ولم تضف العرب
لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين خاصة
مع جواز ترك ذلك معها ايضا قوله ما له
صورة اي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر
وحدود اي نهايات من جهاته محصورة
اي مضبوطة قوله ما ليس كذلك عرفه بعضهم
بانه ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه
كالمضاف اليه كمكان زيد قوله نحو الجهات

الست اي اسمائها وابهامها من وجهين احدهما
عدم لزومها مسمى بخصوصه لان خلفك امام
لغيرك مثلا وقد تتحول فينعكس ذلك الثاني
كونها ليس لها امد معلوم فخلفك مثلا اسم لما
وراء ظهرك الى اخر الدنيا وتسميتها بالجهات
الست باعتبار الكائن في المكان فان له جهات
ستا قوله وما اشبهها اي الجهات في الشياع
كناحية الخ صرح الرضي بخلافه وهو انه يجب
جرها بالحرف ولا يصح نصبها على الظرفية لكونه
مستثناة من المبهم ومثلها ما بمعناها كجهة
ووجه وكنف وظاهر وباطن قال الحفيد
ولذا لم نر من يقول ظاهر باب الفتح قوله
ونحو المقادير صريح في ابهامه المبهم وهو
احد مذهبين للنحاة والمذهب الثاني انها
من المختص لان المبهم ما ليس له صورة ولا
حدود محصورة والمقادير ليست كذلك لان
الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا
الباقي وقال ابو حيان الصحيح انه شبيه بالمبهم
اي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع
فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه
وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما فيحتمل

ان المص

ان المص جار على هذا او اراد بالمبهم ما يشمل المبهم
حكما قوله وغلوة غلوة السهم مقدار ومية
قوله والثاني ما صيغ الخ صرح في انه من
المختص لانه جعله مقابلا للمبهم وسيأتي ذكر
التصريح به ايضا في قوله والى المختص الذي
صيغ من مادة الفعل وظاهر كلام الناظم
انه معطوف على الجهات والمقادير فيكون
من امثلة المبهم وعطفه على المبهم كما هو
مقتضى الشرح لا يكاد يظهر لان مبهما حال
وما لا يظهر نصبه على الحال وقد يقال يصح ذلك
بتاويل ما صيغ بمصوغا وقد يوجه ظاهر
النظم بانه اراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما
تقدم وهذا منه لان مجلس زيد مثلا وان
تعين بالاضافة اليه فهو مبهم من جهة اختلافه
بالاعتبار وتفاوته وعدم كونه امرا محدودا
قوله من مادة الفعل انما قدر لفظ مادة
دون مصدر كما قدره غيره ليجري على كل
من القولين في قواعد الفعل هل هو مشتق
من الفعل او من المصدر ويدل على هذا التقدير
قوله لما في اصله معه اجتمع قوله فمفعول رميت
مرمى زيد الخ حكمه نقداد او شئت الاشارة

الى انه لا فرق في المصوغ المذكور بين ان يكون
صحيحا او معتلا مفردا او جمعا قوله ان يقع
ظرفا يؤخذ من كلام الشارح كالمرادي ان قول
المص ظرفا زائد لا طايل تحته وانه كان يكفي ان
يذكر الاشتراط اي اشتراط الاجتماع مع
العامل في اصل المادة لان المشار اليه بذا هو
الظرف المصوغ من مادة الفعل فكانه
قال وشرط كون الظرف المصوغ مقيسا ان
يقع ظرفا الخ قوله ويكفي التفصي عنه بعد
الوقوع بامرين الاول ما يؤخذ من كلام
الشارح ان المشار اليه المصوغ لا بقيد كونه
ظرفا الثاني انه قد حصل التغاير بتقييد
ظرفا بقوله لما في اصله معه اجتمع افاده البهوتي
قوله اي لما اجتمع معه الخ اشار به الى ان اجتمع
صلة ما وان الظرف والمجرور متعلقان به ومن
المعلوم ان المراد بالاصل المادة فلا حاجة
الى اضافة الاصل الى المادة الا ان يقال اشار
به الى بيان الاصل فلو اختلفت مادته ومادة
عامله نحو رميته مذهب زيد لم يجز نصبه
قياسا بل يتعين التصريح معه بفي والفرق
بين هذا والمفعول المطلق حيث لم يكتف

هنا

هنا بالتوافق المعنوي ان انتصاب هذا النوع
على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا
ولعدم الاطراد فلا يتجاوز به محل السماع واما
قعدت ملبوسا فلا دافع له عن القياس قوله
هو مني مزجر الكلب اي هو مستقر مني في
مزجر الكلب اي مكان زجره وطرده من
زاجره ومقعد مناط الثريا اي مكان اناطتها
وتعلقها من يد المتناول او من الدبران و
قوله مقعد القابلة اي في مكان قريب كقرب
مكان القابلة اي المولدة من الوالدة ومعقد
الازار اي كقرب محل عقد الازار من عاقده
او لابسه فلو قيل هو مني مزجر الكلب
من الزاجر كانت الاولى متعلقة بالاستقرار
والثانية باسم المكان لكونه مشتقا ه
لمعنى الاسم كما تقدم قوله ولو اعمل في
المزجر زجر الخ اي في التراكيب المذكورة
بان يقدر بعد المجرور والاصل هو مني م
زجر مزجر الكلب قال في الكافية و نحو زيد
مزجر الكلب لدن و لا تزد فيه ان تلو زجر
قوله تنبيه اما ستأتي اي اختمته ه
هكذا في غالب النسخ في بعضها تنبيهات

الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم
وظاهر كلامه في شرح الكافية انه من المختص وهو
ما نص عليه غيره واما النوع الذي قبله فظاهر
كلام الناظم انه من المبهم وصححه بعضهم
وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم
وصحح بعضهم انه شبيه بالمبهم لا مبهم الثاني
انما استثنيت الخ واقول مما يدل على ان هذه
الزيادة ليست من الشرح قوله الاتي بان ما
صيغ من مادة الفعل من المختص تدبر قوله
لانه يدل على الزمان بصيغته اي لهيئته
الموضوعة له مطابقة ولمجموع الهيئة
والمادة تضمنا وبالالتزام اي لانه يدل على
الحدث بمادته وضعا والحدث يستلزم الزمان
فقد دل عليه مرتين مرة بالوضع ومرة
بالالتزام بواسطة دلالته على الحدث بخلاف
المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلا
لته على الحدث فقط وعلى هذا فالدلالة
الالتزامية متحدة فيهما انفرد بها المكان
وزاد الزمان شيا حرفا المراد بالالتزام فيهما
الالتزام الخارجي وقيل المراد ان الفعل يدل
على الزمان تضمنا اي من حيث الخصوص

والتزاما

والتزاما من حيث العموم اي من حيث ان
مطلق الفعل مستلزم للزمان فدل عليه
مرتين بنفسه بخلاف المكان فانه انما يدل
عليه بواسطة الحدث وعلى هذا فالالتزام في
المكان خارجي وفي الزمان تضمني وهما
متغايران وهذا الثاني ادق وابلغ في
اقتضاء الاستثناء وان كان الاول هو
المتبادر تدبر قوله فلم يتعد الى كل اسمائه
اي فلم يتجاوز النصب العامل الى كل اسما
المكان قوله لان في الفعل دلالة عليه اي على
المكان المبهم اذ هو اللازم للحدث وقوله
في الجملة اشارة الى ان الدلالة ليست
بالنظر الى خصوص الحدث الذي دل عليه
العامل بل بالنظر الى كون مطلق الحدث
يستلزم المكان تدبر او المراد من وجه واحد
وهو الالتزام قوله لقوة الدلالة عليه
حينئذ اي لكون الظرف اسما لمكان الحدث
الخاص الذي دل عليه الفعل وربما يوخذ
من هذه العلة ان معنى قوله في الجملة
اي بالنظر الى مطلق المكان لا الى خصوص
المكان الذي يدل عليه الظرف وكانه هنا

مراد الشارح فتامل قوله وغير ظرف اخرى اي
مما لا يشبه الظرف وليس المراد بالغير ما يعم ما
يشبه الظرف والا لناقضه قوله وغير ذي
التصرف الخ قوله ذو تصرف اي ظرف ذو تصرف
لان المقصود تعريف الظرف المتصرف والمراد
انه يسمى بذلك حالة كونه ظرفا بان ينصب
على تضمن معنى في مطلقا بدليل ما سبق
وكذا الانتقال فيما بعده قوله في الاول اي
القول الاول وهو مجموع المتعاطفين في
قولك اليوم مبارك ومكانك طاهر وكذا الانتقال
فيما بعده وكذا ما اشبهها اي ما شبه المثل
السابقة مثلها في الحكم السابق وهو ان اسم
الزمان او المكان ان نصب على تضمين معنى في
كان ظرفا والا فهو غير ظرف قوله او ما
شبهها معطوف على محذوف تقديره ا و
لزم ظرفية او شبهها اي غير المتصرف
ما لزم ظرفية فقط كقط وعوض وما يلزمها
او شبهها كعند ولا يجوز ان يكون معطوفا
على ظرفية في النظم لما يلزم عليه من ان
بعض الظروف يلزم شبه الظرفية و
ليس كذلك قوله من الكلم ما الى غير ذي

التصرف

التصرف قوله كقط وعوض الاول ظرف لاستغراق
ما مضى من الزمان والثاني ظرف لاستغراق
ما يستقبل منه وسمي الزمان عوضا لانه كلما
ذهب منه مدة خلفتها اخرى عوضها مدة
اخرى ولا يستعمل كل منهما الا بعد نفي قوله
وهو الجر بالحرف اي من فقط كما يقتضيه
كلامه بعد وصرح به غيره وذلك لان من
كثرت زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخوله
على ما لا يتصرف وجر متى بالى وحتى واين
بالى مع عدم تصرفهما شاذ قوله علمية
الجنس الوقتية اي علم جنس قوله او لم
يقصد اورد عليه انهما اذا لم يقصد التعيين
بهما كانا نكرتين متصرفتين لا علميتين واجيب
بانه قصد عدم التعيين لا يخرج الكلمة عن
كونها علم جنس ولا يقتضي التصرف بدليل
ان اسامة اذا قصد به فرد من افراد الماهية
لا يخرج عن ذلك كما تقدم ونقل المرادي عدم
الانصراف صلاحية الكلمة لذلك بوجود
العلتين وان صرفت لفقد تامل قوله
والتعريف اي بالعلمية الجنسية كسابقيه
قوله نحو سحرا ورد عليه انه جر بالباء في قوله

لها

تعالى نجيناهم بسحر وكيف ينتقل به لغير المتعين
قوله من لا ينصرف عشية اي للعلمية والتانيث
كما قيتهما اسما نخفض وقتها عدوة وبكرة
اذ لا فرق قوله فينتصب انتصابه اشارة
بذلك الى انه يعرب مفعولا فيه بطريق
النيابة عن الظرف على قياس ما سبق في
المفعول المطلق نائب قوله ولا قياس على
ذلك لقلته قال ابن قاسم لك ان تقول هذا
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه واقامة المضاف اليه مقام المضاف
مقيسة عند الناظم اذا كان المضاف اليه
لا يستقل بنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور
كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري
فلم حكم على هذا بانه غير مقيس قوله
في ظرف الزمان يكثر اي لقوة دلالة
الفعل عليه كما تقدم قوله او مقدارا اي
من الزمان وان لم يكن وقتا معينا قوله خفوق
النجم اي غروب الثريا وهي وما بعده مـ
ثالان للمصدر المفهم تعيين الوقت وما
بعدها مثالان للمفهم تعيين المقدار قوله
وسفر او نحر جزور المراد بالمقدار قيمة

وفيما

وفيما بعده الزمان لكيوه بعد حذفه بما ناب
فيه المصدر عن الزمان فالمعنى وسنا مقدار زمن
نحر الجزور ولذا يقال فيما بعده قوله لا كالمه
اتفاق تطبيق هما دجلان حوجا بحيثيات الغرض
فلم يرجعا فصارا مثلا قوله ولا انية الغرقدية
هما كوكبان متقاربان في المنزلة قوله بعد
صفته وعدده الخ اي دال هذه المذكورات
كما سبق نظيره المفعول معه قوله الاسم
الفضلة تذد الشئ الموصوف معرفته مع انه
تالي الواو اسم فاعل مضاف الى معموله واضافته
لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير
الانفصال على تنكيره لارادة معنى الثبوت او
حمله محتملا لازمنة الثلاثة فتفيده الا
ضافة تعريفا حيث كما فرعا مثل ذلك في
قوله تعالى مالك يوم الدين افاده البهوتي
قوله تالي الواو فيه اشارة الى انه لا يجوز
الفصل بين الواو والمفعول معه حتى بالظرف
والمجرور فلا يقال قام زيد واليوم عمرو و
والتي لهما منزلة الجار والمجرور قوله
التي بمعنى مع اي التي اريد بها التنصيص
على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق

اي يتفاد نننه له في الزمان سوا اشتركا في
الحكم كجا امير او نغسه او لا كاستوي الما والخشبة
وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضي
التشاركة في الحكم دون المقارنة في الزمان
وان وجدت معها في الجملة نحو كل رجل
وضيعته قوله التالية لجملة ذات فعل افاده
من قول الناظم الواقع بما من الفعل وشبهه
سبق ذا النصب قوله او اسم يشبهه اي
في عمله عمله كما يوخذ من كلام ابن عقيل
في شرح التسهيل ومنه تعلم الفرق بين قوليه
وهذا افاده هذا وان كان فيه معني ابنه
واشيرو لكنه لا يعمل عمل الفعل بخلاف قوليه
فانه يعمل عمله وعليه فانظر وجه استثنائهم
الصفة المشبهة واسم التفضيل وجعلهم
غير ناصبين للمفعول معه مع انهما يعملان
عمل الفعل الا ان يقال المراد عمل الفعل المتعدي
وهما لا ينصبان المفعول لانا نقول الضمير في
لشبهه عائد الي فعل السابق والمراد به ما يعمل
في هذا الباب ولا يختص بالمتعدي بدليل
التمثيل بنحو سار زيد والنيل وعن بعضهم
الشيخ ما فيه معناه وحروفه وبنا فيها التمثيل

بعو

يعود لكلا بعد في تامل قوله لا عن نحو سيبويه
الحكات الاولي عدم زيادة كما يكون الظرف
لغوا وقوله في نحو قيد النصب بنا على طريقة
المص من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا
الي بقية القيود التي ذكرها الشارح واستفيد
من هذا المثال انه يشترط في نصب المفعول
معه ان يكون بحيث يصح عطفه على ما
قبله خلافا لابن جني قوله نصب بالمفعول
معه اي منصوب بسببه كونه مفعولا معه
قوله وتشويب اللبن بنصب تشويب لا قيده
الموضح بذلك في شرح اللمحة وقال حفيد الموضح
ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشويب وان
فهو متأول بالاسم فينبغي ان يعطي حكمه وقد
صرح بعضهم بكونه مفعولا معه وهو الحق
وعليه فيكون المراد بالاسم فيما سبق الاسم
ولو تاويلا قوله في الاول فعل مقتضاه
انه جار على ما ذكره الموضح من نصب تشويب
والا كان الثاني في الاول جملة ايضا لتاويله
قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده اي
لان التقييد بذلك ينافي المعية ولو قال
بدله جاء اثنين لكان اولي لان المرفوع خرج

بقوله فضلة ويكفيه ان يقال هو وحده بما سبق لا
ينافي حمو وحده بما ذكر لان المنافاة انما هي في الا
خراج لا في الخروج لكونه يلزم عليه تحصيل
الحاصل الا ان يريد به الحكم بالخروج فلا منافاة
ايضا تدبر قوله نحو كل رجل وضيعته انما هو
يستقيم هذا على تقديرها لخبر مثنى اما على
تقديره مفردا معطوفا على ضميره ما بعد
الواو فلا يكون خارجا بما ذكر كما هو ظاهر قوله
فلا يجوز النصب فيه اي في هذا المثال الا ختير
قوله خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها قوله
نحو هذا لك واباك بالموحدة اي فانه تركيب
فاسد قوله فلا تكلم به اي لانه لم يسمع بل
يتعين ان يقال هذا لك ولابيك قوله
خلافا لابي علي اي فانه اجاز مثل ذلك بناء على
مذهبه من الاكتفاء في نصب المفعول معه
بالعامل المعنوي كاسم الاشارة والتنبيه
وبالظرف والمجرور قوله وسيأتي بيانه
اي في قول الناظم وبعد ما استفهام او كيف
نصب بفعل كون مضمر بعض العرب قوله
وشبهه يستثنى منه الصفة المشبهة واسم
التفضيل فانهما لا ينصبان المفعول معه.

كما تقدم

كما تقدم قوله متعلق بسبق الظاهر انه ليس
المراد انه ظرف لغو بل المراد انه حال من فاعل
سبق العائد على ما وهو قوله متعلق بسبق
لان عامل الحال هو عامل صاحبها قوله
لوجب اتصال الضمير بها اي لصح اتصاله وليس
المراد لوجب ان لا يليها الا الضمير اذ لا يمتنع اتصال
الحروف العاملة بالاسم الظاهر افاده البهوتي
او المراد وجوب الاتصال اذا وليها الضمير اي
عدم جواز الانفصال ولا ترد الا الاستثنائية
فانها انما لم يجز اتصال الضمير بها لان الا
نفصال ملتزم مع التفريغ المحقق او المقدر
فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على
سنن واحد وسيأتي بيان ذلك في بابه ويرد
كونها ناصبة ايضا بانه لو كان كذلك لم يتوقف على
تقدم فعل او شبهه وهو ظاهر قوله
فهي حينئذ اي حينئذ عملت قوله غير
منزل منزلة الجزء اشار به الى ان المختص با
لاسم اذا انزل منزلة الجزء لا يعمل كها التنبيه
وال قوله ولا بالخلاف معطوف على قول الش
د بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان
الاولى تاخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان

ما قبله مرتبط بما بعده و رد هذا القول بان
الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجرده
وانما ثبت الرفع بها كالابتدا والتجرد ولان
الخلاف لو كان عاملا لصح ان يقال ما قام زيد بل
عمرا بالنصب مع انه لا يصح اتفاقا وقيل ان
النصب بمحذوف والتقدير سرت ولابست
النيل فيكون مفعولا به او مفعولا فيه
ورد بان فيه احالة لباب المفعول معه قوله
وتناول اطلاق الفعل الظاهر الخ اي كما تناول
المتعدي واللازم خلافا لمن شرط اللزوم لئلا
يلتبس بالمفعول وتناول التام والناقص ه
ككان قوله اي ما تصنع يوخذ منه ان ليس
المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعم والعامل
الذي يوول اليه معنى الكلام فان تصنع
لا ينبغي ان يكون محذوفا في هذا التركيب
لانه لا يتعلق به الجار المذكور تدبر قوله
ومن اعمال شبه الفعل قوله فحسبك الخ اي
بنا على ما اختاره الزمخشري وجماعة من
ان حسبك اسم فعل بمعنى يكفي ناصب ه
للكاف على المفعولية وسبق فاعله والجمهور
على انه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدا

وضمنة

وضمنة اعرابية وسبق خبره والضحاك
مفعول به لعامل محذوف اي ويحسب الضحاك
بضم اليا من احسبه اذا اعطاه فيكون من
عطف الجمل قالوا لانه لا يصح ان يكون مصدرا
لان مصدر احسب الاحساب ولا لانه على
ذات وحدث قايم بها وهو الكفاية والمصدر
ليس كذلك بهذا ابرد كونه مصدرا لمحذوف
الزوايد ولا يصح ان يكون اسم فاعل لكونه غير
جار على المضارع في الحركات والسكنات ولا انه
اسم فعل لانه معرب ومضاف الى الكاف بدليل
روايته والضحاك بالجر عطفا عليها واسم الفعل
لا يكون كذلك فوجب ان يكون صفة مشبهة
وهو لا تنصب المفعول معه كما تقدم قوله
فقدني واياهم الخ قد في بمعنى حسبي واياهم
مفعول معه وكتعجيل خبر يكونوا اي
كذوي تعجيل والمسر هذا السمين قوله في
بق
تحويزه الامرين اي بنا على مذهبه السا
بق ان انتصابه بالعامل المعنوي قوله وهو
اتفاق يعارضه قول الرضي وانا لا ادري
منعا من تقديم المفعول معه على عامله
اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو

العطف التي هي الاصل جاءني غير زيدا وعمرو
القيت قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خصال لسنا عنها بمرعوي اي
منكف قوله الئن حنت اناديه لاكرمه
الئن بفتح الهمزة من كنى يكني قوله تعلي
ان يكونا اصله ولا الغنى للغنى ولا السوء
السوء وحينئذ فيكون من عطف الجمل
والغنى والسوء منصوبان على المفعولية
المطلقة وقول ارباب الحواشي ان الاول
مفعول به غير ظاهر تدبر قوله وبعدما
استفهام الخ اشار بهذا البيت الى ان الذي
ينصب المفعول معه لا يختص بالظاهر بل
يجوز ان يكون مقدرا لكن بشرط ان يكون بعد
ما او كيف الاستفهاميتين وبقيا الى ذلك
ما ذكره الشارح من مثل ازمان قومي وانما اكتفي
بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف في نحو
هذا لك واباك اذ التقدير هذا استقر
لك لان تقديره في هذا على جهة امتناع
ذكره بخلافه فيما نحن فيه فنزل جواز
ذكره منزلة وجوده قبل الواو قاله سم وهو
لا يلائم قول الشارح وجوبا وان كان ملايما

للكلام

للكلام غيره من جواز الذكر وعلى ما قاله يبقى
الاشكال في منع هذا لك واباك وجواز ما لك
وزيدا مع ان الحذف في كل منهما واجب و
قد يفرق بقوة الداعي للفعل في الثاني وهو
تقدم ما الاستفهامية وتاخر الجار بخلاف
الاول فانه ليس فيه الا الداعي الثاني مثل
ما ذكره فعلهم انا واياه في لحاف نادا التقدير
كنت واياه فلما حذف الفعل انفصل الضمير
قوله بفعل كون اي بفعل مشتق من لفظ
الكون وذلك غير متعين بدليل تقدير بعضهم
ما تلابس وبعض اخر ما تصنع تدبر قوله
مضمر وجوبا فيه تطوق ان غيره صرح
بالجواز بل صرح به هو في شرح التوضيح وهو
المصنف قوله ما انت والسير في متلف تاما
يبرح بالذكر الضابط وهو من المتقارب للمؤلم
خاطب بها اسامة بن الحارث نفسه منكرا
عليها ما ذكر والمتلف بفتح الميم الطريق القفر
الذي يتلف فيه من سلكه وجملة يبرح صفته
اي يجهد بالذكر مثلا الدليل والضابط القوي
واذا برح بالذكر فبالانثى اولى قوله فاسم
كان مستكن اي مستتر وهو ضمير في ايا كان

ناقصة وذلك متعين مع ما لانها لا تكون حالا
وامامع كيف فلا يتعين بل يجوز جعل كان تامة
وكيف حالا افاده الدماميني وجوز ابن هشام
التمام مع ما وجعلها مفعولا مطلقا وهو
ظاهر ويؤيده ما تقدم في بابه قوله منه
ذلك اي من اضمار ناصب المفعول معه قوله
ازمان قومي والجماعة الخ ازمان جمع زمن مضاف
الى جملة كان وقومي اسمها وكالذي الخ
خبرها والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحا
سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه
للركض الشديد والبا السببية مقدرة اي
بسبب مثلها ويروي بدل لزم منع وحينئذ
يروي بدل لزم منع وحينئذ فلا تقدير وميلا
بفتح اوله مصدر بمعني ميلاد قوله والتقدير
التقدير ازمان كان قومي تقدير كان هنا
متعين وهي محتملة للنقص والتمام
بخلاف ما تقدم كما مر لكنه يترجح بالتعيين
هنا قوله بالعطف اي على المبتدا المخبر
عنه بما تقدمه من اسم استفهام قوله وارجح
من النصب على المعية انما ترجح العطف هنا
لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب:

اذ القابل

اذ القابل بان الباب سماعي كما ياتي في الخاتمة
لا يجيزه وايضا ففي النصب تضييع العمدة
لتفضلة واورد عليه ان معنى النصب والرفع
مختلف لانه مع النصب يكون المعنى اجتماعا
امعا لافادة الواو المعية كما سبق وفي الرفع
محتمل ذلك ويحتمل اجتماعا مع وجود اثنان
قبل الاول او بالعكس فكيف يحكم بارجحيته
العطف على النصب مع اختلاف المعنى كالذي
يظهر ان يقال ان قصد المتكلم المعية نصا
تعين النصب وان قصد عدم المعية نصا
وبقا الاحتمال والابهام تعين الرفع وان قصد
مطلق النسبة جاز الوجهان وقد يقال هذا
الثالث محمل كلامهم ورجح بعضهم العطف بكون
الاصل في الواو ان تكون عاطفة ولا يظهر
ذلك الا بالنسبة للاحتمال الاخير ايضا تدبر
قوله اسكن انت وزوجك الجنة قد وهو مرفوع
بفعل محذوف تقديره وليسكن لان فعل الامر
لا يرفع الظاهر ويكون ذلك من عطف الجمل
ويحتمل ان يكون معطوفا على الضمير في اسكن
ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع و
يحتمله قول الشارح على العطف قوله لانه

الاصل اي الغالب في الواو والاولى لعدم
الخلاف في جوازه كما تقدم قوله ويجوز
النصب على المعية الخ كان الاولى ان يقول
فيجوز تفريعا على قوله احق تامل قوله على
تقدير لو تركت الخ اي لان مجرد الترك لا
يتسبب عنه الرضاع فان الناقة قد تنسا
ولدها فلا ترضعه او تتركان متباعدين
بخلاف تركها ترام فصيلها اي تعطف عليه
وتحن وتركه يرضعها فانه يتسبب على
ذلك رضاعه اياها وترام مضارع رام من
باب سمع يسمع قوله والتعبير عبارة من
عطف السبب على المسبب قوله اذا اعجبتك
الدهر حال منه امور الخ اي اوقعتك حال في
التعجب منها واستغرابها فاتركه وواكل امره
الى الليالي والليالي الى امره قوله المعوني
وذلك يقتضي امره بترك الليالي وكان هذا
هو السبب في ضعف المعنى قوله فكونوا
انتم وبني ابيكم الخ بني ابيكم مفعول معه
لضعف العطف باقتضائه كون بني الاب
مامورين بذلك مع ان المقصود امر المخاطبين
بان يكونوا مع بني ابيهم كما ذكره العلامة

بضم

بضم الكاف لمنان حمراوان لا هتمتان يعظم
القلب عند الخامر تبنى عليها لحم محيط بها
لا لغلاف لها والطحال بكسر الطاء متجمد
قوله تقسيفا اي تعلقا في الاول اي قوله اذا
اعجبتك الخ ووجه التعلق ما تقدم قوله
وتوهينه للمعنى اي اضعافا في الثاني اي قوله
فكونوا انتم الخ ووجهه اقتضاؤه كون بني الاب
مامورين وهو خلاف المقصود كما مر قال
بعضهم وكان مقتضى ذلك وجوب النصب
تدبر قوله يجب خبر المبتدا او قوله او اعتقد
معطوف عليه لانه بمعنى اوجب فلا يلزم
عطف الانشاء على الخبر وجواب الشرط محذوف
لدلالة الخبر عليه وفيه حذف الجواب مع
الشرط المضارع ووقوع ما هو بمعنى الطلب
خبرا والاول ممنوع الا في الضرورة والثاني
خلاف الاكثر قال ولي فعل يجيب جواب عن
الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدا والمعنى
كما هو ظاهر عبارة المص انه اذا امتنع العطف
لمانع معنوي او لفظي وجب احد امرين اما
النصب على المعية او اضمار عامل وان ذلك
على سبيل التخيير لا التنويع وهو واحد

وجهين في الوادي الثاني ان يكون تنويعا
والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع
يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر له
عامل لامتناع صحة المعية فيه كقوله علفتها
تبنا وماء باردا **قوله و** ظاهر حل الشارح يقتضي
ان قول المصنف او اعتقد الخ متعلق بمسئلة
لم تذكر بالمرة وهي مسئلة امتناع كل من العطف
والنصب على المعية وان صدر كلامه مخصوص ص
بصحة النصب على المعية مع امتناع العطف
وعليه يكون المتن في غاية الركاكة وعدم
الارتباط افاده البهوتي **و** يمكن ان يقال ان
اشار فان او امتنع مع امتناع العطف الى
التنويع وغايته الامر انه زاد على معاد المتن
تقدير العامل المذكور حتى عامل يستقيم معه
المعنى لكنه يبعد هذا قوله على المعية تدبر
قوله مما لا يصح اي من تركيب او كلام لا يصح
فيه ما ذكر **قوله** كما في نحو مالك وزيدا اي
من كل تركيب لزم فيه العطف على الضمير المجرور
بالحرف او بالمضاف من غير اعادة العامل **و** انما
لم يمتنع النصب كما امتنع في هذا لك التقدم
طالب الفعل في الاول دون الثاني كما تقدم

ايضاحه

ايضاحه **قوله** ومالك وعمرا بحث فيه الدما
ميني بانه يجوز الجر على حد اكل امرئ تحسبين
امرا ونار والرفع لحذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه **قوله** ممتنع عند الجمهور
البصريين لا النحويين لان الكوفيين قاطبة
وبعض البصريين لا يشترطون اعادة الخافض
وهو مذهب الناظم كما سياتي **قوله** فيتعين
النصب ظاهر في المثال الاول دون الثاني
لما تقدم عن الدماميني **قوله** هذا اي
ما تقدم من الاقسام الثلاثة **و** يحتمل ان تكون
الاشارة للقسم الاخير والاول اولي **قوله**
علفتها تبنا وماء باردا تمامه حتى شتت هما لة
عيناها **و** يروي بدت **و** يروي غدت والكل
بمعنى وهما لغة من هملت العين اي دمعت
قوله لانتفا المشاركة اي مشاركة الماء للتبن
في العلف والعيون للحواجب في التزجيج لان
تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال
رجل ازج وامراة زجا اذا كان حاجبا ها دقيقين
طويلين **قوله** لانتفا المصاحبة في الاول
اي لان الماء لا يصاحب التبن في العلف وقوله
وانتفا فائدة الاعلام بها في الثاني اي لان

مصاحبة العيون للحواجب امر معلوم لكل احد فلا
فائدة في الاعلام به قال سم وفيه نظر لعل
وجهه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب
المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها
فائدة قوله فاول العامل المذكور بعامل الخ
اي ويكون ذلك من باب التضمين المتقدم
وهو قياسي لا سماعي خلافا لبعضهم قوله
نحو كل رجل ومتبعته الخ المراد بنحو ما ذكر
كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة
تدبر قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم
اي حيث قال في نحو سيبويه والتعريف بسوى
الاستثنا اي بيان حقيقته وحكمه وانما
اتى به اسما ظاهرا بعد ذلك لان المعرف بما
ذكر مراد منه حقيقته لا الاعم ولو اتى به
ضميرا لاحتيج الى جعله من قبيل الاستخدام
افاده البهوتي والظاهر ان المراد بالا
ستثنا في الترجمة حكمه اي حكم المستثنى
لانه لم يذكر في المتن حقيقته فيكون ادعى
للشارح في العدول الى الاظهار قوله هو
الاخراج الخ اي على احد اطلاقات الاستثنا
فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالاستثنا

يطلق

١٦

بلغ مقابلة

يطلق على اخراج زيد والتعريف باعتباره و
يطلق على زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور
بعد الا وعلى مجموع الا زيدا ولذا فسر تبعا سبير
اخذا باعتبارها والمراد بالاخراج افهام عدم
ارادة دخوله بذكره بعد الا وانه مراد للمتكلم ثم
اخرج فلا تناقض ويلزم منه ان لا يكون الا
ستثنا من النفي اثباتا وبالعكس قوله
بالا خصها بالذكر ثم اخذ لانها الاصل اذ هي حرف
والحروف هي الاصل في ادا المعاني الغير المستقلة
بخلاف غيرها فانه اسم او فعل ومتردد بينه و
بين الحرف قوله فالاخراج جنس اي لشموله
الحرف وغيره كالبدل نحو اكلت الرغيف
ثلثه والصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة
والشرط نحو اقتل الذمي ان حارب والغاية نحو
اتموا الصيام الى الليل قوله يخرج التخصيص
اي بالوصف في المعارف او غيره كالغاية
والشرط وقوله ونحوه اي كوصف النكرة
فانه تقييد لا تخصيص في عرف الاصوليين
وان كان تخصيصا في عرف النحاة لانهم
لا يفرقون بين العام والخاص والمطلق
والمقيد يحتمل ان المراد بالتخصيص التخصيص

بوصف النكرة لشيوعه فيه وبنحو البدل
والشرط والغاية وهو الانسب بعرف النحاة
كما علمت قوله يشمل الداخلة حقيقة ه
الخ الوجه ان يقال الداخل حقيقة لفظا او
تقديرا فان المستثنى في الاستثناء المفرغ
داخل حقيقة الا ان الدخول تقديري من
حيث ان المستثنى منه الذي هو محل ه
الدخول مقدر لا ملفوظ قوله مع تمام اي كلام
ذي تام او تام قوله موجبا كان الخ يوخذ من
هذا التعميم ان قوله بعد ذلك وبعد نفي
الخ تفصيل لما اجمل هنا ويجوز ان يقيد ما هنا
بالايجاب وهو الظاهر اخذا من المقابلة
قوله حتم اتفاقا فيه نظر فان الاتباع جا
ئز في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها فشربوا
الا قليل منهم وسياتي انه في تاويل لم يكونوا
مني بدليل فمن شرب منه فليس مني والكلام
في الاستثنائية فلا يرد انه يجوز غير ه
النصب ان جعلت صفة لما قبلها نحو جا
القوم الا زيد قوله ما كان بعضا الخ لم يقل
ما كان من جنس المستثنى منه كما قال غيره
لانه يصدق على قام القوم الا حمارا مثلا ه

فيقتضي

فيقتضي انه من المتصل وليس كذلك قوله
او منقطعا شرطه انه يتوهم دخوله فلا
يجوز صهلت الخيل الا الابل كما قاله الشارح
وان يكون مناسبا للمستثنى منه فلا يجوز قام
القوم الا ثعبانا وقد يكون مفردا كما مثل ه
الشارح وقد يكون جملة كقوله تعالى لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه
الله العذاب الاكبر فمن مبتدا وجملة
فيعذبه الله خبر والجملة في محل نصب
على الاستثناء افاده الدماميني قوله لا ما
قبلها بواسطتها اي بواسطة كون الفعل
معدى بها اعترضه الرضي بصحة قاموا الا زيدا
الا عمرا فيلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير
اذ ليس في الكلام فعل معدى الى شيئين بحرف
واحد من غير عطف قوله ولا مستقلا معطوف
على محل بواسطتها اذ هو في محل نصب على
الحال والتقدير لا معدى بها ولا مستقلا وقد
يتمسك هذا القائل بان غيرا اذا وقعت موقع
الا نصبها ما قبلها من الفعل بلا واسطة
ورده الدماميني بان الفعل اللازم انما ينصب
بلا واسطة المفعول المطلق والحال والتمييز

والمستثنى من قولك قاموا الا زيدا الى هنا من
ذلك ونصب غير من نحو قاموا غير زيد فقد قيل بانه
على الحال وفيها معنى الاستثنا قوله على ما اشعر
به كلامه اي حيث قال ما استثنيت الا مع
تمام ينتصب فانه يفيد ان النصب بها وربما
فهم ايضا من قوله الاتي والغ الا الخ انها على
ان المراد النصب عند العمل واما على ان المراد
النصب من جهة الاخراج فلا يخفى ذكره
وظاهر كلامه ان الخلاف في العامل عام في
المتصل والمنقطع بوجه من كلام غيره ان
الخلاف في عامل المتصل به فقط وان المنقطع
عامله الا بالاتفاق قوله لانها حرف اي و
لقيام معنى الاستثنا بها والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب قوله تختص
بالاسما قد يقال دخلت على الفعل في نحو
نشدتك الله الا فعلت فلا اختصاص و
يجاب هي داخلة على الاسم تاويلا اذ المعنى
لا اسالك الا فعلك قوله فيجب في الا ان
تكون عاملة هذا محصل نتيجة قياس من
الشكل الاول صرح الشارح بمقدمتيه وانما
صرح بها مع العلم بها مما تقدم في القياس

لاجل

لاجل تقييد الحكم فيها بقوله ما لم الخ قد يقال
ليس في مقدمتي القياس ما يقتضي وجوب
عمل الا انما المستفاد منه مجرد عملها فكان الظاهر
ان يزيد في الكبرى قيدا لوجوب قوله ما لم يتوسط
الخ اي لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو
اقوى منها لتقدم عليها قوله وجوبا ان كان
التفريغ محققا اي لقوة الطلب لعدم شي في
اللفظ تشتغل بالعمل فيه قوله وجوازا الخ
اي لعدم ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما
سياتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب
باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا قوله والمبدل
منه في نية الطرح فيه انه لا ينافي ان يكون
العامل مفرغا الا على القول بان العامل في البدل
هو العامل في المبدل منه وهو ضعيف اما
على الصحيح من ان العامل فيه مقدر فلا تفريغ
للعامل المذكور لا محققا ولا مقدرا قاله البهوتي
قوله وتنسبها اليها عطف تفسير يعني
تضيفه قوله والا ليست كذلك اي لانها لا
تقتضي معنى الفعل لما بعدها وانما تخرج ما
بعدها من النسبة كما صرح به الشارح وقول
بعض ارباب الحواشي صحيح على القول بان

المستثنى في حكم المسكوت عنه لا على الاصح بان
الاستثنا من النفي اثبات وبالعكس لبيته ما
قاله فانه ناشى عن غفلته عن صريح كلام
الشارح لكنه يتقض بخلا وعدا فكان الاوضح
ان يقول كما قال في شرح الاوضح وانما لم تعمل الجر
لو اقتضتها الفعل معنى كما فلا يرد ما ذكر قوله
لان الانفصال ملتزم الخ اي لعدم عملها
حينئذ قوله ولو معنى دون لفظ نقلما رجل
يقول ذلك الا زيد ومثل قلما قل واقل رجل
يقول ذلك لانها متضمنة معنى النفي بل يكون
قلما بمعنى النفي الصرف في قولك قلما سرت حتى
ادخلها بالنصب لا غير وتكون اقل بمعنى النفي
لا تدخل عليه نواسخ الابتدا كما تدخل على ما
ولا يوصف ما اضيف اليه الا على قلته لكون
اصل النفي الدخول على الفعل ومثل ذلك ابى
وما تصرف منها والتاويل بالنفي في غير
ذلك نادر كقوله فشرعوا منه الا قليل لو
من ذلك لان النفي فيها ضمني لا قصدي
كما هو في ادوات التخصيص بخلاف الا
ستفهام الانكاري فانه اريد به النفي
لا طلب الفهم وجا النفي ضمنا واما لو كان

نفيها

فيها الهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير
قال البهوتي وعبارة المتن والشرح سطوني
وصوابها دفعه بقوله نحو ان صورات يكون
النفي لفظا ومعنى وهو الاصل والكثير او
لفظا فقط كالخبر الوارد في معنى النهي نحو
لا يمسه الا المطهرون فانه لو صرح بالمستثنى
في مثله وقيل لا يمسه احد لجاز الوجهان
او معنى فقط اي كالذي تقدم و وقد يقال
ما ذكره من صورة النفي لفظا فقط يصح
دخولها في النهي معنى مثل قوله تعالى ومن
يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا
شرط في معنى النهي اي لا تولوا الادبار
الا متحرفين تدبروا اذا انتقض النفي او النهي
بالا لم يثبت له هذا الحكم لرجوعه حينئذ
الى الاثبات قوله وهو الانكاري مراده
به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما ان المستفهم
عنه في الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفي
الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان هو
ملوما فيقال للاول الابطالي ايضا افاده البهوتي
قوله انتصب الخ فنده في التسهيل بما اذا لم
يطل الفصل بين التابع والمتبوع فان طال

فالمختار النصب نحو ما جاءني احد حين لمت جا
لسا ههنا الا زيدا و فيه فيه ايضا بان
لا يرد به كلام يتضمن استثنا و لا تقتضي النصب
فقصد التطابق كقولك ما قاموا الا زيدا ردا
لقول قايل قاموا الا زيدا و فيه ان التطابق
لا يستدعي التعيين بل الاحسنية تدبر قوله
وبالصريمة منهم منزل خلق الخ الصريمة
كل رملة انصرمت من معظم الرمل والبا للظرفية
والخلق بفتحتين البالي وعفا اي دارس ومنزل
مبتدا خبره في الجار الاول ومنهم متعلق
بحال محذوفة والنوي بنون مضمومة
فهمزة ساكنة حفيرة حول الخبا تمنع
لمنع دخول ما المطر والوتد بكسر التا معروف
قوله ومن يغفر الذنوب الا الله اي موجود
اي ليس موجود يغفر الذنوب الا الذات
العلية فاندفع ما قيل ان الكلام في الاستثنا
من كلام تام وما في الاية مفرغ قوله بدل
بعض من المستثنى منه ولا يحتاج هنا الى
رابط لان الاقوية تدل على ان الثاني قد
كان يتناوله الاول لولاها فعلوم انه بعضه
ادنيال الضمير مقدرا اي منهم ولا استثنا تدبر

ايج

قوله عطف نسق اي لان الا عندهم من حروف
٢ العطف في الاستثنا خاصة و يرد نحو ما قام الا
زيد وحرف العطف لا يلي العامل الا ان يقال ليس
والبا للفصل بالمستثنى منه تقديرا قوله
كيف يكون بدلا وهو موجب الخ اي لا يجوز ذلك
لان التابع والمتبوع لا بد وان يتوافقا نفيا
واثباتا وهذا هو الموافق لجوابه الاتي واما
لو تمم الاعتراض بانه لا بد ان يتوافقا معنى
فجوابه ما في التصريح وهو انه لا يشترط ذلك
في بدل البعض قوله في عمل العامل فيه
اي تقطع النظر عن النفي والاثبات فمتوهم
هو المقصود بالنسبة اي النسبة التي اقتضاها
خصوص العامل قوله كانه لم يذكر اي بعد
العامل ولا تعلق للنفي والاثبات بما ذكر
قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة الخ
ليس من تتمة الجواب بل هو استئناف منع
به ما افهمه قوله في الاعتراض كيف يكون
الخ من انه يجب التوافق بين التابع والمتبوع
مطلقا في النفي والايجاب افاده البهوتي و
هو مبني على ظاهر ما سبق فلا اشكال من
ان المراد ايجاب ذات التابع ونفي ذات المتبوع

وليس مرادا بل المراد بقوله وهو موجب اي
مثبت له الشي وقوله ومتبوعه منفي اي منفي
عنه الشي وحينئذ فالظاهر في منعه
الانفعال وقد تتخالف المعطوف والمعطوف عليه
نفيا واثباتا نحو جاء زيد لا عمرو قوله
ابدل على الموضع قال الجهوري انظر ما الحامل
في ارتكاب هذا التكلف مع ما يلزم منه ان
القاعدة انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن انت
وزوجك الجنة قالوا فزوجك معطوف على الضمير
فيكون معمولا لاسكن بطريق التبعية وان كان
لا يصح تسلط العامل عليه قوله نحو ما جاءني
من احد الا زيد الخ مقتضى التمثيل بما ذكر انهم
ارادوا باللفظ فيما ذكر ما يشمل المحل الجديد
بدخول العامل كما في المثال الثاني قوله
وما زيد شيئا الا شي الرفع هنا اتباع لمحل شيئا
باعتبار الاصل بناء على انه لا يشترط في الاتباع
على المحل وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل
والحق اشتراط ذلك فيجعل شي خبر مبتدا
محذوف اي هو شي لا يعبا به قوله لا يراد ان
في الايجاب اي على غير مذهب الاخفش المراد

لا يراد

لا يراد ان فيها شيئا فلا يرد عليه نحو جسبك درهم
٢ لقصوره على السماع قوله تقول ما قام احد الا حمارا
جعل هذا مثالا للمنقطع صريح في ان احدا
انما يتناول من يعقل والمنقول عن بعضهم انه
اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل
ونظيره للقرافي افادة الجهوري واعلم ان
الاول المنقطع قدرها البصريون بلكن والكوفيون
بسوى والاول ارجح لامور الاول انه تاويل حرف
بحرف الثاني انه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع
له الثالث انه تفسير تاصيبا صب الرابع ان
فيه بيانا للمعنى لان المنقطع بمنزلة الاستدراك
في كونه لرفع ما يتوهم ثبوته او نفيه ولا
كذلك الثاني قوله فيجيزون ما قام احد
الا حمار يحتمل انه بدل كل على ملاحظة معنى
الا اذ المعنى ما قام احد غير حمار وغير حمار
يصدق على الاحد وصرح الدميري بانه بدل غلط
فقال اهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من
كلام العرب قوله وبلدة ليس بها انيس الخ اي
ورب بلدة واليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس جمع عيسا وهي الابل

البيض التي تخالط بياضها شي من الصفرة ه
قوله عشية لا تقني الرماح مكانها الخ عشية
منصوب على الظرفية باجاهد في البيت ه
قبله وهو اجاهد اذ كان الجهاد غنيمة
ولكنه بالعبد المجاهد اعلم ومكانها اي في
مكان الحرب والنبل السهام والمشرفي السيف
المنسوب الي مشارف على غير قياس وهي من
قرى ارض العرب والمنهم اسم فاعل الماضي في
حده قوله وعامله اي عامل السنان وهو
مايليه قوله شرط جواز الابدال الخ قال
سم يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان
من حقيقة البدل ان يصح وقوعه موقع ه
المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم قوله
الوما نقص ما مصدرية كما يوخذ من كلام ه
الشارح بعد والمصدر المؤول منصوب وقال
السيوطي مرفوع بالابتدا وخبره محذوف
والتقدير ولكن النقصان شانه وبهذا
تعلم ان في حكاية الشارح الاتفاق على وجوب
النصب نظرا قوله مستثني سابق اي ولو
منقطعا نحو ما جاني الا حمارا احد قوله على
المستثني منه اي بدون عامله لان تقدمه

عليه

عليه ممتنع عند المص وهو احد مذاهب
٢ ثلاثة اذا توسط بين جزئي كلام ثانيها الجواز
مطلقا ثالثها ان كان العامل متصرفا جاز والا
امتنع قوله على قلة قال ابن عصفور ولا
يقاس على هذه اللغة ووافقه الكوفيون
والبغداديون وابن مالك قوله بان يفرغ
العامل له بيان للعتبر قوله بدل كل اي من
كل لان العامل فرغ لما بعد الا والموضوع عام
اريد به خاص فصح ابداله من المستثني قوله
ان ورد اي صدر الاسم السابق عنك لا عن
العرب لان اختيار النصب لا يتقيد بورود
ذلك عن العرب او المعني ان ورد منصوبا فا
حكم باختيار نصبه او المعني ان ورد محتملا لل
موجب فاختر نصبه ليجري على الفصيح او
المعني ان خطر لك التكلم به فاختر نصبه
وبذلك علمت ان قوله اختر نصبه المقتضي
كونه قياسيا ليس منافيا لقوله ان ورد
قوله لانه الفصيح الشايع اي والاتباع انما
كان مختار التشاكل وقد فات بالتقديم قوله
فعنه مذهبان حاصل الخلاف ان تقدمه
على الصفة هل هو كتقدمه على الموصوف

اولا قوله لا يكترث بالصفة اي لا يعتني
بها فكانه لم يتقدم قوله لا يكون البدل
مختارا اورد عليه انه يلزم تقديم البدل
علي النعت والواجب العكس وقد يقال هذا
مبني علي عدم وجوب الترتيب بين التوابع
وهو احد مذهبين قوله لان لكل منهما مرجحا
فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب
تاخر الصفة وعبارة الش علي الاوضح وجه
ترجيح الاتباع ان الصفة فضلة ولا اعتداد
بالتقديم عليها ووجه ترجيح النصب ان حكم
البدل اذا اجتمع مع الصفة ان تكون الصفة
مقدمة علي البدل وعورض هذا بان البدل
مبين كالصفة والفصل به بين الصفة
والموصوف اسهل من الفصل بينهما بالا
ستثنا لان الاستثنا لا يشبه النعت قوله
سابق الا سابق بالتنوين صفة موصوف
محذوف اي عامل سابق والا مفعوله ولا
يجوز اضافة سابق اليه لان حذف ما كان
العوض لا يجوز قوله من ذكر المستثني منه يجوز
ان يكون التعليق ايضا من العمل في المستثني
منه قوله وهو اي تفريغ العامل السابق.

الاستثنا

الاستثنا من غير التمام اي من غير ذي التمام
٣ او التام كما سبق قوله كالوا لا عدما يجوز ان
تكون ما مصدرية ولو زايدة ويجوز العكس
علي تقدير مضاف اي كحكم عدم الا قوله من
اعراب بيان لما من قوله ما يقتضيه اما في
قوله ما قبلها معناها اللفظ لا العامل لما سبق
من ان ما قبل الا وقد يكون غير عامل ولعل المراد
بالحال الخبرية مثلا في نحو ما علي الرسول الا
البلاغ المبين فان خبرية هذا اللفظ تطلب
اعراب ما بعد الا مبتدا او قس عليه تدبر
قوله الا بعد نفي او شبهه اي لتحصل الفايدة
فانك اذا قلت قام الا زيد كان المعني قام
جميع الناس الا زيدا وهو بعيد والقرينة
علي ارادة جماعة مخصوصة منتفية قوله
ولا يقع ذلك اي الاستثنا المفرغ في ايجاب اي
في كلام موجب علي المشهور ذهب ابن الحاجب
الي وقوعه فيه بشرطين ان يكون فضلة
وان يحصل به فايدة نحو قرات الا يوم كذا فانه
يجوز ان يقرا في جميع الايام الا يوم كذا قوله
فلا يجوز قام الا زيد اي لما تقدم وقد يقال غاية
ما يلزم عليه الكذب ولا ثوله عند النحوي

انما يبحث عن الاحكام اللفظية على ان مثل ذلك
قد يوصف بالنفي نحو ما مات الا زيد وقد يقال ٦
هذا قليل فاجريناه للكلم فيه طردا للباب قوله
محمول على المعنى وقد تقدم ان التفريغ يعني النفي
لفظا ان ذلك مقيس في نحو ما ذكر قوله بجميع
التفريغ لجميع المعمولات اي تفريغ العامل
للعمل في جميع المعمولات وهو شامل للمفعول
معه مع انه لا يجوز التفريغ له فلا يقال ما
سرت الا والنيل والمراد المعمولات ههنا ما عدا
التوابع لا يجوز التفريغ لها الا البدل وذهب
الزمخشري الى جوازه في الصفات قوله الا
المصدر المؤكد لان فيه تناقضا بالنفي
اولا والاثبات ثانيا قال الشنواني وانظر
هل مثله الحال المؤكدة لعاملها ام لا الظاهر
عدم الفرق لان المانع التناقض وهو موجود
قوله تمثالا اي بكونه مصدرا نوعيا اي
الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا
تناقض قوله كما في الامثلة اي فان التفريغ
في ما عدا المثال الثاني عامل وفي الثاني غير
عامل لانه خبر وهو لا يعمل في المبتدا على
الراجح نعم يصح كون المستثنى قاعدا بالمجرور

لاعتماده على النفي فيكون السابق حينئذ
٣ عاملا قوله ذات توكيد حال من الا قوله والا
ستغنا عنها عطف لازم على ملزوم لان الطرح
يستلزم الاستغنا المذكور والا كان غير صحيح
قوله بدلا منه اي بدل كل او اشتمال كما بينه
الرضي ويجي ايضا جواز كونه عطف بيان قوله
وذلك اي كون ما بعدها بدلا لانه توافقا في
المعنى قد يقال هذا خاص ببدل الكل والحكم
لا يختص به كما تقدم بل قال في التصريح انه
يجري في اقسام البدل الاربعة فبدل الكل مثال
الناظم وبدل البعض نحو ما اعجبني الا زيد الا
وجهه وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شي الا
زيد الا علمه وبدل الاضراب نحو ما اعجبني شي
الا زيد الا عمرو اي بل عمرو قوله ومعطوفا
عليه اي بالواو خاصة كما في التسهيل وهو احد
المواضع التي تختص فيها الواو قوله الا الفتى
بدل بعض من الهاء او نصب على الاستثنا والفتى
بدل من الفتى وهو ظاهر على الثاني لا على الاول
الا على القول بجواز الابدال من البدل قال سم
ويشكل على ذلك كون الاستثنا لم يبدنا على ان العامل
في البدل نظير العامل في المبدل منه لان

عاملين لا معمولا فينبغي ان يجعل الا عطف
بيان ليندفع الاشكال قوله والتقدير الا ه
اتقي العلا كالصريح في انه لو عبر بذلك لكان
العلا بدلا وعليه يكون العامل في البدل متعددا
بناء على الراجح المتقدم فيعلم ان الا قد تعمل
مقدرة قوله ثم غيارها بكسر العين المعجمة
من غارت الشمس اي غابت قوله ما لك من
شيخك الا عمله الخ المراد بالشيخ الجمل والرسيم
والرمل نوعان من السير قوله فيه بدل
بدل بعض من عمله لان المراد بالعمل مطلق
السير قوله لا للتوكيد عطف على محذوف اي
لتاسيس لا للتاكيد ويبين الشارح ذلك المحذوف با
لاضراب بعد قوله بالعامل المفرغ تبع في ذلك
صاحب التوضيح حمل المراد بالعامل على الاداة
انه اذا كان التاثير بالاداة في واحد واورد عليه
انه كان القياس حينئذ ان يقال مما به استثني
الا ان يقال عدل الى الاظهر لضرورة النظم
قوله باقيا في واحد دفع به ايهام المتن
ان المراد انه التاثير بالعامل في واحد واجعله
مؤثرا في ما عداه اي ليس ذلك مرادا بل المراد
انه له باقيا هذا ان اريد بالعامل ما قبل الا

كما

كما ذكره اما لو اريد به نفس الا كما سبق عن
المرادي فلا حاجة الى تقديره باقيا بل لا يصح لان
المعنى انه ترك التاثير بالا في واحد وابق التا
ثير بها فيما عداه لا ينقال لا يعلم حينئذ حكم
اعراب الواحد لانا نقول قد علم من قوله السابق
وان يفرغ سابق الا لما بعد الخ تدبر قوله وليس
عن نصب سواه الخ خبر ليس محذوف ومغني
اسمها اي ليس مغني عن نصب سواه موجودا
ويجوز ان يكون اسمها ضميرا عائدا على المعلوم
مما سبق ومغني خبرها ووقف عليه بالسكون
على لغة ربيعة اي وليس ذلك مغنيا عن
نصب سواه قوله والاول اولى اي لقربه من
العامل قوله ودون تفريغ مع التقدم ظرفان
تنازعهما الفعلان بعده ونصب الجميع مفعول
لمحذوف يفسره احكم اي امض نصب الجميع لما
كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم وقال
ابن هشام اشار به الى انه لا يأتي هنا اللغة
السابقة في نحو قوله ما لي الا ابوك ناصر الخ لانك
اذا قلت ما جاءني الا زيدا الا عمرو الا بكرا
احد برفع زيد على التفريغ ورفع احد على الابدال
ونصب الثاني والثالث على الاستثناء لزم ان راد.

الاول الفصل بين التابع والمتبوع والثاني
استعمال اللغة الضعيفة من غير ما تثبت
فيه وهذا ظاهر ان قلنا ان تلك اللغة مع
سماعية والا اثبت هنا ولا يضر الفصل المذكور
كما صرح به بعض المحققين قوله وانصب
لتاخير هنو اي انصب المستثنيات لاجل
تاخيرها المستثنى منه عن المستثنى سوا كان
الكلام ايجابا او نفيا الا ان النصب للجميع في
الاول واجب كما تقدم وجائز بمرجوحية في
واحد واجب فيما عداه في الثاني وحينئذ
فيكون قوله وجي بواحد الخ تفصيلا لذلك
الاجمال ويجوز ان تخص الاول بصورة النفي
ويكون قوله وجي بواحد بيانا وتقييدا
لما قبله تدبر قوله مطلقا اي في جميعها
بقرينة ما بعده ولا فرق في ذلك بين المتصل
والمنقطع كما مر قوله وتلك جي بواحد اي
فقط فلا يجوز اتباع الجميع اجازه الابدي
بنا على جواز تعدد البدل بدون عطف قوله
كما لو كان دون زايد قال المكودي في موضع
الحال من واحد لتخصيصه بالصفة او هو
صفة بعد صفة وما كافة اي زايدة ولو

مصدرية

مصدرية وكان تامة ودون زايد حال والتقدير
وجي بواحد منها كحال وجوده بدون زايد
عليه قوله كلم يفوا الواو واو الجماعة وهي
المستثنى منه والاصل يوفيون على وزن يفعلون
حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين فتحة
وكسرة فصار يفيوا استثقلت ضمة اليا الى الفا
بعد سلب حركتها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين
قوله ويجوز الابدال اي في واحد فقط قوله
في القصد اي في المعنى المقصود من ادخال
واخراج كما بينه الشارح هو مبني على ان
الملاحظ في الحكم والمراعى حالة الاثبات ولو
روعي الحكم الذي دل عليه الكلام واريد الاخبار
به كان ما بعد الا مخرجا به مطلقا وهو
الذي يقتضيه تعريفه السابق تدبر قوله يحل
ما ذكر اي كون المستثنيات مما قبل الا الاولى
قوله فطريق معرفة ذلك اي كونه متوابعة
من المثال المذكور وبقي طريق ثالث وهو ان
تسقط المستثنى الاول مما قبله وتخبر الباقي
بالثاني وتسقط من المجموع الثالث وتخبر
بالرابع وهكذا الى الاخير مما بقي فهو المقر به
وطريق رابع وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل

شفع داخلا اي من المستثنيات ولا تنظر الي
المستثني منه قوله في المراتب اي كالاولي و
الثالثة والشفعية كالثانية والرابعة قوله
بغير مثلها بيد الا انها تفارقها من اربعة و
جوه الاول عدم وقوعها صفة الثاني انه لا
يستثني بها الا في الانقطاع فتكون بمعني لكن
الثالث انها لا تضاف لغير ان وصلتها الرابع
انها لا تقطع عن الاضافة نحو فلان كثير المال
بيد انه بخيل والتمثيل المتقدم هنا
تابي هنا لا الا لفاعل التكرار فادا قلت قام
القوم غير زيد وغير عمرو نعم وبكر ورباضافة
غير لا بالعطف وتكون غير ملغاة قوله بغير
متعلق باستثني الوجه ان يقال تنازعه استثني
وبكر ورا وعليه فالعامل نفس غير و ظاهر
كلام الشنوان العامل الاضافة الا ان يجعل الباء سببية
او المصدر بمعني اسم المفعول قوله ومعربا حال
من غير اي اذ قرئ علي صيغة المفعول فان
قرئ علي صيغة الفاعل فهو حال من الفاعل والاول
اولي لان فيه تفاعل المقصود ولانه يلزم علي
الثاني حذف صلة ال الوصف اي معربا بها و قد
تفتح رفعا وجرا لاضافتها الي مبني كما في التسهيل

نحو

نحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة
في غصون ذات اوقال فغير مبنية علي الفتح لا
ضافتها الي مبني وهو مجموع ان نطقت و اجاز الفرا
بناها علي الفتح في ما قام غير زيد لتضمنها
معني الا قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم
غير زيد اي علي اللغة المشهورة اما علي لغة
جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغي
ان يجوز رفع غير قوله وما نفع هذا المال غير
الضرر لعدم امكان تسلط العامل علي المستثني
قوله وفي نحو ما قام احد غير حمار اي لو قوع الا
مستثنا المنقطع بعد نفي او شبهه قوله وفي نحو
ما قام غير زيد احد اي لتقدم المستثني علي
المستثني منه في النفي قوله وفي نحو ما قام احد
غير حمار معطوف علي قوله في هذا المثال قوله
ويمتنع في نحو ما قام غير زيد اي عند غير
الكسائي فانه اجاز في نحو ما قام الا زيدا النصب
بناء علي مذهبه من جواز حذف الفاعل قوله
اصل غير ان يوصف بها اي اصل وضعها كذلك
لما فيها من معني اسم الفاعل فتفيد حينئذ
مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو
مررت برجل غير زيد او بالوصف نحو دخلت

بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي والاصل
هو الاصل والثاني مجاز قوله او شبهها اي
معرفة متشابهة للنكرة معنى وهو المراد بها
الجنس كالموصول في المثال قوله وايضا فهي
اذا وقعت الخ مراده افادة ان غيرا اذا وقعت
بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع
صفة للمعرفة فحاصل الكلام ان كلمة غير
في مثل الآية مراعاة توغلها في الابهام هو
نظرا للفظها فتكون صفة لما قبلها بالنظر
لمعناه ومراعاة وقوعها بين ضدين المضعف
لابهامها فتكون صفة لما قبلها باعتبار
لفظه تدبر قوله فلما ضمنت معنى الا تفريع
على قوله اصل غير ان يوصف بها ومعنى الا
هو الاخراج واعربت حينئذ لمعارضة الشبه
بالاضافة على ان بعضهم يبنيها كما تقدم
قوله فيوصف بها اي وتصير حينئذ اسما
لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها
على صورة الحرف قوله بشرط ان يكون الموصوف
جمعا الخ فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة
محضة المراد بشبه الجمع ما كان مفردا في
اللفظ دالا على متعدد في المعنى كفريق

المثال

المثال الاول وبشبه النكرة ما اريد به الجنس
كالمعرف بال الجنسية قوله لو كان غيري سليمى
الدهر غيره الخ سليمى منادى حذف منه حرف
النداء والدهر نصب على الظرفية بالفعل بعده
والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من
السيوف ما كان ذا ماء ورونق قوله صفة
لغيري وفيه تسمح لان الصفة هي الا الا ان
يقال لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هي
قوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة الخ
انيخت اي الناقة والمراد بالبلدة الاولى
صدرها تشبيها له بها في العظم وبالبلدة
الثانية التي اناخها بها والبغام صوت
الناقة واصل البغام للظبي فاستعاره هو
لصوت ناقته قوله لا يجوز حذف موصوفها
اي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف
غير قوله ونظيرها في ذلك اي في عدم
جواز حذف موصوفها قوله ولا يجوز ان
تنوب عن موصوفها خلافا لابي الايما سياتي في
باب النعت ان كون الموصوف بعض اسم مجرور
بمن او في لقولهم منا ظعن ومنا اقام وقوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب

وميسم قوله الاحيث يصح الاستثنا اي في
تركيب يصح فيه ذلك بخلاف غيرها فانه يوصف
بها مطلقا قوله الا دانق هو سدس درهم
وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كاملا وعلى
الاستثنا يكون مقرا بدرهم الا سدسا قوله
لانه يجوز الا دانقا اي من حيث ان الدرهم
هنا بمثابة الجمع في المعنى لاشتماله على الدوانق
فصح اخراج الدانق منه وهو مبني على ما
اختاره بعضهم من جواز ان يكون المستثنى
منه كلا كما يكون كليا وذهب ابن هشام ومن
تبعه الى اشتراط كونه كليا وعليه فلا يجوز
النصب في نحو المثال المذكور تدبر قوله
لانه يمتنع الاجيد اي لان شرط صحة الا
ستثنا ان يتناول المستثنى منه المستثنى
لزوما وهنا ليس كذلك لان الدرهم اما جيد او
غير جيد قوله وقد يقال انه مخالف الخ اجاب
عنه بعضهم بان المراد بالاستثنا ما هو
اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع فيما لانه
والمثال المتصل لا المنقطع قال الدماميني وهذا
يقتضي كون الشرط المذكور لاغيا لكونه لم
يحترز به عن شي واجيب بان هذا لا يضر

لان

لان الاصل في القيود ان تكون لبيان الواقع
قوله في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اي فانه لا يجوز فيه الا هذه ان تكون للاستثنا
لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ اما
الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما
الهة اخرج منهم الذات العلية لفسدتا
وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج
وليس بمراد واما الثاني فلان الهة جمع
منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاس
تثنا منه هكذا في المغني ويمكن ان يجاب
عنه بما في المطولة قبله تدبر قوله لو
كان معنا رجل الا زيد الخ وجه عدم صحة
الاستثنا فيه ان رجلا نكرة في الاثبات فلا
عموم لها قوله لتعذر الاستثنا اي فيكون عكس
ما ذكره الجماعة قوله الا العوض فذات الا
فيه صفة مع امكان الاستثنا قوله كانتصاب
الاسم بعد الا اي في كونها العامل فيهما ما في
الجملة قبل من فعل او شبهه كما قال ابن
خروف وذلك لان الاسم الواقع بعد غير لما
كان مستثنى بها بواسطة حملها على الا
ومشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل

ما كان يستحقه من الاعراب لولا ذلك على غير
على سبيل العارية و مما يدل على كون الاعراب
في الاصل لما بعد الا جواز العطف على محله كما
يأتي وانطواءالم يكد في الجملة فعلا او شبهه
مما العامل قوله بعض المتاخرين ولعله
استثنى متصلا قوله وعلى الحال عند الفارسي
اي ونووي بمشتق دال على الاستثنا بمعنى قاموا
غير زيد فقاموا مجاوزين زيدا او ورد عليه
ان مجرورها حينئذ لا محل لها وقد نصوا
على انه يراعى في العطف محل مجرورها وقد
يقال مذهب الفارسي والناظم ان ذلك من
العطف على المعنى لا على المحل والعطف على
المعنى مداره على كون الكلام بمعنى كلام اخر
فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل في
الحال ولا في الاصل فاندفع الايراد تدبر قوله
وعلى التشبيه بظرف المكان اي بجامع الابهام
في كل قوله ومراعاة المعنى اي بالمعنى السابق
وهو لا يستلزم وجود محل في الحال كما علمت
قوله بالجر والرفع كان عليه ان يقول و
بالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية
في نحو ذلك قوله انه من العطف على المحل

الفرق

الفرق بينه وبين مراعاة المعنى السابق
ان مدار هذا على كون المحل يستحق ذلك الا
عراب في الحال او في الاصل بخلاف مراعاة ه
المعنى كما سبق ورد بانه ليس هنا ما يقتضي
جر زيد لا في الاصل ولا في الحال وحملها على
الاداة فتقتضي نصب ما بعدها على الاستثنا لكن
نقل النصب الى غير على سبيل العارية كما سبق
فلا نصب له حج قوله الى انه من باب التوهم
مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ
في بعض الاحوال فيراعي ذلك الحال في غيره
ورد بان ما بعد غير ليس له الا الجر في سائر
احواله كما علمت فالاقرب الاول تدبر واعلم ان
تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير في
مراعاة المعنى كما في التسهيل نحو وما هاج هذا
الشوق الا حمامة • تغنت على خضرا سمر
قيودها بجر سمر صفة لحمامة نظرا لكون
المعنى غير حمامة الجمهور على منع ذلك في
الا واولوا البيت بحمل الجر على الجوار او على
انه صفة لخضرا ورد بعضهم الاول بان الجر على
الجوار لا بد فيه من تشاكل الحركة تامل قوله
ما لغير جعلا مفعول اول لاجعل ومفعول ثاني

المحوور قبله اي اجعل ما جعل الغير من الاحكام
ثابتا لسوى بلغاتها الثلاثة قوله من الا
حكام اي كوقوعها في الاستثنا المتصل كقام
القوم سوى زيد والمنقطع كقام القوم سوى
طلل وكوقوعها صفة لنكرة او شبهها
كقوله اما بهم بلا كان فيهم سوى ما قد
اصاب بني النضير وكقبولها تاثير العامل
المفرغ رافعا او ناصبا وكوجوب النصب و
اختياره وضعفه وامتناعه كما سبق قوله
وانه لا احد منهم اي من اهل اللغة بباب
وايضا لكون معنى التركيبين واحدا لانه
لو ثبت قول بكونها ظرف مكان او زمان لاقتضى
اختلاف المعنى فلم تكن وحدة المعنى مجمعا
عليها فتدبر قوله ان من حكم بظرفيتها اي
من النحويين فلا ينافي قوله اسابق لا احد
منهم يقول الخ لان المراد من اللغويين كما
سبق وقوله بظرفيتها اي بكونها ظرف
مكان بمعنى وسط كما سيات قوله خلاف
ذلك اي خلاف ما حكم به من اللزوم فبطل
كونها ظرفا غير منصرف فثبت كونها مثل
غير لعدم الواسطة قوله ولا ينطق الفحشا

من كان

من كان منهم الى الفحشا الكلام السو وهو
منصوب بنزع الخافض اي بالفحشا او ضمن ينطق
معنى يذكر وقوله منا ولا منا سوائيا متعلق
بينطق ومن بمعنى في قوله اي اذا الصبور
اي اذا تركتها في هذه الحالة فاذا ظرفية
حذف ما هي مضافة اليه وعوض عنه
التنوين ولبست اذن الناصبة كما قد يتوهم
قوله ولم يبق سوى العدوان الخ عطف
على قوله فلما صرح الشر فاسى وهو
عريان وسوى فاعل يبق والعدوان بضم العين
الظلم الصريح من عدى عليه ودناهم اي
جازيناهم وما مصدرية اي كدينهم ومفعول
دانوا محذوف اي كما دانونا قوله لو يكن كفيلي
بالمنى لوصل الى كفيل صفة موصوف محذوف
اي جود كفيل او هو من باب التجريد والمنى
ما يتمناه الشخص ويوصله من العطا وسواك
اسم ان والجملة بعده خبرها وشبعي اي
يخيب امله وقد يقال لا يصح الرد بهذا البيت
وما قبله من الابيات لقول المخالف ان سوى
لا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
تامل قوله ان سوى من الظروف اي المكانية

بمعني وسط اي بحسب الوضع وان استعملت عند
هذا المعني في الاستثنا وصارت بمعني غير
وفي كلام بعضهم انها بمعني مكان حيث قال معني
قولهم جا الذي سواك جا الذي في مكانك اي
الذي حل فيه عوضك قوله نحو جا الذي
سواك الخ اي فليست هنا بمعني غير لانها
لا تقع في هذا الموضع وقد يقال لا مانع
منه ويكون سواك خبر مبتدا محذوف اي
جا الذي هو غيرك قوله وهذا اعدل قال
في التوضيح والسواد هب قوله لان كثيرا منه
ذلك لعل الحكم بالكثرة باعتبار ما ذكره هنا
والمراد كثرته في نفسه لا بالنسبة لغيره
فانه ذكر اربعة ادلة فيها الحصر بالجر وستة
من غير ذلك وقوله او بعضه لعله انه
ذلك لعدم اطلاعه علي ما استدل به المص
فيحتمل عدم الكثرة بالنسبة اليه قوله
وبعضه قابل للتاويل ان كان مراده التاويل
بانه شاذ او ضرورة فمسلم وان كان مراده
التاويل بالظرف فليس بظاهر فيما نقله
الشارح عنه من غير المجرور بالحرف تدبر قوله
افهم كلامه اي حيث اثبت لسوي جميع ما

تثبت

ثبت لغير من الاحكام وجواز اعتبار المعني
في المعطوف من جملة احكام غير قوله ان
المستثني بغير قد يحذف مثله المستثني بالا كما
في التسهيل نحو قبضت عشرة ليس الا وفيه
ان المستثني اصطلاحا في قولك قبضت عشرة
ليس غير هو نفس غير لا الواقع بعدها وهو
ضمير العشرة الا ان يقال مراده بالمستثني
معناه اللغوي اي المخرج قوله وبالتنوين
اي في الحالين وعليه فالحركة اعرابية لما
سيأتي في الاضافة قوله تقع صلة الموصول
اي في ظاهر اللفظ والا فهي في الحقيقة
جزء صلة والظاهر انه لا فرق بين سوي
وغير في ذلك سوا قدر المحذوف فعلا او مبتدا
تدبر قوله نحو في سوا الجحيم الخ لف ونشر
مرتب قوله نحو مكانا سوي اي مستو باعتبار
اجزائه قوله سوا والعدم بتوسط صفة
لرجل ورفعه خبر مبتدا محذوف اي هو
سوا والعدم اما مرفوع عطفا علي الضمير
المستتر في سوا واما منصوب علي المعية
وهو المختار لضعف العطف لفظا لعدم الفصل
كما مر قوله بعد الواحد فما فوقه اي وبعطف

علي ضميرها اي الاول حتى يتحقق به التعدد اذ
الاستثنا لا يعقل الا بين شيئين فاكثر و بذلك سقط
ما في بعض الحواشي نقلا عن الدماميني قوله
بلبس وخلا الخ اي مع التمام والاتصال دون
التفريغ والانقطاع وخلا في الاصل لازم
يقال خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه وهذا التضمين لازم في
الاستثنا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالاول لذلك التزموا اضمار فاعله و اما عدا فمتعد
في غير الاستثنا قوله ولا يكون خالدا اي
لا تقعدوا ولا تغضب فيهم خالدا فلا منافاة
بين كونه للاستقبال وكون قاموا ماضيا قوله
مستتر وجوبا اي لما تقدم او لكون الجملة
حالية على الاصح فلو جاز ابرازه لجاز اظهاره فـ
يفوت الربط بين الجملة الحالية وما قبلها
والاول اولى لانه قد يقال في الثاني امتنع
الاظهار لمانع وهو فوات الربط المذكور تدبر
و علل بعضهم وجوب الاستتار بانه لو برز للزم
الفصل بين اداة الاستثنا والمستثنى قوله
فهو نظير ما ذكرنا الخ اي في كون الضمير عايدا
على البعض المدلول عليه بكله السابق اذ

النون

١٩٧

النون عايدة على الاناث وهن بعض الاولاد
المتقدم ذكرهم والفايدة في الاضمار ها هنا
التقييد بالظرف فقط لا يقال محط الفايدة
حينئذ هو الظرف فما فايدة ذكر نسا لانا نقول
فايدته التوطية للظرف بعد افادة في التصريح
قوله وقيل عايد على اسم الفاعل او على الوصف
لكان احسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك
اكرموا الناس عدا اذ التقدير ليس هو اي المكرم
زيدا وهذا ظاهر ان اشتمل الكلام السابق على
فعل فان لم يشتمل عليه فتفسيره من الكلام مما
يعود عليه الضمير ففي نحو القوم اخوتك
ليس زيدا التقدير ليس هو اي المنتسب اليهم
بالاخوة زيدا قوله وقيل عايد على الفعل اي
اللغوي وهو الحدث ولما لم يصح الاخبار على
هذا احتاج هذا القايل الى دعوى حذف المضا ف
مف الخبر كما ذكره الشارح ورد بانه فيه حذف
مضاف لم ينطق به قط وبان تقديره لا يؤدي
المقصود من الاستثنا قوله لانه قد لا يكون
هناك فعل اي يفهم منه الوصف في الاول
ويعود الضمير على حدثه في الثاني اجاب بعضهم
بانه وان لم يكن هناك فعل ملفوظ به لكنه

يتصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير كما سبق
قوله ضمير مستتر اي وجوبا لما سبق قوله وفي
مرجعه الخلاف المذكور والاصح منه ان مرجعه
البعض المدلول عليه بكلمه السابق ونظر فيه
الرضي بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة
البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا
لا يلزم منها مجاوزة الكل واجيب بان البعض
مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل قوله
نصب على الحال اورد عليه ان الجملة الاسمية
اذا وقعت حالا لا بد من اقترانها بقد ولو
تقديرا وهذه لا يتاتي اقترانها بقد لجمودها
واجيب بان افعال الاستثناء مستثناة او يقال
محل ما قالوه في الافعال المتصرفة تدبر قوله
وقيل مستانفة اي غير متعلقة بما قبلها
في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قوله
وصححه ابن عصفور وعلله بعدم الربط ثم
قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف
لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى
فالجواب ان ذلك غير مقاس قوله لا تستعمل
يكون في الاستثناء الخ اي كما لا يستعمل فيه
غير يكون من تصاريف كان قوله شعبة

من

من عيالك اي فرقة منهم قوله الجنا جيفهم بتلد
واسوالي قبلها تركنا في الحضيض بنات عوج
عواكف قد خضعن الي النسور بنات عوج هي
الخيل وخضوعها الي النسور نظرها اليها وهي
تاكل القتلى والمراد بالحي اهل القبيلة والشمط
التي الاشمط وهي التي يخالط سواد شعرها
بياض والمراد بها العجوز قوله حيث ابدا اي
حيث جوجبه وقوله بما قبلها اي في الرتبة
وان تاخر في اللفظ كالبيت الاول قوله مع
ضميرها اي موضع مجرورها وقوله عن تمام
الكلام اي نصبا ناشيا عن تمام الكلام فيكون
الناصب الجملة المتقدمة عليها التي انتصبت
عن تمامها قوله لعدم اطرادا الاول اي لانه
قد لا يكون هناك فعل او شبهه كما تقدم قوله
لا يعد بان الافعال الي الاسماء الخ رده بعضهم
بانه لا يلزم ان يكون معنى التعدية ايصال
معنى الفعل الي المجرور على وجه الثبوت بل
يجوز ان يكون معناها جعل المجرور مفعولا
لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه
الذي يقتضيه الحرف من ايجاب او سلب
وهو هنا مفيد لا نتفا به عنه لا تقتضا به ذكر

نظرا للوضع قوله في عدم التقدير اي بالمعنى
السابق قوله ولانها بمنزلة الاسم في المعنى
رد بانه لا يلزم من كون الحرف بمعنى حرف آخر
مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا
لا تعمل الجر وهذان الحرفان يعملانه قوله
المصدرية هذا اشكل بما تقدم من ان خلا وعدا
جامدان والحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد
وقد يقال الحكم بجمودهما عارض كما تقدم و
الممتنع وصلهما بجامد اصالة او يقال هما
مستثنيان كما ذكره بعضهم وعلى كل فالمصدر
المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ
من كلام الشارح قوله تمل الندامى ما عداني
الخ تمل من الملل وهو السآمة والندامى جمع
نديم والمفعول محذوف وهو المستثنى منه
اي تمل الندامى كل شيء حالة كونهم مجاوزين
اياي او وقت مجاوزتهم اياي وقوله فاني
الخ علة لعدم سآمة الندمان اياه قوله
لا يقع حالا اي لكونه معرفة ولا يؤول بالمشتق
كما قاله بعضهم وقوله كما يقع راجع للمتعب
قوله وقيل على الظرف قال بعضهم فيه تسامح
اذ الذي في محل نصب على الظرف الموصول

فقط

فقط واما الصلة فهي تاويل مصدر ومن معناها
مجرور كما يدل عليه قوله واما الثاني وليس
كما قال لان مراد القايل نيابة المصدر المنسبك
عن الظرف المحذوف وكلام الشارح لا ينافيه و
يشهد له قوله نابت هي وصلتها عن الظرف
قوله كانتصاب غير اي على الاستثنا بناء على مذهب
قوله حينئذ اي حين وقعا بعد ما قوله
لا مصدرية اي لعدم ما توصل به حينئذ قوله
فان قالوه بالقياس اي على ما ورد من زيادتها
بعد بعض حروف الجر نحو عما قليل فبما رحمة
مما خطاياهم فقياس لانه قياس مع الفارق
وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه
بقوله لان ما لا تزاد الخ قوله فهو من الشذوذ
بحيث اي بمكان لا يصح بوابه فيه ومن ابتدائية
كما هو الظاهر قوله وفيما تتعلق به ما
سبق في خلا كان الاولى والظاهر ان يقول
وفي كونها تتعلق او لا تتعلق ما سبق والا فا
لخلاف السابق ليس في العامل الذي تتعلق
به الحكم الا ان يقال وفيما تتعلق به وجود
او عدما قوله في فاعلها اي في مرجع فا
علها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها

قوله وفي محل الجملة كان الاولى ان يقول وفي
ان الجملة لها محل من الاعراب اولا اذ الخلاف
انما هو في ذلك لانها على القول بكونها مستانفة
لا محل لها كما تقدم اللهم الا ان يقال وفي محل الجملة
وجودا وعدما على قياس ما سبق قوله اللهم
اغفر لي ولمن يسمع الخ ليس بنظم بل هو نثر والا
صبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين
لخسة الشيطان استثناه من العموم السابق
تنزيها للمغفرة عنه وجعل ابا الاصبغ قرينا
له في ذلك تنبيها على خسته قوله حاشا
اسا نوبان الخ قال بعضهم يحتمل انه على لغة
من قال ان اباها وابا اباها فلا شاهد فيه على
النصب والبكم بضم الباء من البكم وهو الخرس
وقوم بفتح القاف واسكان الدال اي عجبي بقتيل
قوله انما هو بالحمل على الا اي فيكون منصوبا
على الاستثناء قوله ولا تصحب ما اي مصدرية
كانت او زايدة لانها فعل جامد وما لا توصل
بجامد وحملت الزايدة على المصدرية ولا يرد
خلا وعدا لجوز صحبها عند القياس قوله
وهو الاقرب اي لاتفاقهم على نفي حرفيتها
تكون اقبل للتصرف بخلاف الاستثنائية

فانهم

فانهم اتفقوا على انها تكون حرفا بل اتى معه
بعضهم كما تقدم فضعفت بسبب ذلك قوله
تكون تنزيهية اي مقصودا بها تنزيه الاسم
الذي بعدها من سوء ذكر فيه او في غيره ولا
تستعمل في غير هذا المعنى فلا يقال قتل الناس
حاشا زيد قوله بالحذف اي حذف الفها الاولى
تارة والثانية اخرى كما تقدم قوله بنفيان
الحرفية اي لان الاصل في الحرف عدم التصرف
ومراده ان لم يقم دليل على الحرفية فلا يرد سوف
قوله ولا يثبتان الفعلية اي التي هي المدعي
وذلك لان اثباتها متوقف على نفي الاسمية وما
ذكر لا ينفيها قوله والمعنى في الاولى جانب
يوسف الخ فحاشا بمعنى جانب وفيه ضمير عايد
الى يوسف ومفعوله محذوف لدلالة المقام
عليه قوله حاشا الله بالاضافة اي لا بسبب
كونها جارا ومجرورا كما توهم بعضهم لانها تخرج
عن الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى
ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار
لا يدخل على مثله قوله ابو السمال باللام لما
تقدم قوله ان تكون مبنية ولذلك ادعى
بعضهم انها اسم فعل بمعنى اتبرا او تبرات

ويرده اعرابها في القراءة الاخرى قوله لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معنى
الحرفية الاستثنا ومعنى التنزيه بمعنى الابعاد
عن السوء وهما متغايران قوله والمعنى الخ
مبنى على ان جملة ما حاشا فاطمة من كلام
الراوي كما تفصح عن ذلك ما بعده قوله انها
المصدرية اي كلمة ما في الحديث وقوله وحاشا
الاستثنائية جملة من مبتدا وخبر ويحتمل
ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا في الحديث
باعتبار كونه كلمة لفظ قوله ويرده ان في معجم
الطبراني الخ وجه الرد ان ما في قوله ولا غيرها
زايدة لتاكيد النفي فينبغي حينئذ ان تكون
ما نافية لا مصدرية ويكون ذلك من كلام الراوي
قطعا قال الدماميني وهذا ليس بقاطع لاحتمال
ان تكون لا نافية وغير مفعول لاستثنى
محذوفا اي ولا استثني غيرها فيكون من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم وانت خبير بان هذا
الاحتمال بعيد لا نظر اليه فيلتفت فعلى الرد
بالاول لظهوره كما افاده الشمني قوله وانما
تلك حرف او فعل جامد الخ مراده بذلك
رد ما توهمه المبرد قوله مع ان الذي بعدها

مبنية

مبنيه على اولويته اي وذلك مناف للاستثنا
لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بل هو اولى منه
المتقدم بالحكم وذهب الكوفيون الى انه
مستثنى اي مخرج مما قبله من حيث اولويته
وقوله بما نسب متعلق باولويته اي بكونه
اولى بما ذكر قوله مطلقا اي معرفة او نكرة قوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل صدره الا رب يوم صالح
لك منهما وسي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو
قلبت يا لاجتماعها ساكنة مع الياء وادغمت فيها
ودارة جلجل اسم لغدير ويوم دارة جلجل هو
يوم دخول خدر عنيزة ويوم عقر مطيته
للعذارى حين وردت على الغدير فيغتسلن
فقعد على ثيابهن وقال والله لا اعطي واحدة
منكن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخرنه فابين
ذلك حتى تعالى النهار فخرجن واخذن ثيابهن
ثم قلن له قد حبستنا واجعتنا فذبح لهن
ناقته قوله خبر لمضمر محذوف اي وجوبا
لما تقدم من ان لا سيما بمنزلة الا وهي لا يقع
بعدها الجملة قوله مفتوحة سين اعرابا اي
لانه اسم للا التبرئة وخبرها محذوف تقديره
موجود قوله كما يقع التمييز بعد مثل اي

الذي هو بمعناه فيكون تمييزا مفردا وكلامه
يشعر بان التمييز نسبي والذي في كلام غيره
انه تمييز لما وهي نكرة تامة قوله بمعنى
الجمهور ولذا قال بعضهم ولا اعرف له وجها
ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما بمنزلة
الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الا
ستثناء اي المتصل خلافا للدماميني قوله
ودخول الواو اي الاعتراضية قوله من
استعمله على خلاف ما جاء اي ابن لم يجعل بمعنى
خصوصا والا جاز حذف ما بعده والاتيان
بالحال مفردة او جملة وبالجملة الشرطية
كما نص عليه الرضي ويكون منصوب المحل على
انه مفعول مطلق مع بقائه على كونه اسم لا
التبرئة كقولك احب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه
وكقولك احبه ولا سيما وهو راكب او ولا سيما
ان ركب وبهذا سقط قول المرادي وما يوجد
في كلام المصنفين من قولهم ولا سيما والامر
كذا تركيب غير عربي نذير قوله انها قد
تخفف اي تحذف باؤها الاولى فيكون محذوفه
العين ويؤيد ذلك قول الدماميني نقل سيما هـ

بالتثقيل

بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا قال بعضهم
ولم اقف عليه من جهته قوله منه بالعقود وبالا
بيات لا سيما الخ فيه تكثير الفائدة وفي بعض قوله
نصب على الحال اي ولا سيما متفقين قاموا لا
سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام
وشرط ذلك عنده ان لا يقترن بها الواو
والا كانت اسم لا التبرئة كما قال غيره لان
الحال المفردة لا تقترن بالواو والفارسي يكتفي
بالتكرير المعنوي من لا الداخلة على الحال وهو
موجود لان المعنى قاموا لا مساويين لزيد في
حكم القيام ولا اولى منه قوله اسم لا التبرئة
وهو منصوب ان اضيف بان جر الاسم الواقع
بعدها او جعلت ما موصولة او موصوفة
ومبني ان لم يضف بان نصب الاسم وجعلت
ما كافة كما هو راي الشارح وهي كثل منونهل
من الا بها فلتنقيحه الاضافة تقريبا فيصح كونه
اسما لا دوان اضيف الا معرفة الحال وهي
لغة مطلق على الوقت الذي انت فيه وعلى
ما عليه الشخص من خير او شر واصطلاحا متغلبة
عند او لحصها على احوال وتصغيرها على احويلة
واشتقاقها من التحول قوله يذكر ويؤنث اي

في لفظه وضميره ووصفه ومعناه لكن الارجح
في الاول التذكير وفي الثلاثة الاخيرة التانيث
قوله وصفا اي صريحا او مؤولا به فدخلت
الجملة وشبهها فانهما في تاويل الوصف قوله
منتصب اي اصالة وقد يجر لفظه بالبا الزايدة
ان نفي عامله لكونه خبرا في المعنى كقوله فما
رجعت بخايبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها
او بمن الزايدة نحو ما لنا ان نتخذ من دونك
من اوليا بينا نتخذ للمفعول ويلزم عليه ان
الملايكة اثبتوا لانفسهم الولاية لكن لا ينبغي
اتخاذهم اوليا دونه قوله معنهم في حال اي في حال
كذا فهو على نية الاضافة والمضاف اليه منوي
متعذر الثبوت اي لا يصح التقدير الا به فينبغي
ان يضبط بغير تنوين لسقوطه بالاضافة
كما نبه عليه البصير قوله ويخرج نحو القهقرى
وهو الرجوع الى خلف فهو نوع من الرجوع
لا وصف وقد مشى في ذلك على مذهب ابن
عصفور القايل بجواز الاخراج بالجنس وفي
عبارة بعضهم انه لم يقل به احد غيره وهو
مخالف لما عليه عامة اهل الميزان من انه انما يوتى
به للادخال ووافق ابن عصفور السعد وجماعة
منهم

منهم الفاكهي فقالوا اذا كان بين الجنس والفصل
عموم وخصوص من وجه جاز ان يخرج بخصوص
كل منهما ما دخل في عموم الاخر افاده البهوتي
قوله ما صيغ من المصدر ليدل على متصف اي
او ما اول به لتدخل الجملة وشبهها لما سبق
قال سم ان اراد مطلقا فمسلم ولا يفيد وان اراد
هنا ففيه نظر لانه لا يوافق التمثيل بعد ا
ولا قوله الاتي يغلب لكن ليس مستحقا بل الملايم
لذلك ان يراد بالوصف ما دل على معنى في موصوفه
وقد يقال نختار الثاني والمراد ما صيغ من
المصدر بنفسه او بمعناه الا انه لا يناسب قول
الشارح فيما سياتي تقع الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق في ستة مسايل تاتي قوله وذلك اسم
الفاعل الخ امثلتها على الترتيب جا زيد راكبا
وضربته ملفوفا ورايته حسن الوجه والعجبني
منى كما وافقهم احسن من اخيه قوله لتخرج النعت
اي لكون المنادى والمراد منتصب وجوبا كما
اشتمل عليه الشرح ولك ان تقول يخرج غير المنصوب
بنا على الظاهر واما المنصوب فيخرج بما بعده
قوله يخرج التمييز اي لانه على معنى من لا في
اذ هو في المثال مثل البيان جنس التعجب

منه لا لبيان هيئته قوله ما يستغني عنه من
حيث هو هو اي اللفظ الذي يستغني عنه
اي لا يتوقف عليه الكلام النحوي والضمير الاول
لما والثاني لمضمون يستغني عنه اي من حيث اللفظ
المعهود مستغني عنه وهو المراد بقول بعضهم
ما يتم الكلام النحوي بدونه لا ما يستغني عنه
اي مطلقا اي من حيث ذاته ومن حيث العوارض
التي تعرض له قوله لان فيه خللين اي بزوال
بجعله تتميما للتعريف ولم يظهر كونه جعله
تتميما للتعريف مزيلا للخلل الاول لانه لا يخرج
كونها منتصب جزءا من التعريف ولعل عبارة الشيخ
فيها قصور والاصل الاولى ان يكون قوله
كفردا اذ هب تتميما للتعريف وان يكون منتصب
خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة لان فيه
خللين الخ اي فيكون الحكم حينئذ بعد تمام
التعريف لا منه وانما قال الاولى ولم يقل الصواب
لامكان الجواب بما نقل عن السيوطي من
ان منتصب ليس حكما بل المراد نطق به في كلام
العرب منصوبا والعرب لم يقع منهم حكم وبما
اجاب به الشنواني حيث قال قوله تعريفا للمثنى
بحكمه اي والحكم فرع التصور والتصور موقوف

على

على الحد فيلزم الدور وجوابه انه يكفي في الحكم
التصور بوجه ما هو غير الحد قوله ليخرج النعت
المنصوب الخ علة للنفي وهو التقييد فيكون
النفي منصبا عليه بمعنى ان التقييد لاجل الا
خراج منتف ولا يقال هو خارج بالقيد بعده
لانه يفهم في حال كذا وان كان بطريق اللزوم
والناظم لم يقصد الافهام بكونه بطريق القصد
قوله وان كان ذلك اي فهم معنى الحالية وهو
افهام في حال كذا لازما لنحو هذا المثال اي
موجودا فيه لكنه ليس بحال لعدم قصد
معنى الحالية منه فلا بد من اخراجه بقيد
اللزوم فقد يقال المتبادر من قولنا منهم في حال
كذا ان المراد كون الافهام مقصودا واللفظ
يحمل على ما يتبادر منه قوله مشتقا لا يغني
عنه التمثيل بفرد لانه لا يفيد كونه مطلوبا
او غالبا قوله لكن ليس الخ قال بونه مع ما قبله
دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح و
مستحقا بكسر الحاء وفتحها وعلى الاول يكون
اسم ليس ضمير الحال وعلى الثاني يكون ضمير الكون
قوله كما في الحال المؤكدة اي لمضمون جملة
قبلها كالمثال الاول او لعاملها كالمثال الثاني

با

او لصاحبها تحولا من صفة الى وصف كلهم جميعا
قوله والمشعر عاملها بتجدد صاحبها اي حدوثه
بعد ان لم يكن وجه ماخذ اللزوم انه حيث كا
نت الحال مقارنة للخلق اي الايجاد كانت لازمة
تتغير فلا يتغير الانسان عن الضعف الجبلي
ولا الزرافة عن الطول المذكور لمقارنتها لخلقها
لا يرد عليه مثل خلق الانسان طفلا لان انتقاله
من طور الى طور بمنزلة خلق جديد وصارت الحالة
الثانية لازمة للخلق المتجدد افاده البهوتي
ومثل له ابن الناظم بقوله انزل اليكم الكتاب
مفصلا ورده في المغني بان الكتاب قديم فكيف
يكون العامل مشعرا بتجدده اجاب عنه الشمني
بان المراد ان العامل يشعر بالتجدد ويرد عليه
ولا يلزم من دلالته عليه تجدده بالفعل لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف الدلالة
على ظاهرها على انه امتنع تجدد الكلام النفسي
والمتصف بالنزول اللفظ الدال عليه ولا يمتنع
تجدده قوله الزرافة بفتح الزاي افصح من
ضمها قوله يداها بدل بعض من الزرافة واطول
حال من يديها لازمة ومن رجليها متعلق با
طول لكونه اسم تفضيل وعامل الحال خلق .

وهو

وهو يدل على تجدد المخلوق اي حدوثه وبعضهم
قال بداها اطول على المبتدا او الخبر وتكون الجملة
حالية ولا تنتفي الحالية بل تجوز الوصفية
لان الزرافة معرفة بال الجنسية قوله جاء به
سبط العظام الخ السبط بفتح السين وسكون
الموحدة حسن القد اي ولدته على تلك الحالة
واللواء الراية الصغيرة قوله وغيرهما اي
غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها
ولا ضابط لذلك اي الغير بل مرجعه السماع قوله
قائما بالقسط حال من فاعل شهد وهو الله ولا
شك ان قيامه بالعدل لازم له وافرده
بالحال لعدم الالتباس فلا يرد انه لا يجوز جاء زيد
وعمرو راكبا قوله ويكثر الجمود الخ اي يقع مع
غلبة الاشتقاق لا انها تغلب كثرة الجمود
في المذكورات قوله او مفاعلة الخ كان الاولى
ان يوخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدي
تاول بلا تكلف ويقول من كل ما يدل على
مفاعلة الخ قوله بكذا اي بان لمد قال سيبويه
لما كان لك في سعيا لك بيانا وهذا جار في جميع
الامثلة التي فيها المجرور قال بعض شيوخنا
والوحدات الجار والمجرور في قولك مدا بكذا او يدا

ببيد صفة لما قبله اي مدا كابنا بكذا وبدا كابنة
مع بيد وليبو على حد سنخيا لك لان سنخيا مستعمل
بالمعنى لكنه لم يعلم من وقع له السنخ فيبقى بابه
لمجرور وأما نحن فيه فالمعنى المراد لم يستفد
الا بمجموع الجار والمجرور وما قبله فتلخص ان
القانون المعروف عند الاعراب ان يقال منها
حال والجار والمجرور صفة لتلك الحال المؤول
بها هذا اللفظ ماخوذة من مجموعهما وكذا
نقيا الخ بدا بيد تامل قوله اي مسفرا بفتح
العين حال من المفعول المحذوف اعني البر
وبكسر العين حال من الفاعل قوله اي متقا
بمعنى عبارة التوضيح متقابلتين وهي
اولى كما هو ظاهر قوله اي كاسد الكاف اسم
بمعنى مثل لان اصل الحال ان تكون وصفا و
يجوز ان يكون تفسير معنى فتكون الكاف
حرفا وكلامه يقتضي ان الاسد ليس مستعملا في
زيد بل في الحيوان المفترس بخلاف رايت
اسدا في الحمام وعبارة التوضيح تقتضي كونه
مستعملا في زيد حيث قال كر زيد اسدا اي شجاعا
قوله وادخلوا رجلا رجلا اي او رجلين رجلين
او رجالا رجالا وضابطه ان ياتي بالتفصيل .

بعد

بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا قال الرضي وفي نصب
الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وابن
جني الى انه صفة للاول والفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل و
المختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول
لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض
قيل ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على
تقدير حرف الفاء لكان مذهبا حسنا ونص
الاخفش على انه لا يجوز دخول غير الفاء من حروف
العطف في المكررات قال الدماميني ثم كالفاء نحو مضوا
كلمته ثم كلمة قوله قد ظهر اي من قوله
اي مسعرا فانه يدل على ان التاويل جار في الحال
الدالة على سعر تامل قوله خلافا لما في التوضيح
اي من ان الحال الدالة على سعر من الجامد الذي
لا يؤول قوله فتمثل لها بشرا سويا دعوى
الغالبية يقتضي انه تمثل في حال كونه بشرا
ولا يخفى انه في وقت التمثل ملك لا بشر فالا
قرب انه منصوب بنزع الخافض اي تمثل لها ببشر
وبصورته قوله وتسمى حالة موطئة
بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة وتمهيدا
للنعت بالمشتق او شبهه قوله او دالة معطو

على موصوفة وقوله او طور بمعنى حال معطوف
على عدد وقوله واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة
اي تفضيل له او عليه قوله واسجد لمن خلقت
طينا طينا حال من منصوب خلقت المحذوف
لا من من لان الحال قيد في عاملها والطين
ليس قيدا لاسجد لعدم مقارنته له على انه
ليس مقارنا لخلقت ايضا لان الطين سابق
على خلق ادم فالاولى جعله منصوبا بنزع
الخافض اي من طين قوله من المؤول با
لمشتق اي مفرقا اعرابيا ومستويا في صفة هو
البشوتة في الاول وصعد ودا في الثاني ومصورا
في الثالث ومنوعا في الرابع ومصوغا في
الخامس ومتاصلا في السادس قوله ان عرف
لفظا اي في لسان العرب فالاتيان بها معرفة
مقصور على السماع قوله وكلمته فاه الي
في قيل ان فاه حال اي مشافها وعليه الشارح
و عليه فالجار والمجرور للتبيين فلا يتعلق بشي
وهو مذهب سيبويه وقيل هو منصوب
على حذف الجار اي كلاما صادرا من فيه الى في
وهو راي الاخفش وقيل ان فاه الي في جملة
في موضع الحال ولا تقدير في الجملة فهو

الاعراب

الاعراب جعل الاعراب على جزئها الاول وقيل
هو حال نايبة مناب جاعلا اي جاعلا فاه الي في
وفي رواية سيبويه كلمته فوه الي في بالرفع
قوله وارسلها العراك الضمير للابل والعراك مصدر
عارك قوله وجاؤا الجماء الغفير وروي جاء غفيرا
على الوصل والجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير
من الغفر وهو الستر اي ساترين لكثرتهم وجه
الارض وحذفت التاء من غفير وان كان بمعنى
غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول قوله
وكلمته مشافهة بصيغة اسم الفاعل المضاف
وسياتي انه ايضا فتنبه لا تقييده التعريف مما في
بعض النسخ من انه بفتح الفاء وبناء التانيث غير
ظاهر لانه حينئذ مصدر لا مشتق قوله لئلا
يتوهم كونه نعتا اي ولو منقطعا عند اختلاف
الحركة وقد يكون الاعراب خفيا فلا يمنع الا
ختلاف في الحركة من التوهم وبالجملة فلا
حاجة لدعوى ان التوهم انما يكون عند الاتفا ق
في الحركة وطرد الباب في غيره وقيل
انما التزم التنكير لان المقصود بالحال تقييد
العامل فقط وهو حاصل بالنكرة فلو عرف
الحال كان تعريفه ضايعا قوله تعريفه مطلقا اي

سوا انتصب معمن الشروط اولا وحجتهم في ذلك
القياس على الخبر لكون الحال خبرا في المعنى وعلى
ما سمع والتاويل فيه خلاف الاصل قوله فالمحسن
والمسي حالان الاول من المبتدا على راي سيبويه
والثاني من الضمير المجرور بعلى وذهب الجمهور
الى ان نصبهما بتقدير اذا كان قوله تناولهن
بالشروط اي والشرط يقع التقييد به من غير
شرط فكلة اما هو بمعناه قوله ان وحده حال
من الفاعل اي حالة كوني موحده في الرؤية
فهو مصدر محذوف الزوايد واصله ايجاد
موردا باسم الفاعل قوله ان يكون حالا من
المفعول اي حالة كونه منفردا وعلى هذا
فهو مصدر وحد يحيد بمعنى انفرد لا مصدر
محذوف الزوايد لان اسم الفاعل منه موحد
بمعنى معود تذبو قوله بقول رايت زيدا
وحده اي ليطابق ما قبله في التكلم وعبارة
بانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
وظاهر كلام الدماميني ان الضمير في وحده
عايد الى المفعول مطلقا سوا جعل حالا من
الفاعل او المفعول وعلى الاول من
اضافة المصدر لمفعوله وعلى الثاني من

اضافة

اضافة المصدر لفاعله وهاجا بزائد وهذا
هو الموافق لما اسلفناه قوله وبه مثل سيبويه
جملة معترضة بين المبتدا وهو ويحه و
خبره جملة تذل الخ قال والشنواني ان كان
وجه الدلالة تقتضي كون الحال هنا من الفاعل
لكون المجرور نكرة فالمبتدا عند احد المسوغات
فعنده ان مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز
بقلته كما سياتي فيحمد والصحة لا تدل على ما ذكر
وان كان غير ذلك فلم يتبين قوله فهو
مصدر اي انا احق منا وحدا وحد يحد بالتخفيف
او نايب المصدر اي اسم مصدر لان احد منه
وحد بالتشديد وكان متعديا وجود الاول
وقيل المراد فهو مصدر انا احق من وحد او
وحدا او نايب مناب المصدر اي اسم مصدر قوله
على الظرفية اي المكانية وقيل هو منصوب
على التوسع والاصل زيد على وحده قوله
ومصدر منكر الخ هذا اشارة الى وصف اخر
منها وصاف الحال وهو ان يكون نفس صاحبه
في المعنى قوله وقتلته صبرا هو ان يحبس
حيا ثم يرمى حتى يقتل قوله وذهب الاخفش
والمبرد الخ رد عليهما بانه يلزم عليه حذف

عامل المؤكد وهو اما ممتنع او بعيد عن الجواز
وبانه لازم التنكير ولا دليل على العامل المحذوف
لا يصح ان يكون الدليل العامل السابق لان العام
لا يدل على الخاص ولا المصدر والا لاكتفي في كل
موضع لان كل مصدر يدل على فعله قوله
والعامل محذوف محله عند الاخفش ان لم
يكن المصدر وافقا بعدا ما والا فالعامل فيه
ما تجده الفا كما سيأتي قريبا قوله وقيل هي
مصادر على تقدير مصادر اي نائبة عنها
في النصب على المفعولية المطلقة قوله
على حذف مضاف اي هو الحال في الاصل فلما
حذف ناب منابه المصدر فتحصل في المصدر
المنصوب اربعة اقوال الاول انه المصدر هو
الحال بتاويله بالمشتق الثاني انه مفعول به
مطلق لعامل محذوف والجملة في محل نصب
على الحال الثالث انه مفعول مطلق وعامله
ما قبله على تاويله بعامل من لفظ المصدر
الرابع انه على حذف مضاف هو الحال قوله
فيما هو نوع من عامله اي مدلول عامله قوله
قولهم انت الرجل علما اي ونحوه مما قرن فيه
الخبر بال الدالة على الكمال فعلما حال من الضمير

في الرجل

في الرجل لان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل
الضمير فالعامل في الحال ما في الرجل من معنى
الرجل اذ معناه الكامل قوله ونبلا بضم النون
الفضل كالنبالة من نبل بالضم فهو نبيل قوله
يحتمل عندي ان يكون تمييزا اي لانه فاعل في
المعنى اذ المعنى انت الكامل علمه ويدل له انه يقال
هو قارئ لتراو الخليل عروضا وسيبويه نحوا
او هذه ليست باحوال ولا مصادر ونقل عن
ثعلب ان علما مفعول مطلق لتأول الرجل بالعالم
قوله نحو زيد زهير شعرا من كل خبر شبه به
مبتدأوه اذ التقدير زيد مثل زهير في الشعر
فشعرا حال والعامل فيه ما في زهير من
معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب
الحال ضمير مستتر في زهير لتاويله بالمشتق
قوله نحو اما علما فعالم اي من كل تركيب وقع
فيه الحال بعد اما في مقام قصد فيه الرد
على من وصف عندك شخصا بوصفين وانت
تعتقد اتصافه باحدهما دون الاخر قوله
ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء فيتبع
فيه المرادي لكنه مناف لقول السعد ان
معمول ما بعد فاء الجزاء لا يتقدم عليه قوله

نحو اما علما فمهود وعلم الخ وجه عدم عمله
فيها فقبله جمود المضاف وكون المضاف اليه لا
يتقدم ما يتعلق به على المضاف مع كون المضاف
اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا ليكون صاحب الحال
قوله مفعول له اي والعامل فيه فعل الشرط
المحذوف كما تقدم قوله مفعول مطلق
اي منصوب بعالم اي مهما يذكر شي فالمذكور
عالم علما فهو مصدر موكد وفيه ما تقدم
عن السعد وان المعرف لا يكون موكدا افاده
زكريا قوله وهذا القول عندي اولى
الخ اما وجه اولويته واحقيته من القول
بالحالية فلاطراده في حالتي التعريف والتنكير
ولجوازه مع النيابة عن الفاعل ولمجيئه
غير موول بالمشتق نحو اما قرشيا فانا افضلها
والحال ليست كذلك واما وجه اولويته واحقيته
من القول بانه مفعول له فلقلة نصب
المحلى مفعولا له كما مر واما وجه اولويته و
احقيته من القول بانه مفعول مطلق
فلان المصدر الموكد لا يكون معرفا وعوده
ربما ذكره الخلاف الاصل ولمجيء غير المصدر
هنا كما علمت قوله مراد علم جنس للتبديد

على

على الكسر كحذام قوله نحو ادخلها الاول اي
من كل مصدر محلى بال وقيل هو مفعول مطلق
مقدر اي ادخلها بتقدم الاول وقيل قوله
والصحيح انه على الثاني وقيل الخ اي الصحيح من
المذاهب الاربعة المتقدمة في التنكير قوله
لانه كالمبتدأ في المعنى اي لكونه محكوما
عليه معنى واورد عليه انه قد يكون فاعلا
ويبقى تنكيره خلاف الغالب ويجاب بانه لما
كان موخرا ابدا كان في قوة الموصوف بصحة
الحكم عليه فهو نكرة مخصوصة معنى وقيل
انما لم ينكر غالبا لانه لو نكر لكان احتياجه لما
يخصصه ويميزه من غيره مثلا لو اكثر
من احتياجه لما يفيد الحدث المنسوب اليه
لان الاولى تبيين الشي اولا ثم تبيين الحدث
المنسوب اليه قوله فان تأخر كان ذلك
مسوغا الخ اي لانه حينئذ لا يلتبس الحال
بالوصف لعدم جواز تقدمه على الموصوف
بخلاف ما اذا لم يتأخر فان الالتباس موجود
في حال انتصاب ذي الحال ثم طرد المنع
وفيه ان اللبس موجود حال تخصيص النكرة
واجيب بضعف اللبس حينئذ لانها لما

تخصصت انساق الذهب الي حمل المنصوب علي
الحال هكذا قيل وهو يقتضي ان التقديم لدفع
اللبس لا للتسويغ وقد يقال لا مانع من ان يكون
لهما معا انتهي قوله لمية موحشا طلل تمامه
يلوح كانه خلل يكسو الخا جمع خلة بالكسر
ايضا وهي بطانة يغشي بها اجفان السيوف
منقوشة بالذهب وفيه ان صاحب الحال
المبتدا حينئذ وهو مذهب سيبويه فالا
ولي ان يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر
وحينئذ فلا شاهد فيه قوله فاو الجسم
منه بينا لو علمته الخ فالجسم خبر مقدم لشحوب
من شحب جسمه بالفتح شحوبا وبالضم شحوبة
اذا تغير ومنه حال من الجسم وبينا اي ظاهرا
حال من شحوب والشاهد فيه ولو علمته
بكسر التا معترض بين الحال وصاحبها والجواب
محذوف اي لرحمتني قوله كقراءة بعضهم هي
قراءة شاذة ومثل ابن عقيل لذلك بقوله
تعالي فيها يفرق كل امر حكيم امرا فامرا
المنصوب حالا من المضاف اليه لوصفه
بحكيم وفيه ان شرط مجي الحال من المضاف
اليه كون المضاف اليه لو صفته عاملا

اوجزا او لجزء وذلك غير موجود فالوجه
كونه حالا من الضمير المستتر في حكيم او من
ضمير انزلناه او مفعول مطلقا قوله ما حو
بالخا المعجمة اي شاق للبحر واليم البحر وشحونا
اي مملوا وقد يقال لا شاهد فيه ولا فيما قبله
لاحتمال ان تكون الحال من المستتر في المجرور
قوله اي يظهر الحال اي ذو الحال بحذف المضاف
او اكتفي باللازم اذ لا يقع الحال بعد نفي الاو
صاحبها كذلك هكذا قيل وفي الثاني نظر
اذ قد ياتي النافي عند صاحب الحال نحو جا رجل
لا راكبا ولا ضاحكا قوله من بعد نفي الخ اي لان
النكرة تصير حينئذ مستغرقا فيزول الابهام
ويدخل في النفي فلما رجل قايما وما اشبهه
قوله والاستفهام قيل اي الانكاري والظاهر
بقاوه علي عمومه علي قياس ما سبق في المبتدا
قوله نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم فالجملة حال من قرية وجعلها الزمخشري
صفة واتي بالواو لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف والمشهور الاول وقد يقال ذكروا ان
من جملة المسوغات اقتران الجملة الحالية
بالواو فلا حاجة لاعتبار وقوعها بعد نفي

ويجاب بانه يصح اعتبار كل منهما مسوغا او يقال
محل كونه الاقتران مسوغا في الايجاب اما في
النفي فلا تدبر قوله ما حم من موت حمى واقيا
تمامه ولا ترى من احد باقيا اي قدر و
حمى مادة الحماية والحفظ وواقيا حال منه
وفيه الشاهد قوله لا يركنن احد الى الاحجام
الخ الاحجام التأخر والوغى الحرب ومتخوفا حال
من احد وفيه الشاهد والحمام الموت قوله
يا صاح هل حم عيش باقيا فترى الخ صاح منادى
مرخم والاستفهام انكاري وحم قدر وباقيا حال
من عيش وقوله فترى الخ جواب الاستفهام
قوله مما ورد فيه صاحب الحال الخ اي قياسا
عند سيبويه خلافا للخليل ويونس قوله
فقعدة رجل بكسر القاف حال منه اي مقدارها
بمعنى اقعدة رجل قوله لان الواو ترفع
توهم النعتية هذا التعليل يقتضي ان
وجوب التعريف او ما يقوم مقامه لترفع التباس
الحال بالوصف وكلامه السابق في التعليل يقتضي
ان ذلك للتسويغ فبينهما تناف واجيب
بانه اشار الى صحة التعليل بكل من العلتين قوله
نحو هذا خاتم حديدا وجه كون الوصف بما ذكر

خلاف

خلاف الاصل كونه جامدا فلا تنافي والتبعية
اليه الى الذهن فلا لبس قوله مع معرفة اي او مع
نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة له
معها مقبلين قوله والموصول في موضع النصب
اي ان يكون حال والكاف في موضع جر
بالاضافة وهو اعم فائدة لشموله تقدم الحال
على صاحبه وعامله جميعا قوله اي منع اكثر
النحويين انما صرف عبارة الناظم عن ظاهرها
نظرا للواقع وانما نسب الناظم المنع الى الجميع
حينئذ تنزيلا للاكثر لقلة المخالف لهم منزلة
الجميع قوله بان يتعلق العامل بالحال اي في
المعنى والعمل ثان اي تابع لتعلقه بصاحبه من
ذلك قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين اي
مع التصريح بالواسطة كما يدل عليه ما قبله
وما بعده فلا يرد مررت برجل كريم وقول بعضهم
اي بدون اتباع وان كان صحيحا في نفسه لا
يلايم كلام الشارح تدبر وايضا لو تعدى الى الحال
بالواسطة لالتبس الحال بالبدل قوله التزام
التأخير اي ليكون الحال في حيز العامل وقيل
حملا على المجرور بالاضافة قيل لان الحال لما
كانت صفة في المعنى لصاحبها وهو مجرور

بالحرف كانت مجرورة في المعنى بالحرف والمجرور لا
تتقدم فكذا ما هو في حكمه قوله وايضا فقد
ورد الخ اورد عليه ان ما استدل به من الادلة
والابيات محتملة للتاويل فلا تنهض حجة
لدعواه واجيب بان ظاهرها يشهد له ولا
خفا ان الضعيف في بعضها لا يقدح ولا عدول
عن الظاهر مع مساعدة القياس قوله وما
ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من
المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وا ورد
عليه انه يلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدية
ارسل باللام والكثير تعديته بالى واجيب
بانه نص على جواز تقديم الفاعل او المفعول
المحصور بقوله وقد يسبق ان قصد ظهر
فيقاس هذا عليه وباب التخريج على التعليل اذا
كان قياسا ما هنا سايغ قوله تسليته طوا
عنكم بعد بينكم الخ طوا بمعنى جميعا حال من
المجرور بعده والبين الفراق وحتا ابتدايية
قوله لئن كان برد الما هيمان صاديا الى حبيبا
خلقت لها بالشعر بئر زمزم وذو الرشى فوق
المتسهوق وتيبو هيمان من الهيام وصاديا
اي عطشان وهما حالان من المجرور بعده

وبعده

وبعده قوله انها لحبيب اي لاحب منه كما
يدل عليه المقام قوله فان تك اذواد اصبن
ونسوة الخ الاذواد جمع ذود وهو من الابل
ما بين الثلاثة والعشرة وحبال اسم رجل
وفرغا حال من قتل المضاف اليه وهو بكسر
الفا وسكون الراو بالغين المعجمة اي هدرا
قوله مشغوفة بك قد شغفت الخ بك متعلق
بشغفت ومشغوفة حال من الكاف اي قد
شغفت بك حالة كونك مشغوفة قوله
اذا المرء اعيته المروة ناشيا الخ المرء بالنصب
على تقدير اذا اعيت المروة المرء وبالرفع
على تقدير اذا اعيي المرء وقوله ناشيا اي
شابا وكهلا حال من الضمير المجرور ويليه بعده
قوله وحمل الادلة على ان كافة الخ قيل هذا
الحمل تعسف كما قاله الدماميني فلا يرد على المص
لان الاحتمال البعيد لا يقدح في الادلة
الظنية قوله وان التا للمبالغة اورد عليه
ان كون التا للمبالغة سماعي واجيب بان هذا
مقام احتمال وهو كاف في نقض الدليل و
تقدم ما فيه قوله جاز قيل لعله لعدم ظهور
الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني

فلا حاجة حينئذ لتقويض لزوم التاخير
عن تسلط العامل بالواسطة اذ لم يظهر
لها عمل فضعفت قوله فان كان زايدا جاز
التقديم استثنى منه بعضهم الزايد الممتنع
الحذف او التقليل نحو احسن بزيد مقبلا
وكفى بهند جالسة فانه لا يجوز التقديم حينئذ
قوله او ان زاد بعضهم كون صاحبها معمولا (?)
منصوبا بكان او ليت او لعل او فعل تعجب او
صلة ال او صلة الحرف المصدري قوله
الان او غدا انما قيد بذلك لتكون الاضافة
لفظية اذ لا يكون مشبها للفعل وعاملا
عمله الا ح بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي
فانه غير عامل فتكون اضافته محضة
وانما جاز مجي الحال من المضاف اليه وتقديمه
في اللفظية لانها في نية الانفصال فهو
مفعول به وتقديم حاله عليه جايز قوله
الا مستثنيين ومتدريين حال من الوسيلتين (?)
مقتضى ما تقدم في قوله وقد يبيح ان
فقد ظهر جواز التقديم هنا اذا تقدم
مع الا قوله كما اذا كان محصورا دخل تحت
الكاف اما يكون صاحب الحال مضافا الى ضمير

ما بلا بعضها

ما بلا بعضها نحو جاز ابو هند اخوها قال
الناظم وولوه قوله وذكر بايا باه اي وذكر هذا
الوصف المذكور بابي جواز مجي الحال من المضاف
اليه لان المضاف لا يعمل النصب ولا يصح ان يكون
العامل فيها الفعل للزوم كون العامل في الحال
الحال عين العامل في صاحبها حقيقة او حكما
وهو محال قوله عمل الحال اي العمل فيه وقيل
المراد عمل المضاف اليه بان كانت الاضافة
لفظية وما الحق بها واحد (?) قوله وهو نصبه اشار
به الى ان المراد بالعمل عمل الفعل لا مطلق
العمل والا فغلام من قولك غلام زيد عامل
في المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل
الفعل قوله نحو اليه مرجعكم جميعا مرجع
مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه
كمذهب قوله تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا
تماما الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا الروع
الخوف واراد به الحرب وتاركي خبر ان ولا ابا
ليا معمول تاركي وخبر لا محذوف اي موجود
قوله او كان المضاف جزء ماله اضيفا الخ
اي على المشهور وخالف ابو حيان فمنع مجي
الحال من المضاف اليه فيما ذكر قال لانه لابد

من اتحاد الحال وصاحبها في العامل ومثنا
يحتمل ان يكون حالا من لحم وا خوانا يحتمل ان يكون
منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون
حالا من الملة او من الضمير في اتبع قوله فلا
يخفى اي لا تمل عن ذكره وتتجاوزه الى زيادة
عليه قوله ما يصح الاستغناء به عنه اي مضاف
يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنه وهو
اشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجيء
الحال من المضاف اليه اذ الحال المضاف جزءا
حقيقيا قوله ونحوها الصواب اسقاطه
اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز مجيء الحال من
المضاف اليه فيه وكتب البهوتي انه يجوز
باسم المسالة عن المثال تسمية للجزء باسم
كليه قوله لوجود الشرط المذكور اي في
قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ قوله
لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال اذ يصح
في غير التلاوة ان يقال وتزعنا ما فيهم من
غل وان يا كل اخاه ميتا واتبع ابراهيم حنيفا
قوله يعمل مصدرا اي ان لم يقع صلة لحرف
مصدري ولا ثانيا للام الابتداء او القسم والا
امتنع التقديم كما سياتي قوله او صفة

اي

اي او مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم
حاله عليه ومحل ذكره في الصفة ان لم تقع صلة
ال قوله وقبل علامات الفرعية اي العلامات
الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتانيث
المراد وقبل ما ذكر مطلقا فلا يرد افعل التفضيل
فانه انما يقبلها في بعض الاحوال كما سياتي
في بابه ولا يرد فعيل كقتيل وجريح فانه اذا
ذكر الموصوف يقبلها مطلقا بخلاف اسم
التفضيل فان قبوله مقيد بما قاله سم و
فيه ان اسم التفضيل اذا عرف او اضيف
يقبلها ابدا فالظاهر انه لا فرق تدبر قوله
فجائز تقديمه اي وان كانت الحال جملة
مصدرة بالواو فتقول وثوبه على راسه جاء
زيد خلافا لمن منع فيها قوله وعاملها
طليق لانتقال معمول الصفة المشبهة يجب
ان يكون سببيا موخرا وهذا ليس كذلك لانك
تقول ذلك فيما عملها فيه لحق الشبه وعملها
في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل تدبر
قوله نحو مخلصا زيد دعا فانه يقال دعا خبر
فعلي وهو لا يتقدم فكيف جاز تقدم معموله
واجيب بان الحال في معنى الظرف فيتوسع

وقد تقدم ثمة ما يوجه منه جواز تقديم معمولات
الخبر الفعلي مطلقا تدبر قوله شتى تو وب الحلبة
الحلبة جمع حالب ابي يرجع الحالبون حال كونهم ه
متفرقون قوله نحو ما احسنه مقبلا فلا يجوز
تقديم الحال على عاملها ولا على صاحبها ولو كان
اسما ظاهرا قوله تشبيه الجامد اي في عدم قبول
العلامات الفرعية وهو قوله وهو ما تضمنه اي
لفظ تضمن طلبه المراد ما قابل العوامل اللفظية
حتى يكون مساويا للاسند او العامل المتضمنة
ما ذكر عشرة ذكر المتن والشرح منها تسعة
واسقط التمني نحو يا ليتها الربع مبكيا بساحته
لا في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه
بعضهم قوله تقول تلك هند مجردة حال
من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه
من معنى الفعل او الفعل المدلول عليه باسم الا
شارة اي اشير اليها مجردة وصاحب الحال
حينئذ الضمير المجرور فالعامل في الحال وصا
حبها على الوجهين واحد تدبر قوله وليت
زيدا اميرا اخوك اعلم توسط الحال في هذا
المثال وما بعده بين الاسم والخبر ليكون
العامل معمولا للناسخ على المذهبين السابقين في

ان اذ لو اخر لكان حالا من الخبر وهو على احد
المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
الناسخ لا به تدبر قوله لحرف التنبيه نحو ها انت
اسعد ركبا اورد عليه ان الكلام في عامل ضمن
معنى الفعل دون حروفه مطلقا تضمن ما ذكر وحينئذ
فامتناع تقديم الحال في ما ذكر من جهة كون
حرف التنبيه غير عامل هكذا قيل ونقل عن
ابن بابشاذ في نحو هذا زيد قائما ان العامل في الحال
حرف التنبيه وقيل اسم الاشارة وقيل كلاهما
لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فاذا كان العامل
حرف التنبيه جاز ان تقول ها قائما ذا زيد
ولا يجوز على الوجهين الاخيرين تدبر قوله
واما معطوف على حرف التنبيه اي وكاما وقوله
نحو اما علما فعالم مثال العمل اما في الحال فظاهره
ان علما حال من مرفوع بفعل الشرط الذي نابت
عنه اما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لاما
باعتبار كونها نائبة عن فعل الشرط تدبر
قوله وهو القسم الثاني اي ما يجب فيه تاخير
الحال عن العامل قوله وتر اي بتذ كما قال
الشارح او فل كما قال البرضي قوله نحو سعيد
الخ اي من كل تركيب وقع فيه الظرف او عدله

خبرا متأخرا عن مخبر عنه متقدم وتوسطت الحال
بينهما **قوله** مستقرا **أقل** سم حال موكدة وهو صريح
في ان الوادي به الكون العام **و** قال غيره اي ثابتا غير
متنقل فهو كون خاص اذ لو كان كونا عاما لم يبرز
قال بعض الشارحين وقد يقال محل عدم بروزه اذا
كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز بروزه **قوله** فيها
كانت الحال فيه من مضمرا ي ومر جه ايضا مضمر
كما في المثال بخلاف ما زيد في الدار الاحبابا هكذا
قيده بعضهم **قوله** نحو انت قايما في الدار
فقايما حال من انت عند الكوفيين القايلين
بان المبتدا او الخبر مترافعان فالعامل في الحال
وصاحبها واحد هذا على ظاهر كلام الشارح وبا
لنظر للتفسير السابق فصاحب الحال الضمير
المستكن في الجار والمجرور وقد وجد الشرط وهو
كون المرجع ضميرا **قال** بعض المحققين وانظر
ما نكتة تفرقة الكوفيين بين الضمير وغيره
اقول كان نكتته انه لما كان مرجع صاحب الحال
مما ثلا له كان صاحب الحال متقدم تقديرا **قوله** ان
كان الحال ظرفا او حرف جر نحو زيد عندك اماما
او في الدار اماما اذا جعل عندك وفي الدار
حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله

اذ كان

اذ كان عنهما اي كالمثال المتن **قوله** رهط
بي كوز محققيه اذ اعلم اي رهط مبتدا او خبر
خبره ومحققي حال من الضمير فيه **و**فيه الشاهد
واما ما ذكره العيني من ان رهط خبر مبتدا
محذوف ومحققي حال من الضمير المجرور فلا يناسب
ما قاله هو فيه من مسالة اخرى يتقدمه في
قوله وسيف حالا ما يجوف جوفه ابوا ومحققي من
احقيه زاده جعله في حقيبته والدرع
جمع درع وهو ابجم المهملة وتخفيف الدال
المعجمة **قوله** وتاول ذلك المانع اي بان البيتين
ضرورة وان فالصة ومطويات معمولات لصلة
ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر
في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدا او بمعنى
معمول الحال لا عاملها وقوله لذكورنا خبر المبتدا
وهو ما الذي بمعنى الاخبية **قوله** لكن اجاز الا
خفش استدراك على ما قاله في شرح الكافية من
حكاية الاجماع **و**حاصله ان التقديم هنا دقيق بما
اذا تقدم الخبر او تاخر وحكاية الاجماع غير مسلم
في الاول **قوله** واجازه ابن برهان فيما اذا كانت
الحال ظرفا اي للتوسع في الظروف ومن لا نعم
ذلك جواز التوسط حينئذ فتلخص في التوسط

والتقديم اربعة اقوال المنع وهو راي الجمهور
والجواز وهو راي الاخفش والتفرقة بين الظرف
وغيره فيهما وهو راي ابن برهان او في التوسط
فقط وهو راي ابن مالك والتفرقة بين المضمر
فيجوز والظاهر فيمتنع وهو راي الكوفيين
تدبر قوله وهو اتفاق اي لان الحال متاخرة عن
العامل حينيذ قوله مقدرا بالحرف انما اقتصر
عليه مع ان المصدر مقدر به والفعل لان الحرف هو
المقتضي للمنع فان كان المصدر غير مقدر بما ذكر
جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا قوله
او فعلا مقرونا بلام الابتدا اي في غير باب ان
لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيدا مخلصا ليعبد
ربه ولا حاجة الي تقييد التقديم بكونه علي لام
الابتدا ليخرج لمحسنا اصبر لان الفعل لم تقارنه
لام الابتدا حينيذ وقول بعض ارباب الحواشي
معارضا لما هنا وتقدم في باب ان انه يمتنع
نحو ان زيدا لمسرعا ذاهب لان اللام لا تدخل
علي معمول خبر ان المتقدم عليه اذا كان حالا على
المشهور ورتب علي ذلك ان يجب تاخير الحال البتة
ما قاله اذ لا ارتباط ولا تلازم بين امتناع دخول
اللام علي الحال المتقدمة ووجوب تاخير الحال

قوله

قوله او صلة لال اي بخلاف غيرها فيجوز من الذي
ضاربا جا لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على
الموصول قوله او لحرف مصدري اي ولو غير عامل
نحو سرني ما فعلت محسنا قوله وهو وهم منهما
اي غلط لما ذكر ولا يرد انه يلزم تقديم الضمير على
ما يفسره لان رتبته التقديم كما هو ظاهر لا فرق
في جواز تقديم معمول الصفة بين الحال وغيرها
كالمفعول به والظرف والمجرور تدبر قوله نحو كيف
جا زيد اي من كل تركيب كانت الحال فيه لها صدر
الكلام فكيف في المثال ظرف شبيه باسم المكان
عند سيبويه ولا تفتقر الي المتعلق بالاستقرار
بخلاف اين ومتي وقال الاخفش هو اسم غير ظرف
وعلي كل يستفهم بها عن الاحوال فمعناها على
الاول في اي حال وعلي الثاني علي اي حال قوله
ونحو زيد مفردا الخ مفردا حال من الضمير في
انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما انفع قوله
مختلفي المعنى اي كالمثال الاول وقوله او متحديه
اي كالمثال الثاني قوله مستجاز اي مجاز فالسين
والتاء زائدتان قوله لدة بمعنى تربا والهاء عوض
واصله ولد حذفت الواو لوقوعها بين
عدوتيها نحو يلد ويعد قوله علي العامل الجامد

اي المقوي كما يدل عليه ما بعده قوله فجعل
موافقا للعامل الجامد الخ اقول لما كان اقوى شبهها
بالجامد خصت موافقته للجامد بما هو الاصل
والغالب وهو حالة عدم توسطه بين حاليه
وجعلت الحالة الثانية التي هي خلاف الغالب
وهي وقوعه بين حاليه ثابتة له باعتبار
موافقته لما هو ضعيف الشبه به تدبر قوله
وزعم السيرافي ان المنصوبين الخ احتج لذلك
بمجي المنصوب معرفة ولو كان حالا لكان لازم
التنكير قال الدماميني ويحتاج الى سماع قوله
خبرا الخ صريح في ان كان ناقصة والذي في
المغني عنه انها تامة والمنصوبان حالان ولا
يحتاج المنقول عنه فيما تقدم بوجه ما ذكره
الشارح تدبر قوله اصلها ستة اشيا وهي
اذا واذ وكان واسمها مع الاول والثاني قوله
فيكون واقعا في مثل ما نحن منه وهو اعمال افعل
في اذ وهي متقدمة عليه وقد يقال يتوسع
في الظروف ما لا يتوسع في غيره قوله ولا تاخيرها
اي دفعا للبس لا يقال يندفع اللبس بجعل احداها
تالية لافعل لانا نقول يلزم عليه الفصل بين
افعل ومن وهما كالموصول والصلة ولا يجوز

الفصل

الفصل بينهما فان قيل قد فصل بينهما بالظروف
وهو بلده وبالتمييز اجيب بان ذلك فصل جايز
وهذا فصل واجب في نوع خاص لم يجز فيه
التقديم قوله لشبههما بالخبر اي لكونهما يحكم بهما
في المعنى على صاحبها والنعت اي في التقييد
قوله قد يجيء ذا تعدد اي جوازا او وجوبا
فالثاني بعد اما ولا نحو انا هديناه السبيل
اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خايفا ولا
اسفا والاول فيما عدا ذلك قوله فاعلم جملة
اعتراضية اتي بها لتوسيعا الرد قول ابن عصفور
الاتي قوله فالاولى هي المتعددة لمفرد وتكون
بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة
من الله وسيدا وحصورا ونبيا وبغير عطف
كامثلة الشارح قوله على ان ما جيت بيلي هو
بجعلية الخ على خبر مقدم وزيادة مبتدا موخر
ورجلاها فيها حالان من فاعل المصدر المحذوف
اي زيادتي او من الضمير المجرور بعلي قوله
ومنع ابن عصفور الخ اي قياسا على الظروف
ووقوع بينهما الشنوباني الفصل بينهما وقوعه
في زمانين او مكانين بخلاف تقييد الحدث
بقيدين مختلفين نحو مذموما مدحورا

او متضادين في محلين غير ممتزجين نحو اشتريته
ابيض اسود او ممتزجين نحو اشتريته حلوا
حامضا قوله نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
وجه كونه من هذا النوع ان الحالين لمفرد في المعنى
وان تعدد في اللفظ قوله نعت للاول اي بنا
على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته
على الذات قوله او حال من الضمير فيه اي
وتكون حالا متداخلة قوله قد تكون بجمع
المراد به ما قابل التفريق فيصدق بالتثنية
والبا بمعنى مع او للملابسة ولا يتعين الجمع عند
اتحاد اللفظ والمعنى بل يجوز التفريق وان كان
خلاف الاولى ثم انه قد يكون حينئذ العامل
واحدا وعمله كذلك نحو جا زيد وعمرو راكبين
وقد يكون العامل متعددا او العمل واحدا نحو
جا زيد وذهب عمرو مسرعين وقد يكون هو
العامل متعددا وعمله مختلفا نحو جا زيد
وضربت عمروا ضاحكين قوله دائبين اي
دائمين بتغليب الذكر قوله وقد تكون بتفريق
اي مع ايلاء كل حال صاحبه نحو لقيته مصعدا
منحدرة او تاخيرها كالامثلة الشارح
والقول بان ذلك ليس من تعدد الحال مردود

لخروجه

لخروجه عن اصطلاح النحاة قوله بجعل اول
الحالين للثاني الى اي لكون اول الحالين
عن المفعول من صاحبيه وهذا مذهب الجمهور
وذهب صاحب التمهيد الى عكسه واختاره
السيوطي لا يجوز عدم العطف في ذلك لانه يوهم
كون الحالين لواحد قوله وقد تجي بعض ما اذا كانت
الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له كلقيت زيدا
راكبا وجا زيد وعمرو ضاحكا فالاقرب كونها
للاقرب واجاز الزمخشري ان تكون حالا من كل
منهما وبعضهم منع ذلك قوله الظاهر ان قد
الى قد يقال يجوز ان تكون للتقليل النسبي لان
افراد هذا النوع في الواقع اقل من افراد
عدم التعدد بدليل ان بعضهم منع التعدد
في بعض الصور وقصر جوازه على ما اذا كانتا
لغير مفرد وان كانت افراد التعدد كثيرة في
نفسها فلا يتعين ما استظهره افاده البهوتي
قوله موسسة في جعلها منه مصدر وفي كلام
الناظم بمقتضى اي التفسيرية تسامح لانه
يقال مؤكدة تفسير النظم منطوقا ومفهوما
قوله ومؤكدة اثبتها الجمهور ونفاها بعضهم
قائلا لانها كالخبر وهو لا يكون مؤكدا وفرق

بان الخبر واحد جزئي الاسناد والحال فضلة مستغني
عنها قوله اما معنى دون لفظ فقدمه على
قسيمه لكثرته وقلة الثاني ولذا لم يمثل الناظم
قوله في نحو لا تعثوا في الارض مفسدين اذ معناه
من عثي يعثو عثوا او عثي يعثي عثيا وعلى
الثاني جاءت الاية واما مثال الناظم فيحتمل
الضبطين قوله نحو وارسلناك للناس رسولا
لا يتعين كونه حالا موكدة بل يجوز ان يكون
مفعولا مطلقا بمعنى رسالة كقوله لقد
كذب الواشون ما فهت عندهم بسر ولا ارسلتهم
برسول قوله اصخ مصيخه مصيخا لمن ابدى
نصيحته الخ اصخ امر من اصاخ اي استمع والتوقي
التحفظ والجد بكسر الجيم ضد الهزل قوله
وموكدة المضمون جملة هو المصدر الماخوذ من
مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على
الاسناد كقيام زيد في زيد قام واختصاص
المحامد بالله في الحمد لله والتاكيد في الحقيقة
للازم الجملة كما يدرك بتامل الامثلة وتقريرها
مثلا اذا قلت زيد ابوك عطوفا صار لازم الاب
العطف والحنو فيكون الحال موكدا لذلك اللازم
ونسي وجعل في التسهيل التاكيد للخبر.

الجملة

الجملة حيث قال ويوكد بها في بيان تعيين او فخر
وتعظيم او تصاغر او تحقير او وعيد خبر
جملة اسمية نحو انا ابن دارة معروفا وانا عمرو شجاعا
وهو زيد جليلا وانا عبدك فقيرا الى عفوك
وهو زيد مقهورا او انا زيد متمكنا منك والظاهر
ما قيل من ان الموكد لازم الجملة تدبر قوله
مضمر عاملها اي وصاحبها قوله وجوبا
اي لان الجملة كالعوض ولا يجمع بين العوض و
المعوض قوله يوخر عن الجملة وجوبا اي
لان العامل ضعيف بوجوب الحذف فلا يقوى
قوة العامل الظاهر بخلاف الموكدة لعاملها
فيجوز تقدمها كما في المصدر الموكد قوله
معقودة من اسمين اي مركبة منهما خلافا
للسعد فانه جوز كونها فعلية معرفتين
اي ليكون مضمون الجملة معروفا قوله انا ابن
دارة معروفا بها نسبي تمامه وهل بدارة
يا للناس من عار دارة اسم ام الشاعر ودارة
خبر مقدم وعار مبتدا موخر ومن زائدة
ويا للناس معترض بين المبتدا والخبر ويا
للتنبيه او للندا والمنادى محذوف ورد
على الاول انه لا يتبعه الا ما ينادى وعلى الثاني

انه لا يحذف المنادى قياسا الا قبل الامر والدعا
كما تقدم اول الكتاب قوله والتعذر براجعه
بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر واحققته
بمعنى تحققته او اثبته ومحل تعذر بر ما ذكر
ان لم يكن المبتدا انا والا فخبرا حقني اشار
ابن هشام الى انه يقدر بعد خبرا انا احقه مبنيا
للفاعل وبعده مبنيا للمفعول قوله لانه
لا يوكد الا ما قد عرف اي على راي البصريين اورد
عليه ان الموكد مضمون الجملة وهو لا يوصف
بتعريف ولا تنكير افاده الشنواني وقد يقال
مضمون الجملة كما مر المصدر المأخوذ من
مادة الكلام الخ وهو لا يوصف بالتعريف و
التنكير تدبر قوله فكانت موكدة لعاملها
الخ اورد عليه ان مجرد كون العامل مشتقا حقيقة
او حكما لا يستلزم كون الحال موكدة له وانما يستلزم
ان لو كان العامل مشتملا على معنى الحال فكان
الاولى ان يقول فكانت غير موكدة لمضمون
الجملة ليكون شاملا للموسسة وللموكدة
لعاملها او صاحبها كما سلف قوله ولذا كان
لاجل كون احد الجزئين اذا كان في حكم المشتق كان
عاملا حمل في شرح التسهيل الخ قوله لان الاب

والحق

والحق ما لحال للعمل وقيل لتا ولها بالعاطف
والبين قد يقال لا حاجة لتا وبل في الثاني هو
لصلاحيته للعمل من غير تأويل اذ هو صفة
مشبهة الا ان يقال التأويل لتكون الحال موكدة
تدبر قوله من كونها تاكيد اردنا به الموكدة
لعاملها توكيد ولا يجب تأخيرها قوله وموضع
الحال ظرف لتجي وجملة فاعله قوله احدهما ان
تكون خبرية اي محتملة للصدق والكذب لانها
بمنزلة النعت وهو لا يكون جملة انشائية
ولما كان الحال قيدا كالنعت غلب شبهه به على
شبهه بالخبر فلم يكن انشا لانه لا خارج له فلا يصلح
للتقييد ولهذا لم يقع الانشا شرطا ولا نعتا و
اجاز الفرا وقوع الطلبية حالا ومنه ظاهر
قول ابي الدردا وجدت الناس اخبر تقله واوله
الجمهور على انه على تقدير مقولا فيهم قوله
اطلب ولا تضجر من مطلب بعده فافة الطالب
ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة
الصما قد اثرا قوله ان لا تا هي نهية وعليه فتضجر
مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
التي حذفت تخفيفا وبقيت الفتحة دليلا
عليها قوله والصواب انها عاطفة اي لمصدر

منسبك منه ان والفعل على مصدر ما خوذ من
الامور السابقة اي لبكيته من كل طلب وعدم ضجرا
والجملة على جملة وعلى الاول فمفتحه تقيم اعراب
ولا نافية و على الثاني فمفتوحة بنا لاتصاله بنون
التوكيد ولا ناهية قوله بعلم استقبال اي
علامته كالسين ولن ونحوهما للتنافي بين
الاستقبال والحال في الظاهر وقال السيد لانها
لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقباليتها
بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة ولا ينتقض
ذلك بالجملة الشرطية اذا وقعت حالا نحو
ان تحمل عليه يلهث الاية لانسلاخ الشرط حينئذ
عن اصله اذ معنى الكلام فمثله كمثل الكلب
على كل حال ولذا ذهب بعضهم الى ان الشرط اذا
وقع حالا لا يقدر له جزا قوله وذات بدء بمضا رع
الخ احترز بالبدء به عما اذا تقدم معمول المضارع
فانه يجوز حينئذ الربط بالواو ولذلك اعرب
البيضاوي قوله تعالى واياك نستعين حالا
من فاعل نعبد قوله لشدة شبهها باسم
الفاعل اي لانه على وزنه لفظا وبتقديره
معنى فكأنه كالحال المفردة وانما قيل لفظ
شدة اشارة الى ان الماضي يشبه المضارع

فيا

في اصل التشبه باسم الفاعل لان كلا منهما
يشبهه معنى من حيث الوقوع صلة وصفة
وخبرا وحالا ويزيد المضارع على الماضي با
لمشابهة اللفظية وهي كونه على زنة اسم
الفاعل وسكناته كما سلف افاده اليمني
قوله وذات واو مبتدا خبره جملة انو بعدها
الخ والرابط محذوف اي انو فيها ويجب نصب ذات
على الاشتغال ان جوزنا حذف الشاغل قوله
حل على ان المضارع اي مع فاعله او على تقدير
مضاف اي جملة المضارع قوله فلما خشيت
اظافيرهم الخ اي خفت نشب سيوف عبيد
الله واصحابه نجوت وابقيته في ايديهم عوضي
مالكا قوله علقتها عرضا واقتل قومها زعما
لعمر ابيك ليس بمزعم علقتها بالبنا للمفعول
من علاقة الحب اي علق حبها بقلبي وعرضا
تمييز اي من حيث ما يعرض للانسان لا من حيث
القصد وزعما بفتح الزاي وبالعين اي طمعا ولعمر
ابيك مبتدا خبره قسمي او يميني وقوله ليس
بمزعم صفة زعما ومزعم بفتح الميم اي مطمع
قوله والفعل بعدها موول اي بالماضي لمناسبة
المتعاطفين فقط والا فيجوز بملاحظة العطف

مع كونه مقاربها قوله الواقعة بعدها طرفا اي
الجملة الاسمية الواقعة الخ قوله او هم قائلون من
القيلولة وهي نصف النهار اي حالة كونهم با
بائتين او قائلين ولا يجوز او وهم قائلون كراهة
اجتماع حرفي عطف صورة قوله المؤكدة لمضمون
الجملة اي لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو
لزم عطف الشيء على نفسه صورة قوله الماضي
التالي الا اي لان ما بعد الا مقصود حكما كما مر و
اجاز بعضهم الاقتران تمسكا بقوله نعم امرا
هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا وحكم
الاول بشذوذه قوله الماضي المتلو باو اي لانه
في تقدير الشرط وفعل الشرط لا يقترن
بالواو فكذا المقدر به قوله المضارع المنفي
بلا قال الدماميني وانما امتنعت الواو
في المضارع المنفي بها اولا لانه في تاويل اسم
الفاعل المضاف اليه غير وهو لا تدخل
عليه الواو واورد عليه ان هذا التوجيه جار
في المنفي بلم او لما مع صحة الواو فيهما دون
لا وما قوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء
ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين قوله ما لي لا
ارى الهدهد اي اي شيء عرض لي حالة كوني

لا ارى

لا ارى الهدهد حاضرا قوله وظلتها الا عجب
اي حالة كوني غير محجوب روي وصلوا السما و
هي اظهروا الخ قوله اول على اضمار مبتدا اي انا
مع مقابله عدم التقدير وجعل الواو مباشرة
للمضارع مع كونها للحال وقد صرح بذلك في التوضيح
و هذا الخلاف في خصوص المنفي بلا وليس اشارة
الى الخلاف السابق من كون الواو للحال او للعطف
افاده البهوتي قوله ولا تتبعان اي بتخفيف
النون قوله وكنت ولا ينهنهني الوعيد منه
نهنهت الرجل عن الشيء اي زجرته وصددته
امل تواسي رمح وتوعد وقد قوله اكسبته الورق
البيض ابا اي الورق الدراهم المضروبة وكان تامة
المعنى اظهرت الدراهم انتسابه الى اب وقد
كان قبل ذلك مجهول النسب قوله عهدتك
ما تصبو وفيك شبيبة الخ تصبو من باب
صبوة وصبو مال الى الجهل ومتيما من تيمه
الحب اي استعبده واذله قوله تلزم الواو مع
المضارع الخ قيل الشبيه لضعفه باسم الفاعل
لانه لا يدخل عليه قد قال سم لكن هذا
توجيه للجواز ونازع السعد في ذلك مقابله
التقدير في الاية وانتم قد تعلمون وهو ظاهر

ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير
قوله وجملة الحال اي الجملة الواقعة في موضع
الحال على قياس ما سبق في عبارته قوله يجوز
ربطها بواو الاولى يجب اذ وجود الربط بواحد
من الامور الثلاثة واجب لا جائز فقط ويمكن
ان يوجه كلام الشارح بانه نظر الى خصوص
الرابط لا الى عموم الربط وهو القدر المشترك
فوجود القدر المشترك الصادق بفرد او فردين
واجب ووجوده في خصوص فرد بعينه جائز
لا واجب افاده البجوري واصل هذه الواو
واو العطف ستعيرت لربط الحال بعاملها كما
استعيرت الفاء التي للعطف لربط الجزاء بالشرط
ولا يستعمل هنا للربط سوى الواو لانها للجمع
والغرض اجتماع الحال مع العامل او لان الحال
فضلة يتم الكلام بدونها فاعتبر قبلها مع
الضمير الذي هو اقوى الروابط الواو بخلاف
الخبر فانه عمدة لا يتم الكلام بدونه فاكتفي
فيه باي رابط لان شدة الحاجة تساعد
في الربط قوله وواو الابتداء اي لانها تدخل
كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه قوله بل انها
ومجدها الجزري فالمراد تشبيه واو الحال

باذ

باذ فيما ذكره ببيان معناها قوله وسوى ما تقدم
اي المضارع المثبت ولما كان الحكم ليس كذلك في جميع
افراد السوى لما تقدم قال الشارح ويستثنى الخ
قوله على ما مر اي من ان امتناع الاقتران با
لواو على الاصح لانه متفق على امتناعه لكنه
لم يتقدم الاشارة الى ذلك الا مع النفي بلا دون
ما فقيه على ما مر اي في مجموع ذلك وان كان في
الامتناع مع النفي بما ايضا خلاف قوله سوى
المنفي بلم او لما اي فيكون المراد عموم السوى له
الفرق بينه وبين النفي بلا او بما انه ماض في
المعنى لان لم تقلبه الى المضي فلذلك سلم ربطه
بالواو كالماضي لفظا تدبر قوله فلا يمكن هنا اي
لما تقدم من ان شرط الجملة الحالية ان لا تصدر
بعلم استقبال قوله غير ما تقدم اي الجملة الا
سمية الواقعة بعد عاطف والموكدة لمضمون جملة
قوله ولخف عصبته حال من الذيب وهي جملة
مرتبطة بالواو فقط ولا يصح ان تكون حالا من
ضمير فالواو لانه ليس المراد ان قولهم في تلك الحالة
بل المراد ان اكل الذيب له واقع في تلك الحالة والحال
جملة على كل من الوجهين في عصبته اما على
الرفع فظاهر واما على النصب فلانه على تقدير

و نحن نربي عصبة فالحال جملة علي كل حال قوله
ومنه قلنا اهبطوا الخ الخطاب لادم و حوا بدليل
اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر
فكانهما جميع افراد الجنس و قيل الضمير لهما و لا
بليس والحية و صحح الزمخشري الاول و نظر فيه
بعضهم بان التعادي حينئذ ليس مقارنا
للهبوط و لا يصح جعله حالا مقدرة لان المقدر
للحال صاحبها وادم وحوا لا يقدران المعاداة
واما اذا لم يجعل الخطاب بهما فلا امر واضح وقال
بعضهم يمكن ان تكون الحال مقارنة والتعادي
منهما باعتبار ما فيهما من الذرية التي هي
كالذر قوله ثم راحوا عبق المسك بهم تماسحوا بالمفرق
الارض هداب الازر العبق بفتح البا مصدر عبق
به الطيب يعبق من باب فهم يفهم اذا لصق
به وجملة عبق المسك بهم حال من الواو مر
تبطة بالضمير فقط وهداب بضم الها اطراف
الازر بضمتين جمع ازار اي يجعلون اطراف ازرهم
على الارض كالمفقة كناية عن جرهم الازر من
الخيلا قوله ولولا جنان الليل ما اب عامر
الي جنان الليل ظلامه واب بمعنى رجع والشاهد
في قوله سوابا له لم يزق فان الجملة حال من

بعامر

عامر مرتبطة بالضمير قوله عيرها تقدم اي
الماضي التالي لا والمتلو با و قوله لحوق وقد
بل المرادي سيعقبه تمامه من ابيات شيخ الاباطح
طالب المرادي عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله
قوله من ابيات الخ السعد يعني من ابيات ابي طالب
شيخ الاباطح قوله وقفت بربع الدار قد غير
البلا الخ الربع المنزل والبلا بكسر البا من بلي
الثوب اذا خلق ومعارفها اي ما يعرف بها منها
واهلها منها والساريات عطف على البلا جمع
سارية وهي السحابة التي تسري ليلا والهواطل
جمع هاطلة وهي متتابعة المطر والشاهد
في قوله قد غير البلا وهي حال من الدار لان
المضاف كجزء المضاف اليه قوله المنفي بلم او لما
ان قيل لم جمع بين لم ولما ولم يذكر الا امثلة لم
ثم قال وهكذا المنفي بلما مع انه كان الظاهر
اسقاط لما هنا اجتزا عنها بقوله الاتي وهكذا
المنفي بلما قلت لعل الحامل له على ذلك انه لما
اخذ المضارع المنفي بلم او لما فيما سبق قسما واحدا
مقابلا لبقية الاقسام احتاج الى الجمع بينهما
هنا ولما لم يتم له التمثيل بشيء من الشواهد
مع لما احتاج لقوله وهكذا المنفي بلما تدبر قوله

ولقد خشيت بان اموت الخ اليا سبيتيه او
زايدة وضم اسم رجل و الشاهد في قوله
ولم يكن الخ فان الجملة حال من تاء اعل اموت
مرتبطة بالواو قوله كان فتات العهن في
كل منزل الخ الفتات ما تفتت وتناثر من العهن
وهو الصوف والقنا بفتح القاف والقصر شجر يثمر
حبا احمر فيه نقطة سودا وهو المسمى عنب
الذيب والضمير في نزلن للنسوة نهم وسم
حطم اي لم يكسر المراد ان ما تفتت من
العهن الذي يعلق بالهودج يشبه حب القنا
الصحيح لانه اذا كسر ظهر له لون غير الحمرة
والشاهد في لم يحطم فانه حال مذهب مرتبط
بالضمير قوله سقط النصيف ولم ترد اسقاطه
تمامه فتناولته واتقتنا باليد النصيف
الخمار الذي تخمر به المراة واتقتنا اي
سترت وجهها عنا بيدها والشاهد في
قوله ولم ترد اسقاطه فانه حال من النصيف
مرتبط بالواو والضمير معا قوله لزوم قد
مع الماضي المثبت اي لتقربه من الحال ورده
السيد بانه غلط نشا من اشتراك الحال بين
الزمان والهيئة المبينة واجاب الدماميني

بان

بان الحال يعد يشعر بالحضور حالة وقوع العامل
لانها للتقريب اي الحاضر في الجملة فان الماضي
لو استعمل له بالمعنى لايفيد المقارنة وان كان العامل
ايضا ماضيا ربما يوهم انه ماض بالنسبة
اليه قوله مطلقا اي سواء ربط بالواو او الضمير
او بهما قوله تمسكا بظاهر ما سبق اي في قوله
تعالى او جاوكم حصرت صدورهم وقوله الذين
قالوا لاخوانهم وقعدوا قوله نعم في ذلك الخ
استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها
الخ لدفع ما يوهمه ظاهر العبارة من تساويهما في
الصورتين في الكثرة قوله وجعل الشارح الثالثة
اقل من الرابعة قال ابن هشام هو الصواب
قوله تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو اي
لانه انما امتنع ربطه بالواو لانه مأول بالمفرد
في الاول وبمعنى الشرط في الثاني كما مر وكلاهما
لا يقترن بقد قوله متى يأت هذا الموت لم
يلف حاجة الخ يلف بمعنى يجد وقضاها بالمد
بمعنى الشيء قوله الا نصف النهار الماء غامره
تمامه وربيئة بالغيب لا يدري نصف النهار
اي انتصف والضمير في غامره للغايص فلا
يصح الربط به لانه صاحب الحال النهار والمراد

وصف غايص لطلب اللولو انتصف النهار
وهو غايص وصاحبه لا يدري حاله قوله
اي والماء غامره كانما قدر هنا الربط بالواو دون
الضمير حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية
وانظر هل عملوا ذلك في تقدير دهم و
اجيب بان الواو فيه لا تقتضي ان التقدير
من البر فلذا قدروا الضمير قوله الجائز فيها
الاوجه الثلاثة هي ما عدا الواقعة بعد
عاطف والواقعة مؤكدة لمضمون الجملة
كما تقدم قوله ثم الضمير وحده قال سم هلا
كان الربط بالضمير اقوى لابهام الواو العطف
قوله لما تقدم اي من الشاهد وهو قوله
اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو
قوله تقع ايضا ظرفا اي تاما وكذا يقال
فيما بعده قوله باستقرار محذوف وجوبا اي
لكونه كونا عاما ويوخذ منه انه لا يجوز
كون متعلق الظرف والمجرور ههنا
كونا خاصا وان دل عليه دليل واجازه
بعضهم قوله فليس مستقرا فيه هو
المتعلق اي الذي يكون متعلق الظرف
الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق

الظرف

الظرف في التركيب توثر قوله فقد يجوز
ما فيها عمل اي ان لم يكن معنويا كالظرف
والمجرور واسم الاشارة فلا يجوز حذفه ه
لضعفه فللعامل الحال بالنسبة الى الحذف
وعدمه ثلاثة احوال جواز الحذف والذكر
ووجوب الحذف ووجوب الذكر قوله
وقد مضتا الاولى في باب المبتدا والثا
نية في هذا الباب وانما وجب الحذف
لسد الحال مسده في الاولى والجملة
المؤكدة مسده في الثانية قوله الترتيب
بينها ازديادا ونقصا اي لثمن او غيره ه
قوله نحو تصدق بدرهم فصاعدا قراءة
الحال بالفاء او ثم هنا لازم وهي عاطفة
جملة اخبارية على جملة انشائية وكون
المنصوب حالا مذهب سيبويه ووجب حذف
عامله لكثرة استعماله كذلك وذهب
بعضهم الى انه مفعول مطلق اي فصعد
المتصدق به صعودا فحذف الفعل وخلفه
المصدر ثم انيب الوصف مناب المصدر
قوله وما ذكر للتوبيخ اي مع استفهام كما
مثل الشارح او عدمه نحو قولهم قايما وقد

علم الله وقد سار التركيب وجملته قد علم
الله اعتراض وظاهر كلامه ان ذلك مقيس
وهو مذهب سيبويه وعند بعضهم انه
مقصور على السماع قوله اتميميا مرة وقيسيا
اخرى يقال ذلك لمن لا يثبت على حاله والمعنى
انتقلت باخلاف تميم مرة وباخلاف قيس
مرة اخرى ونبه على ذلك قوله واتحول
راجع لقوله اتميميا الخ ونظر فيه بعضهم
بانه ليس المراد انه يتحول حالة كونه تميميا
الخ بل المراد انه يتحول هذا التحول المخصوص
من التميمية الى القيسية فالاظهر كونه
مصدرا لا حالا قوله او هنا لك بكسر النون
والهمزة او بفتحها والهمزة هنا بمعنى الكلم
بعلم او هنو بمعنى الظرف بظرف محذوف
الفعل وقامت الحال مقامه وهي على
التقدير الاول في كلام الشارح موسسة
وعلى الثاني موكدة قوله تنبيه هو
بمعناه اللغوي اي الايقاظ لا الاصطلاحي
اي عنوان البحث الاتي بحيث يعلم من
البحث السابق اجمالا او ما ذكر فيه لم يعلم
مما سبق قوله قد تحذف الحال للقرينة اي

مالم

مالم تنب عن غيرها او يتوقف المراد على
ذكرها كضربي زيدا قايما وقوله انما الميت من
يعيش كييبا ومثل الحال صاحبها فانه يجوز
حذفه اذا كان فضلة نحو هذا الذي بعث
الله رسولا اي بعثه قوله باعتبارات اشار
بذلك الى ان هذه التقسيمات ليست بالنظر لذات
الحال بل باعتبار ما يعرض لها ولهذا كانت
الاقسام متداخلة قوله الى المبينة الخ
تقدم لك ما يقتضي ان الحال قد تكون
محتملة لهما كما في هنيئا فتكون الاقسام
بهذا الاعتبار ثلاثة قوله الى مقارنة لعاملها
اي حاصل مضمونها في زمن حصول مضمون
العامل الذي جي بها لتقييده وتسمى
مستصحبة قوله وهي المستقبلة سميت
بذلك لاستقبال زمنها بالنسبة لزمن عاملها
وعلامتها ان يصح تقديرها بالفعل مع لام
العلة كما في المثال فانه يصح ان يقال ليصيد
به غدا قوله ومنه ادخلوها خالدين انما
كانت مقدرة ضرورة ان الخلود غير مقارن
للدخول قوله لتدخلن المسجد الحرام الاية
هذا بالنسبة لمحلقين ومقصرين لا بالنسبة

لا مستمر لانه من قبيل الحال المقارنة اي
لم تخلق في حال امتثال المحقق **قوله** وعليه
نظر اي في التمثيل بالذكر للحال الماضية
نظر او في اثبات هذا القسم نظر وذكره
لانه ليس المعنى في المثال على ان الركوب
ماض بالنسبة للمجي بل هو مقارن له
وكل منهما وقع في الماضي فليس من اقسام
الحال ما هو حال ماضية كما هو غاية الامر
ان اسم الفاعل حقيقة في الحال والركوب
ماض معبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة
في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية
ثم ان **التمييز** هو في اللغة مصدر ميز
اي فصل شيا عن شي ومنه وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من
المومنين واطلاقه على الاسم الاتي من
قبيل اطلاق المصدر على اسم الفاعل
فيكون مجازا لغويا وان صار بعد ذلك
حقيقة عرفية **قوله** اسم اي صريح لان
التمييز لا يكون جملة **قوله** بمعنى من
اي البيانية والمراد به كون الاسم
مبينا لجنس ما قبله ولو بالتاويل لا

كونه

كونه من مقدرة في الكلام اذ الكلام قد
لا يكون ما لها لنفوذ برها فهو شامل
لتمييز النسبة حينئذ لانه مبين لجنس
ما المقصود اسناد العامل اليه مثلا كلابه
زيد نفسا مورد لطلب شي متعلق بزيد
وهذا الشي مبهم يفسره نفسا المراد
ايضا بمعنى من مطلق معناها الخاص
بها كما هو المتبادر ومناسبة المعنى اليها
فلا يرد انها تكون بمعنى في فلا تخرج
الحال بهذا القيد بل بقوله مبين لانه
يقال قوله مبين مغن عما قبله لانه
يخرج به ما يخرج قبله بما قبله كالحال لانا
نقول ما قبله وقع في نحوه فينسب
الاخراج اليه ثم **قوله** مبهم اي لابهام
اسم او اجمال نسبة وهو نعت لاسم **و**استفيد
منه ان التمييز لا يكون موكدا وهو راي
سيبويه اما قوله تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان
موكدا لما استفيد من قوله ان عدة الشهور
لكنه مبين لعامله وهو اثنا عشر **قوله**
يخرج لاسم لا التبرئة ونحوه بنا الخ اي

وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما
للبيان بل هي في الاول للاستغراق وفي
الثاني للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدا
منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك
الجانب الاخر على الذي لا يتناهى لكونه غير
محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا
من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قوله
نحو لحسن وجها اي بالنصب على
التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم
تنكيره وهذا راي البصريين ولا يرد
وطبت النفس يا قيس عن عمرو لان ال
فيه زايدة لضرورة الشعر كما تقدم فهو
باق على تنكيره وهذا التعريف شامل
للتمييز المجرور ايضا كما في رجل قوله
مفسرة صلة او صفة جرت على غير
من هي له فكان الواجب ابراز الضمير كما
هو مذهب البصريين تقدم الجواب عن
مثل هذا غير مرة لو كنت ذا نشبه قوله
من المبهمات بيان لما وهو شامل للنسب
والمفردات بابيه الشارح قوله جملة كان
الاولى ان يقول نسبة في جملة او شبهها

لان

لان المقابل للتمييز المفرد في الاصطلاح
تمييز النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة
كما اشار اليه بعد جعل ابن الحاجب التمييز
مطلقا مفسر الابهام الذات غاية الامر
ان الذات اما مذكورة او مقدرة وانما عبروا
عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر
قال الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا
ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر
معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب
اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون
دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة
انما هو لامر مقدر اذ التقدير كما تقدم شي
نحو والتمييز مبين لذلك الشي قوله دال
على مقدار اي او شبهه مما جرى مجراه او
حمل عليه كما سياتي قوله من نسبة عامل
بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة
قوله من فاعل او مفعول بيان للمعمول وذكرا
يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل الجملة ولو
تاويلا نحو زيد قوله والتمييز في مثله
محول عن الفاعل قال بعض المحققين
المحول في تمييز النسبة ليس بلازم فقد

يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله
دره فارسا واما تمييز العدد فلا تحويل فيه
اصلا **قوله** عجبت من طيب زيد نفسا
محول عن المضاف اي من طيب نفس زيد
وفيما بعده محول عن المبتدا اي نفس
زيد اطيب **قوله** وسرعان ذا اهالة هـ
سرعان بتثليث السين والبنا على الفتح اسم
فعل اي سرع وذا فاعله واهالة تمييز
محول عن الفاعل اي حوفا وقوعا وهو
مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشي قبل
وقته **و**اصله ان رجلا كان له نعجة عجفا
ورغامها يسيل من انفها لهزالها فقيل
له ما هذا فقال ودكها فقال السايل ذلك
قوله وهو الذي تقتضيه كلام الناظم
في اخر الباب اي حيث قال وعامل التمييز
قدم مطلقا والفعل ذو التصريف الخ **قوله**
فلا اعتراض كان الاولى ولا اعتراضا و
بوجوه التفريع على ما بعده كما هو ظاهر
والمراد اعتراض ابن هشام حيث قال
والناصب لمميز النسبة هو المسند من
فعل او شبهه وبهذا علم بطلان عموم

قوله

قوله ينصب تمييزا بما قد فسره اي لان مميز
تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل
وحاصل جواب الشارح انه يصح جعل المميز نفس
العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته
لانها متعلقة به فيوصف بوصفها وهو
حسن وحينئذ فقوله بما قد فسره باق
على عمومه **و**بهذا علمت ان قوله وانه
فسر الجملة الخ تتميم للفايدة ولا دخل له
في دفع الاعتراض تدبر **قوله** لانه رفع
ابهام ما دل عليه الخ **قال** زكريا المجمل الذي
بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار لا (بالمقدار ح)
نفس المقدار فكان الاولى ان يقول لانه رفع
ابهام ما دل عليه المقدر من مقدر به و
دل صفته او صلته جرت على غير من هي له
فعلى ما تقدم **قوله** وقفيز برا هو من
الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع
صاعا ومنا الارض مائة واربعة واربعون
ذراعا وليس مرادا هنا جمعه اقفزة وقفزان
قوله ومنوين عسلا ونحو التثنية منا العسل
ويقال فيه من وتثنيته منان وهو رطلان
قوله مميزه بالاخلاف انما صح اعماله مع جموده

لتشبهه باسم الفاعل في الاسمية والطلب
المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين
والنون وقيل لتشبهه بافعل منه وهو اولى
لان حمل الشي على ما هو به اشبه اولى **قوله**
ويجوز في المقادير الثلاث المتبادر من
المتن كون المثال والمثلة المذكورة
فالمراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا اولا
قوله وفي اي وفي شبه ما جرت مجرى المقادير
مما ذكر لشبهها بالمقادير الكيلية وقوله
للمقادير فيه ما فيه اذ المراد المقادير والذنوب
الدلو الممتلية ماء او القريبة من الامتلاء و
الجب الخابية والنحي وعاء السمن والراقود دن
كبير يطلى داخله بالقار **قوله** وما حمل على
ذلك اي على ما اجرته العرب مجرى المقادير
من الاوعية المذكورة اي فيما مع ان كلا مجمل
الحقيقة موقوعا اجماله وابهامه بما بعده
والمراد به ما افهم مثلية او غيرية او تعجبا او
[illegible] للتمييز **قوله** من نحو لنا مثلها ابلا
وغيرها شاء الظاهر ان هو في المثالين
مما وجد فيه شروط وجوب النصب الاتي
فذكرها هنا ليس بظاهر لعدم تاتي الجر

قوله

قوله اجره اي مع جواز النصب ان لم يرد با
لمميز نفس الالة التي يقدر بها والا وجب الجر
ولم يتعرض له لانه ليس مما نحن فيه اذ الاضافة
فيه على معنى اللام لا من **قوله** اذا اضيفت هي
اليه انما قيد به لدفع توهم ان المراد الجر بمن
مقدرة او ظاهرة مع نفي التنوين او النون
قوله كم خطة عد امتدا او خبرا وجوز
الشاطبي عده بدلا او حالا ويحتاج حينئذ
الى تقدير اي عندي مد خطة وقد وجد
شرط مجي الحال من المضاف اليه لان المضاف
كجزئه **قوله** من نحو ذنوب ما مراده بالنحو
المقادير وما جرى مجراها وقيد به لان الجر
في نحو خاتم حديد اكثر من النصب لحصول
التخفيف بحذف التنوين قال الرضي لعل
المراد ما كان ظرفا من المقادير والا فالمثال
الثاني لا بأس في نحو شبر ارضا **قوله** لان
النصب بعد الجر فاعله ان الفصل نص في
المقصود وهو ان المراد المقدار انه بخلاف
الجر فانه يحتمله وغيره كذا قيل **قوله** انما لم
تذكر تمييز العدد اي مع انه من تمييز
المفرد الذي الكلام فيه **قوله** ونصبها

انه اي تمييز هذه المقدرات وتمييز بالبنا
للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول
مطلق وقوله بتمييز الخ اي للعدد ذكيرا و
عسلا وارضا في الامثلة المذكورة فانها
مبرزة بتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا
قوله والنصب بمنزلة احسنه وجها بالف
الاطلاق ونقدير البيت والنصب واجب الا
سم الذي اضيف لغير التمييز ان كان المضاف
مثل ملء الارض ذهبا في كونه لا يتم اغناوه
عن المضاف اليه في افهام المعنى المراد
قوله بعد ما اضيف اي ولو تقديرا فدخل نحو
الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما فان ذلك
مقدر الاضافة لغير التمييز اي ممتلئ الا
قطار ومتفقئ الاعضاء لانا مبني لا نسلم
ان الاضافة المقدرة كالصريحة بدليل ثبوت
التنوين مع الاولى دون الثانية قوله
ما هذه المقدرات يشتمل على هذا التقييد
محترز قوله ان كان الخ وهو قوله اشجع
الناس رجلا لان المضاف هنا ليس من المقدرات
فالوجه النصب كما فعل المراد في قوله وجبا
اي لامتناع اضافة الشيء من نفسه فابده

قوله

قوله ان كان الخ التنبيه على ان المميز المضاف
قسمان ما يجوز اضافته الى المميز بعد حذف
المضاف اليه وما لا يجوز افاده المراد في قوله
محل ما ذكره الخ فقد يقال وجوب النصب اضافي
فالمقصود نفي جواز جره بالاضافة فلا ينافي
جواز جره بمن قوله فهو السببي اي المتصف
بالشيء تأويل المعنى وذلك الشيء جار على غيره
في اللفظ الا ترى ان منزلا متصف في المعنى
بالعلو والعلو جار في اللفظ على المنازل قوله
اذ يصح ان يقال علا منزلك اي علوا زايدا على
منزل غيرك فلا يحتاج الى فعل مساو لمعنى
افعل وكيف يكون معنى الفعل الاسم في موضع
ما مع اختلاف الحقيقة قوله وهو ما افعل
التفضيل بعضه من هنا يظهر الفرق بين
هذا والقسم الاول بان افعل التفضيل اذا
كان بعض التمييز كان المخبر عنه ذلك البعض
فلو نصب على التمييز كان مغايرا للمخبر عنه
والبعض لا يغاير الكل بخلاف القسم الاول
وبخلاف ما اذا اضيف افعل لغير التمييز
كان التمييز حينئذ في المعنى موصوف اسم
التفضيل فيصح ان يقع تفسيرا له قوله

يجب جره بالاضافة اي لكونه بعضا مما بعده
والمقصود تمييز العامل الى ذلك البعض فلا
يصح كونه مبينا لنسبة العامل كما تقدم قوله
فينتصب اي وجوبا لتعذر الاضافة افعل هو
من تتمته قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا اي
اما بصيغته الموضوعة له اولا وكونه فارسا
من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير
معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان
ذلك من تمييز المفرد واعلم ان ما يودي معنى
التعجب قسمان قياسي وهو ما افعله وافعل
به وسماعي وهو ما عدا ذلك ونصب التمييز
بعد الاول ظاهر و بعد الثاني مشكل لان
نصب التمييز قياسي والسماع فيما ذكرنا فيه
واجيب بانه يصح كون الكلام سماعيا ويجري
القياس في بعض احواله قوله ولله دره فارسا
الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر
در اللبن يدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا
اكثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف
الى الله قصدا لاظهار التعجب لانه تعالى منشئ
العجائب فالمعنى ما اعجبه فعله يكون ان

يكون

لكون التعجب من نفس لبنه الذي ارتضعه
اي ما اعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا
الولد الكامل في هذه الصفة قوله لفظا
ليس من متعلقات اجود بل من متعلقات من اي
اجود منه الملفوظ بها لا من التي التمييز على
معناها ويدل على ارادة الشارح ذلك قوله
بعد لانها فيه معنى الذي ساقه مساق التعليل
لقوله لفظا وكانه قال لا يمتنع التصريح بها
لفظا لانها فيه معنى افادة الجهوتية اقول
لا يخفى ما في كلامه من التنافر فكان الاولى
ان يقول ويدل على ذلك ما سياتي من الخلاف
في من الملفوظ بها فانه يدل على انها غير
التي التمييز على معناها لانها البيانية
كما تقدم تدبر قوله غير ذي العدد اي الصريح
فلا يرد ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره
بمن مع انه تمييز عدد لانما امتنع دخول من
في المسائل المستثناة لان وضع من البيانية
اي يفسرها ويجمعها اسم جنس سابق هو
صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب
وفي العدد لا يصح الحمل لكونه مفردا والتمييز
معدود وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك

لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور
وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس
المميز في المعنى قوله عن الفاعل في الصناعة
اي او عن المبتدأ نحو زيد طيب نفسا
اذ اصله نفس زيد طيب قوله ومنه انت
اعلا منزلا ظاهره ان التمييز فيه وفي
نحوه محول عن الفاعل صناعة وليس كذلك
لما صرح به الموضح وغيره من ان التمييز في
ذلك محول عن المبتدا او التقدير منزلك
اعلا من عمرو فان كان مراده ان هذا و
نحوه مما يمتنع دخول من عليه وان لم يكن
محولا عن الفاعل صناعة فهو صحيح ويكون
ضمير منه راجعا الى الفاعل في المعنى بدون
وصفه اعني قوله المحول عن الفاعل في
الصناعة قوله وما احسن زيدا اذ التقدير
ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسن رجلا
قوله وابرحت جارا بكسر التاء خطابا هو
للمونثة اخذا من قول الاعشى اقول
لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت
جارا منه ابرح الامر اذا اعجبه وبالفتح
وابرحه بمعنى اكرمه وعظمه افاده هو

الحفيد

٢٣٦

الحفيد قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ
ليس فيه ان فارسا وجارا فاعلان معنى هو
فكان عليه ان يقول اذ المعنى عظمت فروسيتك
وعظم جوارك او عظم فارس وجارا اسنادا له
للفعل الى اصل التمييز او نحوه افاده في
التصريح وفيه انه اذا رفعا رجعا الى الفاعل
الصناعي ولا يلزم ذلك في بيان كونهما
فاعلين في المعنى اذ الاثبات ثبات الفاعل ويجي
التمييز منه يشعر بالفاعلية تدبر قوله
الا انهما غير محولين اي على احد اقوال ثلاثة
وقيل هما محولان عن الفاعل والتقدير ابرح
جارك قيل منصوب عن تمام الاسم فليس بمحول
قوله ومن ذلك اي من الفاعل في المعنى الغير
المحول عن الفاعل في الصناعة قوله فنعم
المومن رجل تهامي صدره بتغييره فلم يعدل
سواه وتهامي بفتح التاء كيماني والاصل تهامي
بتشديد اليا نسبة الى تهامة اسم بلد
باليمن وحكي كسر التاء قوله فقيل للتبعيض
الظاهر وما بعده الموضح من انها لبيان الجنس
ويدل له ما ذكره الشاطبي من حروف الجر
فانه صرح هناك بان من الجارة للتمييز لبيان

الجنس قوله وما اشبهها اي مما اجري
مجراها وما حمل عليها قوله ويدل لذلك مجي
الزيادة الخ فصيغة ذلك انه على تقدير عدم
الزيادة لا يكون موضعها نصبا والا لم تبات
الاستوا لان وحينيذ فلا تتعلق بشي والا
لكان المجرور معمولا لذلك الشي فيصح العطف
على محله قال بعضهم لا يلزم من وجود
المحل والتعلق صحة العطف على المحل لقولهم
انما يراعى محل يظهر في الفصيح كما تقدم في
باب نايب الفاعل وفيه ان المحل هنا ظهر
بظهوره في الفصيح نحو وتقييد ذلك بكون
الجار زايدا والمجرور ظرفا كما ذكره بعضهم
عبث ظاهر نحو قوله طاقة اما منه بالوكابة
او نة الخ اما منة بضم الهمزة اسم امراة
وابونة جمع اوان وما نزا بذه ومنتقبا
بفتح القاف مع ضم النقاب والشاهد فيه
قوله لا يكون ذلك من حو الخ اي بلا قوله
من الرجال صفة لعشرون قوله لان تمييز
العدد اي المنصوب بجوز ان الكلام م
في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد
ان تمييز العشرة فما دونها الي الثلاثة

جمع

جمع قوله شرطه الامواد اي ولذلك قالوا
في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
ان اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف اي
فرقة قوله وعامل التمييز قدم اي عليه
ولو توسط بين العامل ومعموله نحو طاب
نفسا زيد ونقل بعضهم الاجماع على جواز
التوسط افاده في التصريح قوله لان
الغالب في التمييز الخ قيل لان التمييز شبيه
بالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على
عامله فكذا ما اشبهه والاول اولى لاقتضا
الثاني امتناع التوسط كما هو ظاهر قوله
لقصد المبالغة اي في اسناد الطيب لزيد
فانه يفيد انه طاب من ساير الوجوه وان
خص بعد ذلك بالنفس فالمبالغة من حيث
ما يفهم من اول الكلام قوله لما فيه من الا
خلال بالاصل اورد عليه ان الشي قد يخرج
عن اصله كنايب الفاعل فانه كان جايز
التقديم على الفعل وقد صار بالنيابة ممتنعه
فاي مانع من ان يكون للفاعل اذا صار في
صورة الفضلة حكم المفعول في جواز
التقديم فالاولى ان يقال ان التحويل انما هو

لقصد الاجمال ثم التفصيل والتقديم مخل
بقصد المعنى لكن هذا يشكل على ما تقدم منه
جواز التوسط نحو قوله ونارنا لم ير نارا
مثلها تمامه قد علمت ذاك معد كلها فنارا
تمييز مقدم على عامله وهو مثلها لانه
تمييز محذوف قوله ونزرا حال قال سم فيه
نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا اي سبقا
نزرا قوله وما كان نفسا بالفراق تطيب
صدره اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وفاعل
تطيب ضمير ليلى والظاهر ان كان زائدة
قوله ضيعت حزمي في ابعادي الاملا
الخ الحزم احكام الامور بالاتقان وارعويت
اي رجعت وانزجرت قوله محتجين بما
ذكر اي من الابيات واجيب عنه بان ذلك
ضرورة قوله وقياسا على غيره من
الفضلات اجيب عنه بالفرق فان المتقدم
فيها لم يخل بالغرض من التاخير
كما بيناه سابقا بخلاف غيره من الفضلات
قوله رددت بمثل السيد نهد مقلص
الخ قبله وواردة كانها عصب القطا تثير
عجاجا بالسنابك اصهبا السيد بكسر السين

المهملة

المهملة الذئب اي نفرس مثل الذئب ونهد
بكسر النون اي ضخم ومقلص بكسر اللام المشددة
اي طويل القوائم وكميش اي مسرع في عدوه
وهي صفات لمثل وعطفاه جانباه والشاهد
في ماء فانه تمييز قدم على عامله وهو
تحلبا اي سال قوله اذا المرء عينا قر بالمال لم
مثريا الخ الشاهد في قوله عينا قر ومثريا
اي معطيا قوله وهو سهو منه الخ فيه
نظر لانها عند الناظم مبتدا ان في التسهيل
وغيره يعني ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير
فعل فكان على الشارح يقول بدل قوله وهو
سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال ان
يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف
لكن كلامه في الخلاصة يقتضي ان اذا لا تضاف
الا الى جمل الافعال حيث قال والزموا اذا اضا
فة الى جمل الافعال وحينئذ فالتعبير بالسهو
ظاهر تدبر قوله الا يكون الا اسما اي صريحا
كما تقدم قوله ولا كذلك التمييز فقد يقال ان
التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو
ما طاب زيد الا نفسا قوله مبينة للهيئات
جمع هيئة وهي الصورة والحالة المحسوسة

المثال هذه وحينيذ فيخرج مثل تكلم صادقا
ومات مومنا وان اريد مطلق الصفة خرج
منه جاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال
هي صفة بحسب التاويل اي مقارنا لطلوع
الشمس **قوله** مبين للذوات اي او النسبة
ليوافق ما تقدم له **قوله** ان الحال تتعدد
اي لانها وصف في المعني والشي قد يوصف
باوصاف كثيرة لا يغني بعضها عن بعض
كالخبر قوله كما عرف اي في قوله والحال قد
يجي ذا تعدد قوله بخلاف التمييز اي فانه
المقصود منه تفسير ما ابهم والتفسير
الواحد كاف **قوله** نحو لله دره فارسا
ففارسا تمييز مشتق على خلاف الاصل
فيه وقيل هو حال ضعف بانه لا يصلح ان
يكون حالا لا مقيدة اذ ليس المقصود
المدح في حال الفروسية بل مطلقا ولا موكدة
اذ شرطها ان يكون معني الحال مفهوما
مما قبلها ولا كذلك هذا كما هو ظاهر **قوله**
مفردة اي لان الابهام قد ارتفع بظهور
الفاعل فلا حاجة للتمييز هذا مذهب
سيبويه وسياتي تمام الكلام في ذلك عند

قول

قول الناظم وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه
خلاف عنهم قد اشتهر **قوله** تقدم فصار
حالا اي كما هو شان صفة النكرة اذا تقدمت
نحو لمية موحشا طلل **حروف الجر** سميت
بذلك لانها تجر معاني الافعال الي الاسما وتسمي
حروف الاضافة لاضافتها اي نسبتها معاني
العامل للاسما الاحسن ان تسميتها بحروف
الجر لعملها الجر كما سمي بعض الحروف حروف جزم
وبعضها حروف نصب وبعضهم يسميها حروف
الصفات لانها تحدث في مجرورها صفة من
تبعيض او ظرفية او غيرهما مما ياتي
فتسميتها على الاضافة لان الاضافة مقدرة
بالحرف ولان عمل الحرف اقوي كما صرح به
قوله هاك اسم فعل بمعنى خذ وحروف
الجر مفعوله **قوله** وهي من الخ لا بد ان يلاحظ
في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على
الاخبار فلا يقال فيهما بونت اي بل ذهب
الكسائي والفرا الي انها الاصل وخففت
بحذف الالف وسكون النون لكثرة الا
ستعمال **قوله** على التفصيل الاتي اي من
اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات

وبعضها بالظاهر الي اخرها باتي وقد تقدم
الكلام علي خلا الخ اعتذار عن سكوت الناظم
عنهن هنا كما سكت عن كي ومتي ولعل الغرابة
الجر بهن **قوله** بتركيبه اصله كيما تحذف
الف ما وجوبا وجي بها السكت وقفا حفظا
للفتحة الدالة علي الالف المحذوفة وقوله
بمعني لمه باللام اي لاي شي كان كذا **قوله**
ما المصدرية مع صلتها كان الاولي ان
يقول المصدر المسبك من صلة ما وكذا
يقال فيما بعده يدل علي ذلك قوله بعد في
تاويل مصدر مجرور بها نحو **قوله** يراد
الفتي كيما يضر وينفع صدره اذا انت لم
تنفع فضر فانما وجواب اذا فضر بتثليث
الرا الضم علي الاتباع والفتح للخفة والكسر
علي اصل التقا الساكنين وقوله فانما علة
للجواب **قوله** للضر والنفع اي ضر من يستحق
النفع **قوله** وقيل ما كافة اي تكف عن عمل
الجر مثلها في ربما **قوله** فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا كل مفعول ثان لمانحا وتخدعا
عطف تفسيري علي تغر والخداع ارادة المكروه
بالغير من حيث لا يعلم **قوله** نحو لكيلا تاسوا

اي لعدم اساكم اي حزنكم **قوله** ثيابنه الاول
الي حال من الضمير المجرور ربابا وفيه اربع
لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من
بقية لغات لعل **قوله** لعل الله فضلكم علينا
الي الله في موضع رفع بالابتدا الشبيه لعل
بالحرف الزائد في عدم تعلقه بشي وفضلكم
خبر المبتدا وشريم بفتح الشين المعجمة
اي مفضاة **قوله** لعل ابي المغوار منك قريب
صدره فقلت ادع اخري وارفع الصوت ده
جهرة اخري صفة موصوف محذوف اي مرة
اخري وابي المغوار مبتدا وقريب خبره
علي قياس ما مر ومنك متعلق بالخبر **قوله**
بمعني الابتدائية اي بمعني من الدالة علي
الابتدا **قوله** شربن بما البحر ثم ترفعت الخ
الضمير في شربن للسحاب اي شربن ولذا
عداه بالبا ويحتمل ان تكون بمعني من وترفعت
اي تحركت وارتفعت والنئيج الصوت وهذا
علي زعم العرب ان السحاب تاخذ الما من البحر ثم
تمطره **قوله** ها التنبيه اي صورة لا معني
والا فهي حرف قسم كالتي بعدها فقوله اذا
لجملت اي كلاها لان هذا الجعل لا يختص

بالهمزة كما هو ظاهر قوله وهمزة الاستفهام
اي مفتوحة بعدها الف ومراده الاستفهام
صورة لا معنى لما تقدم قوله وليس الجواب
التعويض بالعوض اي في صور تعويض
حرف بحرف اخر بالحرف الذي هو عوض بل بحرف
اخر محذوف وان كان لا يلفظ به كما ان النصب
بعد الفا والواو بان لازمة الحذف المراد
بالمحذوف البا لانها اصل حروف القسم قوله
خلافا للاخفش ومن وافقه اي حيث ذهبوا
الي ان الجر بالعوض وهو ها التنبيه وهمزة
الاستفهام تشبيها لذلك تشبيه بتعويض
الواو من البا والتا من الواو ولا خلاف في ان
الجر بالتا والواو وهو ظاهر لا شبهة فيه
قوله الي ان ايمن بفتح الهمزة وضم الميم
يقال فيه ايمن بالكسر والضم وايمن بفتح الهمزة
والميم وامن بكسر ففتح مثلثة اي بالفتح
والكسر والضم قوله نحو م الله هو مبني عند
الاخفش لكونه علي حرف واحد قد يقال انما
يعتبر هذا التشبيه لو كان اصليا وهنا
الشبه عارض وعلى مذهب غيره فالحركة
حركة بنية وحركة الاعراب علي النون هـ

المحذوفة

المحذوفة للتخفيف قوله وليس بدلا من
الواو اي ليس م بدلا من الواو في الدلالة
علي القسم لانها لو كانت كذلك لوجب فتحها
كما في التا قوله ولا اصلها من اي المستعملة في
من ربي فحذفت نونها لان الاشهر في تلك
الاختصاص بالرب واما رواية الاخفش
من الله فشاذة قوله خلافا لمن زعم ذلك
اي ان اصلها من التي هي لغة في ايمن قوله
من جمع الجوامع الخامس ايمن ويقال فيه
ايمن الي اخر ما قال ومن مثلث الحرفين
اي الميم والنون والصحيح انها اسم اي مصدرا
واسم مفعول او بمعنى يمين كما تقدم في باب
المفعول المطلق قوله ان لولا حرف جواب
لا يتعلق بشي والضمير بعدها في موضع
رفع بالابتدا والخبر محذوف ثبوته للعلم
مطلقا علي راي سيبويه قوله ووضع
ضمير الجر موضع الرفع من باب النيابة
في الضمائر كما وردت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال
اعلم انه اذا اعطفت علي مدخول لولا اسم
ظاهر تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر

قوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن المراد
به كما قال البهوتي حسن بن علي رضي الله
عنهما وفي العيني بدل حسن عيسى بنون
الباء الموحدة قال وهو قبيلة دوس ولولاك
لم يعرض لاحسابنا حسن قوله وكم موطن لولاي
طحت كما هوى الخ كم خبرية بمعنى كثير
وموطن تمييز الشاهد في لولاي فانه
مجرور على المبرد وطحت بفتح التاء جواب لولا اي
هلكت من طاح يطوح او يطيح والكاف
للتشبيه وما مصدرية او موصولة و
هوى سقط من باب ضرب والاجرام جمع
وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد
النون اعلى الجبل والنيق بكسر النون و
بالقاف وبالقاف اخره ارفع موضع في الجبل
ومنهوى بضم النون اي هاو بمعنى ساقط
قوله الزرقاني وكم مبتدأ اول والضمير في
لولاي مبتدأ ثان وخبر الثاني محذوف
وجوبا اي لسد جواب لولا مسده والجملة
خبر الاول وطحت جواب لولا يحتمل ان تكون
كم منصوبة بطحت قوله بالظاهر اخصص
منذ ومذ الخ بالظاهر متعلق بالفعل

بعده

بعده والباء داخلة على المقصور عليه اي
اجعل هذه الاحرف مقصورة على جر الظاهر
لا تتجاوزه الى جر الضمير انما اختصت منذ
ومذ به لانهما لما اختصا بالوقت كما سيأتي
اختصا بالظاهر لكونه اظهر في الدلالة
على الوقت واختصت حتى به لانها لا تنقص
عن الى بكونها لاخر الاخر او متصلا بالاخر
اختصت بالظاهر لا مالته اختصت الكاف
به لان دخولها يؤدي الى اجتماع حرفين
في نحو كك وطرد ما للنيع اختصت الواو
به لنقصها رتبتها عن اصلها وهو الباء بالعوض
على احد المذهبين وهو الظاهر لا ما لته
كما مر اختصت رب به لاختصاصها بالمنكر
كما سيأتي وهو لا يكون الا ظاهرا اختصت
التاء به لما مر في الواو واختصت كي ولعل ومتى
به لانحطاط رتبتها بغرابة الجر بها فا
ختصت بما هو الاصل كما قوله واخصص
بمذ ومنذ وقتا الباء داخلة على المقصور
على عكس ما قبله فذا اشار رحمه الله الى
جواز الامرين ومثل الوقت ما يستفهم
به على الوقت بشرط ان يكون مما يستعمل

ظرفا كمنذ كم ومنذ متى ومنذ اي وقت
ولا يجوز مذ مالان ما لا تقع ظرفا ولا ينافي
اختصاصهما بالوقت ما سياتي من جواز
دخولهما على الافعال لانهما داخلان حينئذ
على زمان مقدر مضاف الى الجملة على احد
قوليه وسياتي تمام الكلام في ذلك قوله
منذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها
مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر
مجرور بمنذ في الصورة الظاهرة وفي
الحقيقة انما جرت منذ زمنا محذوفا مضافا
الى المصدر اما على رواية من كسر الهمزة
فمنذ اسم لدخولها على الجملة قوله وشرط
في مجرورهما اي وكذا في مرفوعهما وبقي شرط
رابع وهو ان يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر
تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما
ان يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة او متطاولا نحو سرت
منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم
الخميس. قوله واخصص برب منكرا اي
في الفصيح فلا يرد قوله الاتي وما روا الخ انما
اختصت به لانها علامة على القلة او الكثرة

وانما

وانما يحتاج للعلامة في المحتمل كالمنكر لصدقه
يصدق باحد الامرين واما المعرف فهو
اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة
فقط كالجمع وقد يعطف على مدخولها مضاف
الى ضميره نحو رب رجل واخيه ولا يجوز
رب رجل وزيد والفرق ان تقدير الاول واخ
له فيكون المعطوف نكرة تقديرا قوله
وربه عطبا انقذت من عطبه صدره واه
رايت وشيكا صدع اعظمه اي رب واه
اي ساقط رايت بجهدة ثم موصوفه اي
اصلحته وشيكا اي زمانا سريعا فهو
صفة لمصدر محذوف وصدع اعظمه مفعول
رايت وعطبا بكسر الطاء تمييز وانقذت
صفته ومفعوله محذوف اي انقذته به
قوله لا افراد والتذكير ان يستغنيا بمطابقة
التمييز للمعنى المراد عن مطابقة الضمير
وهذا راي البصريين وذهب الكوفيون
الى جواز مطابقة الضمير لفظا فيقال
ربها وربهما وربهم وربهن قوله والتمييز
بتمييز بعده يوخذ منه وجوب ذكره وهو
كذلك بخلاف المميز في باب نعم وبئس و

انظر ما العرف قوله دريه فننبيه دعوتنا الى
مالخ ما موصول وداييا اي دايما وهو صفة
لموصوف محذوف اي ابدا ثابتا دايما قوله وام
اوعال كها او اقرب باصوره خلي الذنابات
شمالا كثبا والضمير في حلي للحمار الوحشي و
الذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع
وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف وبالمثلثة
اي قريبا وام اوعال اسم لموضع مرتفع
ويجوز فيه النصب عطفا على الذنابات و
الرفع بالابتدا وخبره لها اي كالذنابات
قوله ولا ترى بعلا ولا حلايلا الخ البعل
الزوج والحلايل جمع حليلة وهي الزوجة
وقوله كه ولا كهن اي كالحمار الوحشي ولا كالا
تن والحاظل المانع من التزويج كالعاضل
وهو مستثنى من بعلا قوله وهذا مختص
بالضرورة يعني خلافا لما اوهمته عبارة المص
من انه قليل لا يختص بالضرورة حيث
شبهه بربه قوله مطلقا اي سواكانت
ضماير غيبة او تكلم او خطاب قوله وقد
شذ دخول الكاف الخ غرضه منه تقييد
المواضع التي دخلت فيها على غير ضماير

الغيبة

الغيبة بانها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها
لا انها مختصة بالضرورة كدخولها على ضماير
الغيبة الذي كان يوهمه الدخول على وجه
الطلاق من التسوية بين الافراد الثلاثة افاده
البهوتي قوله واذا الحرب شمرت لم تكن كي
تما مه حين تدعو الكماة فيها نزال شمرت
الحرب اي نهضت وقامت على ساقها ولم تكن
جواب الشرط والشاهد في كي حيث ادخلت
الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن مثلي
والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي
في سلاحه محما قوله فجعله في التسهيل
اقل الخ قيل لعل وجهه ان فيه استعارة
ضمير الرفع او النصب المنفصل للضمير الجر
المنفصل بخلاف ما مر وحينئذ فكلام
المرادي غير ظاهر اذ ان يكون ما حذره السماع
قوله فلا والله لا يلفى اناس الخ الفا للعطف
ولا لتاكيد القسم ولا يلفى جواب اي لا يوجد
وفتى مفعوله قوله في ذكر معاني هذه
الحروف الصحيح عند البصريين ان حروف
الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما
لا ينوب بعض احرف الجزم والنصب

عن بعض كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم
اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين
الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف و
اما على شذوذ وذلك في كلمة عن كلمة اخرى
وهذا الاخير محمل الباب كله عند الكوفيين
وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذا و
مذهبهم اقل تعسفا افاده في المغني قوله
اي تأتي من لمعان ثمانية اي ان الامر
الواقع في كلام المصنف مرادا اذ هذا
اخبار عما نقل عن العرب من استعمال هذا
الحرف في تلك المعاني فقط وقد يقال انه
بني الامر هنا على معنى التزام معرفته
والتحري عن ضده كما هو احد القولين عند
الاصوليين والمعنى التزم استعماله فيما
ذكر ولا تتعداه الى غيره لانه لم يرد عن
العرب لكنه يشكل على هذا ما تمم به الشارح
الا ان يراد ان المعنى لا تتعدما ورد بما ذكرته
وبما لم اذكره الى ما لم يرد عنهم نذبرا افاده
المحشي قوله على الخمسة الاولى قد
ذكرها المصنف بقوله ومنها وبقيتها بدلا
قوله التبعيض اثبته الجمهور ونفاه .

بعضهم

بعضهم زاعمين انها في امثلته للابتدا
وان هذا المعنى لا يفارقها اصلا قوله ان تخلفها
بعض اي وكون المجرور بها اعم مما قبلها كالاية
فان المحبوب اعم من المنفق قوله بيان الجنس
اي بيان المراد من جنس سابق عليها وكثيرا
ما تقع بعد ما ومهما وما اولى بها لفرط
ابهامهما نحو ما ننسخ من اية مهما تأتنا به
من اية وهي ومجرورها حينئذ في موضع
نصب على الحال قوله ان يخلفها اسم موصول
اي وضع موصول مع الضمير موضعها ان كان
ما قبلها معرفة اما اذا كان نكرة فعلامتها
ان يخلفها الضمير فقط نحو من اسا ورمن
ذهب اي هي ذهب ففي كلام الشارح قصور كما علمته
قوله ابتداء الغاية المراد بالغاية هنا دنيا
بالاتي جميع المسافة لا معناها الحقيقي وهو
اخر الشيء وعلامتها ان يحسن في مقابلتها الى
او ما يفيد فايدتها نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجى اليه
فالى هنا افادت معنى الانتهاء قوله في الامكنة
يجوز ان يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما
ليس زمانا ولا مكانا نحو من فلان الى فلان

فانها هنا لابتدا الغاية مع ان فلانا ليس
زمانا ولا مكانا **قوله** من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى الى المسجد الحرام مكان ابتدا
المعنى المصدري الذي هو الاسرا **قوله**
تخيرن من ازمان يوم حليمة الى الخ تخيرن
مبني للمجهول اي اصطفين الشاهد في
ازمان فان المقصود ان الازمان المذكورة ازمان
ابتدا التخير ويوم حليمة من ايام العرب
المشهورة والتجريب الاختبار **قوله** وهي
الزايدة اي مع منصوب او مرفوع وقيد
بانها مع الاول حسن لان حروف الجر انما يدخل
لتعدي معاني الافعال الى الاسما والتعدية
انما هي للمنصوب **قوله** ولها شرطان يوخذ
من الشارح شرط ثالث وهو كون النكرة
فاعلا او مفعولا به او مبتدا اي او مفعولا
مطلقا **قوله** ان يسبقها نفي او شبهه
فلا تزاد في الاثبات ويستثنى منه تمييز كم
الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل
متعد نحو كم تركوا من جنات افاده السعد
قوله والاستفهام اي بهل خاصة وفي
الحاق الهمزة بها نظر بخلاف بقية

ادوات

ادوات الاستفهام الفرق ان هل للطلب
التصديق دايما **قوله** ولا تكون هذه النكرة
الا مبتدا الخ اي فلا تزاد في التمييز ولا في
الحال ولا في الخبر المراد بالمبتدا ما يعم المبتدا
في الاصل فدخل مبتدا اول مفعولي ظن وثاني
مفاعيل اعلم **قوله** او مفعولا به خرج بقية
المفاعيل فلا تدخل عليها من لان المفعول
معه ولاجله وفيه بمنزلة المجرور بمع واللام
وفي ومن لا تجامعهن واما المفعول المطلق
فلا يظهر لمنعها فيه وجه ولذا اجازه بعضهم
وخرج عليه ما فرطنا في الكتاب من شي فقال
من زايدة وشي في موضع المصدر اي تفريطا
والمراد المفعول به حقيقة فلا يرد ما تقدم
قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي اي
لانها قبل دخول من تحتمل نفي الوحدة ونفي
الجنس على سبيل العموم وبدخولها منصوص
على العموم فيمتنع ان يقال ما جاني من رجل
بل رجلان **قوله** مع نكرة تختص به اي بالنفي
او شبهه انما كانت لتاكيد التنصيص على
العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على
العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التاكيد

لا يتعلق به الانتيان اذا افادت التنصيص او تاكيده فكيف
تكون زايدة لانا نقول المراد من زيادتها كونها
تقع في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون
مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها
مخلا بالمعنى **قوله** وجعلوها زايدة في نحو
قولهم قد كان من مطر اجيب بانه محمول على
ارادة حكاية الحال كانه سمع قايلا يقول هل
كان من مطر فحكى كلامه وقال قد كان من
مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شي
من مطر وجعلها الجامي للتبيين **قوله** وجعل
من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اجيب
عنه بان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر
جميع الذنوب ولا ينافيه ذلك قوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة
محمد صلى الله عليه وسلم قوله يغفر لكم من
ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه الصلاة والسلام
لا يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد
غفرانه جميع ذنوب امة نوح على ان قوله يغفر
الذنوب جميعا غير باق على عمومه **قوله** في
شرح الجامع وان سلمنا انهما خطابان لامة واحدة
فغفران بعض الذنوب لا ينافيه غفران

جميعها

جميعها اي لان نقيض الموجبة الجزيئة سالبة
كلية ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزيئة كما
هو مقرر في الميزان **قوله** عوار هيتم بالحياة
الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة **قوله** احدوا
المتماض من العضيل غلبة الخ وصف لعاسلي
الزكاة والمتماض النوق الحوامل واحدتها خلفة
لا واحد لها من لفظها والعضيل ولد الناقة
اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة
واللام المضمومتين وتشديد الموحدة هو
الغلبة والافيل صغير الابل وهو منصوب
على الحكاية لانهم يكنون ادي فلان افيلا
قوله ماذا خلقوا من الارض اي فيها **قوله**
في المغني الظاهر انها لبيان الجنس **قوله**
نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا اي
عن هذا ذهب بعضهم الى انها للابتداء الغاية
ان ما يعد ذلك من العذاب اشد وهو عند
هذا القايل متعلقة في المعنى بويل لا في
الصناعة للفصل بالخبر **قوله** موافقة
الباء اي بالاستعانة وهو راي كوفي الظاهر
انها في مثاله للابتداء كما قاله صاحب
المغني **قوله** نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا

اي عليهم وقيل المعنى منعناه منهم فيكون
من باب التضمين وجعلها ابن مالك انها تاتي
للمجاوزة ايضا نحو زيد افضل من عمرو وقال
وهذا اولى من قول سيبويه انها في ذلك لا
بتدا الارتفاع وفي شرحه لابتدا الاعطا
وقد يقال لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها
عن وسياتي تمام الكلام في ذلك في باب افعل
التفضيل قوله والى امكنة في ذلك الخ اي
اول باعتبار شهرته وصنعها فيه او المراد انه
اكثر استعمالا بحيث انها تستعمل في موضع لا يصلح
لحتى وهذا الثاني هو المناسب لكلام الشارح
لا ينافيه ان حتى قد تستعمل في موضع لا يصلح
فيه استعمال الى فانه يصح سوف حتى ادخلها ولا
يصح الى ادخلها لانه قد يلتزم ايضا ان ما انفردت
به الى اكثر مما انفردت به حتى فليحرر افاده
الشهوني قوله لان مجرور حتى يجب ان يكون
اخرا او متصلا بالاخر اي على راي بعض النحاة
وخالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه اخر جزء
او ملاقي اخر جزء خلافا للزاعم ذلك قوله نحو
اكلت السمكة حتى راسها الخ فيه لف ونشر
مرتب لان مجرور حتى في المثال الاول اخر

وفي

وفي الثاني متصل بالاخر لان وقت طلوع الفجر
ليس من الليلة كما هو ظاهر قوله حتى مطلع
الفجر متعلق بتنزل ولا مبالاة بالفاصل لانه سلام
للفصل بالمبتدا افاده ابن هشام قوله انتها
الغاية مطلقا اي في الزمان والمكان قوله
المصاحبة اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
وذلك اذا اردت ضم شيء الى اخر فلا يجوز الى زيد
مال تريد مع زيد مال قوله من فعل تعجب
او اسم تفضيل بيان لما اي مشتق من لفظ
الحب والبغض ليتم البيان قوله مرادفة
اللام اي الاختصاصية قوله فلا تتركني بالوعيد
كانني الخ الوعيد التهديد قوله مطلي اي
كانني جمل مطلي بالقار اي الزفت غضبه تجلب
اوله بعضهم بجعل الى متعلقة بمحذوف اي
مضافا الى الناس وقيل هو على تضمين مطلي
معنى مبغوض ولو صح بجعل الى بمعنى في لساغ
ان يقال زيد الى الكوفة اي فيها وهو لا يجوز
قوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها الخ
الكور بضم الكاف والبرذ الرحل ويسقى بضم اليا
مضارع اسقى مبني للمجهول ويروى بفتح اليا
من الفعل او مضارع روي من باب علم يعلم اي زال

عطشه والغفلان كناية عن الركوب وعدم
السامة منه قوله ام لا سبيل الى الشباب
وذكره الخ قوله وذكره اشجى جملة حالية والى
اى عندى فيه الشاهد والرحيق من اسماء
الخمرة والسلسبيل السهل الدخول فى الحلق
قوله خرجت على تضمين تصوى معنى تميل اى
وهو يتعدى بالى خرجها بعضهم على ان الا
صل تصوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والى
اليا الفا ورد بان شرط ذلك تحرك اليا فى الاصل
اجيب بان اصلها الحركة وسكونها عارض
للاستثقال قوله حتى قرات القران من
اوله الى اخره القرينة هنا وقوع القران هو
الظاهر فى جميعه مفعولا لقرات وقيل
هو ذكر الاخر وجعله غاية للاستيفا قوله
الغاية الصحيحة كى تحقق رجله الخ القرينة
قوله فيه القاها قوله نحو ثم اتموا الصيام
الى الليل القرينة على عدم الدخول نهى
الشارع عن الوصال فهو نص منفصل عن هذا
النص وقيل كون الصيام شرعا الامساك عن
المفطر جميع النهار فقد ذكر النهاية حقيقة
من ذلك فنظره الى سيبويه فان الغاية لو

قلت

٢٤٩

قلت هنا لوجب الانتظار حال اليسار وايضا و
ذلك يودى الى عدم المطالبة وتفويت حق
الدائن قوله سقى الحيا الارض حتى امكنا عزيت
الخ القرينة على عدم الدخول دعا الشاعر على
ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر
المطر وعزيت اى نسبت ومحدودا ابا داود ال
حنظلى اى ممنوعا قوله والا فالصحيح
فى حتى الدخول الخ اى لان الاكثر مع القرينة
عدم الدخول فى الى والدخول فى حتى فوجب
الحمل عليه عند التردد قوله مطلقا اى سوا
كان ما بعدها من جنس ما قبلها او لا وقيل ان كان
من الجنس دخل وقيل يدخل مطلقا قوله
واما اليا فنسبة الكلام عليها قريبا مجيبها
بمعنى بدل قوله رافع بن خديج الصحابى ما
يسرنى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها
قوله الثانى الملك علامته ذكرا انه يصح ان
تخلفها ملك كما فى المثال اذ يصح ان يقال المال
ملك زيد قوله وجعلها اى لام الاستحقاق
قوله عن الثلاث اى لام الملك وشبه الملك
والاستحقاق بوجهه ان فيه تقليلا للاشتراك
وانه اذا قيل المال لزيد والمسجد لزم القول

بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للتمليك لئلا
يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة و
الاكثر هم يمنعه قوله الرابع التعدية اي وقوعها
فلا ينافي انها مفيدة للتعدية في بقية هذه
المواضع لكنها لم تتمحض لها ولذلك جعلت قسما
على حدة قوله تشبه لام التمليك فقد يقال
ينافي ذلك جعل اللام في مثل ذلك للتمليك ه
لا لشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ايجاب بان
المجرور فيما نحن فيه قابل للتمليك لكونه مما يملك
بخلافه هنا قوله ما اضرب زيدا لعمرو الخ
اي لان ضرب وجب تعديه بنفسه في الاصل وبنيا
ئهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا
قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد وباللام
الى عمرو ويكون هذا راي البصريين وذهب
الكوفيون الى ان الفعل باق على متعديته وانه
لم ينقل فليست اللام للتعدية وانما هي
مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب
وشبابه في افعل التعجب اما هذه اللام للتبيين
قوله الزائدة كان الاولى الزيادة لان المراد
الساوي منا لمعانيه فلا يحصل التطابق بين
المبتدا والخبر الا بالتعبير بالزيادة قوله

اما المجرور

اما المجرور التوكيد وهي المعترضة بين فعل
ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا ابا لزيد
قوله واما التقوية عامل الخ وهي الزائدة مع
المفعول به ولا تزاد مع غيره من المفاعيل ولا
مع عامل يتعدى الى اثنين لعدم السماع
وقول بعضهم لانها ان زيدت فيهما لزم
تعدية الفعل بحرف واحد الى شيئين وان زيدت
في احدهما فقط لزم الترجيح بلا مرجح غير
ظاهر لما علمته من انها زائدة لا للتعدية
تدبر قوله التاسع التبيين الخ قد يقال المفيد
للتبيين مجموع الكلام لا اللام ومثل ذلك يقال
في التمليك وشبه التمليك فقد يقال لما توقف
فهم ما ذكر من التركيب عليها نسب لها
وهذا ظاهر في التبيين وشبه التمليك واما
في مثال التمليك فلا يظهر لان الفعل فيه
يتعدى بنفسه فلا توقف تدبر قوله القسم
والتعجب معا لا منافاة بين ما هنا وما قالوه
في باب التعجب من ان المفيد للتعجب الصيغة
بتمامها لاحتمال ان النسبة هنا مجازية من نسبة ما
للكل للجزء فتستفهم الطلب للسبعة واللام حينئذ
مكسورة على اصلها لانها لا تفتح الا مع الضمير

غير اليا ومع المستغاث به قوله لله يبقى على
الايام ذو حيد تمامه بمشمخر به الظيان والاس
الحيد بكسر المهملة وفتح اليا جمع حيدة وهي
العقدة في قرن الوعل والمشمخر الجبل العالي
والظيان بالظا المعجمة والتحتية المشددة يا
سمين البر المعنى ان هذا الوعل لا يحتاج الى
الخروج الى موضع يمكن فيه صيده لان عنده
المرعى المستلزم للما غالبا ومع هذا الايدوا
يبقى ففي البيت حذف لا وهي تحذف بعد
القسم كثيرا قوله كقولهم يا للما والعشب
الخ بفتح اللام باعتبار استغاثته مجازا تشبيها
لهما بمستغاث حقيقة اي يا ما ويا عشب اقبلا
فهذا وقتكما وبكسرها باعتبار كونه مستغاثا
من اجله ويكون المستغاث محذوفا اي يا قوم
ادعوكم للما والعشب قيل المعنى يا لغوي للما
والعشب متعلق بفتحها قيل هي زائدة لا تتعلق
بشيء قيل غير زائدة وفيما تتعلق به قولان
قيل بالفعل المحذوف بتضمينه معنى فعل لازم
وهو معنى الالتجاء بالزيد والتعجب في يا
للدواهي ويا للما والعشب وقيل بحرف الندا
وعلى كسرها فقيل بحرف الندا قيل بفعل

محذوف

محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة
اي مدعوا لزيد وسيأتي تمام الكلام من ذلك
في باب الاستغاثة قوله فيا للكرام لبيل كان
بحومه الخ يحتمل ان تكون اللام لام المستغاث
وهو ظاهر وان تكون لام المستغاث من اجله
لانها واجبة الكسر الا مع الضمير غير اليا فيجب
فتحها والمقاد بضم الميم وتخفيف القاف هو
المجمعة من اعوت الحبل فتلته فهو مغار
قاما فيه اي الفتل بالغا للمبالغة ويذبل
بالمعجمة علم جبل لا ينصرف وجر للضرورة قوله
وثروة اي غنى قوله البصريون انكرها هو
البصريون وجعلوا اللام فيما مثلها لام العلة
على سبيل المجاز حيث شبه ترتب العداوة
والحزن لكونه نتيجة التقاطهم وثمرته
بترتب المحبة والتبني واستعيرت اللام له
قوله التبليغ اي تبليغ المتكلم المخاطب هو
مضمون الكلام قولا او ما في معناه قوله
موافقة على اي لازم ذلك اذ معناها مستفيد
الاستعلا لا الموافقة وقس على ذلك نظايره
قوله يخرون للاذقان جمع ذقن على
زنة جبل اي يسقطون على وجوههم وذكر

الذقن لانها اول ما يلقي الارض منه وجه الساجد
قوله لدلوك الشمس اي بعد دلوكها وميلها
عن وسط السماء لانه لا يدخل وقتها الا بعد ذلك
قوله موافقة عند هذه اللام هي المفيدة
للاختصاص وهي على ثلاثة انواع لانها اما
ان تختص الفعل بالزمان لوقوعها فيه نحو
كتبته لغرة كذا او بعده نحو كتبته لخمس
خلون او قبله نحو كتبته لليلة بقيت وهي
حالة الاطلاق تحمل على الاول قوله لما جاءهم
اي عند مجيئه اياهم قوله لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم اي لاصق بالرغام وهو
التراب وهو كناية عن الذلة والافتقار
قوله ونحن لكم الخ اي ونحن افضل منكم يوم
القيامة قوله استغن اي اطلب بيانها
والدلالة عليها بذكر قوله وقد يبينا ان
السببا اي يظهر ان ما بعدها سبب و
قد للتحقيق فلا يقتضي كلامه ان السببية
في الباء اقل من الظرفية وهو ممنوع وقد
يقال انها للتقليل بالنسبة لغير الغلبة ه
السببية فيها قوله ومثل مع الخ اي في
الجملة وان كان معنى مع المصاحبة الكلية

ومعنى

ومعنى الباء المصاحبة الحقيقية على قياس ما
قالوه في الابتداء وهو حال من الضمير
المجرور بالباء وفيه ما تقدم وظاهر كلامه
ان ذلك قياسي واورد عليه الشاطبي انه لا يقال
وصفت درهمي بالدراهم اي معها واجاب بان
مراده انه قياسي فيما تصلح فيه هذه الاحرف
لانها فروع عما هي بمعناه فانحطت رتبتها
عنه قوله حقيقة اي بان يكون للظرف
احتواء للمظروف تحيز كالمثال الاول او مجازا
بان فقد الحقيقي بقسميه على او احدهما نحو زيد
في البرية وفي صدر فلان علم والظرفية اما
مكانية او زمانية وظاهره ما تقدم ان الزمان	بية
لا يكون حقيقية قوله لمسكم فيما افضتم اي
بسبب ما افضتم فيه قوله لاصلبنكم في
جذوع النخل اي عليها بتشبيه الاستعلاء
المطلق بالظرفية المطلقة واستعارة في
بتبعية ذلك التشبيه فهي مستعملة في
الاستعلاء مجازا فهي بمعنى على فسقط ما في
الشرح من انها ليست بمعنى على ولكنه شبه
المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشي و
من المعلوم البين ان مقصود صاحب الشرح

تقوية الاستعارة بالكناية من الابنية الشتوية
وجعل من ترشيحها لا الاستعارة التبعية كما
فهم عنه بعض ارباب الحواشي فتعاليس
فقال وحاصله ان في النظم الشريف استعارة
تبعية جوف في مستغلق الحوف لكنه لم يحسن
تقريبها وما ذكر الا لعدم التامل وقصور
الذهن على ما هو المشهور تذير **قوله** بطل
كان ثيابه في سرحة تمامه يحذي نعال السبت
ليس بتوأم السرحة الشجرة العظيمة اي
على سرحة والشاهد فيه ويحذى بالذال
المعجمة مبني للمفعول من حذاه جعل له
حذا اي نعلا والسبت بكسر السين جلود
البقر المدبوغة بالقرظ وخصها لانها كانت
لبس الملوك والتوءم كل من الولدين في حمل
واحد والمعنى انه شجاع طويل كان ثيابه على
شجرة عظيمة تام القوى لم يشاركه احد في
بطن امه **قوله** المقايسة اي كون ما
قبلها ملاحظا بالقياس لما بعدها وهي الواقعة
بين مفضول سابق وفاضل لاحق **قوله** في
الاخرة اي بالقياس اليها **قوله** موافقة
من اي في معناها المشهور وهو التبعيض.

فان

فان الثلاثين شهرا من المال بعض السنين
الثلاثة كما هو ظاهر قوله بعضهم اي في
معناها الاصلي وهو ابتداء الغاية غير ظاهرا
لا يتكلف عنه غنية بما ذكرناه **و** موافقة
الباء اي في معناها الاصلي وهو الالصاق هو
حقيقيا كان او مجازيا **و يركب قوله** ويركب
يوم الروع منا فوارس الى الروع الخوف و
فيه بمعنى الباء وفيه الشاهد والاباهر
جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه
والكلا جمع كلية **قوله** تزيد من رغبته
فيه اي محذوفة في مع مجرورها وعوض
عنها من الزائدة **قوله** قياسا الخ اورد
عليه ان المقيس عليه لا تتعين زيادة البا
فيه لجواز ان تكون من استغراقية لا مو
صولة وان الكلام تم بقوله فانطويت ابتدا
مستفهما بقوله بمن تثق على ان زيادة البا
سماعي لا قياسي فلا يقاس عليه غيره **قوله**
ولا يواتيك فيما ناب من حدث الخ يواتيك
اي يساعدك وناب اي اصاب والحدث الامر
الحادث **قوله** انا ابا وسعد اذا الليل دجا
الخ دجا اي اظلم ويقال بضم البا مبني للمجهول

ويرنوجا بفتح الباء والراء وسكون النون
اي طلودا اسود يحتمل ان يكون من باب
التجريد نحو قولهم فيها دار الخلد فلا زيادة
ويحتمل ان تكون في للسببية اي بسبب سواده
ثوبه قوله فليت لي بهم قوما الخ قوما اسم
ليت ولي خبرها وبهم اي بدلهم وفيه الشاهد
وشنوا اي فرقوا والاغارة مفعول له
او مفعول به وفرسانا وركبانا حال من الواو
قوله الظرفية اي مكانية او زمانية
ولذا مثل بمثالين وهي مجازية في المثالين
كما هو ظاهر قوله الرابع التعليل قوله
ابو حيان لم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان
التعليل والسبب عندهم شيء واحد قوله
السيوطي هذا هو الحق قوله الاستعانة
الفرق بينها وبين السببية ان السببية
هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات
بالجوع والاستعانة هي الداخلة على الا
سم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي
هو آلة الفعل نحو بريت القلم بالسكين
قوله وهي الداخلة على همزة التعدية بهذا
المعنى مختصة بالباء اما التعدية بمعنى

ايصال

ايصال معنى الفعل الى الاسم مشترك بين حروف
الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة قوله
واكثر ما تعدي الفعل القاصر يجوز في لفظ
الفعل النصب والرفع اما النصب فعلى تقدير
جعل ما موصولا حرفيا واكثر مبتدا خبره
محذوف اي اكثر تعديتها الفعل القاصر ثابت
وحينئذ ففيه اثبات الصفة للباء صريحا
اما الرفع فعلى تقدير ما موصولا اسميا والعائد
محذوف واكثر مبتدا خبره الفعل اي اكثر الذي
تعديه الفعل القاصر واثبات الصفة
صريحا للفعل لاسنادها له فالنصب اولى لتأديته افادة
المقصود من ورودها مع المتعدي دفع الله
بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر
والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر
الحجر قوله بمعنى اذهبته فرق المبرد
بين التعديتين فقال اذا قلت ذهبت بزيد
كنت مصاحبا له في الذهاب بخلاف اذهبته
ورد بالاية الشريفة لذهب قوله التعويض
قيل هي داخلة في باب البدل فقد يفرق بينهما
بان المراد بالتعويض ما وقع فيها مقابلة
شيء بشيء بان يدفع شيء من احد الجانبين

ويرتفع من الجانب الاخر شي في مقابلته
المراد بالبدل ان يختار احد الشيئين على
الاخر بحيث لا يسد الاخر مسد الاول ولا
يكون هناك دفع ومقابلته من الجانبين
يدل على ذلك قول بعضهم بالتعويض هي
الداخلة على الاعواض والاثمان قوله
الالصاق حقيقة ومجازا الالصاق الحقيقي
ما يثبت قوة اتصال الفعل بالمفعول
كامسكت بزيد اي قبضت على شي من
جسمه او ما يحبسه من ثوب او نحوه والمجازي
ما ليس كذلك كمررت به اي الصقت مروري
بمكان يقرب منه والاول نوعان ما لا يصل
الفعل للاسم الا بواسطة الحرف كسطوت
بزيد وما يصل بدونه كامسكت بزيد اذ يصح
ان يقال امسكت زيدا لكن على الاول يفيد
التركيب ان الامساك كان بمباشرة منك له
بخلاف الثاني فانه انما يفيد المنع من الانصراف
باي وجه كان تدبر قوله المصاحبة هي
التي يصلح موضعها مع ويغني مقامها
مع مصحوبها الحال كما في المثال اذ يصح ان
يقال مع سلام ومسلما وقس عليه قوله

التبعيض

التبعيض انكره بعضهم واولوا الاية بان
يشرب مضمن معنى يروى وبان شرب في
البيت مضمن معنى روين قالوا ولو كانت الباء
للتبعيض لصح ان يقال قبضت بالدراهم
اي بعضها مع انه لا يصح قوله المجاوزة ولا
تختص بالسؤال خلافا لبعضهم بدليل ويوم
تشقق السماء بالغمام اي عنه قوله نحو
فاسئل به خبيرا واول البصريون بان الباء السببية
ورد بان المجرور مسئول عنه لا سبب للسؤال
عن شي اخر قوله هذا ما ذكره في هذا
الكتاب ان كان مراده كما هو الظاهر ما ذكر
ها هنا من المعاني الاحد عشر نافي قوله سابقا
ذكر منها عشرة الذي هو المطابق لما في
النظم وحينئذ فكان الاولى بل الصواب
ان يذكر التعليل الذي هو المعنى الرابع بعد
قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب تدبر
قوله ولذلك ضمنت يذكر الفعل الخاص
وباشتغالها في القسم المعروف بالاستفهام
نحو انا به هل قام زيد قوله نحو كفى
بالله شهيدا الخ عدد الامثلة للاشارة
الى انها تزاد مع الفاعل كما في المثال الاول

ومع المفعول كما في الثاني ومع المبتدا كما
في الثالث ومع خبر ليس كما في الرابع **قوله**
للاستقبال اي علو شي علي ما بعدها اما
حقيقة نحو زيد علي السطح او مجازا نحو
علي زيد دين فان الدين للزومه لذمة
زيد كانه علا عليه **قوله** اذا رضيت علي
بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
فعلي بمعني عن **و**قيل ضمن رضي معني
عطف **قوله** علي ما هداكم اي لاجل هدايته
اياكم فما مصدرية **قوله** موافقة من
من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني
الاسلام علي خمس اي منها بعد الجمل الجواب
عما يتبادر ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف
يكون مبنيا عليها **قوله** ان الكريم وابيك
يعتمل الخ اي يعمل بالاجرة الشاهد
في قوله علي من يتكل فانه حذف علي و
مجرورها وزاد علي داخلة علي الموصول
عوضا عنها وقيل ان مفعول يجد محذوف
اي ان لم يجد شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال
علي من يتكل **قوله** اي الله الا ان سرحة
مالك الخ السرحة الشجرة العظيمة كما تقدم

والافنان

والافنان جمع فنن وهو الغصن والعضاة
بكسر العين جمع عضة شجرة لها شوك وتروق
اي تعجب **قوله** وفيه نظر وجهه ان ذاقه
بمعني اعجبه ولا معني له هنا بل المعني تعلو
وترتفع وهو يتعدي بعلي قال اليمني
مبني علي ان المراد بالسرحة ما تقدم وبالافنان
الاغصان قال في الصحاح انه كني بالسرحة
عن امراة وعليه يمكن ان تكون افنان دعو
العضاة كناية عن نسوة اخر فيصح استناد
الاعجاب اليهن وتكون علي زائدة نبه
عليه الدماميني **قوله** الا ستر رهن والا
ضار بعلي هذا يكون تتعلق علي بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها لانها اوصلت بمعناه
الي ما بعدها علي وجه الاضراب وقيل
الجار ومجروره خبر مبتدا محذوف اي ورد
والتحقيق علي كذا لان ما قبلها وقع لا علي وجه
التحقيق **قوله** علي انه قرب الدار خير من
البعد ابطل به عموم قوله لم يشف ما بنا
فكانه قال بلي ان فيه شفا ثم ابطل بعلي
الثانية مضمون هذه الجملة **قوله** بعد
تجاوزا عني من قد فطن بمعني بعضا فقد

ومن فوقطن اي صار ذا فطنة وفهم
فاعله وتجاوزا مفعوله وبعني متعلق به
قوله كما رايت اي في قوله اذا رضيت علي
بنو قشير قوله المجاوزة اي بعد شي عما
ذكر بعدها بسبب ما يتعلق هو به تقول
رميت السهم عن القوس اي جاوز السهم
القوس بسبب الرمي واخذت العلم عن
عمرو اي جاوزه العلم بسبب الاخذ ومنه
رضي الله عنك اي جاوزتك المواخذة بسبب
الرضي قوله ولم يذكر البصريون سواه اي
سوى هذا المعنى وتكلفوا لها في المحال
التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح
للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره
مما ارتكبوه في غيرها من الحروف قوله لاه
ابن عمك لا افضلت في حسب الخ اي لله
در ابن عمك وافضلت اي زدت والشاهد
في عني فانه بمعنى علي ودياني اي مالكي
وتخزوني اي تسوسني من خزاه يخزوه
خزوا اذا ساسه وقهره اي وما انت
مالك امري فما تسوسني قوله واس سراة
الحي حيث لقيتهم الخ اسى من امرضه اساه

بمعنى

بمعنى اتاله والسراة جمع سري وهو الشريف
والرباعة نجوم الحمالة اي اقساطها
والحمالة ما يتحمله الانسان من دية او غيرها
قوله بنحو رميت بالقوس اي ان اريد جعل
القوس الة للرمي ومستعانا به فيه قوله
في انكاره انه لا يقال ذلك الا على ذلك تكون
البا للتعدية مثلها في ذهبت بزيد
ولا يخفى ما فيه قوله الجوع ان نفس اتاها
حمامها الخ قوله بعض المحققين لعل ان يفتح
الهمزة مخففة من الثقيلة اي الجزع
منه اتيان نفس حمامها اي موتها وكانه لا
يتعين ذلك بل يجوز كسرها ونفس فاعل
فعل محذوف ان هلكت نفس وقوله فهلا
التي الخ قوله اي جني اراد فهلا نوع عن
التي بين جنبيك فحذف الجار مع الموصول
وزيد بعده عوضا عنه قوله اي بمعنى
الكاف لمعان لم يقيده بالعوضية كما صنع
في علي لعدم فصل الناظم بين الحكمين
لانه قال عن عنه واستعمل اسما بخلاف علي
فانه فصل بين حكميها فاحتاج الشارح
الى التقييد في الاول لينبه للثاني

وبنبطلو قوله التشبيه اي مشاركة ما قبلها
لما بعدها في وصف من الصفات قوله الثاني
التقليل انكره بعضهم وقيد بعضا خر جوازه
بالمكفوفة بما والحق عدم التقييد قال
تعالي وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم
فلاح الكافرين وقال واذكروه كما هداكم اي
لهدايته اياكم قوله تعتضي ان ذكر قليل
اي بنا علي ما هو الظاهر من انه حرف للتقليل
قد يقال قلته بالنسبة لبقية المعاني
او بعضها قوله نحو ليس كمثله شي اي
بنا علي راي بعضهم ومنع المحققون زيادتها
في الاية زاعمين ان الكلام باق علي حقيقته
من نفي مثل مثله ويلزم منه نفي مثله
ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله
فلا يصح نفي مثله كما قالوا في مثلك
لا يبخل انهم نفوا البخل عن مثله وهم يريدون
نفيه عنه فلا فرق بين قولنا ليس كالله
شي وقوله ليس كمثله شي الا ما تفيده
الكناية من فائدتها والمراد نفي المماثلة
عن ذاته قوله لواحق الاقراب فيها كا
لمقق لواحق اي ضوامر والاقراب جمع

قرب

قرب بضمتين وهو من الشاكلة الي مراق
البطن والمقق الطول الفاحش مع دقة قوله
اي علي خبر قال النكو للاستعلا اي بخير ومرد
بانه لم يثبت مجي الكاف بمعني الباقبل هي للتشبيه
علي حذف مضاف اي كصاحب خير ومن مجيها للا
ستعلا قولهم كن كما انت اي علي ما انت عليه
قوله واستعمل الكاف اسما الخ يدل علي اسميتها
جرها بحرف كالا مثله او باضافة اسم كقوله يتيم
القلب حب كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب
حبا اي حب مثل البدر والاسناد اليها كقوله
لو كان في قلبي كقدر قلامة حبا لغيرك ما
اتتك رسايلي ووقوعها مفعولا به كقوله
ولا يبرمون اذا ما الافق جلله برد الشتا
من الامحال كالادم وتتعين الحرفية في موضعين
ان تكون زايدة وان تقع هي ومجرورها
صلة قوله يضحكن عن كالبرد المنهم صدو
بيض ثلاث كنعاج جم قوله البيض جمع
بيضا والنعاج بقر الوحش والجم بضم الجيم
جمع جما وهي التي لا قرون لها وبالفتح الكثير و
يضحكن خبر بيض والشاهد في كالبرد
فان الكاف اسم لدخول من عليها والمنهم

الذايب اي عنه اسنان كالبرد الذايب لطافة ١
ونظافة قال سهم ويحتمل ان يكون مجرور عند
معذوفا موصوفا بقوله كالبرد اي عنه سن
كالبرد فلا شاهد فيه قوله بكا للمغوة
الشغوا جلبته فلم اكن الخ اي بكل اللغوة و
فيه الشاهد فهو المغوة العقاب والشغوا
بمجتمعي العقوج منقارها وجلبته مع الحولان
حوله الشي واولع منه اولع بالشي فهو مولع
انه يحوي يد والكمي الشجاع المتكلي فيه سلاحه
اي المستتر بالدرع والبيضة والمتغ الذي
على راسه ببيضه قوله استعملا اسمين
فتشتغل علا فعلا ماضيا ايضا تقول علا
يعلو علوا وعلي يعلا علا قوله منه اجل
ذا علمها منه دخلا مقتضاه ان اسميتها
لا تستفيد بدخول منه وانتهى لا يجوز بعتبرها
وهو كذلك في الثاني دون الاول فاذا قلت
سقوت على البلد وزيد على السطح احتملا الا
سمية والحرفية وعند دخول من يتعينان
للاسمية واذا استعملت عن اسما لزمها الا
ضافة بخلاف على فانه يجوز قطعها عنها
كقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا

نوشا

نوشا به تقطع اجواز الفلا ومن الداخلة
عليها قيل زايدة وقيل لابتداء الغاية قوله
ولقد اراني للرماح دريئة الخ درية مفعول ثان
لاري وهي الحلقة التي يتعلم بها الطعن
والري الشاهد في من عن يميني فان عن فيه
اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها
وتارة منصوب على المصدر قوله غدت من
عليه بعد ما تم ظمؤها الخ الضمير في غدت
للقطا اي غدت من فوق الفرخ والظماء
بوزن علم مدة صبرها عن الماء وتصل بكسر
الصاد المهملة اي تصوت والقيض القشر
الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين
مكسور اولهما اي ارض غليظة ومجهل
اي قفر وهو مركب توصيفي او اضافي قوله
يستعملان اسماي كما استعمل الكاف وعن وعلي
كذلك قوله اسمي وحرفي فقد يحتملان الا
سمية والحرفية كما اذا وقع بعدهما ان
وصلتهما نحو ما رايته مذ او منذ ان الله
خلقه قوله او اوليا جملة او وقع بعدهما
جملة بان تكون الجملة التي تليهما جملة
بمفعول اول والتي المفعول الثاني مناب

الفاعل قوله كما اذا اوليا الفعل اي الماضي فلا
يجوز منذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ما
ضيا كما تقدم ولا فرق في ذلك بين كونهما
مضافين للجملة او لوقت مقدر مضاف اليها
قوله وهما حينئذ مبتدا اي حين رفعا
ما بعدهما وشاع الابتدا بهما مع كونهما نكرتين
للتعريف المعنوي اذ نحو منذ يوم الجمعة
معناه مدة عدم الرؤية يوم الجمعة وقيل
هما معرفتان بمعنى الامد والمدة واورد على
الابتدا بهما انه هلا جاز يومان منذ كما جاز
يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما في
مجراهما فاقتضى فيهما انهما لا يدخلان الا على اسم
الزمان قوله والتقدير امد الخ قوله في المعنى
ان كان الزمان حاضرا او معدودا فمعناهما الامد
وان كان ماضيا فمعناهما اول المدة وظاهر كلام
الشارح خلاف ذلك قوله وقد اشعر بذلك
قوله حيث رفعا اي لان المبتدا رافع للخبر
من غير عكس على المختار وحيث نسب جر
الناظم الرفع اليهما علم انهما عاملان ولا يكون
كذلك الا لجعلهما مبتدا اين وعلى ذلك ما
بعده فالجملة مستانفة استينافا بيانيا

كان

كان قبل ما امد انقطاع الرؤية محمول على الاول
وما بينك وبين الرؤية على الثاني قوله
وقيل بالعكس اي انهما خبران وما بعدهما
مبتدا قوله ابن الحاجب وهذا اوجه لان
المعنى واللفظ يا باه اما الاول فلانك تخبر
عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير
محقق على هذا الاعراب واما الثاني فلان
يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف
الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه
مسوغا اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه
وهو مناف للمراد اذ المراد انه هو نفسه قوله
منذ كان اي وجد فهي تامة وعلى هذا يكون
التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين
بخلافه على ما قبله كما عرفت قوله فما
زال منذ عقدت يداه ازاره تمامه فسما فا
درك خمسة الاشبار وخبر زال قوله بعده
وهو بيت من ابيات للمتقي في طلل
معشوق العجاج مثار قوله وما زلت ابغي
الخير مذ انا يافع تمامه وليدا وكهلا حين
شبت وامردا الشاهد فيه حيث اضيف
مذ الى الجملة الاسمية واليافع هو الذي

تا هذا الحلم وقبل الغلام الذي داهق عشرين
سنة قوله يكون هو الخبر اي لتوقف صحة
الاخبار عليه حينئذ قوله فكمذ الخ اي التي
هي لابتدا الغاية قوله وفي الحضور معني
من استبن جا اي اطلب بيان معني في
وهو الظرفية والدلالة عليه جا فيما اذا
كان الزمن حاضرا قوله فان كان المجرور بهما
نكرة اي معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم
اول الباب لكن قد يقال فيه ذلك قوله في البيت
الاتي ومذ مدد هو الان فيقال الدهر شامل
للمتعدد قوله كانا بمعني من والي معا اذا
قلت ما رايته مذ او منذ يومين كان معناه
ما رايته من ابتدا هذه المدة الي انتهايها
قوله وربع عفت اياته منذ ازمان صدره
قفا نبك من ذكري حبيب وعرفان
كفتيان معنية مشهورة وعفت اي
اندرست واياته اي علاماته والشاهد
في قوله منذ ازمان قوله ابي قاسم لعل
هذا من العد اي فيكون بمعني من والي معا
قوله لئن الدبا دبغتة الحجر الخ القنة بضم
القاف وتشديد النون اعلي الجبل والحجر بكسر

الحا

الي المراد به حجر عنز واقرب اي خلون حال
من الديار تتعذر فيه والحجر بكسر الحا السنة
والشاهد في الوضعين قوله بدليل رجوعهم
الي الضم الوالي فقد يقال يجوز ان يكون الضم
لكونه اهتمم الكسر بعد ضمتي الدال يقال هذا
الكسر عارض مثل هم العيل فلا يكون لكونها
قوله ولولا ان الاصل الضم لكسروا فقد يقال
ان الضم اتباع لضمة الميم فلا يتم الدليل
قوله فيضم مع عدم الساكنين اي ويبقي ذلك
الا لتقوية الاصل وقد يقال هو اتباع كما تقدم
قوله بعض من الحروف اي من معاني الحروف
يعني رب لم يذكره الناظم مع ذكره معاني
بقية الحروف واما بغير رب فقد ذكرها الناظم
قوله وهي للتكثير كثيرا الخ اي خلافا للاكثرين
في انها للتقليل دايما ولابن درستويه
في انها للتكثير دايما قوله يا رب كاسية
في الدنيا الخ المنادي محذوف وكاسية مبتدا
وفي الدنيا صفته وعارية خبره او الظرف
خبره وعارية خبر بعد خبر او صفة او بدل
علي المحل ويجوز جره صفة او بدلا علي اللفظ
او برب محذوفة ونصبه علي الحالية من

الضمير في الخبر وهي حال منتظرة ووجه
الاستدلال ان هنا الحديث مسوق للتحريض
والتعليل لايناسبه قوله يارب صائم
لن يصومه الخ باضافة صائم وقائم الى
ضمير رمضان وبهذا استدل الكسائي
على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي
وجه الاستدلال ان اسم الفاعل هنا
بمعنى الماضي وهو مجرور برب فلا يرد
اعتبار عمله لتلوث الاضافة لفظية ولا
لزم جر رب للمعرفة قوله لن يصومه
ولن يقومه لما بنى عدم تعلق لا رضيها وهو
الثواب او مجاز مرسل عن ذلك فاندفع
ما يقال ان لن انما تنفي المستقبل ولا يظهر
هنا قوله الا رب مولود وليس له اب
الخ اراد بالاول عيسى وبالثاني ادم عليهما
الصلاة والسلام ويلده بسكون اللام و
فتح الدال او ضمها واصله يلده بكسر اللام
وسكون الدال سكنت الدال تشبيها بتاء
كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا
لحركة اليا او بالضم اتباعا لحركة الها قوله
نحو ما خطابهم الخ يدل على عموم الموقف

انتهى

انما لو بما فقد تلو قع بعدها جملة مع احتمال
تقع ولا يصح فيه وفيما بعده احتمال ما للاسمية
بمعنى شي وما بعده بدون المثال يكفي فيه
احتمال الزيادة وقرب بما خطبا تهم وكفى
اظهر في التمثيل لظهور الاعراب قوله
وزيد بعد رب الخ فنو يجوق بين رب و
الكاف وبين الثلوثة فتلكها بان اختصا صها
بالاسما اقوي لجرها كل اسم بخلاف رب
والكاف فانهما انما يجران بعض الاسما فلضعفها
بما ذكر كفا عن العمل بخلافها قوله ربا الجامل
المؤبل فيهم تامه وعناجيج بينهن المهار
قوله الشاهد في صدره حيث ادخل رب
المكفوفة بما على الجملة الاسمية والجامل با
لجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل
اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه والمؤبل
بضم الميم وبالهمزة والبا الموحدة المشددة
المعد للقنية والعناجيج جمع عنجوج هو
الطويل العنق قوله كما الحبطات شر بني تميم
صدره فان الحمر من شر المطايا والحمر بضم
الحا جمع حمار والحبطات اولاد الحارث بن
تميم سموا بذلك لاكل ابيهم الحبط بفتح

المهملة والموحدة شجر تفتل بتيفت بالبا
دية تقيا لا له المحند فوق قوله ربما صونه
ببيض صقيل الخ الصقيل المصقول ويبض
بصرب اي بيض جها نها لتحقق البيبنة
فاكتفي بالمرج لكونه مشتملا علي امكنة
متعددة وبصري بضم البا اسم بلدة بالشام
كرسي حوران وطعنة معطوف علي صونه
ونجلا اي واسعة قوله ربما اوفيت في علم
تمامه ترفعن ثوبي شمالات اوفيت اي
نزلت والعلم الجبل وفي بمعني علي واتصال
الفعل بنون التوكيد الخفيفة لضرورة
الشعر والشمالات جمع شمال وهي الريح
التي تهب من ناحية القطب قوله نزل
منزلته لتحقق وقوعه اي لكونه صدقا
قطعا اذ المستقبل معلوم عند الله تعالي
كالماضي وقيل هو علي حكاية حال ماضية
مجازا وقيل الاصل ربما كان يود وكان شانية
والحاصل ان يود مستقبل في التحقيق
لكونه في يوم القيامة ماض بحسب
التاويل حيث نزل لتحققه منزلته
الماضي فاستعمل فيه ربما المختصة بالماضي

والغالبة

والغالبة فيه ولم يعتمد بجعلها القيد
في التوضيح حيث قال وتزاد ما بعد رب
والغالب الكف والبلا وهاحينئذ الماضي
ثم قال وقد يليها المضارع نحو ربما يود
وقد تليها الجملة الاسمية انتهي ولعل عدم
التقييد هو الموافق لما مشي عليه المص
من انه لا يلزم في الفعل الذي تدخل عليه
ربما ان يكون ماضيا قوله حتي قال الفارسي
غاية لقوله ونذر اي نذر ندورا منتهيا
الي ان قال الخ وسراده انه نادر في الغاية
قوله بل بلد مل الفجاج قتمه تمامه لا يشتري
كتانه وجهرمه اي بل رب بلد وفيه
الشاهد والفجاج الطرق والقتم كالقتام
الغبار وجهرمه اي جهرميه بحذف
يا النسب للضرورة والمراد بها البسط
المنسوبة الي جهرم بفتح الجيم قرية
بفارس قوله بل بلد ذي صعد واضباب اي
بل رب بلد والصعد بضمتين جمع صعود
بفتح الصاد وهي العقبة واضباب جمع
ضب وهو الحيوان المعروف قوله تنشدك
حبلي قد طرقت وموضع تمامه فالهيتها

عن ذي تمايم محول اي قرب منك وحبلي ه
بدل من مثل وموضع معطوف عليه وقد
طرقت اي اتيتها ليلا حبره والتمايم ه
التعاويذ ومحول بضم الميم الذي اتي ه
عليه حول من ولادته قوله نحو وقد
لهوت بمثل عيني تمام من نواعم في المروط
وفي الرابطا اي مرب حور بضم الحا المهملة
وهي شديدة سوا دالعين مع شدة ه
بياضها وعين جمع عينا وهي الواسعة
العين والنواعم جمع ناعمة والمروط جمع
مرط بكسر الميم وهو ازار له علم والرابطه
جمع ريطة بكسر الرا وسكون البا وهي
الملاءة التي لم تلفق قوله شاع ذا العمل
اي كثر حذفها وجرها منونة قوله وبليل
كموج البحر ارخي سدوله تمامه علي بانواع
الهموم ليبتلي اي ورب ليل كموج البحر في
تكاثفه وشدة ظلمته والسدول الستور
ويبتلي من الابتلا وهو الاختبار قوله
رسم دار وقفت في طلله تمامه كدت
اقضي الحياة من جلله قوله اي رب رسم
دار اي ما بقي من اثاره ومن جلله اي

من اجله

من اجله قوله وهو نادر اي جدا كما يدل
عليه ما بعده قوله كثير بالنسبة الي بل
اي وان كان قليلا بالنسبة الي الواو قوله
كقول روبة بضم الرا وسكون الهمزة ابن
العجاج اي روبة وهو من فصحا العرب
قوله الزمخشري وهو من امضغ العرب
للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق
انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين
الشيئين لا يمضغهما الا دميون قوله خير
عافاك الله اي بخير او علي خير بحذف
الجار وابقي عمله قوله حتي تبذخ فارتقي
الاعلام صدره وكريمة من ال قيس الفته
الفته بفتح اللام اعطيته الفا وتبذخ من
البذخ بفتح الذال وهو الكبر والاعلام جمع
علم وهو الجبل قوله وذلك اي المراد
من البعض محذوفا ثلاثة عشر موضعا
نظمها بعضهم في قوله

وحذفا لحرف الجر طُرِّدَ وهو في • ثلاث وعشر يا نبيها بلا امترا •
فقل الله ان تحلف بلا عوض اتي • وبعد كم استفهام احفظ وقررا •

وإذا جرها حرف وزجا جهم بكب
أما فتحها والقول الأول فانصرا
كذا في جواب اللذ تضمن مثل ما
حذفت ومن المعطوف أيضا بلا مرا
سوا بلا فصل لها جرا وبه
ولكن بلا أو لو فلكن مت ذكرا
كذلك أيضا مخفوض بجر بعيد ما
تضمن مثل اللذ حذفت مخبرا
وهلا كذا أو إن إذا الكاف بعده
وفاء الجزا أيضا فلا تك منكرا
وفي لام تعليل إذا اقترنت بكي
وسع أن أو أن لا ترابيت مكدرا
كذا بعد أخبار بلما أو ليس أن
على خبرة العطف في موضع ترى
فلا حبة للمحرمية وانتهى
على نهج الشموني فلت ما يرى

قوله دون عوض أي من حرف القسم المحذوف قوله بعد كم الاستفهامية أي الاسم الواقع بعدها فانه مجرور بمن المقدرة على رأي الجمهور محتجين أن كم الاستفهامية قائمة مقام عدد مركب وهو لا يقبل الجر

فلذا

فلذا أما قام مقامه وإن اشترطوا دخول الحرف على كم دليل على أن المميز مجرورة لكون الحرف الداخل على كم حينئذ عوضا عن المقدر بخلاف كم الخبرية فإنه لما لم يشترطوا جرها بمن كان تمييزها مجرورا بالإضافة لا بمن مقدرة قوله في جواب ما تضمن مثل المحذوف أي الاسم الواقع في جواب استفهام اشتمل على حرف مماثل للمحذوف ومثل ذلك يقال فيما بعده قوله بحرف متصل متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين ومن صحح العطف في قوله في الدار زيد والحجرة عمرو وبصحح العطف في الآية الشريفة وعبارة الصبحوتي قوله أي وفي اختلاف على هذا الكون قوله واختلاف ه عطفا على جملة الجار والمجرور وهو في محل لا على المجرور وحده لأنه حينئذ يكون العامل فيه في الملفوظة لا غيرها مقدرة ومرمنه وخرجت الآية على ما ذكره الشارح لئلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين وإن جوزه ابن الحاجب في مثله لأنه قبل بمنعه إذ فيه سعلا أقوال

صرح به في مشتق المغني **قوله** اخلق بذي
الصبر ان يحظي بحاجته اي احرى اخلق من
قولهم هو خلق بكذا اي حقيق ومدمن
اي مديم والولوج الدخول **قوله** في
المعطوف عليه اي علي ماتضمن مثل المحذوف
قوله ياللمجلد ان يهجرا اي احرى
جلد بفتح اللام اي قوة من قولهم جلد
بالضم فهو جلد بالسكون وجليد وان
مصدرية واللام فيه مقدرة اي ما
لمحب قوة للهجران والشاهد في قوله
ولا حبيب رافة اي رحمة وشفقة و
يجبروا بالنصب علي تقدير ان والمفعول
محذوف اي فيجبره والالف في الموضعين
للاشباع **قوله** منه عدمت بنا ولو فيه
سنا اي احرى عدمت بناي النجابة البنا
والشاهد في قوله ولو فيه والهوان
الذل والوهن الضعف **قوله** في المقرون
بالهمزة بعده اي بعدما تضمن مثل ه
المحذوف وكذا يقال في الضمائر بعده
قوله استهل منه اضماره اي احرى اي
فيكون على انها محذوفة بعد ان الشرطية ذكر

ووجهه

ووجهه اذان مختصة بالافعال وهي قرينة
الطلب للجار **قوله** مررت برجل صالح الي
احرى لفظ صالح الاول ساقط من عبارة المرادي
وهي الاظهر وتصحيح عبارة الشارح ان
المعني مررت برجل صالح في ظني او صالح في
نفس الامر فطالح في نفس الامر والطالح
ضد الصالح **قوله** وقدره بان لا يكن صالحا
الخ قيل هذا التقدير هو الصواب لانك
اذا قلت ان لا امر فقد نقضت المعني الا
ول لان المرور واقع بمقتضي مررت وقولك
ان لا امر اي فيما يستقبل بخلاف تقدير ه
الكون فان المعني ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا
بكوني مررت بصالح فقد مررت بطالح **قوله**
لام التعليل هذا التعبير يشعر بان المقدر
من السوابق الحرف لا الاسم وقوله الاول
لعظمة الجلالة من القسم يقتضي تقدير
الاسم كما فعلنا سابقا فيكون في كلامه ه
اشارة الي جواز التقديرين وما صنعناه اولي
لانه الاوفق بقوله من ثلاثة عشر موضعا
تدبر **قوله** علي ما ذهب اليه الخليل والكسائي
اي من ان ان وصلتها في موضع جر بالحرف
المقدر اما علي ما ذهب اليه سيبويه ه

١٠١

فموضعهما نصب بنزع الخافض قياسا على
غيرهما كما تقدم قوله الصالح لاخوله الجار
اي بان لا ينتقض بالاد قوله للمخفض في سابقه
اي بالبا المقدرة عطفا على جبر لبيس قوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة الي
اخره مشائيم جمع مشوم وناعب اي صائح وه
البين البعد قوله وما زرت ليلي ان تكون
حبيبة الي اخره ينبغي اسقاط هذا
البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة
عملها كما لا يخفي قوله يجب ان يكون للجار
والظرف متعلق اي لان الحروف موضوع
لايصال معنى الفعل الي الاسم والظرف
لابد له من شي يقع فيه فالوصل معناه و
الواقع هو المتعلق والتحقيق ان ذلك المتعلق
بالنسبة للاول انما يعمل في المجرور لا في الحرف
ولتنزل الجار منزلة الجزء من مجروره
يقولون الجار والمجرور يتعلقان بكذا اذا
لم يقعا عوضا عن العامل والا حكم على محلهما
جميعا باعراب العامل نحو مررت برجل من
الكرام فعل قوله فعل اي تام او ناقص منصرف
او جامد قوله او ما يشبهه اي في العمل و
هو المشتق والمصدر واسمه قوله او ما

يشبهه

يشبهه اي في العمل وهو المشتق والمصدر
واسمه قوله او مأول بما يشبهه اي بالوصف
كلفظ الجلالة في مثاله فانها مأولة بالمعبود
قوله او ما يشير الي معناه اي ما فيه رائحة
الفعل وقد مثل له بقوله ما انت الاية فالبا
متعلقة بما فيها من معنى الفعل وهو
النفي وهو مبني علي جواز التعلق باحرف
المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلي مذهبهم
يقدر التعلق في الاية بفعل دل عليه
النافي اي انتفي ذلك بنعمة ربك افاده في المغني
قوله نحو انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
على الاولى متعلقة بانعمت والثانية متعلقة
بالمغضوب قوله وهو الله في السموات مثال
للمتعلق بالمأول بما يشبهه اي المعبود في
السموات قوله اي انتفي ذلك اي الكون
مجنونا بنعمة ربك وهو تفسير لمعنى ما
النافية التي هي المتعلق وليس مراده
ان المتعلق بفعل دل عليه النافي والا لكان
اخر كلامه اوله قوله الاول الزائد لا يتعلق
بشي لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
وذكر ان بعض الافعال قصر عن الوصول

الي المفعول بنفسه متوصل اليه بحرف الجر
ليحصل بينهما الربط والزايد انما اتي به للتاكيد
لا للربط واستثنى من الزايد اللام المقوية
فانه لا مانع من ان يقال انها متعلقة بالعامل
المقوي لانها ليست زايدة زيادة محضة
لتقويتها العامل ولا معدية محضة
لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين
المنزلتين قوله الا في اه مجرورها دليل
علي كونها بمنزلة الزايد استدل ايضا
بانها لم تدخل لايصال عامل بل لافادة
معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى
التمني والجر بها لفظا في لغة عقيل ثم
للتنبيه علي ان الاصل في الحروف المختصة
بالاسم ان تعمل الجر المختص به قوله بدليل
ارتفاع ما بعدها الاولى ما بعده كما عبر به
الشاطبي اي بعد مجرورها قوله لان مجرورها
مفعول في الاول اورد عليه ان ذلك لا ينافي
التعلق بل مما يقويه لما تقدم لك من
ان التعلق مفعول الا ان يقال مراده مفعول
فعل يتعدى بنفسه فلا يحتاج لتوسط
الحرف قوله لا تقبل الجار اي ولا يصح الجار

والمجرور

والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة
بما كما تقدم قوله فخطا لانه يتعدى بنفسه
اي ولانه يعطف علي محل مجرورها في الفصيح
رفعا ونصبا نحو رب رجل واخاه اكرمت ولو
كانت مجرورة لم يجز ذلك اجيب عن الاول
بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تقويته
بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون
تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدي بنفسه
لفات معنى التقليل والتكثير وعن الثاني
بعدم تسليمه قوله ولا استيفا بمعموله
في المثال الثاني اجيب عنه بان ذلك لا يمنع
كونه معمولا لمثله كما في زيدا ضربته قوله
اذا خفض اي لا يحسن حينئذ لتمحيض
الفعل عما دخلت عليه كان الاكثر لك وذلك
عكس معنى الفعل الي الاسم انتهى الاضافة
هي لغة مطلق الاسناد وفي عرف النحاة
اسناد اسم الي غيره بتنزيل الثاني من
الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام
تنوينه كالنون في المثنى والجمع علي حده
وقيل لغة الامالة من اضفت الشي الي
الشي املته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية

بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابدا واصلها اضياف فاعل المصدر باعلال فعله بنقل حركة اليا الي الساكن قبلها وقلبها الفا وحذف احد الالفين وتعويض تا التانيث كما سياتي في قول الناظم ثم اقم اقامة ويسمي اول الاسمين مضافا والثاني مضافا اليه وقيل بالعكس وبعضهم يطلقه علي كل من الاسمين وبكفي في صحة الاضافة ادني ملابسة بين المتضايفين نحو عشية او ضحاها لان كون العشية والضحي طرفي النهار صحح اضافة احدهما الي الاخر قوله نونا اي ظاهرة او مقدرة ومثل الشارح في شرح التوضيح للمقدرة بلبيك وهولا ذ ي ومال قوله تلي الاعراب اي حرف الاعراب قوله علي حدة اي علي طريقة المثني في الاعراب بالحروف وهو جمع المذكر السالم قوله ظاهرا او مقدرا الاول كتنوين ثوب وطور والثاني كتنوين دراهم ومصابيح قال في التصريح لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهته الفعل والذي يدل

علي ان

علي ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن وجها اذ لا ينصب في نحو هذا الا بعد تمام الاسم بالتنوين قوله مما تضيف اي تريد اضافته علي حد فاذا قرات القران اذا قمتم الي الصلاة قوله احذف اي ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما في لدن زيد وكم غلام عندك اعرب كم مضاف الا ان يقدر فيه التنوين مع كونه مبنيا لكنه يرد الحسن الوجه الا ان يدعي ان الاضافة قبل دخول ال قوله فيه تنتا حنظل صدر كان خصيه من التدلدل ظرف عجوز الخ قوله التي تليها علامة الاعراب هذا مبني علي ان الاعراب متاخر عن اخر الكلمة فتكون الحركة في المثالين بعد النون و هو احد قولين ثانيهما ان الاعراب مقارن للاخر لا بعده قوله قد تحذف تا التانيث اي جوازا قال السهروردي نقلا عن الدماميني فقال هذه عدتها وهو ابو عدرها فاذا اضيف اليها حذفوا التا ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري يريد ذكر اقام الصلاة وعدا الاسوابي

ان قال واشتراط امن اللبس احترازا من
نحوه وحسنه ونحوه فان حذف التا منهن
موقع في لبس فلا يجوز وقد خرج جماعة
على حذف التا عند الاضافة قراءة بعضهم
فنظرة الى ميسرته بضم السين ولسو
الوا قالوا واذا صل الى ميسور نحو زعمتم
ان معقلا يعني الها معقود وان مكرما
ومعونا جمع مكرمة ومعونة انتهى و
يوخذ من مجموع كلام الشارح والدماميني
ان جملة ما يحذف منه التا عند الاضافة
ستة الفاظ اقام الصلاة وعلمهم و
ميسورة بناء على انها لا تستعمل دون اضافة
الا مقرونة بالبا او ابو عذرها وليت شعري
وعد الامر انتهى قال في النكت لعل غرضه
من هذا التنبيه الاعتراض على المص
حيث اقتصر على النون والتنوين وقد
يجاب بانه انما اقتصر عليهما لان حذفهما
واجب واما قوله لا يزالون ضاربين القباب
فتقدم الكلام عليه وحذف هذه التا
جايز وقليل قال في الكافية وحذف
تا التانيث منه قد يرد في كلمات سمعت

فلا

فلا تزد وظاهره انه سماعي وجعله
الفرا قياسيا اه وقد يقال في تصويب التنبيه
بعد الظاهرة في التقليل اشارة الى عدم
ورود ما ذكره على الناظم تدبر قوله اجرر
بالمضاف وفاقا لسيبويه هذا مذهب
الجمهور وعللوه بنيابته عن الحرف
المقدر وباقتضائه المضاف اليه كما تقتضي
كل عامل معموله واستدلوا عليه باتصال الضمير
بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله قوله
لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج عبارة
التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا
بالاضافة ولا بحرف مقدر نابت عنه المضاف
وظاهرها يدل ان العامل عند الزجاج معنى
اللام لا الحرف المقدر ورد بان الجار لا يحذف
ويبقى عمله الا في ضرورة او نادر كما
تقدم في حروف الجر والقول بان العامل
الاضافة رد بان الاضافة هي المعنى المقتضي
للاعراب والعامل ما به يتقوم المعنى للاعراب
قوله انه معنى من اي البيانية لان هذه
الاضافة هي المسماة بالبيانية كما في
الجامي او التبعيضية وعلامتها كون الاول

الاضافة على معنى من كون المضاف اليه
تابعا للمضاف بدلا او عطف بيان وجواز
نصبه على الحال او التمييز قوله او معنى
في اي الظرفية وعلامتها جواز انتصاب
المضاف اليه ظرفا قوله اذا لم يصلح تقدير
اللام اي بحسب القصد بان اريد بيان
المعنى الظرفي او الجنس وقوله لما سوى
ذينك اي بان لم يرد ما ذكر وبه يعلم ان مثل
حصير المسجد يجوز ان يكون على ما معنى
في ان اريد بيان معنى الظرفية كما يجوز
ان يكون على معنى اللام الاختصاصية
قوله في ما اذا كان المضاف بعضا من
المضاف اليه الظاهر في مثل هذا
التركيب ان ما نكرة موصوفة او موصولة
وان زائدة والجملة بعدها صفة او صلة
والعائد محذوف وان المراد بالبعض ما يعم
الجزء والجزئي وبقوله مع صحة الخ يخرج
الجزء والا لزم استدراك قوله مع صحة
الخ قوله مع صحة اطلاق اسمه عليه اي حمل
اسم المضاف اليه على المضاف حمل مواطاة
فان انتفى الشرطان نحو ثوب زيد وحصير

المسجد

المسجد او الاول فقط نحو يوم الخميس او
الثاني فقط نحو يد زيد فالاضافة بمعنى
لام الملك او الاختصاص وبذلك علمت ان
حكمة تعداد الامثلة في كلام الشارح حيث
قال نحو ثوب خز الخ ومثل بمثالين لما
فقد فيه الشرطان ليفيد ان المراد باللام
ما يعم لام الملك والاختصاص قوله ظرفا
للمضاف اي زمانيا او مكانيا حقيقيا او
مجازيا نحو مكر الليل وصاحبي السجن والد
الخصام قوله واللام فيما عدا الخ ليس مراده
ان اللام مقدرة في نظم الكلام بل ان المضاف
انما عمل لما فيه من معنى الملك او الاختصا ص
الذي هو مدلول اللام ويقال مثل ذلك فيما
قبله وهذا حكمة تعدد الشارح لفظ معنى
فيما تقدم وبهذا يندفع الاشكال عن
كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة ككل رجل
وكل واحد كما افاده الجامي وقوله لما
سوى ذينك يوخذ منه ان الاضافة
اللفظية على معنى اللام وبه صرح
بعضهم واورد عليه مثل زيد حسن الوجه

اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف
بل هو كما قال الدماميني والذي عليه ابن
هشام انها ليست على معنى حرف وهو الحق
وظهور هذا مثل فعال لما يريد لا يدل للاول
لان هذه اللام لام التقوية كما تقدم لا اللام
التي الاضافة على معناها وذهب الكوفيون
الى ان الاضافة قد تكون على معنى عند
نحو ناقة رقود الحلب اي رقود عند
الحلب **قوله** ذهب بعضهم الى ان الاضافة
ليست على تقدير الخ هو ابو حيان تبعا
لابن درستويه قال والا لزم مساواة قولك
غلام زيد لقولك غلام لزيد في المعنى وليس
كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة
واجاب الدماميني بانه ليس المراد بقولهم
معنى غلام زيد غلام لزيد انه بمعناه من
كل وجه حتى يلزم ما ذكر بل مرادهم تفسير
معنى الاضافة خاصة من جهة الملكية
او الاختصاص لا من جهة اخرى وقوله
ولا نية عطف تفسير ويحتمل ان المراد
ليست على تقدير لفظ الحرف ولا نية هو
معناه والنية بعد لا بعيد **قوله** وذهب

بعضهم

بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام الخ هو
ابو الحسن ابن الصائغ وعلل ذلك بان كلا
من الظرف والبعض يصح اعتبار معنى اللام
الاختصاصية وقوله على كل حال اي سواء
كان المضاف بعضا او ظرفا او لم يكن كذلك
قوله لا يفيد وان تكون الخ اي لا تجاوز ذلك
الكوفية **قوله** ومعهم الاضافة بمعنى في
الخ قد يقال حيث اعتبر معنى اللام الا
ختصاصية فلا فرق بين الاضافة
بمعنى في والاضافة بمعنى من فلم اعتبر
الحمل في الاولى دون الثانية واجاب
الشمني بانه لما كانت على معنى في قليلة
ردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام بخلاف الاضافة على معنى من
فانها كثيرة فكانت اولى بجعلها قسما
على حدته مع امكان الرد تدبر **قوله** توسعا
قيل لا حاجة اليه لان معنى الاختصاص
كما هو في الظرف فلا توسع **قوله** في اضافة
الاعداد الخ اي كعشرة رجال وتسع
تسعة **قوله** انها بمعنى اللام اي الاختصاصية
قوله انها بمعنى من اي الجنسية قال بعضهم

ويتجه جواز الامرين لصحة الصنيعين
كما جاز معنيا الظرفية واللام كما تقدم **قوله**
والقادير الى الغدوات اي كقفيز بر او رطل
زيتا **قوله** نحو ثلاثتها يؤخذ منه انه لا يصح
اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف في
ذلك اذ لا يقال هذه الثلاث ما يؤخذ لعدم
المطابقة للمعنى المراد فكيف يكون من
هذا النوع واجيب بانه يصح ما ذكر بتصرف
في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال
هذه الثلاث ماات والاحتياج لمثل ذلك
لا يضر **قوله** على انها بمعنى من قيل اي
مانع من اعتبار معنى لام الاختصاص
هنا ايضا **قوله** واخصص اولا اي احكم
بكونه تخصيص اي قبل اشتراكه بالمضاف
اليه قيل ومن هذا النوع المضاف الى
الجملة لا تهافي حكم النكرة بدليل وقوعها
صفة للنكرة والحق انه من النوع الثاني
لان الجملة حينئذ في تاويل المصدر المضاف
الى فاعله كما هو مقتضى ربط الحدث بفاعله
في الجملة فالمضاف اليه حينئذ في الحقيقة
مضمون الجملة وهو الحدث المضاف الى

فاعله

فاعله وهذا انما هو ان كان الفاعل معرفة
فان كان نكرة فالظاهر ان المضاف من النوع
الاول فتدبر واستدلال الاول بوقوع الجملة
صفة للنكرة قد يقال ان ذلك باعتبار
ظاهرها دون تاويلها **قوله** او اعطه
التعريف بفتح الهمزة لانها همزة قطع
والمراد بالتعريف الكون معرفة اي اجعله
معرفة بسبب الاضافة وهو المضاف
اليه او ان التعريف مصدر المبني للمفعول
على قلته كما افاده البهوتي والمعنى اعطه
نوعا من انواع التعريف لان الاضافة تاتي
لما تاتي له اللام واو في كلامه للتقسيم
لا للتخيير وبه علمت ما نقلناه من ان التحقيق
تقليل الاشتراك اي في النكرات فسقط
ما يتوهم من جعل قسم الشيء قسيما له بناء على
ما توهم من كون التعريف تخصيصا مع زيادة
هي التعيين فتدبر **قوله** بمعنى ان المضاف
الخ لما كانت العبارة موهمة خلاف المراد
من جهة انه لم يفد حالة التخصيص
بكونه المضاف اليه نكرة وحالة التعريف
بكونه معرفة احتاج الشارح لما ذكر

ويكون ترك الناظم للتقييد بالتشهير له
اولما تقرر من ان المضاف لا يكتسب التعريف
الا من المضاف اليه يعلم منه بطريق المقابلة
انه لا يتخصص الا بالمضاف اليه تدبر قوله
واذ يشابه المضاف يفعل كانه انما اقتصر على
يفعل مع كون صيغ المضارع لا تنحصر فيه
لكثرتها وشهرتها او انه كناية يذكر عن
كل مضارع سواء كان مجردا او مزيدا وقول
الشارح اي الفعل المضارع يحتمل ارادة
كل من الوجهين افاده البهوتي وخرج
من كلامه المصدر واسم التفضيل قوله
وصفا حال من المضاف كما قاله في التصريح
وكل الشارح حل معنى قوله بمعنى الحال
او الاستقبال اي لا بمعنى الماضي او مطلق
الزمن فان اضافته محضة قوله اسم
فاعل منه امثلته البالغة كضراب وضروب
قوله او صفة مشبهة فيه نظر فانها
ليست بمعنى الحال او الاستقبال بل بمعنى الثبات
والدوام ولعل المراد او صفة مشبهة
باعتبار اصلها وهو الحال او الاستقبال اما
باعتبار الحالة الراهنة وهي كونها

بمعنى

بمعنى الثبات والدوام فتتعرف بالاضافة
بدل على ذلك ما ذكروه في توجيه كون رب
صفة لله في قوله الحمد لله رب العالمين
لكن ذكر في التصريح في بيان ما فارقت فيه
اسم الفاعل الصفة المشبهة انها لا
تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل
بمعنى المضي لكن العلة التي اقتضت تعرف
اسم الفاعل في الحالة المذكورة وهي عدم
مشابهته يفعل موجودة في الصفة المشبهة
من حيث انها صفة مشبهة ثم رايت
الرضي صرح بانها لا تتعرف بالاضافة كما في
التصريح ووجه بانها تشبه المضارع في بعض
احواله وذلك اذا افاد الاستمرار وقضا دته
كونه اضافة الصفة المشبهة لفظية
مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه
اما رفعا او نصبا والصفة المشبهة جائزة
العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما
اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
جائز مطلقا لاعتمادهما على الفعل يكفي في
عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما

اي نحوهما من بطنه ومسود وجهه واما
عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى
شرط كونهما بمعنى الحال او الاستقبال والاع
تماد لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن
لفظية **قوله** فعن تنكيره لايحول اشارة
باضافة التنكير الى ضمير المضاف الى ان
تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبل
الاضافة فيفيد ان اضافته لا تفيده
التخصيص كما لا تفيده التعريف **قوله**
لانه في قوة المنفصل اي عن الاضافة
وذلك لان قولك ضارب زيد في قوة قولك
ضارب زيدا كما سياتي **قوله** يارب غا
بطنا من الغبطة المحمودة وهو تمني
ان يكون لك مثل ما للغير من غير ارادة
زواله عنه عكس الحسد ويا للتنبيه
او المنادى محذوف كما تقدم نظيره **قوله**
فاتت به حوش الفواد اي اتت به اي
ولدته وحوش بضم الحا المهملة وسكون
الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة
حال من الها ومعناه حديد الفواد والها

والشاهد

والشاهد فيه ومبطنا على صيغة اسم
الفاعل اي ضامر البطن وهو وصف محمود
في الذكور وسهدا بضم السين والها اي
قليل النوم والهوجل الوصعق واسناد نام
الى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى
زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل
قوله والدليل على انها اي اضافة الوصف
المشابه بالفعل **قوله** فالاختصاص موجود
قبل الاضافة اي ومستمر بعدها وذلك لان
العامل يتخصص بمعموله **قوله** التخفيف
اي في اللفظ بحذف التنوين او رفع القبح اي
قبح الرفع او النصب في التركيب **قوله**
كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله فان
فيهما تنوينا مقدرا حذف للاضافة بدليل
نصبهما المفعول **قوله** في حسن الوجه
اي من قولك مررت برجل حسن الوجه
مثلا وتمثيل الشارح بما ذكر اولى من تمثيل
صاحب التوضيح بالرجل الحسن الوجه
لما سياتي في الصفة المشبهة من ان الضعيف
انما هو نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا
غير انهم عبروا هنا بالقبيح عما عبروا عنه

هناك بالضعيف قوله فلو الصفة نعت
ضمير الموصوف اي لان اللفظ لا يرفع شيئين
فلا هو او ضميرا قوله اجرا وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي اي لانه انما ينصب
حينئذ على التشبيه بالمفعول به لكونه
معرفة قوله وفي الجر تخلص منهما اي
من الاجرا والخلو المذكورين فلا قبح قوله
ومن ثم اي من اجل ان الاضافة تتاذكر
انما هي لرفع قبح الرفع والنصب الممتنع الجر
وجهه لانتفاء قبحهما كما ذكره الشارح بعض
شئ اخر وهو انه قد يقال لم كانت الاضافة
في الضارب الرجل لفظية مع انها لم تفد
تخفيفا لعدم التنوين بوجود ال ولا
رفع قبح لان المضاف اليه ليس بفاعل
للوصف وانما هو مفعوله فليس فيها
تخلص من قبح رفع لانتفائه ولا من قبح
نصب لانتفا قصور الوصف واجيب
بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن
الوجه في تجويز الجر فحملوه عليه كما حملوا
في النصب قوله لان النكرة تنصب على
التمييز اي وليس في ذلك اجرا وصف

القاصر

القاصر مجرى وصف المتعدي لان التمييز
ينصبه القاصر والمتعدي والقاصر لذي قوله وفي
الاضافة اي اضافة الوصف الي معموله قوله
لان فايدتها راجعة الي اللفظ فقط علة
لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الا
نفصال علة لكونها غير محضة وانما كانت
في تقدير الانفصال لان معنى ضارب زيد مثلا
في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر
في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها
تقديرا ومحل في التصريح تسميتها مجازية
لكونها لغير الغرض الاصلي من الاضافة
وقوله بتخفيف اي بحذف التنوين الظاهر
او المقدر او تحسين اي برفع قبح الرفع
او النصب كما تقدم قوله وتلك اي اضافة
غير الوصف قوله لانها خالصة الخ علة
لتسميتها محضة وقوله وفايدتها راجعة
الخ علة لتسميتها معنوية وحقيقية
تدبر وانما كانت فايدتها راجعة الي المعنى
لافادتها التخصيص او التعريف قوله
الي مرفوعه او منصوبه الاول كقوله ولو
لا دفع الله الناس والثاني كقوله اطعام

عشرة مساكين **قوله** غير محضة هذا
لا يطابق قوله وجه الاول حالة اضافته المنصوبة
لا تنافي تقديره الانفصال بالفاعل بخلافه
حالة اضافته لمرفوعه كما هو ظاهر **قوله**
يتعرف بالمعرفة اي اذا اضيف الى معرفة
كما في مدعو الشاهد ويدل على كون
اضافته محضة ايضا انه لا تدخل عليه
رب ولا ينتصب على الحال ولو كان نكرة لجاز
فيه ذلك **قوله** اذ وجد في الشاهد
في وجدي فانه مصدر مضاف الى فاعله
وقد تعرف بالاضافة بدليل وصفه
بالمعرفة وهي الشديد وبكا متعلق به وارابي
حبواني ومن عهدت مفعوله الثاني
والعائد محذوف اي عهدته وعاداه
مفعوله الثالث وعدو لا حال من العائد
المحذوف **قوله** غير محضة لا وجه له لانها
ليست في تقدير الانفصال اذ لا ينصب
المفعول كما سيأتي في بابه **قوله** لانه
يتعرف بالمعرفة اي اذا اضيف الى معرفة
ولم يحفظ وروده حالا ولا تمييزا ولا
تجره رب كما في الصحاح قال سيبويه العرب

لا تقول

لا تقول هذا زيد اسود الناس لان الحال
لا يكون الا نكرة **قوله** في هذين النوعين
اي المحضة وغير المحضة **قوله** وهو المشبه
بالمحضة وجه الشبه ان المضاف لا ضمير فيه
حتى تكون الاضافة في تقدير الانفصال
به واختلفوا التسمية بذلك لكثرة المحضة
والاولى يجوز تسميتها بالمشبه بغير المحضة
ووجه صحة المعنى مع الانفصال اي عدم
الاضافة **قوله** اضافة الاسم الى الصفة
هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي **قوله**
كمسجد الجامع قال اسم ينبغي ان تكون
على معنى لام الاختصاص بناء على ان المراد
او مكانه الجامع وكذا الآتي وعلى هذا
فاضافته محضة لان الاضافة اللفظية
ليست على تقدير حرف كما تقدم **قوله** اضا
فة الصفة الى الموصوف هو كعكسه
غير مقيس ايضا لما سيأتي **قوله** اي علا زيد
صاحبا فصاحب صفة لزيد وقد حذف من
التركيب وقام مقامه الصفة المضاف
اليه والحق ان البيت ونحوه من اضافة
الشيء الى ملابسه من غير تأويل بما ذكر

وقد نكر العلم في ذلك اولا ثم اضيف الي
الضمير اضافة محضة قوله وجعل الموصوف
خلفا عنهما في الاضافة اي قايما مقامهما و
بقوله في الاضافة اي الي الضمير اندفع التنافي
بين هذا وبين قوله سابقا الي القايم مقام
الصفة المقتضي اذ خلف الصفة المقتضي
انا خلف الصفة هو المضاف اليه لا الموصوف
لان المراد فيما سبق ان المضاف اليه قايم
مقام الصفة في اتصاله بالموصوف تدبر
قوله في اسما الزمان اي المبهمة قوله
نحو يومئذ الخ فالجز الاول في الامثلة
موكد واذ توكيد والظاهر ان ما ذكر
من اضافة الاعم للاخص لان تنوين اذ
عوض عن جملة محذوفة تخصص بها
المضاف اليه فلا يكون الثاني موكدا ه
للاول بل هو مبين له ومفسر كما يفسر الاعم
بالاخص فالاضافة فيه محضة لانها على
معنى اللام الاختصاصية كما هو ظاهر
تدبر قوله فقلت اعبرا عنها الخ اي بعث
الناقة من نجوث جلد البعير عنه اذا
سلخته وكذا الجبيثه والشاهد في قوله

الجلد

الجلد حيث اضاف الموكد الي التوكيد لان
الجا مقصود الجلد وسنام فاعل سير ضبلا
وغاربه عطف عليه وهو بالغين المعجمة
اعلى الظهر قوله اضافة الملغي الي المعتبر
معني كونه ملغي انه غير معتد به لاشتغامه
المعني بدونه فهو كالحرف الزايد قوله
الي الحول الخ قاله لبيد العامري وتمامه
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر والي
الحول متعلق بقولا في البيت قبله وهو
فقوما وقولا بالذي تعلمانه ولا تخمشا وجها
ولا تحلقا شعرا والشاهد في قوله ثم اسم
السلام عليكما فان المراد ثم السلام عليكما
واسم ملغي بالمعني المتقدم قوله نحو اضرب
ايهم اسا انما كان المضاف اليه ملغي لان
ايا الموصولة تتعرف بصلتها كغيرها من
الموصولات فلو كان ما تضاف اليه معتدا
به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد
فهو ملغي بهذا الاعتبار وان كان له دخل
في تمام المعني المراد وانظر هذا مع ما
سيانئ عنه سم عند قول الناظم واخصص
بالمعرفة موصولة ايا منه توجيه ه

التخصيص المذكور بان في ابي ابهامها من جهة
الجنس ومن جهة المعين فاشترط تعريف
المضاف اليه لتعيين الجنس واما المعين
فبالصلة فلم يجتمع تعريفان من جهة
واحدة انتهى فانه يقتضي ان المضاف
اليه معتبر لا ملغي تدبر قوله اقام ببغداد
العراق الخ الشاهد في بغداد العراق و
دمشق الشام فان المضاف اليه ملغي فيهما
لعدم افادته معنى زائدا والواو حالية
ومبوح بالتشبيه على صيغة اسم الفاعل
اي مولع قوله اهمل هنا ما لا يتعرف بالا
ضافة الخ قال سم قد يقال لا اهمال لامكان
دخولها في قوله واخصص اولا فانه افاد
ان المضاف تارة يتخصص وتارة يتعرف
ولم يضبط الاول بضابط فيمكن تفسيره
بما يشمل ذلك قوله موقع نكرة لا تقبل هـ
التعريف اي كمجرور رب وكم الخبرية و
الحال فانها لا تكون الا نكرات قوله ومعاد
ذلك جهده اي حالة كونه جاهدا قوله لا
رب وكم الخ علة لمحذوف دل عليه المقام هـ
تقديره انما كان المعطوف في هذه الا

الامثلة

الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف
لما ذكر قوله كمثل وغير وشبه بيان لشدة
الابهام فيها لان غير زيد يشمل كل موجود غيره
سواه وكذا مثله وشبهه يشمل كل مماثل
ومشابه ورد بان كثرة المغايرين والمما
ثلين لا توجب تنكير غير ومثل كما ان
كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد
نكرة ولذلك ذهب سيبويه والمبرد الى
ان سبب عدم تعرفها بالاضافة كون
اضافتها للتخفيف لمشابهتها لاسم
الفاعل الذي بمعنى الحال الا ترى ان غيرك
بمعنى مغايرك ومثلك وشبهك بمعنى
مماثلك ومشابهك وقد يقال كثرة المغا
يرين والمماثلين للانسان غير مضبوطة
ومحصورة فاقتضت شدة الابهام الموجبة
للتنكير بخلاف كثرة غلمان زيد مثلا تدبر
واعلم انه كما لا يتعرف ما ذكر بالاضافة لا
يتعرف بدخول ال لوجود العلة افاده سم
قوله لا تزيل ابهامها اي ازالة تقتضي هـ
التعيين فلا ينافي انها تتخصص بالا
ضافة وتسمى الاضافة معنوية قوله

الا بامر خارج اي بسبب انضمام امر خارج اليها
او مع امر خارج قوله يا رب اما تخرجن طالبي
الخ ان شرطية وما زائدة وقوله فليلن الخ هو
جواب الشرط واسم يكن ضمير مستتر يعود
علي المخرج المفهوم من تخرجن والمغلوب خبرها
وغير نعته وفيه الشاهد والمقنب كمنبر
المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد
السعد ويطلق علي مخلب الاسد كالقناب
بكسر القاف كما في القاموس ثم قال والقانب
الذياب قوله لان جهة المغايرة هي هو
الصدقية قوله وقارنه ما يشعر بمماثلته
خاصة اي كالمماثلة في وصف خاص من
الاوصاف كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة
وهي اشتهار حاتم بالجود تدل علي ان المراد
المماثلة في ذلك الوصف قوله وقال
ايضا في شرح التسهيل تقوية لما قبله قوله
وتدريجه اي يقصد بواسطة قرينة
تشعر بذلك قوله هو مذهب ابن السراج
والسيرافي هذا هو المشهور وذهب المبرد
الي ان غير لا تتعرف ابدا قوله لانها وصف
النكرة اجاب سم بمنع انها وصف لجواز

كونها

كونها بدلا قال ثم رايت المكي وغيره صرحوا
بانها علي حذف المفعول بدل قوله بذا المضا ف
ذا الاشارة والمضاف بدل او عطف بيان قوله
مغتفر انما اغتفر ذلك في الاضافة اللفظية
ولم يغتفر في الاضافة المحضة لافادتها
التعريف او التخصيص للمضاف وكلاهما غير
محتاج اليه مع دخول ال قوله اذ وصلت
بالثاني انما اشترط ذلك في الصفة المشبهة
التي هي اصل المسالة لان رفع الفصيح انما
يحصل حينئذ لا مرية عدم قبح نصبها
بعد الصفة اذا كان نكرة لان النكرة تنصب
علي التمييز وحمل اسم الفاعل عليها في
نحو في الجر كما حملت عليه في تجويز النصب
واختلف في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز
عدم وصله بال نحو جا الضارب الرجل وزيد
وهذا الضارب زيد علي ان يكون زيد نه
عطف بيان والمبرد لا يجيز ذلك بل يعتبر
في تابع مجرور ذي اللام ان يصح وقوعه
موقع متبوعه والاول اقوى لانه يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع لان القبح فيه
لا يظهر ظهوره في المتبوع قوله كالجعد

الشعر الجعد صفة مشبهة وحمل عليها
الضارب الرجل والمضروب الاب كما تقدم قوله
وهن الشافيات الحوائم صدره ابانا بها فتلو
وما في دمائها اشفاء ابانا بفتح الهمزة الاولى
وسكون الثانية وبالموحدة بينهما اي قتلنا
وقيل رمينا والضمير في بها وهن للسيوف
وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي
تحوم حول الما قوله او بالذي له اضيف
الثاني اي او وصلت بالاسم الذي اضيف
له الجز الثاني وهو ما اضيف اليه الوصف
لان وجودها فيه قائم مقام وجودها
في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه
كالشي الواحد ولذلك تمتنع المسالة اذا
كان بين الموصوف وما فيه ال اكثر من
مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم
كما افاده في التصريح قوله لقد ظفر الزوار
اقفية العدا بما جاوز الامال و
القتل الزوار جمع زائر اسم فاعل والشاهد
فيه حيث اضيف المضاف لما فيه ال وهو
اقفية جمع قفا والباء سببية والامال جمع
امل مفعول جاوز ومن الى بيان لما واصله

من

من الاسوال حذفت نونه على لغة هذيل
قوله او بما اضيف الى ضميره الثاني اي
او وصلت بالاسم الذي اضيف الثاني الى
الضمير العائد كما في المثال قوله الوعد
المستحقة صفة مقرونة تامة من مني وان
لم ارج منه نوالا فالمستحقة صفة مقرونة
بال مضافة الى مفعول المضاف الى ضمير ما
فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا
قوله ومنع المبرد هذه اي الصورة الا
خبره ومدرك الخلاف هل يتنزل الضمير
العائد الى ما فيه ال منزلة ما فيه ال ام
لا الجمهور على الجواز والمبرد على المنع
قوله مثنى او جمعا اي او ملحقا بهما قوله
سبيله اتبع اي اتبع سبيل المثنى وطريقه
وهو جمع المذكر السالم فانه يعرف بحرفين
وهما الواو رفعا والياء جرا ونصبا ويسلم فيه
بناء الواحد من تغيير الحركات ويختم بنون
زائدة بعد حرف الاعراب تحذف للاضافة
كما انها في المثنى كذلك قوله اي وجودها اشار به
الى ان كون مصدر كان التامة ويصح ان يكون
مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره

قوله كاف في اغتفار وقوعه الخ اي لانه لما
طال واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه اشتراط
وصل ال بالمضاف اليه الخ قوله ان يغنيا الجعديا
بفتح النون اي يستغنيا يقال غني يغني من
باب علم يعلم اي استغنى واثبات الالف مع
اسناده للظاهر على لغة اكلوني البراغيث
وعدن اسم بلد باليمن والشاهد في المستوطنا
حيث اضيف للمجرد من ال لكونه مثنى قوله
الشاتمي عرضي ولم اشتمهما تمامه والناذرين
اذا لم القهما دمي الشاهد في الشاتمي عرضي
وقوله دمي على حذف مضاف اي سفك دمي
قوله والمستقلوا الشيء ما وهبوا اسيافي مده
في الشيء قوله فان انتفت الشروط اي بان لم
يكن الوصف من المسائل الخمس المتقدمة قوله
مضاف الى المعارف حال من الضمير المجرور بفي
وقوله مطلقا اي سواء كان تعريفها بالعلمية
ام الاشارة ام غيرها اجرى سائر المعارف
مجرى المعرف بال قوله بخلاف الضارب رجل اي
فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى
النكرة قوله وقال المبرد والرماني الخ اي
فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون

الظاهر

الظاهر لكنهما موجبان والفراء يجيز قوله
موضع الضمير خفض اي بالاضافة قوله
وقال الاخفش وهشام نصب اي موضعه
نصب وجوبا لان موجب النصب المفعولية
وهي محققة وموجب الخفض الاضافة
وهي غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف
التنوين ونوني المثنى والجمع وحذف المذكورات
فيما ذكر قد يكون لسبب اخر غير الاضافة
وهو صون الضمير المتصل عن الانفصال
قال الناظم وهو شبهة ضعيفة لانه
يلزم في النصب المقتضي للمفعولية ان يكون
لفظيا والا لا شبهت اضافة الوصف الى
معموله الظاهر وايضا فان عمل الاسم الجر
اكثر من عمله النصب فينبغي عند الاحتمال
ان يحمل على الاكثر وجعل سبب حذف الذكور
صون الضمير عن الانفصال مستقل عنه
يكون حذفه للاضافة محصلا لذلك قوله
فهو منصوب في الضاربك اي لانتفاء الشروط
المتقدمة لاضافة الوصف قوله مخفوض
في ضاربك اي محلا لعدم تنوين الوصف قوله
الوجهان اي الخفض بناء على ان النون حذفت

للاضافة والنصب بناعلي انها حذفت للتخفيف
قوله الحافظوا عورة العشيرة الخ منه المشهور
والحافظوا مبتدا والعورة مفعوله وهي
كل ما يستحي منه والعشيرة ابنا ابيك وجملة
لا يانيهم خبر المبتدا والوكف لحبل ابيل والجور
قوله نعم الا حسن الخ استدراك علي قوله
ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان
لدفع ما يوهمه ظاهر العبارة من استوا الو
جهين قوله عن جمع التكسير اي كالزوايد
اقفية العدا وجمع المونث السالم اي كالثنايا
الخوايم فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر قوله
علي انه فاعل كاف اي وكاف خبر المبتدا وفيه
انه يلزم خلو الخبر المشتق من الرابط لرفعه
الظاهر والضمير في وقع لا يصلح للربط لعوده
للوصف الذي يقع مثني او جمعا لا للكون الا
ان يقال ان وقع متضمن له لان الضمير فيه
راجع للوصف الموصوف بكونها فيه فكانه
قال وقوع الوصف الذي كونها فيه مثني
او جمعا كاف افاده سم وقد يقال كلام الشارح
السابق فيه الجواب عن عدم الرابط بانه
محذوق مع صلته كاف حيث قال كاف في

اعتقاره

اعتقاره ومثل ذلك يقال في قوله والجملة
خبر الاول وقوله علي ما تبين اولا اي في
قوله كاف في اعتقاره وقوعه الخ قوله
ويجوز في همزان الكسر اي علي انها شرطية
ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة
الكلام السابق عليه تقديره فوجودها
فيه كاف وهذا اولي لسلامته مما مر قوله
وربما اكسبت ثاني الخ رب حرف تقليل وما
زايدة كافة واكسب فعل ماض متعد لاثنين
فاولا مفعوله الاول وثانيا مفعوله الثاني
علي حد فاكسبته مالا واكسبني حمدا واعلم ان
المضاف يكتسب من المضاف اليه امورا نحو
خمسة عشر التعريف والتخصيص والتخفيف
ورفع القبح والتذكير والتانيث والمصدرية
نحو كل البل والظرفية نحو كل حين والاعراب
نحو خمسة عشر زيد عندي من اعراب والكثير
البنا ووجوب التصدر نحو غلام من عندك
والبنا وذلك في ثلاثة مواضع الاول
ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل وشبه
الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما و
المضاف اليه اذ الثالث ان يكون المضاف

زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء
اصليا او عارضا والتعظيم نحو اسوي بعبده
والتحقير نحو بيت العنكبوت والجمع نحو
فما حب الديار شغفن قلبي والتوكيد نحو
لومنة لايم فا للومة لا تكون الا من اللايم
فلم يحصل من هذه الاضافة شي سوي
التوكيد قوله ان كان لحذف مو هلا الحذف
متعلق بمو هلا اسم مفعول من اوهل بمعني
اهله اي جعله اهلا وقد يقال الشرطان
يكون اهلا للحذف لان يكون قد جعل اهلا
له وبقي شرط اخر ذكره في التسهيل وهو
ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه
او كبعضه الاول كصدر القناة والثاني
كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا التذ
وان صلح للحذف فلا يجوز ان يقال اعجبتني يوم
العروبة قوله جادت عليه كل عين ثرة تمامه
فتركن كل حديقة كالدرهم الشاهد في
جادت حيث انثه مع اسناده الي كل لاكتسابه
التانيث من المضاف اليه والضمير في عليه
يرجع الي النبت في البيت قبله وثرة بفتح
الثا المثلثة وتشديد الراي كثيرة الما

قوله

قوله طول الليالي اسرعت في نقضي تمامه
نقضن كلي ونقضن بعضي الشاهد في
اسرعت حيث انثه مع اسناده لضمير طول
لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قوله
كما شرقت صدر القناة من الدم صدره و
تشرق بالقول الذي قد اذ عنه يقال شرق
بريقه يشرق اي غص به من باب علم
يعلم والاذاعة الافشا والقناة الرمح قوله
اني الفواحش عندهم معروفة تمامه
ولديهم ترك الجميل جمال اي مصدر اتي بمعني
الاتيان والضمير في عندهم لقوم الاخطل
والشاهد في معروفة كما هو ظاهر قوله
مشين كما اهتزت رماح تسفهت الخ يعني
مشين اي النسوة مشيا كاهتزاز رماح مو
صوفة بما ذكر وتسفهت اي امالت وقبله
الشاهد والنواسم جمع ناسمة قوله انارة
العقل مكسوف بطوع هوي تمامه وعقل
عاصي الهوي يزداد تنويرا الشاهد في
قوله مكسوف حيث ذكره مع كون المخبر عنه
مونثا لاكتسابه التذكير من المضاف اليه
والهوي ميل النفس للشهوات قوله رويته

الفكر الخ الشاهد فيه ظاهر وما مفعول رويته
ويؤول اي يرجع والتواني التكاسل وقد
يقال تقدم ان الشرط كون الاول اهلا للحذف
وهنا ليس كذلك فلم يوجد الشرط الا ان
يقال المراد حذفه مع متعلقاته ولا شك انه
اذا حذف مع متعلقه ليستقيم الكلام فيصح
ان يقال الفكر بمعنى الخ تدبر قوله ويحتمله
اي انتساب المضاف التذكير من المضاف
اليه وانما عبر فيه بالاحتمال لما فيه من
اطلاق التذكير على الله تعالى ولا يخفى ما فيه
من اسوء الادب وان فيه اقوالا اخر منها
ان قريب على زنة فعيل يستوي فيه المذكر
والمؤنث ورده في التصريح بانه انما يستوي فيه
ذلك اذا كان بمعنى مفعول وهو في الاية
ليس كذلك الا ان يقال شبه به فاعطي حكمه
ومنها ان التذكير على تاويل الرحمة بالغفران
قوله لا نتفا الشرط المذكور اي كون الاول صالحا
للحذف قوله افهم قوله وربما الخ قال بعض
المحققين ما المانع من جعل ربما للتكثير واي
دليل على انها للتقليل قوله لما به اتحد به
متعلق باتحد وانما برز الضمير المستتر

والبارز

والبارز المجرور عايد لاسم والمراد اتحد به
بحسب القصد والارادة فلا يرد ابن الابن
وابو الاب وليس المراد بالاتحاد التساوي في
المفهوم والماصدق بل ما يشمل الترادف كما
في الليث والاسد والتساوي كالانسان و
الناطق سوا كان التساوي بحسب الوضع
كالمثال او بحسب المراد كالصفة والموصوف
قوله معنى منصوب على التمييز او على اسقاط
الخافض ويندرج فيه ما اتحد لفظا ومعنى
فلا يجوز الاضافة فلا يقال جاء زيد زيد بل
سبيله الاتباع على ان الثاني توكيد لفظي
وجوز فيه الفارسي الاضافة وخرج منه
ماغاير معنى واتحد لفظا فيجوز فيه الاضافة
نحو عين العين قوله والموصوف مع صفته
اي سوا تقدمت الصفة او تاخرت قوله
لان المضاف يتخصص الخ اورد عليه ان المو
صوف يتخصص بصفته ولم يظهر فرق بين
التبعية والاضافة فلم يقل بالتخصيص
حال الاضافة ولذلك علل بعضهم منع اضافة
الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لمو
صوفها في الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف

لكانت مجرورة ابدا ولم تتصور التبعية لمذ
كورة وعلل منع العكس بانه الصفة يجب ان
تكون تابعة وموخرة وفي الاضافة لا يمكن
ذلك وعلل منع اضافة احد المترادفين
او المتساويين الى الاخر بعدم الفايدة اذ
المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال
هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا
يكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية
اخف لان فيها حذف كلمة تامة افاده سم
وقد يقال مراده بتخصيص تخصيصا على
وجه النسبة الى المضاف اليه وكونه بعضا
او مظروفا او مملوكا او مختصا لما استفيد مما
سبق وهذا لا ينافي ان اداة كان المضاف غير
المضاف اليه في المعنى بخلاف التخصيص المستفاد
من التبعية فظهر الفرق بينهما تامل قوله
واول موهما اي تركيبا موقعا في الوهم ما
ذكر اذا ورد ولا تنافي بين هذا وبين ما
تقدم في التنبيه الثاني عند قول المص
ونوي الاضافة اسمها لفظية لان ذلك با
لنسبة لكون الاضافة فيه محضة او غير

محضة

محضة وهذا لا ينافي تاويله اذا ورد تدبر قوله
وجب تاويله اخذ الوجوب من صيغة الامر
قوله قولهم جا ابي سعيد كرز انما اضافوا فيما ذكر
ولم يتبعوا في نحو اسد وسبع لان الاعلام
كثرت فاحتاجت للتخفيف ولان الاضافة فيها
تفيد معنى مقصودا باعتبار عروض الاشتراك
كما في قوله علا زيدنا ولان الثاني اعرف واشهر
فكان في نسبة الاول اليه فايدة تدبر قوله
ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني
وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال
على المسمى فكانه قيل جا ابي مسمى هذا الاسم وانما
اريد بالاول المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بالالفاظ
من نداء او اسناد حتى لو نسب اليه ما ينسب
الى الالفاظ وجب تاويله بالاسم والثاني با
لمسمى كقولك كتبت سعيد كرز اي اسم هذا
المسمى فالاسم والاظهر ان يراد بالثاني هو
مدلوله وبالاول المسمى فيكون من اضافة
العام الى الخاص كشجر اراك لا من اضافة
المدلول الى الدال قوله حمقا الحمقا بالمد
وهي المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق
مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها

فتقطعها فتطرحها الاقدام **قوله** وتاويله ان
يقدر موصوف اي يكون الاول مضافا اليه هـ
اضافة الشي الي جنسه كالمثال الاول او زمنه
كما في المثال الثاني او كله كما في المثال الثالث
تدبر **قوله** وصلاة الساعة الاولي هي اول
ساعة بعد الزوال ومسجد المكان الجامع
انما قدر المكان دون اليوم او الوقت لئلا
يتكرر مع ما قبله ثم يحتمل ان يكون المكان ما
مقدرا في نظم الكلام فيكون المسجد مضافا
اليه لان المقدر كالثابت ويحتمل ان يكون
محذوفا والوصف قايم مقامه في اضافة ما
المسجد اليه بقوي شي اخر وهو انه يمتنع اضافة
الخاص الي العام كاحد اليوم لعدم الفايدة
بخلاف عكسه كيوم الاحد افاده سم **قوله**
جرد قطيفة بفتح الجيم بمعنى مجرودة وسحق
بفتح السين اي باليه **قوله** ان يقدر موصوف
ايضا اي كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل
قوله واضافة الي جنسها اي اضافة الصفة
الي جنس مدلولها **قوله** اي شي جرد من جنس
القطيفة اي شي هو الموصوف المقدر وجرد
وسحق صفته وصرح بمن لبيان ان الاضافة

على

علي معني من الجنسية **قوله** الي ما بمعناه اي
الي اللفظ الذي هو ملتبس بمعناه ملابسة الدال
للمدلول **قوله** ولذا ان الاخرة الخ قال سم لعل
تاويله عند الجمهور ان المضاف اليه في الحقيقة
في الاول محذوف اي الحالة الاخرة وان الاضافة
فيما بعده من اضافة الاعم الي الاخص **قوله**
يمتنع اضافته اي لانه لا يعرض له ما يحوج الي
الاضافة كالمضمرات الخ اتمام تضعف المذكورات
لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيف
اي لضعف الشبه بما عارضه من شدة الا
فتقار الي مفرد تضاف اليه **قوله** وكغير اي
اي لانها ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
كما سياتي في الشرح وتقدم وجهه **قوله** نحو
كل اي اذا لم يقع توكيدا او نعتا والا تعينت
الاضافة لفظا نحو جا القوم كلهم وزيد
الرجل كل الرجل واعلم ان كلا وبعضا سمع قطعهما
عن الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما واصل
صاحب الحال التعريف نحو مررت بكل قايما وببعض
جالسا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب
الفارسي الي انهما نكرتان قالوا ولا لزم القول
بان نصفا وسدسا ونحوهما معارف لانها

في المعنى مضافات مع انها نكرات باجماع وورد بان
العرب عند حذف المضاف اليه قد تريده وقد
لا تريده ويجي الحال من كل وبعض يستدل على
ارادته **قوله** واي اي شرطية او موصولة
او استفهامية اما الواقعة نعتا او حالا
فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى كما سيأتي
قوله وكل في فلك اي كلهم وجعل الشمس والقمر
والليل والنهار على من يعقل لوصفها بالجريان
والسباحة والادراك والسبق قاله الشارح
قوله تنبيه اشعر قوله وبعض الاسماء
الخ قال البهوتي اشار به الى ما نبه عليه بعضهم
من ان بعضها يستعمل استعمال التنوين فيستعمل
للتقليل والتكثير والتعظيم والتحقير و
التمييز بالغرايب وان كان الاصل فيها التقليل
كما انه الاصل في التنوين **قوله** واعلم ان
اللازم للاضافة الخ يوخذ منه ومما مر بانه
ان الاقسام ستة ما تجوز اضافته وما
تمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط
وما تجب اضافته للجملة مطلقا وما تجب
اضافته للمفرد لفظا او نية وما تجب اضا
فته له لفظا وذلك اربعة اقسام ما تجب

اضافته

اضافته للمفرد مطلقا او للظاهر فقط او للضمير
مطلقا او لضمير المخاطب قال البهوتي وغرضه
مما ذكره التلويح بالاعتراض على المص بان كلامه
يوهم ان ما عدا القسمين المذكورين بقوله و
بعض ما يضاف حتما امتنع الخ وبقوله والزموا
اضافة الى الجمل الخ باق على جواز اضافته الى
كل من الظاهر والمضمر مع ان منه ما يختص
بالظاهر كاولات **قوله** نحو كلا وكلتا فانهما
يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل
مضمر بل للغط هما وكما ونا خاصة نحو كلاهما
وكلاكما وكلانا **قوله** قصارى الشي بضم القاف
ويقال قصار بفتح القاف وحذف الالف الاخيرة
وقصر بفتح القاف وحذف الالفين **قوله** وحما
داه بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته
راجع لكليهما **قوله** نحو اولي واولات الخ ولا تضاف
هذه الالفاظ الا الى اسم جنس ظاهر وليس
صرفا نحو والله ذو الفضل العظيم وقد
يضاف ذو الى الضمير ندورا وانشد الاصمعي
انما يصطنع المعروف في الناس ذووه وقال
الاحوص وانا لنرجوا عاجلا منك مثل ما
رجوناه قدما من ذويك الافاضل **قوله** كوحد

فانه انما يضاف الى الضمير مطلقا ولا يضاف
للظاهر ويجب مطابقة المضمر لما قبله في
الافراد وعدمه والتكلم وعدمه نحو اذا
دعي الله وحده وقوله والذيب اخشاه
ان مررت به وحدي وقوله وكنت اذ كنت
الهي وحدكا وقوله اعاذل هل تاتي القبائل
حظها من الموت ام اخلى لنا الموت وحدنا
وهو لازم النصب على المصدرية بفعل من
لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد
من باب ضرب يضرب وقيل لم يلفظ بفعله
كالابوة والاخوة وقيل هو محذوف الزوايد
من ايحاد وقيل منصوب على الحال لتاويله
بموحد وقيل منصوب على اسقاط الجار والا
صل على وحده ويلزم الافراد والتذكير لكونه
مصدرا قوله بمعنى تداولا بعد تداول من
المداولة وهي المناوبة قوله ولا يستعمل
اي لفظ سعديك الا بعد لبيك اي لان لبيك
هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد
لها ويجوز استعمال لبيك وحده قوله بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن وقال ثعلب بمعنى رحمة
بعد رحمة قوله دعوت لما نابني مسورا الخ اي

طلبت

طلبت مسورا للامر الذي اصابني فلبا اي
قال لبيك والاصل فلباني فحذف المفعول وقوله
فلبي يدي مسور دعا له لاحسانه اليه اي
اجيبه اجابة بعد اجابة اذا دعاني لامر
ينوبه وخص اليدين بالذكر لان العطية تكون
بهما قوله لقلت لبيه لمن يدعوني قبله انك
تدعوني ودوني زوراء ذات منزع بيون به
الزوراء بالزاي ثم الواو الارض البعيدة وذات
منزع بالتاء والراء المهملة اي صاحبة قطعا
ممتلي وبيون بفتح الباء وضم الباء المثناة اي
واسع بعيد الاطراف وكان مقتضى الظاهر
ان يقول لبيك لكنه التفت من الخطاب
الى الغيبة قوله مصادر اي حقيقة لانها
مصادر قوله ومعناها التكرار اي لانهم لما
قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما
على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره
قوله من الفاظها فيقدر في دوالبيك وسعديك
ومعنا لبيك اداولا واسعد اتحنن قوله ثمة
معناها اي على حد قعدت جلوسا فيقدر اسرع
واجيب لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه
قوله السابق من الب بالمكان لان اخذه مما

ذكرا باعتبار المناسبة في المعنى لا بقتضي اذ فعلها
ما ذكر قوله وخصا اي مسرعا للقتل قوله
اذا اشتق برد شتق بالبرد مثله الخ الباقي قوله
بالبرد يعني بدل قال ابو عبيدة كان الرجل اذا
اراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه بدل
قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد توكيد المودة
بينه وبين من يحبه شق كل منهما بردا صا
حبه برب ان ذلك ابقى للمودة بينهما قوله
الحالية اي على تاويله بالمشتق كما يوخذ مما بعده
قوله مدا او يبين اي منا وبين وقوله اي مسرعين
تفسير لهذين قوله للتعريف اي بالاضافة الي
الضمير والحال واجبة التنكير واجيب بانه
موول بنكرة كما في جاء زيد وحده قوله الو
صفية اي لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا
قوله كما في علي الخ اشار به الي ان الالف لا تبدل
للاضافة بل على الاطلاق بدليل فتاك وعطاك
قوله وهم اي غلط بل خلافه في لبيك فقط قوله
ورد عليه بقولهم الخ وجه الرد من ذلك ان قيام
ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل
على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقام مثله واجا
ب التصويب عن هذا بان لبيه ولبي يدي مسو

شاذان

شاذان فلا يصلحان للرد وعدا الثاني بان النون
يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به ابو علي
في نفس المسالة وكما في اثني عشر وانما لم تحذف
من ذانك للالتباس قوله الي الجمل اي الخبرية
الغير المشتملة على ضمير يرجع للمضاف قوله
حيث واذ الاول ظرف مكان لا يتصرف غالبا
وقد يراد به الزمان وبنو فقعس يعربونها
والثاني ظرف زمان للزمن الماضي غير متصرف
الا اذا اضيف اسم زمان كيومئذ وحينئذ او
قع مفعولا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا وقد
يستعمل للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
انكم في العذاب مشتركون وهي حينئذ حرف
بمنزلة اللام او ظرف والتعليل مستفاد من
قوة الكلام قولان وللمفاجاة وهي الواقعة
بعد بينا او بينما كقوله استقدر الله خيرا
وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وهل
هي ظرف زمان او مكان او حرف مفاجاة او حرف
زائد اقوال افاده في المغني قوله فتشمل هـ
اطلاقه الجمل الخ اورد الشاطبي على اطلاقه
ان حيث يمتنع اضافتها الي جملة اسمية خبرها
ماض او مضارع وان اذ يمتنع اضافتها الي جملة

اسمية خبرها ماض ومثله المضارع وان اذ بقبح
اضافتها الى الجملة اسمية خبرها ماض او مضارع
وان اذ بقبح او مثله المضارع بمعنى الماضي ويمكن
ان يجاب بان مراد الناظم انها تضاف الى مفرد
وانما تضاف الى الجملة والقبح في بعض صور
الجملة لا ينافي ذلك تدبر او يقال حيث وجد
الفعل بعد حيث واذ فحقه ان يليهما لانهما
يشبهان ادوات الجزا في كون ما بعدهما مفتقرا
اليهما فكلام الناظم بالنسبة لما ذكر فلا يرد
قوله الجملة الاسمية والفعلية لكن اضافة حيث
الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست
حيث زيدا اراه قوله نحو واذكروا اذ انتم قليل
اذ فيها وفيما بعدها مفعول به وزعم الجمهور
انها ظرف لمفعول محذوف والتقدير واذكروا
نعمة الله عليكم اذ انتم واذ كنتم واذ يمكر قوله
ومعنى هذا المضارع اي الواقع في الجملة التي
تضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد
يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني
بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما ان اذا قد تستعمل
في الماضي قوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما
يضي كالشهاب لامعا والشاهد في اضافة

حيث

حيث الى مفرد وهو سهيل وقيل سهيل مرفوع
بحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير
حيث سهيل مستقر طالعا قوله حيث لي
العمائم صدره ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم
ببيض المواضي اي نطعنهم في اوساطهم بعد
ضربهم بحد السيوف في روسهم قوله بل الى
الجملة اي الاسمية او الفعلية كما يوخذ مما
بعده قوله وان ينون الخ ان حرف شرط وينون
بالبنا للمفعول فعل الشرط وفيه ضمير نايب
فاعل يعود الى اذ ويحتمل بالبنا للمفعول جواب
الشرط وافراد نايب فاعل يحتمل اي يغتفر و
الحق الكافيجي باذ في ذلك اذا فيجوز ان يقطع
عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله
تعالى ولئن اطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخا
سرون قال السيوطي وهو بحث دقيق الا انه
لم يقل به احد من النحاة قوله اي وان ينون
اذ الخ قال البهوتي اشار به الى ان في ينون ضميرا
مستترا عايدا على اذ وانه كان الظاهر ان
يقول افرادها لكنه اقام الظاهر مقام الضمير
وكانه للتنبيه على خصوص المرجع لانه يحتمل
ان يعود على ما ذكرا وعلى كل منهما اي من حيث

واذ قوله واكثر ما يكون ذلك الخ اي نقوله لانه
اذ صحيح نادر قوله في نحو يومئذ الخ الاضافة
فيه بيانية من اضافة الاعم للاخص كما تقدم قوله
وما كان معنى الخ ما موصولة اسمي مفعول اضف
وكان صلتها ومعنى تمييز والكاف في كان اسم بمعنى
مثل صفة لموصوف محذوف اي اضافة مثل
اضافة اذ ويحتمل ان تكون ما مبتدا اخبرها
كان الثانية وقوله اضف في موقع الاستدراكا
كما اشار اليه الشارح قوله في كونه ظرفا مبهما
المراد بالمبهم ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت
وزمن وما يختص بوجه دون وجه لكنها رد صباح
ومسا وغداة وعشية بخلاف ما يختص بتعريف
او غيره كامس وغد فانه لا يضاف الي الجمل و
منه المحدود والمعدود كيومين ولبلتين و
اسبوع وشهر وسنة قوله ويوم اي اذا اريد
به مطلق الزمن فاندفع ما يقال ان يوما محدود
لدلالته علي مقدار مخصوص قوله اضف
هذه جوازا الخ اي وتصدرت الجملة بما ولا
اختي ليس مع بقاء رفعها الاسم ونصبها ر
الخبر فان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها علي
ما كان عليه قبل الاضافة من بنا او نصب

وقد

وقد يجر و يرفع حكي الاخفش انتك يوم لا حر
ولا برد بالاوجه الثلاثة البنا والجر علي ان اسم
الزمان مضاف الي معرفه ولا زايدة والرفع علي
ان لا ملغاة او عاملة عمل ليس قوله لما سبق
متعلق باضف واللام للتعدية او للتعليل
قوله ونحو حين تجيئك ظاهره ان هذا امثال
لما سبق وهو غير صحيح فكان الاولي ان يقول
وقوله جوازا يقتضي صحة اضافة ما ذكر للمفرد
نحو الي تدبر قوله فما نزل الخ اي فيكون اسم
الزمن مشبها لاذ فيضاف الي الجملة الاسمية
قال البهوتي لا يخفى لا حاجة الي دعوى التنزيل
لتصريح ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل
في المستقبل كما سبق وقد ذكرتم ان يوم ونحوه
كان لا نا نقول لا يلزم من تشبيه يوم ونحوه
باذ ان يعطي سائر احكامه الا ترى ان اضافة
اذ علي سبيل الوجوب واضافة يوم ونحوه علي
سبيل الجواز كما ذكره المص قوله واجاز الناظم
ذلك علي قلته علي هذا لا يكون مشبها اذ لكن
فيقال اي فرق بين هذا وبين مشبه اذ حيث
اعطي حكمه في الاضافة قوله تمسكا بظاهر ما
سبق اي من الاية والبيت وعلي هذا فالظرف

منصوباً لاستغنائه عن معنى اذا عند ابن مالك قوله
وهو الحد ودانى لم يجعل يوم فيما سبق منه لانه
من التجوز في العروب تكون المراد به مطلق الزمن
لا خصوص ما ذكر الا ترى انه ليس المراد به في قوله
جاز به يوم امراة الحجاج خصوص ما ذكر بل زمن
امرته تامل قوله وابن ابي على الفتح قوله
ما كان قد اجريا تنازعه الفعلان في قبله وكان
متعلق باجريا ولا يستفيد جواز البنا فيما ذكر
بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا اضيف
لغير مبني ومثله كل اسم ناقص الدلالة كغير
ومثل ودون وبين وذهب ابن مالك الى ان
الاضافة الى المبني لا تكون سببا في البنا لان
الاضافة من خصايص الاسما التي تلغي سبب
البنا فكيف تكون ملابسة واقتصار فيما
استشهدوا به حركات اعراب فمثل في قوله
انه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير حق
وبين ودون في قوله لقد تقطع بينكم ومنا
دون ذلك منصوبان على الظرفية وقيد في
الكافية البنا بما اذا لم يثن والا لزم الاعراب
قال وما باذ الحق ثم ثنى فليس عند اعرابه
يستغني وهل مشبه اذا كمشبه اذ في جواز

البنا

البنا والاعراب على التفصيل المذكور قال
ابن هشام لم ار من صرح به وقياسه عليه
ظاهر قوله محملا على اذا فيبنيا عليها انها
مبنية لمشابهتها الحرف في الافتقار اللازم
الى الجملة ومثلها اذ او قد يقال شرط القياس
وجود علة الحكم في الفرع والعلة المشابهة
المذكورة وهي غير موجودة في الفرع كما هو
ظاهر تدبر قوله فيما تلاه فعل مبني اي بنا اصليا
او عارضا ولذا مثل بمثالين قوله على حين
عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما
اصح والشيب وازع يروى على حين بالجر على الاعراب
وبالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا
الى مبني اصالة ولما نافية ووازع اي كاف من
قولك وزعت الرجل اذا كففته قوله على حين
يستصبين كل حليم صدره لا يجتذبن منهن
قلبي تحلما يجتذبن مبني على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الخفيفة والتحلم تكلف
الحلم وحين يروى بالجر على الاعراب والفتح على
البنا لكونه مضافا الى مبني بناء عارضا لاتصاله
بنون النسوة ويستصبين من استصبيت
فلانا اذا عددته صبيا اي جعلته في عدادهم

الصبيان قوله الم تعلمي يا عمرك الله انني الخ الهمزة للاستفهام وان مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي تعلمي ويا عمرك الله معترض ويا المجرد للتنبيه او للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب بنصب المصادر فاذا دخلت عليه اللام رفع الابتدا والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله تعميرا اي ذكرتك به تذكيرا بعمر قلبك والشاهد في قوله على حين حيث اعرب لانه وقع قبل مبتدا وهو الكرام وقليل عدده قوله ولم تجز البصريون حينئذ غير الاعراب قالوا لان سبب البناء الماضي قصد التناسب كما تقدم والاسم المبتدا والفعل المعرب لا بناء فيهما فلا وجه للبناء معهما ورد عليهم المص بانه لو كان سبب البنا فقط المشاكلة لكان بناء ما اضيف الى اسم مفرد مبني اولى لان الاضافة الى المفرد اضافة فوق اللفظ والمعنى والى الجملة في المعنى فقط وانما السبب كون الظرف المضاف للجملة تشبيها بحرف الجزاء في افتقار ما بعده اليه والى غيره على ان المضاف اليه ليس الفعل بل الجملة فان نظروا الكلام اليها وادعوا بناءها لزمهم جواز البناء مع الاسمية

والمضارعية

والمضارعية اذ لا فرق الا ان يقولوا الفعل هو المقصود بالذات من الجملة فاعتبرت منه المشاكلة قوله واحتجوا لذلك بقراءة نافع قال الدرض لا دليل فيها لاحتمال ان يوم نصب على الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم واورد انه يلزم مخالفة هذه القراءة لقراءة الرفع واجاب بانه لا محذور قوله تذكر ما تذكر من سليمى الخ ما موصول مفعول تذكر والعائد محذوف اي ما تذكره ومقصوده بذلك تعظيم المتذكر وتفخيمه والشاهد في قوله على حين فانه روي بالوجهين البناء على الفتح والاعراب قوله ودان اي قريب قوله والزموا اذا شبهها ما اشبهها في كونه ظرفا مبهما مستقبل المعنى خلافا للناظم ويبنى ويعرب على التفصيل المار كما صرح به الشاطبي قوله الظرفية احترز عن الجزمية الجوابية وهذا القيد ماخوذ من قول الناظم والزموا اذا اضافة الخ لان الحروف لا تضاف فهو تصريح بالمفهوم كما افاده البهوتي قوله الى جمل الافعال بنقل حركة الهمزة الى اللام اي الاضافة كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها

وإذا ترد إلى قليل تعتنع قوله نظرا إلى ما فيها
من معنى الشرط غالبا انشأ وبقوله نظرا إلى أنها
قد تخلف عنه نحو والليل إذا يغشى لأنها لو
كانت شرطية لكون جوابها مدلولا عليه بالقسم
فيلزم تعليق القسم على شرط وذلك ممتنع فيكون
ظرفا متعلقا بحال محذوفة أي أقسم بالليل حال
كونه وقت غشيانه وهي حال مقدرة فلا يقال
الحال مقيدة لعاملها فيلزم تقييد القسم با
لشرط قوله كهمت إذا ما عنك سجم الهوا امر منـ
ـها بهونه أي كن متواضعا هينا إذا تكبر غيرك
قوله فيه معنى الشرط وإنما لم يعمل لمخالفته
الشروط لتحققه وقوع تاليه وهو مبني لما ذكر
ما تضمنه معنى حرف الشرط ولافتقاره إلى
الجملة افتقارا لازما قوله على المشهور تقابله
أن العامل تاليه لا جوابه لمجيئه مقرونا بالفا
نحو فسبح أو بإذا الفجائية نحو إذا أنتم تخرجون
ولزعمهم أنه يدعوا أن لا إضافة لأن المضاف
إليه لا يعمل في المضاف وأجاب الأولون بأن هذه
الظروف الجائزة التأخيرة يتوسع فيها بالتقدم
فما ظنك بالممتنع التأخير قوله مثل وإن أحد الخ
أي في أن المرفوع فاعل فعل محذوف يفسره

المذكور

٢٩٥

المذكور فتكون إذا مضافة لجملة فعلية قوله
إذا باهلي الخ باهلي نسبة إلى باهلة أبو قبيلة
من قيس وحنظلية نسبة إلى حنظلة أبو
قبيلة من تميم والمئزر بذال معجمة مئزر من
أشرف من أبيه وضبط أيضا بالدال المهملة
أي المتأهل للبس الدرع قوله فعلى إضمار كان
الشأنية ينبغي إسقاط هذه القيود لأن الا
سم المرفوع وهو باهلي اسم كان والجملة
بعده خبرها كما في التصريح وهذا يقتضي
أنها غير شأنية قوله فهلا نفس ليلى شفيعها
صدره وتبت ليلى أرسلت بشفاعة إلى فنفس
ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر واجب
التأخير على حد ولكن ملء عين حبيبها والجملة
خبر كان المحذوفة واسمها ضمير الشأن قوله
وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية أي
تبعا للكوفيين عبارة ابن الناظم وأجاز الأخفش
في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء وفي امتناع مجيء
الاسم بعدها مخبرا عنه بفعل ما يرد ما أجازه الأ
خفش نراد الفارضي والمعتمد أنه من قبيل
حذف الفعل على شرطية التفسير قال
البهوتي أقول هذا ظاهر في المثال الذي

نقل عن الاخفش وهو اذا الشمس كورت واما
مثل اذا باهلي الخ فلا يظهر فيه ذكر الابنا على
ما نبه عليه الازهري في شرح التوضيح من
انه لا يلزم فيه ذكر المفسر بل ولو كان كل منهما
محذوفا لكن كان في اللفظ ما يقتضي تقدير
المفسر وهنا احتياج الظرف للمتعلق اقتضي
تقديره فكانه مذكور وهي فايدة نفيسة
ينبغي التنبه لها والتفطن عليها انتهي وفصل بن
ابي الربيع فقال ان كان الاسم الواقع بعد
اذا مخبرا عنه باسم فالقول ما قاله سيبويه
وان كان مخبرا عنه بفعل فالقول قول الا
خفش وانظر اذا كان الاسم مخبرا عنه بجملة
اسمية والظاهر انه كالاول فظهر من هذا
ان في المسالة ثلاث مذاهب **قوله** تمسكا بظاهر
ما سبق ولا يرد عليهم القياس على ما تقدم
لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه
بين الخصمين والاخفش والكوفيون لا يبنون
فاعلية احد بل يجوزون ابتدائيته لان اذا
كانت عندهم في عدم الاختصاص بالافعال
ولذا قال بظاهر ما سبق **قوله** ظرف لخبر المبتدا
بعدها اي وهو يقعدون في الاول ويتمرون

في الثاني **قوله** لما الظرفية اي الوجودية عند
من قال باسميتها فقيل بمعني حين وتسمي حينية
الحينية وقيل بمعني اذ واستحسنه في المغني
لانها مختصة بالماضي وذهب سيبويه الي انها
حرف وجود لوجود اي حرف يدل على ربط جملة
باخري ربط السببية واختاره ابن خروف ورد
على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس
اكرمتك اليوم اذ لو كانت اسما كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس و
اجيب بان المعني لما ثبت اليوم اكرامك اي
امس اكرمتك واستدل الموضح لحرفيتها بقوله
تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا
دابة الارض قال اذ لو كانت ظرفا لاحتاجت
الي عامل وهو اما قضينا او دلهم لا جائز ان يكون
الاول لان القائل باسميتها يقول انها اي ما
يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا جائز ان
يكون الثاني لان ما النافية لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فتعين انها لا موضع لها من الا
عراب وذلك يقتضي الحرفية ويجاب بما تقدم
من ان الظروف الجائزة التاخير يتوسع فيها
بالتقديم مما ظنك بالممتنع التاخير نذير **قوله**

وتلزم الاضافة اي الفعلية اي الماضوية كما
في التصريح ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا
نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفا نحو فلما نجاهم الى
البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد وجملة مضارعية نحو فلما ذهب عن
ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا افاده
في المغني قوله فمثل واذا احد الخ اي في ان المرفوع
فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وهو هنا
كما يدل عليه ما بعده قوله قلت لعبد الله
تتمة هذا جواب الشرط وحذف لدلالة ما قبل
عليه قوله لفهم اثنين متعلق باضيف والمراد
شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والاتفاق
او تشتيتا قوله اي مما يلزم الاضافة الخ هذا
لا دخل له في بيان المتن وانما هو امر معلوم مما
سبق وبيان النظم قوله ولا يضاف الخ كما هو
ظاهر قوله الى النكرة المختصة في نسختنا المحررة
قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي
الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد
حيث قال وان يفد توكيد منكور قبل وحينئذ
يشكل تقييد المصنف بالتعريف الا ان يقال هذا

التقييد

التقييد على غير مختاره قوله عند ذاتيه
وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الاول اللفظ
وفي الثاني المعنى وهذا اولى من قول بعض
ارباب الحواشي وافرده لعمله الرفع في بدها لما
لا يخفى تدبر قوله الدلالة على التثنية اي بالوضع
او بحسب القصد والارادة كما في الجمع الذي
اريد به اثنان نحو كلا رؤوس الكبشين قوله
كلانا غني عن اخيه حياته تمامه ونحن اذا متنا
اشد تغانيا قوله ان للخير والشر مدى الى الغاية
والوجه الجهة وكذا القبل بفتحتين فعطفه
على ما قبله تفسيري او يحمل الاول على مبدأ
المسافة والثاني على غايتها والمعنى وكلا ذلك له
حد يبتدأ منه وغاية ينتهي اليها فيكونان
متغايرين وضبطه بعضهم فرارا من تكلف
ذلك بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبيلة
افاده البهوتي قوله ادنى ذا مثناة في المعنى
اي بحسب القصد وذلك لان العرب توسعت
في اسم الاشارة للمفرد البعيد فاستعملته في
المثنى كما في الجمع نحو وان كل ذلك لما متاع
الحياة الدنيا قوله ان يكون كلمة واحدة اي لان
كلا موضوع لتأكيد المثنى فيكون المثنى في المضاف

اليه مقصودا قوله واجدي عقد الخ اي قيه
لفظ كلا وعقد اي مقويا والمام الملمات اي
نزول نوازل الدهر قوله كلا الضيفين المشنوا
الخ الضيفن بنون زايدة الطفيلي المشنوا
المبغوض قوله ايا المعروفة اي غير المكررة
واخذ هنا القيد مما بعده قوله اي سوا كانت
موصولة او شرطية او استفهامية او نعتا
او حالا قوله لانها بمعنى بعض اي حيث اضيفت
للمعرف والمعرف المعرف شي واحد فليس لها معنى
بخلاف ما اذا اضيفت للمنكر فانها حينيذ
بمعنى كل قوله وان كررتها اي سوا كان المجرور
بها او لا ضمير المتكلم او غيره كما هو مقتضى عبارة
التسهيل اذ لا فرق وان خصه بعضهم بكون
المجرور او لا ضمير المتكلم قوله بالعطف اي بالواو
كما في التسهيل قوله فاضف اي اردت الاضافة
اليه لان الاضافة لما ذكر حينيذ ليست بلازمة
بل جايزة وانما جاز الفصل بقوله فاضف بين
المعطوف والمعطوف عليه لكونه جوابا فليس باجنبي
وصح عطف المضارع وهو تشق على الماضي لكونه
بمعنى المضارع اذ هو شرط والشرط يجب ان
يكون مستقبلا لا يقال المعطوف له حكم المعطوف

عليه

عليه فيلزم تقديم الجزا على الشرط لانا نقول
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل او
نقول الاصل او تشق الا جزا فاضف بعطف شرط
وجواب على مثلهما وحذف جواب الثاني لدلالة
الاول وحذف جواب الشرط اذا لم يكن ماضيا
جايز في الشعر افاده بعضهم قوله لان المعني حينيذ
ايتا اشار به الى ان ايا الثانية موكدة للاولى
زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وان
قامت مقام البا والكاف لانها ثاني للمتكلم ومعه
غيره افاده البهوتي قوله الجمع اي او الجنس
بجواب الدنيا رد بنا دكن او تعطف عليه بالواو
نحو اي زيد وعمرو وبكر قام قوله بالمعرفة
الباء داخلة على المقصور عليه اي اجعل ايا
حالة كونها موصولة مقصورة على المعرفة
لا تتجاوزها الى النكرة فان قيل يمكن ان يوجه
بان في اي ابهاما من جهة الجنس ومن جهة
العين فاشتراط تعريف المضاف اليه لتعيين
الجنس واما العين فبالصلة فلم يجتمع تعريفان
من جهة واحدة وقال غيره لان معناها معنى
الذي وهو معرفة قوله ولا تضاف لنكرة اي فلا
يجوز ان يقال لاضرب اي رجل هو افضل لما

تقدم قوله وبالعكس منا الموصولة الصفة
اي في المعنى كما بينه الشارح واعترضه الشاطبي
بان العكس في اللغة رد اخر الشي اوله وليس
مرادا هنا فلو قال وبالضد لكان اولى لان النكرة
ضد المعرفة قوله فلا تضاف الا الي نكرة اي
لانها لو اضيفت الي معرفة لكانت بعضها تناقض
البه وذلك لا يتصور في الصفة اي لانها لا
تكون صفة الا اذا دلت على الكمال والتي بمعنى
بعض لا تدل عليه ويشترط في النكرة ان تكون
مماثلة للموصوف لفظا ومعنى او معنى فقط
نحو مررت برجل اي رجل وبرجل انسان ولا يجوز
ان يقال مررت برجل اي حمار مثلا لعدم المماثلة
قوله مطلقا كمل بها الكلام اي تكميلا مطلقا و
قضيته جواز اضافة الشرطية لمفرد معرف اذا
نويت الاجزاء وهو قضية اطلاقه فيما تقدم
ايضا ولا مانع من صحته نحو اي زيد اعجبك و
وحينئذ فمنع ابن عقيل ما ذكر ممنوع قوله
الي النكرة والمعرفة بيان للاطلاق في كلام المص
وقول الشارح مطلقا اي سواء كان كل من النكرة و
المعرفة مفردا او مثنى او مجموعا بدليل قوله سوى
ما سبق الخ قوله يا تي فعل الشرط مجزوم بحذف

اليا

اليا قوله ثلاثة احوال الاول الاضافة الي النكرة
والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية
الثاني لزوم الاضافة الي النكرة وذلك في المنعوت
بها والواقعة حالا الثالث لزوم الاضافة الي
المعرفة وذلك في الموصولة قوله اذا كانت
اي الخ مراده اذا باعتبار ان ما لا يجوز قطعه عن
الاضافة لفظا وما يجوز وبقي قسم اخر لم يذكره
ولا يجوز اضافته وهو النكرة الموصوفة نحو
مررت باي معجب لك وصلة المنادى نحو يا ايها
الانسان ويمكن ان يقال ان كلامه في اقسام ما يضاف
منها كما هو ظاهر فلا يرد ما ذكرناه قوله لدن
بفتح اللام وضم الدال وفتحها وسكون النون
ويقال فيه لدن كعضد فعل امر من العقول ولد
كفل ولد كعل ولد كغد قوله مجرورا بالنية بعد
قوله اضافة بيان ان عامل الجر هو المضاف لا الا
ضافة ولا الحرف المقدر وهي فائدة حسنة لم
تستفد الا من هنا وباب اعمال المصدر
اي حيث قال وبعد جره الذي اضيف له الخ
قال شيخ وهذا احسن من قول الشاطبي انما
ذكر الجر لذكر مقابله وهو النصب وقوله بالا
ضافة اي بسببها فلا ينافي ما ذكرناه قوله او جملة

اي اسمية او فعلية كما يدل عليه تمثيله قوله
وتذكر نعماه لدن انت يافع النعما بالفتح النعمة
بمعنى النعم به واليافع اي شاب قوله صريع غوان
راقهن ورقنه الخ الصريع المصروع والغوان جمع
غانية وهي المستغنية بحسنها عن التزين
بالحلي وراق اعجب والذوايب جمع ذوابة بضم
الذال وبالهمز وهي الخصلة من الشعر والشاهد
في اضافة لدن الي جملة شب واحتمال اضمار ان بدليل
ظهورها احيانا خلاف الاصل والظاهر قوله
الا لدن وحينئذ مقتضاه ان لدن ظرف مكان دايما
وليس كذلك لتصريح الرضي بان لدن اسم لمبتدا
غاية زمانا او مكانا وعند اضافتها للجملة مطلقا
تتمحض للزمان قوله حيث فقط هذا هو الصحيح
لما علمت وحينئذ فلدن في البيتين السابقين
ظرف زمان لاضافتها الي الجملة قوله هذا هو
الاصل الخ الاشارة الي قول الناظم والزموا
اضافة لدن فجر ونصب ودخول على قوله ونصب
غدوة الخ تدبر قوله ونصب غدوة بها الخ هذا
شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه
بالمفعول بعد ان جعلت اسما حينئذ وشمل
النصب باضمار فعل ايضا ان لدن اسم قوله وما زال

مهري

مهري من جو الكلب منهم الخ يزجر الكلب ظرف
مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر المتعلق
من مادة تكون كان نصبه على الظرفية قياسيا والا كان
سماعيا لما تقدم في قوله وشرط كون ذا مقيسا
الخ والشاهد في قوله لدن غدوة بالنصب قوله
نصب على التمييز اي للدن فيكون من تمييز المفرد
ووجهه ان لدن اسم لاول زمان مبهم تفسره
ذكرا لسجم بغدوة قوله لكن يضعفه اي النصب
سماع النصب الخ وذلك لانه لو كان المقتضي ه
لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لان
اسم الفاعل لا ينصب محذوفا لتنوين ولا يرد الضار
بان زيدا والضاربوا عمرا لان ال كالعوض من النون
قوله او خبرا عطف على قوله على التمييز اي او نصب
خبرا لكان قال الناظم وهذا احسن لان فيه
ابقا لدن على ما ثبت لها من الاضافة اي معنى
ويؤيده من لدن شولا الخ قوله اي لدن كانت هي
الساعة غدوة يدل على كون المقدر الساعة لفظ
لدن كما في التصريح اي لانها اسم لابتداء غاية هي
الزمان فيما ذكر قوله فلو عطفت على غدوة المنصوبة
اي كان قلت غدوة لدن وعشية قوله جاز جر
المعطوف الخ ورده ابو حيان بان غدوة عند نصبه

ليس في محل جر لاسيما على مذهب من نصبه بكان مضمرة
قال ولا يلزم على النصب انتصاب غدوة
بعد لدن وهو غير محفوظ لانه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل وقد يجاب بان المقتضي
لجر المعطوف كون الاول في محل اسم يكون مجرورا
في بعض التراكيب لا كون الاول في محل جر بدليل اني
ذكرت قول الشارح مراعاة للاصل ويويد هذا
الجواب ما ذكروه في باب الاستثنا في جوازه
العطف على مجرور غير بالنصب فراجعه **قوله**
واستبعد الناظم نصب المعطوف اي بلزوم
نصب غدوة بعد لدن وتقدم الجواب عنه
قريبا **قوله** بعيد عن القياس اي لان القياس جر
ما بعد لدن كغيرها من الظروف وداما النصب
بعدها فنادر وخاص بغدوة فلا يظهر في
المعطوف الا الجر لانه الاصل الذي يظهر
في الفصيح فهو قريب من نحو قام القوم غير
زيد وعمرا بالنصب عطفا على زيد كما سبق في
الاستثنا فتدبر **قوله** لدن وقت هو غدوة
اي نظر للفظ وقت مضاف اليه لان الضمير
المقدر يطلب مرجعا وان كان الظاهر ان حالة
الرفع كحالة النصب اي ان لدن منقطعة عما

الاضافة لفظا ومعنى **قوله** ويقل على التشبيه
بالفاعل قال في التصريح ظاهره انها مرفوعة بلدن
اي لشبهه باسم الفاعل فيما تقدم تدبر **قوله** غير
غدوة اي لكثرة استعمالها معها قال في التصريح ولا
تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة
اي بالعلمية والتانيث وذلك بان اريد بها غدوة
يوم بعينه ولا تنصب الا مع وجود النون في
لدن دون حذفها قال بعض ارباب الحواشي قوله
ولا تنصب الا مع وجود النون الخ ينافيه قول
المص فيما مر لكنه يضعف سماع النصب بها محذوفة
النون اهـ ويمكن ان يقال لا منافاة لان قوله ولا
تنصب الخ قياسا وان النصب بها محذوفة النون
امر سماعي تدبر **قوله** الا انها تختص اي تنفرد
عن عند **قوله** لمبدا الغايات اي لاول المسافات
فالمراد بالغاية مطلق المسافة لان الغاية لا مبدا
لها كما تقدم نظيره والمراد بالمبدا الاول نفسها
نفس الاول من الزمان او المكان ولذا لم يقل
لابتداء الغايات ومن هنا كانت اسما لا حرفا
وقد يخالف بحوث ومذ فانهما موضوعة لنفس
الابتدا لا لاول الشي ولا ينافيه قول الرضي
انها ملازمة لمعنى الابتدا اذ لا يلزم من

ذلك كونه هنا هابل اللازم كونها اذا استعملت
تحقق معها معنى الابتدا قوله ومن ثم اي من
اجل كونها مرادفة لما ذكر لا تنفك عنه بخلاف
عند قوله وفي التنزيل اي في حق الخضر عليه
الصلاة والسلام والدليل على ترادفهما فيما ذكر
انه لو اتي بلدن او عند فيهما مع ذلك لوجود
معنى الابتدا في الموضعين لكن ترك ذكر
دفعا للتكرار في اللفظ قوله لعدم معنى الابتدا
هنا اي في المثال المذكور بل المراد جلست في
مكان قريب منه ويدل لعدم معنى الابتدا انه
لا يصح ان يقال جلست من عنده قوله ان الغالب
اي الكثير في الاستعمال ولذلك لم تقع في التنزيل
الا كذلك ومن غير الغالب قوله لدن شب ولدن
انت يافع قوله انها مبنية اي على السكون
لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو
الظرفية وعدم التصرف وقيل لكون بعض
لغاتها على وضع الحرف كما تقدم واجري الباقي
مجراه قوله الاولى لغة قيس اي فانها معربة عندهم
تشبيها بعند واعرابها عندهم خاص بلغتها
المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون كما في التسهيل قوله وبلغتهم قرئ من

لدنه

لدنه اي باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون
وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وحكي عن الفارسي ان
الكسرة في هذه القراءة ليست اعرابا وانما هي
للتخلص من التقاء الساكنين حيث سكنت الدال
وعلى هذه فهي مبنية دائما بخلاف عند فانها
معربة دائما قوله جواز افرادها اي قطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى وقوله على ما مر اي من
من ان غدوة منصوبة على التمييز او على التشبيه
بالمفعول به او مرفوعة على التشبيه بالفاعل
اما على انها خبر لكان مضمرة او فاعل لها او
خبر مبتدا محذوف ومخفوضة مضافة كما هو ظاهر
نادر قوله انها اي لدن لا تقع الا فضلة بخلاف
عند تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند
خبرا عن السفر وهذا لا ينافي ما مر من ان الخبر
هو المتعلق المحذوف فلان المجرور لما سد مسده
اعطي ما له من العمدية قوله فهي مثل عند
مطلقا هذا يقتضي انها معربة والمصرح به
خلافه افاده زكريا لكن في المغني ما يويد ما ذكره
الشارح من كونها معربة قوله الا ان جرها اي جر
الحرف اياها مفهوم اضافة المصدر لمفعوله قوله
تقول هو لا القول عندي صواب الخ هذا ان مثلا لان

للمعاني ونترك التمثيل للاعيان لظهوره ومثاله
عندي مال وقد يقال انما ترك التمثيل له لبعده قوله
لعدم ذكره ويمتنع ذكر في لدي اي جعلها ظرفا للمعاني
ولو مثل للاعيان لم يصح ذكره افاده البهوتي قوله
ويمتنع ذكر في لديه الظاهر انه نادر لا ممتنع وامثاله
الفوز لديه قوله والزموا الاضافة ايضا مع
اشارة بذلك الى ان مع معطوفة على لدن وان مع
الثانية مبتدا خبرها قليل فيكون لزوم الاضافة
معلوما من كلامه فيكون اولى من مع الاولى مبتدا
وما بعدها خبر لانه لا يفيد اللزوم المذكور
ولا ينافيه قوله الاتي تفرد مع الخ لان محل اللزوم
اذا كانت ظرفا وما ياتي اذا لم تكن قوله وهي
اسم الخ انت خبير بان المحتملة للمكان والزمان
لا تخرج عنهما وان المراد بزمان الاصطحاب ما
يشمل زمن القرب فلا حاجة لما ذكره ارباب الحواشي
فالتي لمكان الاصطحاب نحو زيد مع عمرو ولذا وقعت
خبرا عن الجثة والتي لزمنه نحو جئتك مع
اذان العصر والمحتملة نحو جاء زيد مع عمرو اي
مصاحبا له في الزمان وهو الظاهر او المكان
والتي لزمن القرب نحو ان مع العسر يسرا ونحو
ان مع اليوم اخاه غدا قوله بفتح اعرابي لشبهها

بعند

بعند في وقوعها صفة وصلة وخبرا وحالا
ودلالة على الحضور نحو جئني ومعي او القرب
كما مر وان كان حقها البناء كما قال الشارح لشبهها
بالحرف في الجمود المحض للزومها وجها واحدا في
الاستعمال ولذا لم ترد اللام في الاضافة لان الرد
نوع من التصرف الذي لا يناسب الجمود وانما ردت
في الافراد لتقوية الكلمة قوله فريشي منكم وهو
اي معكم الخ المراد بالريش اللباس الفاخر والمال
ولماما بكسر اللام اي وقتا بعد وقت قوله وغنم
بفتح الغين وسكون النون قوله فانها مبنية
عندهم الخ اي لما مر عن الشارح وقيل لتضمنها معنى
المصاحبة وهو معنى حقه ان يودى بالحرف فان لم
يوضع له حرف كالاشارة قوله والصحيح انها باقية
على اسميتها اي لان المعنى في الحالين واحد والمعنى
الواحد لا ينافي ان يكون مستقلا وغير مستقل
كما هو ظاهر قوله في الساكنة اي العين جعل الشارح
الوصفين في الساكنة وغيره من الشراح جعل
الكلام على التوزيع فجعل الفتح للمعربة والكسر
للساكنة وما سلكه الشارح اظهر لان الفتح
لا يكون لاجل السكون المنفصل الا في الساكنة الا
ان يقول بعض الشراح ان قول الناظم السكون

مراجع لقوله وكسر فقط قوله تفرد مع اي عند الاضافة
فتكون حالة كونها مردودة اللام وعلى هذا
تكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس
ابو اخ واما يد فناقصة فيهما وغير هذه الاسما
تامة فيهما تكملت القسمة العقلية في الاسما
نقصانا وتماما قال البهوتي فيه ان مردودة حال
والحال قيد في عاملها فيقتضي انها لا تفرد الا
مردودة اللام مع ان فيها بعد الافراد فلانا
تدبر قوله وتنتصب على الحال اي دايما وقيل كثيرا
وقد تكون ظرفا مخبرا به كما في قوله انتيا
بني مرة واهوانا معا والاول يقول الخبر
محذوف ومعا حال قوله بمعنى جميعا كذا قال
المص وقال ابو حيان ليس بصحيح لقول ثعلب
اذا قلت جا معا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين
واذا قلت جا معا فالوقت واحد قال سم والظاهر
ان قول ثعلب لا يبطل قول المص اذ لم يلتزم
تقليده قوله نحو جا الزيدان معا اصلها معي
فعل بها ما يفعل بفتى والظاهر على هذا
ان اعرابها تقديري وان فتح العين فتح
بنية واختاره ابن مالك وهو الحق وذهب
الخليل الى انه فتح اعراب لحال الاضافة وافتاره

ابو حيان

٢٠٤

ابو حيان قوله وتستعمل للجمع اي مذكرا او مؤنثا
قوله وافتي رجال بفتادوا معا تمامه فاصبح قلبه
بجهم مستفزا بادوا بمعنى هلكوا ومستفزا بفتح
الفا والزاي المعجمة اسم مفعول منه استفزه
الخوف بمعنى ازعجه قوله وقد ترادف عند
اي فتكون اسما لمبدا الغايات كما تقدم وتستعمل
استعمالها فتجر بمن كما ذكره الشارح قوله ما له
اضيف اي الاسم الذي اضيف له لفظا غيرها صفة
صلة جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز
الضمير على المذهب البصري ويجاب بما تقدم
عن البهوتي عند قول الناظم الكلام وما
يتالف منه قوله اي من الكلمات التي ينبه للموضع
بالاعتراض على المص بالخروج عن السياق وانه
كان الظاهر ان يقول وغيرها مما اذا
عدمت ما له اضيف ناويا عدما يكون لفظا غير
معطوفا على لدن فيفيد انها ايضا من الاسما
الملازمة للاضافة مع انه ترك ذكرها وذكر
بعض احكام غيرها ويمكن الاعتذار عن المص
بانه لم يحكم بكونها ملازمة للاضافة لان بعضهم
حكى بنيها القطع عن الاضافة لفظا ومعنى
افاده البهوتي قوله الملازمة للاضافة اي

غالبا وكثيرا فلا يرد انها تقطع عنها لفظا ومعنى
لان ذلك نادر وقليل كما سيأتي في الاشارة الى
ذلك في الشرح فريبا قوله دال على مخالفة ما قبله
الخ اي بالذات كمررت برجل غيرك او بالوصف
كدخلت بوجه غير الذي خرجت به والمراد بها
لحقيقة المعنى لا الماهية والا ورد زيد
غير عمرو فان حقيقتهما واحدة وهي الحيوا
نية والناطقية والتركيب صحيح قوله
واذا وقع اي لفظ غير قوله بغير تنوين اي
لنيته معنى المضاف اليه قوله ثم اختلف
الخ اي حينئذ من لفظا غير مع غير تنوين قوله
ضمة بنا خبر مبتدا محذوف عايد الى الضمة
المفهومة من بضم ويصح النصب على المفعولية
المطلقة لكن يبعده ما بعده قوله لانها
كقبل في الابهام اي من حيث انها لا يتضح
معناها الا بما تضاف اليه قوله فحمها اسم اي
ليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا
او خبر اي هي في محل نصب والتقدير ليس المقبوض
غيرها قوله على ما افهمه كلامه اي حيث قال
بنا قوله وقال الاخفش اعراب اي ضمة اعراب بلايم
ما قبله وحذف التنوين حينئذ للتخفيف وقيل
لانتظار

لانتظار معنى المضاف اليه قوله ككل وبعض
اي في جواز القطع عن الاضافة لفظا قوله و
جوزهما اي حرفي اي الاعراب والبنا لتعارض
دليليهما قوله الفتح مع تنوين اي لقطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى قوله والحركة اعراب باتفاق
اي لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب او
للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قال البهوتي
نقلا عن السيوطي ويجوز كون الحركة حينئذ
بناء وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة قوله
كالضم مع التنوين اي في كون الحركة اعرابا لما تقدم
والا فغير حينئذ اسم ليس لا خبر قوله يجوز ايضا
في قلة الفتح الخ بهذا اكملت لغير الاحوال الاربعة
الاتية في قبل وبعد قوله لان المضافة لفظا تضم
اي ضمة اعراب لا بنية قوله تعينت للاسمية
وقوله لاحتمال ان تكون فتحة بنا وهذا انما يقتضي
ان الاضافة للمبني تقتضي البنا على الفتح فقط
وكان الاظهر ان يقول لان المضافة لفظا حينئذ
متمحضة لا تنصب اي اخر عبارته لان هذا هو
المحتاج اليه في توجيه النظر واما ذكر الضم وما
فرعه عليه فغير محتاج اليه فتدبر قوله لاضافتها
فتنها اي المبني قال الشارح على الاوضح العلم الا

ان تكون الاضافة الى المبني انما توثر البناء اذا كان
المضاف اليه ملفوظا به اي لا محذوفا لضعف
سبب البنا بالحذف **قوله** لا يجوز الحذف بعد غير
ليس الخ عبارة التفتازاني التقييد بليس لاخراج
غيرها نحو لا النافية للجنس وهو خلاف ما صرح
به ابن الحاجب في قوله واجري مجراه اي مجرى قبل
وبعد لا غير وليس غير وتبعه الرضي حيث قال
ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع التبرئة وليس
اهـ وقول الرضي التبرئة اي لا فيعم قول الشارح الاتي
والفتحة في لا غير الخ ولعل وجه التخصيص بلا
التبرئة ان عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه
الفرا ومن وافقه وخصه ابن هشام في المغني
بالشعر تامل **قوله** وهم يحتجون اي مقام عليهم
الحجة بالسماع **قوله** وقولهم لا غير لحن غير جيد
اذ غير لحن جملة اسمية في محل نصب مقول القول
وغير جيد خبر المبتدا وهو قولهم **قوله** جوابا به
نحو اعتمد الخ جوابا مفعول به لاعتمد وجملة
تنحو به صفته وعند عمل متعلق بتسال واسلفت
صفة عمل والعايد محذوف **قوله** ما حكي من قول
السيرافي الخ اي حيث قال ولو كان مكان ليس
غيرها من الفاظ الجحد اي النفي لم يجز الحذف

فانه

فانه شامل للا وغيرها من ادوات النفي **قوله** ولا
سيما وزيد بكرا اي حذف المضاف اليه بعد غير مورد
السماع ولم يسمع الا بعد ليس **قوله** كالفتحة في لا رجل
مقتضاه ان غير ليست مضافة فتعد بنا بل هي
مفردة وهو خلاف كلام الرضي **قوله** وبنا مصدر
الخ يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا على تقدير
مضاف والاصل ضم بنا واما يكون مفعولا لاجله
اي لارادة البنا بل هذا اولى لما سياتي من ان مجيء
المصدر حالا وان كثر مقصور على السماع **قوله** قبل
كغير مبتدا وخبر ويجوز ضبط قبل وغيره بالضم
من غير تنوين نظرا لحكاية الحال التي تكون هي
عليها حال قطعها عن الاضافة وبعد وما بعده
معطوفان على المبتدا او مبتدا محذوف الخبر تقديره
كذلك ويتعين فيها الضم من غير تنوين لان
الوزن لا يستقيم الا بذلك **قوله** وحسب اي
التي هي بمنزلة لا غير في المعنى لانها التي تستعمل
مفردة كما سياتي **قوله** واول الصحيح ان اصله
اوال بهمزة بعد الواو على زنة افعل قلبت الهمزة
الثانية واوا وادغمت في الواو بدليل قولهم في
الجمع اوايل بالهمز ولم يقولوا اواول وهو لا
يستلزم ثانيا لان معناه ابتدا الشي ويستعمل

صفة بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن
الفعل ويمتنع صرفه حينئذ تانيثه بالتاء وقول
منه عليه وسيستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته
عاما اولا ونحو قولهم ماله اول ولا اخر فيصرف و
يونث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رايت الهلال اول
الناس اي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو
الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قوله
دون هو اسم لادنى مكان باعتبار مكان هو
المضاف اليه فيكون من ظروف المكان كقولك
جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة
كقولك زيد دون عمرو ثم تجوز به واستعمل في
تجاوز حكم الى اخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون
الاهانة او محكوم عليه الى اخر نحو اكرمت زيدا
دون عمرو افاده اللقاني قوله والجهات الست
اي اسماؤها قوله وعل هي بمعنى فوق كما بيانه
في الشرح قوله في انها ملازمة للاضافة الخ اورد
عليه انه يجوز قطعها عن الاضافة لفظا و
معنى كما يصرح به قول المص واعربوا نصبا الخ بل
بعضها لا يجوز اضافته عند جماعة وهو عل
وقد يجاب بان المراد كثرة اضافتها فلا يرد
القطع المذكور لانه نادر وقليل كما تقدم قال

البهوتي

البهوتي وفيه ان المص لم يذكر ملازمة الاضافة
مع غير فكيف يجعله الشارح وجه شبه بل كان
الاظهر الاقتصار على الثاني المذكور في كلام
المص وهو انها تقطع عن الاضافة لفظا لا
معنى فتبنى على الضم وكان الشارح اخذه من قول
المص ان عدمت ما له اضيف ان الاصل فيها الا
ضافة وحكم على ذلك الاصل بكونه لازما اي لانه
الاصل في كل اصل فكان المص ذكر ذلك فصح ان
يجعله وجه شبه وعلى هذا يكون قوله السابق
اي من الكلمات الملازمة للاضافة الخ مدلولا
عليه بكلام المص وان لم يكن صريحا فلا يعترض
عليه بانه اغفله فتدبر قوله فتبنى على الضم هذا
اشارة الى الحالة الاولى من الاحوال الاربعة
وقوله اما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه
اشارة الى الحالة الثانية وقوله كما لو تلفظ
به اشارة الى الحالة الثالثة وقوله فان قطعت
عن الاضافة الخ اشارة الى الحالة الرابعة قوله
يعربون الجواد اي نعم وجيزوا اي وبلى قوله في
الجمود لعل المراد به عدم التصرف للزومه
الظرفية او شبهها او المراد به عدم التثنية
والجمع قوله والافتقار وان كان موجودا حال الا

اي الى معنى ذكر المحذوف لينتبه الى المعنى المقصود
وهذا الافتقار وان كان موجودا حال الاضافة
لفظا لكن ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية
لاختصاصها ** بالاسم فلم تبن ولا يرد نحو يوم
حيث واذ واذا حال اضافتها لانها اضافتها ليست
بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة لمصادر الجمل
المضاف اليها فكان المضاف اليه محذوف فيه
ولما ابدل التنوين في كل وبعض عن المضاف
اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه
فكان المضاف اليه مذكورا وانما اختاروا في هذه
الظروف البناء دون التعويض لانها قليلة التصرف
فناسب البناء معناه عدم التصرف الاعرابي
وبنيت على حركة ليعلم ان لها عراقة في الاعراب
وعلى الضم ليكمل لها جميع الحركات او لتخالف حركة
بنائها حركة اعرابها قوله من قراءة الجماعة
اي السبعة وهما في هذه الحالة معرفتان لا
ضافتهما معنى اي معرفة منوية وكان الاصل
والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده
وقال الحوفي انما ينبنيان على الضم اذا قدر المضاف
اليه معرفة اما اذا قدر نكرة فانهما يعربان
سواء نوي معناه اولا والمراد بنية معنى المضاف

اليه

اليه ان ينوي اذ في الكلام مضافا اليه محذوفا
يناسب المقام كما ذكره بعض محققي اشياخنا و
ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما قد يتوهم تدبر
قوله فحسب اي لا غير والفاء زائدة لتحسين اللفظ
وقوله اي فحسبي ذلك اشارة الى ان حسب
مبتدا خبره محذوف او خبر لمبتدا محذوف
وهو اولى لما سياتي قوله ابدا ابتداء اولا بالضم على
نية معنى المضاف اليه اي من اول الامر قوله
على اينا تعدو المنية اول صدره لعمرك ما
ادري واني لاوجل اوجل مثال الوجل وهو الخوف
وعلى اينا متعلق بتعدو بالعين المهملة
وقال الجوهري تغدو اي تصبح فهو بالغين
المعجمة لا بالمهملة وان اشتهر على الالسنة
والمنية الموت والشاهد في اول حيث بني على
الضم لنية معنى المضاف اليه والتقدير اول ه
الوقت او اول الساعة قوله لعن الاله تعلة
بن مسافر الخ تعلة بفتح المثناة فوق وكسر
العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل و[illegible]
مسافر [illegible] ولعنا مفعول مطلق
ويشن [illegible] على الضم لنية معنى المضاف اليه
قوله اقب من تحت عريض من عل اقب خبر مبتدا

محذوف والتقدير هو اي الفرس اقرب من القضيب
وهو دقة الخصر والمراد ضامر البطن والشاهد
في قوله من عل حيث بني على الضم لسبق معنى
المضاف اليه والاصل من علو اي فوقه قوله
ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت
مولى عليه العواطف كل مولى اي ابن عم فاعل
نادى وقرابة مفعوله او مضاف اليه والمفعول
محذوف وهو في الثاني بدل من الضمير في عليه
قدم لضرورة النظم والمعنى نادى كل ابن
عم قرابته ليعينوه فما رحمه احد منهم قوله
واعربوا نصبا اي اعراب نصب او ناصبين
او بنصب والاول اولى لما مر غير مرة واقتصر
على النصب لانه الاصل في الظروف ويعلم منه
جواز الجر بمن لانه شانها ولم يطلق في الا
عراب لانه لا يتنبه لما ذكر مطلق الاعراب قوله
اذا ما نكرا الضمير في نكرا عايد الى قبلا وما
بعده لانه وان تاخر لفظا فرتبته التقديم
اذ هو مفعول اعربوا فسقط ما في بعض
الحواشي قوله وما من بعده قد ذكرا هذا يخرج
غيرا لانها لم تذكر بعدما انها تعرب بالنصب كما
تقدم ويجاب بان المراد واعربوا نصبا على

الظرفية

العوامل اللفظية لا تدخل الخ اي باتفاق وشبهها
العوامل المعنوية كالابتدا على الاصح من اربعة
اقوال ستاتي في بابها قوله اشبهتها معنى الخ
اي لانها في هذا الاستعمال بمنزلة لا غير في
المعنى قوله والبنا على الضم اي وملازمتها البنا
الى معنى ولا تنصب تنصب قبلا وبعدا اذا قطعت
عن الاضافة خلافا لما اقتضاه كلام الناظم قوله
فاضممه بنا اي حذفته ونويت معناه قوله
على الظرفية او الحالية اي على احدهما لان المتبادر
من كلامه ان المراد مطلق النصب لا النصب على
الظرفية خاصة فسقط ما في بعض الحواشي قوله
وتوافق فوق في معناها الخ هذا غير ملائم لما
قبله فكان الصواب انه يقول وليس دون بل
توافق فوق الخ قوله وانها لا تستعمل مضافة
اي لفظا بل انما تستعمل مقطوعة عن الاضافة
مبنية على الضم وقوله كما تعال راجع للمنفي لا
للنفي كما هو ظاهر قوله وقد وهم اي غلط في
هذا جماعة فظنوا انها كغيرها من اخواتها
المتصرفة قوله لا اطلع اي لا اطلع منه
وادهن من باب علم يعلم ماخوذ من الرمضا
وهي شدة الحرارة والشاهد في قوله من علتي

قوله ولا وجه لبنائه لو كان مضافا اي لان الاضافة
من خواص الاسما تقتضي الاعراب لا البنا و
نقض بجمع بانه متى اريد به المعرفة كان مبنيا
على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ
المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى
انه تقصيا لو مضا من تحت دحوا الشمس
من فوقه قوله معرفة بسبب الاضافة هذا
غير ملايم لكلام الناظم الا ان اريد بقوله
نكروا التنكير بحسب اللفظ اي بدخول التنوين
فيه قوله وهذا القول عندي حسن اي لا
قتضا القياس على النظير المذكور اياه وعليه
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف وما
بني قال الرضي وهو الحق قوله وهو المضاف اليه
اي ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما في
التنبيه الثاني الاتي او نيابة الحذف تدريجي
وهو الاصح فلا حاجة المذكورة قوله بان خلفا
عنه في الاعراب اي ان صلح لاعراب المضاف فلو
كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها
لا تصلح للفاعلية والمفعولية مثلا وخلفا
حال من ضمير يأتي قوله غالبا اي في غالب
الاحوال اي من غير الغالب الاحوال ومما غير

الغالب

الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه
بل يبقى على جره كما سيأتي في قوله وربما جروا الـ
الذي ابقوا الخ قوله لقيام قرينة تدل عليه
انما ذكر المص ذلك لقياسه على نظايره وفروع
به ما اذا لم تقم قرينة فانه لا يجوز الحذف كضربت
زيدا تريد غلامه مثلا ونظما هو كلام الشارح
ان مدار اطراد الحذف على قيام القرينة لا على
امتناع استقلال المضاف اليه وهو كذلك خلافا
لما في التسهيل فلا ينافيه ما ذكروه في التوكيد
من انه يحتمل اذا قلت جا زيد مجي غلامه او ابنه
او نحو ذلك اذ هذا لا يقتضي كون الحذف فيما ذكره
مطردا مع انه لا يمتنع استقلال المضاف اليه
فيه وان اجيب عنه بان تعذر ما ذكر للاحتياط
في رفع الاحتمال لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل
قياسا تدبر ثم اعلم ان المضاف اذا حذف للقرينة
فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه
ويعلم ذلك بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او
هم قائلون الاصل وكم من اهل قرية فحذف
المضاف وخلفه المضاف اليه ولم يلتفت الى
المضاف اولا بدليل اعادة الضمير على المضاف

اليه حيث قال فجاءها باسنا ثم التفت الى المحذوف
واعاد الضمير اليه حيث قال او هم قايلون قوله
نحو وما ذكر الخ القرينة في الثاني استحالة الظاهر
واعلم انه اذا دار الامر بين تقدير المضاف مع الجزء
الاول وبين تقديره مع الجزء الثاني في الجملة فمع
الاول اولى لان الحذف بالاواخر اليق نحو الحج اشهر
معلومات وقوله وكذا البر من اتقى فكون الاصل
الحج حج اشهر معلومات ولكن البر بر من اتقى اولى
من كون الاصل مدة الحج ولكن ذا البر قوله ثم اقام
المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب الخ قيل
لو قال الناظم ياتي خلفا عنه في الاحكام لشمل به
جميع ذكر مع استقامة الوزن واجيب بانه اهتم
بالاعراب لانه المقصود بالذات في هذا الفن او يقال
لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبني على مراعاة به
المحذوف وهو خلاف الاكثر قوله يسقون من
ورد البريص عليهم الخ البريص بالصاد المهملة
اسم واد ويروى بفتح الاول والثاني نهر بدمشق
والرحيق الخمر والسلسل العذب او البارد قوله
لكنه اراد ما بردى اي اراد ان الاصل ماء بردى فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه في التذكير
وليس المراد انه اراد بردى ماءه والا لم يكن

بما نحن

بما نحن فيه تدبر قوله مرت بنا في نسوة خوله
الخ خوله بسكون الواو بعد الخاء كما بخط الشارح
وفي بعض النسخ خولة بهمزة بعدها واو ساكنة
وهي غير صحيحة لان البيت من السريع والا
ردان بالنون جمع ردن وهو طرف الثوب و
نافحة الذيب بخط الشارح فالحة وهما متفقا
قوله اي اهل القرى كان الاولى ان يقول اي اهل
تلك القرى لان المضاف اليه اسم الاشارة لا هو
القرى وقد يقال لما كانت تلك اشارة للقرى
تسامح في التعبير قوله وفي الحالية عبارة
التسهيل وفي التنكير وهي اولى لشمولها
الصفة نحو مررت برجل زهير شعرا اي مثل
زهير قوله فيحذف الاول والثاني اي على
التدريج على الاصح كما قاله الدماميني لكن قول
الشارح ويقام الثالث مقام الاول برمته الى ان
الحذف دفعي قوله فادرك ارقال العرادة ظلعها
الخ الارقال بكسر الهمزة نوع من السير والعرادة
بكسر العين المهملة اسم فرس وظلعها بالظاء
المشالة المفتوحة وسكون اللام وبالعين
المهملة اي غمزها في مشيها وهو فاعل ادرك
في جملة وقد جعلتني الخ حال من العرادة والشرط

موجود وجزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي هو
المعجمة اسم رجل اغار على ابل الشاعر والشاهد
في قوله اصبع كما بينه الشارح ومعنى البيت انه
لما تبع الشاعر جزيمة ولم يبق بينهما الا قدر
مسافة اصبع ادركه من سرعة العدو فتأخر عنه ففاته
جزيمة قوله ونزما جروا الذي اتفقوا اي استمروا
جره والضمير للعرب او النحاة قوله كما قد كان
اي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه و
المشبه به باعتبار ان العرض لا يبقى زمانين كما
قال سم او بالاعتبار ووجه الشبه كون كل بالمضاف
ومراده بذلك دفع توهم ان هذا جر جديد بجار غير
المضاف قوله بشرط متعلق بحال محذوفة من
الذي او من فاعل جروا وانما شرط ما ذكر ليكون
ما عطف عليه دليلا على المحذوف قوله مماثلا اي
لفظا ومعنى قوله اكل امرئ تحسبين امرا
الخ كل امرئ مفعول اول لتحسبين وامرا مفعوله
الثاني وتوقد اصله تتوقد قوله ولم ار مثل
الخير يتركه الفتى الخ مثل الخير مفعول اول و
جملة يتركه الفتى مفعول ثان قوله لئلا يبعم
الخ علة لمحذوف اي وانما قدر مجرورا المضاف هو
المحذوف لا معطوفا لئلا يلزم عطف الشيء مثلا.

على

على الخبر وجملة ياتي على جملة يتركه الفتى وهما
مفعولين لعاملين مختلفين لان الخير معمول
لمثل وجملة يتركه الفتى معمول لارى وذلك ممنوع
على مذهب سيبويه ومن تابعه لان العاطف
نايب عن العامل والعامل الواحد الخ لا يعمل جرا
ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين
قوله من الشروط وهي العطف وكون المعطوف
عليه مماثلا للمحذوف والاتصال او الانفصال بلا
ولا ينافي هذا قول الناظم بشرط بالافراد
لان المراد به الجنس قوله كالجر بدون عطف
كونه سماعيا مبني على مذهب البصريين
والكوفيون يقيسونه قوله اي احد تيم عدي
الدليل على هذا المحذوف استحالة الظاهر
لان تيم عدي اسم للقبيلة والتيمي ليس هو
نفس القبيلة بل واحد منهم قوله وربيع
العاطف المفصول بغير لا فقال سم ان هذا مقيس
عند الاكثرين قوله كقراءة ابن جماز قال في
التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه اخر وهو
ان المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها
المضاف قوله وقيل التقدير باقي الاخرة الخ هذا
التقدير اولى مما قبله لان العرض اسم للفاني فهو

خاص بالدنيا الان تعال استعمل العوض فيما
ذكره على ان المشاكلة وفي بعض النسخ تعتبر لفظ
الثواب قوله ينبغي الاولى اي جعل الاول اذا انفصل
من الثاني بما فيه لئلا يخالف ما اذا اتصل به فقوله
كما له حال من الاول وشرط متعلق بيجدى و
المغايرة التي اقتضاها التشبيه باعتبار
ان العوض لا ينبغي زمانين كالمرعتين على انه
لا حاجة له لذا اشتغل الحالين باختلاف
القيد لما علمت قوله اذا به يتصل اي وقت
اتصاله بالثاني او العكس قوله بشرط عطف
اي على الاول هو المضاف ولو بغير الواو
واضافته اي للمعطوف ونحوه مما لم لا اضافة
عمل في مثل ما اضيف اليه الاول لقوله مثل او
احسن من شمس الضحى قوله اي مثل الذي
له استحقت الاول اي لفظا ومعنى قوله يا من
راي عارضا اسر به اي العارض السحاب وبين
ظرف لرويته لا للسرور قوله ان يدرك اي الاسم
ان ضمير الشان واسم الاشارة يرجع الى الاضافة
الى المثل المذكور قوله سقى الارضين الغيث
سهل وحزنها تمامه فنيطت عرى الامال
بالزرع والضرع الغيث فاعل سقى والارضين
مفعول

مفعوله وسهل وحزنها بدل منه والحزن ضد
السهل ونيطت علقت والعرى جمع عروة قوله
ومن قبل نادى الخ اي من قبل ذلك وقيل الاصل
ومن قبلي فحذفت اليا وبقيت الكسرة كقوله
شوقت دموع لهن فيض سجام وعليه فلا شاهد
فيه لان حذف يا المتكلم من المضاف اليها
جائز وكثير لذا الشرط المذكور تدبر قوله
فلا خوف عليهم اي بالضم من غير تنوين و
كسر الها وقرا يعقوب بفتح الفا من غير تنوين
فتح اعراب وضم الها وفيها الشاهد ايضا اما
اذا قدرت الفتحة بنا بان لم يقدر مضاف اليه
محذوف فلا شاهد فيها تدبر قوله وذهب
سيبويه الخ على مذهبه يكون من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بغير المسائل الثلاثة
الاتية وذلك مختص بالشعر ولفظ المبرد انها
من باب التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف
معمول الاول لانه فضلة فهي جائزة قياسا
قوله وعند القرا الاسمان مضافان الخ خصه
بالمصحبين كاليد والرجل والربع والنصف
بخلاف دار وغلام وبغل وجه ذلك ان المصحبين
كالشي الواحد فاغتفرت اضافتهما معا بخلاف

غيرهما قوله وهو عكس الاول اي على مذهب
المبرد وقد تشمله عبارة النظم كما هو ظاهر قوله
فصل مضاف اي من المضاف اليه بشروطات لا
يكون ضميرا قوله فصل مضاف اي من المضاف
اليه بشروطان لا يكون ضميرا قوله شبه فعل
اي مصدرا واسم فاعل قوله ما نصب خرج
المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما
سياتي وذلك لانه متمكن في موضعه فالفصل
به حقيقي نكره لذلك قوله مفعولا اي غير
جملة فلا يجوز اعجبني قول عبد الله منطلق
زيد للطول وانظر هل يجوز الفصل بمجموع
الامور التي جاز الفصل بكل منها قال سم فيه
نظر واقول القياس على ما تقدم في قوله ولم
يفصل بغير ظرف او ظرفا او عمل يقتضي جواز
الفصل بالمجموع الا ان يفرق تدبر قوله في موضع
رفع لو قدمه على الصلة لكان اولى لان الموضع
للموصول فقط كما هو ظاهر قوله مطلقا
اي سواء كان ذلك في المسائل الثلاث المذكورة او
غيرها قوله ثلاث مسائل ظاهره ان الفصل
بغير المضاف مختص بالضرورة لكن تعليلهم
لاغتفار الفصل بالمفعول به بكونه غير اجنبي

يقتضي

يقتضي اغتفار الفصل بما ذكرته بر قوله مصدرا
اي معدا ابان والفعل قوله والمضاف اليه فاعله
اورد عليه ابن هشام متوهم تركا يوما نفسك
وهواها فان المضاف اليه مفعول لا فاعل اذ
الاصل تركك نفسك واجيب بان الظاهر ان
الاصل تركا نفسك شانها وهواها فهو من
اضافة المصدر لفاعله قال بعض ارباب الحوا شي
شي يرده قول بعض نساء العرب اهابك اجلالا
وان كنت في الثرى مخافة يوما ان يسوءك مكاني
فان الاصل مخافتي اساءة مكاني اياك فلو قال و
المضاف اليه معموله لكان اشمل قوله قتل اولادهم
شركايهم برفع قتل على انه نايب فاعل زين
ونصب اولادهم وجر شركايهم فقتل مصدر
مضاف الى شركايهم اضافة المصدر لفاعله واو
لادهم مفعوله وقد فصل به بين المضاف والمضا ف
اليه قوله فسقناهم سوق البغاث الاجادل هو
صدره عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة وبعده
ومن يبلغ اعقاب الامور فانه جدير بهلك اجل
او معاجل والبغاث بتثليث الموحدة اول وبثا
مثلثة اخره طاير ضعيف يصاد ولا يصطاد
والاجادل جمع اجدل وهو الصقر والشاهد فيه

حيث فصل بين المتضايفين بالبغات وهو
مفعول مفعول المصدر قوله فدا اسهم دوس
الحسب الرابين دوس مضاف للرابين اضافة
المصدر لفاعله ومفعوله وقد فصل به بين
المضاف والمضاف اليه قوله فزججتها بمزجة
الخ زججتها اي طعنتها طعنتها والمزجة بكسر
الميم رمح قصير كالمزراق وقد اخذ من زج
فيهما والقلوص الشابة من النوق قوله وصاع
اي اسم فاعل او اسم مفعول بمعنى الحال او الا
ستقبال قوله اما مفعوله الاول كان الصواب
ان يوخر اما قبل قوله مفعوله الثاني لانه المحتاج
للمقابل كما هو ظاهر ومن المعلوم ان الاول لا
يستلزم ثانيا فيشمل تاركوا لي صاحبي وقوله
كنا حت يوما صخرة الخ قوله فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر
رسله وفيه الشاهد قوله وسواك مانع
فضله المحتاج صدره ما زال يوقن من يومك
بالغنى والشاهد في فضله بالنصب فانه
مفعول ثان وقد فصل به بين المتضايفين قوله
هل انتم تاركوا لي صاحبي تاركوا مضاف الي
صاحبي بدليل حذف النون وقد فصل بينهما

بالظرف

بالظرف وهو قوله لي واطلاق الظرف على المجرور
كما هنا شايع قوله كناحت يوما صخرة بعسيل
قبله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي رشني بكسر
الراء من رشت السهم اذا الصقت عليه الريش
والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول مقدم
والعسيل مكنسة العطار بكسر الميم وفتح النون
والشاهد فيه ظاهر قوله فصل بين مع اضافة
المصدر لفاعله قوله هما خطتا اما اسار ومنة الخ
هما ضمير القصة والخطة الخصلة والاسار
بالكسر الاسر والمقصود بذكر التهكم هكذا
قال العيني وفي جعل الضمير للقصة نظر لان
الخبر مفرد وخبر ضمير القصة لا يكون الا جملة
مصرحة الجزئين فالاولى ان يجعل ضميرا مفسرا
بما بعده على حد ان هي الا حياتنا الدنيا قوله
باجنبي متعلق بمحذوف حال من ضمير وحدا اي
وجد المضاف مفصولا باجنبي ولا يجوز
تعلقه بضمير وجد لعوده للمفصل وهو
مصدر على راي من اجاز اعمال ضمير المصدر
لان من اجاز ذلك اعتبره بالبارز وهذا استتر
قوله معمول غير المضاف قال سم يدخل فيه
النعت والنداء وعطف الخاص على العام باو ومتمم

و يمكن ان يتقيد بما اشار اليه بقوله فاعلا كان
الخ قوله الجب ايام والداه به الخ الجب بمعنى
ولد ولذا الجنينا و خلاه اي ولداه وانظر لم
نزكوا التنبيه على الجار والمجرور مع انهما
فاصلان ايضا قوله تسقي امتياحا ندي
السواك ريقتها فامه كما تضمن ما المؤنثة
الوصف الضمير في تسقي عايد على ام عمرو
في البيت قبله وامتياحا اي استيا كا حال منه
فاعل تسقي بمعني منتخبة والكاف للتشبيه
وما مصدرية وما المؤنثة اي السحابة مفعول
تضمن والوصف بمعني جمع وصفة وهي جارية
موصوف بعضها الي بعض فاعله وانما شبه بما
ذكر لان ما الوصف ارق واصفي والشاهد في ندي
السواك ريقتها فانه فصل بالسواك وهو
مفعول تسقي بين المتضايفين قوله كما خط
الكتاب بكف يوما الخ ما مصدرية اي رسم
هذه الدار كخط الكتاب والشاهد في قوله
بكف يوما يهودي حيث فصل بين المتضايفين
بالظرف والضمير في يقارب او يزيل اي
يباعد للخط قوله منا ابنه اي شبيخ انها طلحه
طالب صدره نجوت وقد بل المرادي سيفه
قايله

قايله معاوية رضي الله عنه حين اتفق ثلاثة
من الخوارج على قتله وقتل عمرو بن العاص وعلي
فسلم اثنان وقتل علي كرم الله وجهه والمرادي عبد
الرحمن بن ملجم قاتله الله واعترض في التوضيح
ما ذكر بان الفا صل ليس نعتا للمضاف وانما هو
نعت لمجموع المضاف والمضاف اليه وهو ظاهر
وقد يقال لما كان محل الاعراب فيما ذكر الجزء الاول
ساغ جعل النعت له وان كان في الحقيقة نعتا لمجموع
المتضايفين قوله كان برذون ابا عصام الخ محل
الشاهد ظاهر وقال ابن هشام يحتمل ان
ابا مضاف اليه على لغة القصر ويزيد بدل او
عطف بيان وحينئذ فلا شاهد فيه قوله
وفاق كعب بجير الخ بجيرا خو كعب بن زهير
صاحب بانت سعاد وهما اخوان صحابيان وكعب
منادى حذف منه حرف النداء والشاهد فيه
حيث فصل به بين المتضايفين قوله الفصل
بفاعل المضاف انما اختص بالضرورة بخلاف
الفصل بالمفعول لان الاول متمكن في موضعه
بخلاف الثاني فانه في نية التأخير فكان
الفصل به كلا فصل كما تقدم قوله نجى اسيها
لبون نفسي ولا تتمني الخ نفسها منا اصميت الصيد

اذا ارميته فقتلته بحيث تراه وتتمني موت
المنيته اذا رميته فغابا عنك ثم مات اي يرمي
اسهما للموت فتقتل ولا تبطي والا رعوا الكف عن
القبيح ونقض مصدر مضاف لمفعوله وهو
العزم وا هوا ونا فاعله وفيها الشاهد حيث
فصل به بين المتضايفين قوله ما ان وجدنا
للهوي من طب الخ ان ومن زائدتان والصب
العاشق ووجد فاعل مقدر فصل به بين المتضا
يفين قوله مالي وجدنا لله فان نكاحها مطر
حرام اي في رواية فخفض مطر باضافة النكاح
اليه والفصل بانها وهي محتملة للفاعلية.
والمفعولية للدليل الذي ذكره في محل نصب
اورفع ويكون ذلك منه وضع ضمير الجر موضع
ضمير النصب او الرفع وابي هذا ابن رشد قوله
فالتقدير فان نكاح مطر اياها او هي فسقط
قول صاحب التوضيح وعلي التقديرين فالها
مجرورة باضافة المصدر اليها وعلي هذا فيشكل
خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف
لا يضاف لشيئين اه وصدر البيت بقي
كان النكاح احل شي وبعده مطلقها فلست
لها بكفوء والا يبقل مفرقك الحسام فلا تعف

الالو

٢١٧

فان صاحبها مشاركك النكد والعذرة بكسر العين
المعذرة كما في القاموس الموصول اي الاسمي لئلا
يلزم كون الناظم ترجم لشي واهمل ذكره وهو معيب
قوله موصول الاسما الخ موصول مبتدا والاسما
مضاف اليه بنقل حركة الهمزة الثانية الي اللام
ثم حذفها لالتقا الساكنين والذي مبتدا ثان
حذف خبره تقديره منه والجملة خبر الاول
قوله مخرج تقييدا لما سار ده بعضهم بان الا
سما في خبر المعرف وليس قيدا في التعريف فلا
يخرج به فالصواب اخراج الحرفية بقوله الجا
ري قال بعض الافاضل ويمكن ان يقال مراده الا
سما التي هي مصدوق ما الواقعة في التعريف لا
الاسما الواقعة في المعرف وصح الاخراج به وان
كان جنسا لما بينه وبين فصله من العموم
والخصوص الوجهي ولا ينافي ذلك قوله بقيد
الاسما لانه من حيث الخصوص فصل ولا مانع
الاخراج به قوله ما ورد فيه الربط بالظاهر
اشار بذلك الي انه شاذ يقتصر فيه علي ما
ورد كما سيصرح به الشارح عند قول المصنف
علي ضمير لايق مشتمله قوله واراد بالموصلة
الظرف الخ اورد عليه ان كلامه الثلاثة ليس

حملة اولت بشي اخر فالصواب ان يقول وجملة
ملفوظ بها او مقدرة او مفرد موول بالجملة قوله
نص اي مختص بمعني وضع له وهو ما مدلوله
مفرد مذكرا ومونث او مثني او مجموع كذلك و
المشترك ما يصلح بحسب الوضع للواحد وغيره
قوله الذي اصله عند سيبويه لذي بوزن
عمي وعند الكوفيين الذال فقط واللام واليا
زايدتان قوله للمفرد المذكر اي ولو حكما كالجمع
والفريق قوله عاقلا كان او لا عاقلا ليدخل
فيه ما اطلق علي الذات العلية كالحمد لله الذي
خلق السموات قوله وحذفها اي اليا مع بقا الكسرة
كقوله لا تعذل اللذ لا ينفك مكتسبا حمدا ولو
كان لا يبقي ولا يذر وقوله شغفت بك اللت
تيمتك فمثل ما بك ما بها مدلوعة وغرام
وحذفها مع اسكان الخ كقوله فلم ار شيا كالت
احسن بحجة مد اللذ له عن الاعزة عامر
وقوله ارضنا اللت اوت ذوي العقول الذل
فاصبحوا ذوي عز واعتزاز قوله وتشديدها
مكسورة اي لا لتقا الساكنين كقوله وليس
المال فاعلمه بمال وان ارضاك الا للذي ينال به
العلا ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي

لاقرب

لاقرب اقربيه وللقصي ومضمومة اي للبنا كقوله
اغض ما استطعت فالكريم اللذي يالف الحلم ان
جفاه البذي وفي التصريح ان اليا علي لغة التشديد
اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وهو مشكل
لقيام موجب البنا قوله اذا ما ثنيا اي في غير
تصغير لان اليا تثبت حينيذ فيقال اللذيان
واللتيان ولم يقيد بذلك لانه تكلم علي لفظ الذي
والتي وهما مكبران ولم يقل او جمعا لان الجمع جا
علي القياس فلا حاجة لذكره علي انه سيذكر حكم
الجمع الذي في قوله جمع الذي الخ فيعلم ذلك منه
قوله لا تثبت بضم التا الاولي علي انه مسند لضمير
المخاطب ولا ناهية ولا يصح فتحها علي انه مسند
لضمير اليا ولا نافية لان الواجب ح رفعه ولا
ضرورة سيما عند الناظم قوله بل ما تليه تقدم
بفقد ما قبلها وبل للانتقال لا للاضراب قوله
اوله العلامة اي اجعل العلامة واليا تليه وما
قبله بعده قوله وكان القياس اللذيان الخ
مقتضاه بناوهما علي الواحد وانهما معربان و
بعضهم لا يري ذلك بل يقول هما صيغتان مستا
نفتان للدلالة علي التثنية مبنيان قوله خففت
لا لتقا الساكنين اي وللقصد الفرق بين تثنية

المعرب والمبني قوله والنون ان تشدد فلا ملامه
اي لا لوم اسم لا وخبرها محذوف اشار اليه الشارح بقوله
علي مشددها وحاصل ما ذكره لغات ويجي ثالثة
وهي حذف النون كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وقوله هما اللتا لو ولدت تميم
لقيل فخر لهم صميم ورابعها وهي لو اك ولتان بحذف
ال قوله ربنا ارنا اللذين بسكون الراء ان متن بشدد
النون من القرا الا بكسر الرا قوله وقد قرئ
هذه العبارة في متفاهم العرف تقتضي بان قراءة
التشديد يردون غيرها شهيرة مع انها اشهر
من التحقيق قوله وتعويض مبتدا خبره قصدا
وسوغ الابتدا به ما في الجملة من معنى الحصر اذ
المعنى ما قصد بذلك الا التعويض على حد شر جاء بك
اي ما جاء بك الا شر وفائدة هذا الحصر الرد على القول
الضعيف ومقتضى ما ذكره الناظم ان لا يجوز التشديد
في المصغر لعدم الحذف فيه وانما لم يعوضوا في
تثنية يد ودم لان التعويض سماعي وعلى تقدير
كونه قياسيا فانما يكون فيما كانت التثنية معه
سبب الحذف ويدان ودمان ليسا كذلك قوله
على الاصح متعلقة بمقابله اذ التشديد نشا كبعد
الفرق بين تثنية المعرب والمبني وقيل للدلالة

على البعد

٢١٩

على البعد في ذانك وتانك وحمل غيره عليه قوله
ويبلي الالى الخ قبله تملك خطوب قد تملت شبابنا
قديما فتبلينا المنون وما نبلي الخطوب جمع خطب
جمع خطب وهو الامر العظيم وتملت استمتعت و
المنون المنية ومفعول نبلي محذوف اي وما
نبليها يعني المنون والالى بوزن العلى مفعول
نبلي ويكتب بغير واو ويستلئمون يلبسون
اللامة وهي الدرع وعلى الالى حال اي حالة
كونهم على الخيول الالى الخ والروع الفزع والقبل
بضم القاف وسكون الموحدة اللاتي في اعينهن
قبل وهو الحول قوله ابى الله للشم الالى الخ
الشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف
مع استواء اعلاه والعتيق الجواد والصقال الجلاد
قوله حتى حنها الى تمامه وحلة محلا لم يكن حل
بها قبل ما البنا على الضم قوله والتاني الذين نال
المعرب يكتب بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى
ولم يعكس لان المثنى سابق الجمع فبقي على اصله
من اجتماع اللامين قال الغزي في حواشي المطول
الا الذين امنوا على القول باعرابها تكتب بلا
مين وعلى القول ببنائها تكتب بلام واحدة ووجه
ذلك بان المبني ملازم لحالة واحدة وذلك يوجبه

التقل محقق بجوز احدى اللامين قوله وهم
هذيل او عقيل او للشك كما في التصريح وجاء عنهم
اللاوون رفعا واللايين جرا ونصبا بالواو قوله بالواو
رفعا نطقا اي وباليا جرا ونصبا قال في التصريح
وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع
وهو من خصايص الاسما والحق البنا ايضا على هذه
اللغة الا انه اتي به حال الرفع على صورة المرفوع
وحال النصب والجر على صورة المجرور والمنصوب
لضعف المعارضة بكونه لم يجر سنن الجموع كما
تقدم قوله نحن اللذون الخ قبله نحن قتلنا
الملك الجحاجحا اذ هرا فهيجناه انواحا لا كذب اليوم
ولا مزاحا نحن اللذون الخ دريد فوهي اللذون
والجحاج بفتح الجيم بعدها حا السيد ودهر
ابدل او عطف بيان والانواح جمع نوح وهو
الصياح والمزاح بالزاي المعجمة من المزح وقال ابو
حاتم بالرا المهملة من مرح اذا بطر وصبحوا الصباح
اي اتوهم وقت الصباح والمراد بالنخيل بالتصغير
موضع بالشام والغارة اسم من الاغارة على العدو
ومنصوب على انه مفعول له او حال اي مغيرين
والملحاح بكسر الميم من الح السحاب اي دام مطره
والمراد غارة شديدة لازمة اكاده العصبي

وثبوت

وثبوت ال في هذه اللغة مخالف لما ذكروه في علم
الرسم من ان ال تحذف من الموصول الا مثنى الذي
فرقا بينه وبين الجمع قوله مجازا اي بالحذف والاصل
اسم جمع الخ ويصح ان يكون ذكره من عموم المجاز بان
يراد به ما دل على جماعة فيشمل المعنى الحقيقي والمجازي
ثم يخص بالثاني او استعارة مصرحة قوله نحو العالم
كالعالم والعالمين اي فيكون جمعا غير مستوف
للشروط او اسم جمع كما سبق قوله باللات الخ البا
بمعنى على او للملابسة اي جمعا ملابسا لما ذكر ملا
بسة الكلي لجزئيه قوله اي التي قد جمع باللاي
لم يقل كالنظم باللات بلا يا اشارة الى ان اثبات اليا
هو الاصل وتوطئة لقوله واللاي باثبت ويشير
اليه قوله باثبات اليا وحذفها حيث قدم الاثبات
قوله وقد تقدم انها تجمع على الاولى اي فيكون
مشتركا بين جمع الذي وجمع التي وال لازمة فيها
كما يعلم مما تقدم فلا تلتبس بالاشارية ولذا لم
يقل فيما تقدم والاولى بمعنى الذين قوله وكا
لذين متعلق به ويصح جعله حالا كما افاده المرى
قوله والمعنى ان اللاء وقع جمعا للتي اي اسم جمع
له وكذا اللاء فيما بعده ويحتمل ان يكون مراد
الناظم مشبها بعضه للبعض في زيادة واو ونون

اخره فيقال اللاي بني كقول ورفعا كما يقال اللذون
كقول الشاعر هم اللاون فكوا الغل عني واقتصر
الشارح على الاول لكونه المتبادر قوله فما اباونا بامن
منه الخ اللاي صفة لاباونا والمعنى ليس اباونا
الذين جعلوا حجورهم لنا كالمهود بامن علينا من
هذا الممدوح قوله وال قال البهوتي نقلا عن
خط شيخه الشوبري الخلاف الجاري في المعرفة
من انها ال الجنسية او اللام فقط يجري في الموصولة
وقد نقل ذلك عن السعد قوله اي في الموصولية
كان الاولى ان يقول في الاتيان بها للمذكر والمؤنث
والمفرد وتثنيته اذ ليس الغرض مساواة هذه
لما ذكر في كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك
الذي هو المقصود قوله بهذا اي التساوي
المفهوم من الفعل قبله قوله في العالم هذا
اولى من تعبير غيره بالعاقل لان من تطلق على
الله ولا يوصف بالعقل نحو افمن يخلق ومن عنده
علم الكتاب ومن هذا يعلم جواز اطلاق المبهم
عليه تعالى خلافا لمن منعه قوله تشبيه به
من اضافة الوصف للموصوف قوله اسرب القطا
الخ قبله بكيت الى سرب القطا اذ مررن بي
فقلت ومثلي بالبكاء جدير الهمزة للنداء والسرب

القطيع

القطيع من كل شيء فنداؤه السرب وشكواه اليه
وطلب اعارة الجناح تقتضي تشبيهه بالعاقل و
اطلاق من عليه قوله الا عم صباحا الخ عم اصله
انعم حذفت همزته ونونه تخفيفا والطلل ما شخص
من اثار الديار ويعن اصله ينعم والعصر بمعنى
الدهر وما الطف قول بعضهم مضمنا ولما التقى
من شبت من طول هجره واصبح مثلي في الخلق
والحال فقلت له من فرحتي متعجبا الا عم صباحا
ايها الطلل البالي وقلت اجر يا خده فاجابني
وهل يعمن من كان في العصر الخالي قوله في اختلاطها
اي في حال اختلاطها العاقل بغيره ويدل لكون الا
طلاق مجازيا لما ذكر ما وقع للفرزدق مع جرير
حيث قال لجرير وحيدا سابقت الراية من كانا فقال
له الفرزدق ولو كانوا قرودا فقال جرير انما
قلت من ولم اقل ما ووجه الدلالة ان جريرا
نظر لكون المتبادر من اللفظ ما وضع له وهو
العاقل قوله فصل بمن اي الموصولة او الجارة
قال بعضهم وهو الظاهر لانها المتقدمة ولانه
لو كان المراد الموصولة لقال بها بالاضمار لان
الكلام فيها قوله والاشتر في ضميرها اي من لا
بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومنهم

ومن تعيّنت قوله تعشّى فان عاهدتني الي هـ
نزل الفرزدق في بادية فاتاه ذيب فرمى اليه
من زاده وانشد البيت ولا ناحية فان المناسبة
في هذا المقام النفي لا النهي اذ المعنى فان عاهدتني
على عدم الخيانة لم تكن قوله فانها في
الاصل لغير العالم يدل لذلك ما روي ان ابن
الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا
فجا الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد
عبدت الملايكة اليس قد عبد المسيح فيكون
هولا حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم ما جهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل قال
في التلويح وكون ما لغير العقلا قول بعض ايمة
اللغة والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم
قوله وتستعمل في غيره اي غير العالم وهو
العالم مجازا ويكون من مجاز التقليب لامتناع استعمال
اللفظ في حقيقته ومجازه كما يدل له ما سبق
في نظيره قوله في صفات العالم اي في ذواتهم
ملحوظا فيها حال الاستعمال الصفات والمراد
بها ما عدا الصلة كالسكارة والثبوتية والاصالة
والجهالة والا لزم ان يكون كل موصول استعمل

في العالم

في العالم وكذا لما نحو جاني من قام فعلمت من
هذا فساد قول بعض ارباب الحواشي اذ هذا
من عطف الخاص على العام لان صفات العالم من
جزييات غير العالم وان جعل الشارح ما حكى عن
ابي زيد من ذلك غير صحيح تدبر وما عبر به الشارح
اولى من قول بعضهم وقد تكون لانواع من يعقل
نحو فانكحوا الخ لوجهين الاول عدم شموله
لنحو سبحان ما سبح الرعد بحمده مما اطلق فيه
الموصول على الذات العلية لا محالة لا الانواع لها
الثاني تعبيره بمن يعقل المقتضي عدم الشمول
لذلك ايضا قوله وحكى ابو زيد سبحان ما سبح
الرعد بحمده الخ تقدم لك ان هذا لا يصح التمثيل
به لما نحن بصدده فالوجه في اطلاق ما على العالم
ما قاله بعضهم ان الشي اذا قصد ولوحظ
من حيث ذاته لا من حيث علمه بان لا يحتاج فيه
الحكم عليه الى ملاحظة العلم يعبر عنه بما كقوله
لما خلقت بيدي فان الملحوظ الذات المنسوب
اليها ما ذكر لان الحكم وهو التوبيخ على مخالفة
الامر بالسجود لا يحتاج في ثبوته الى ملاحظة
صفة العقل قوله لذوات من يعقل الاولى
بعلم لما سبق قوله وتستعمل في المبهم امره اي

الذي لم يدر الانسان هو ام غيره قال المصنف
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى
كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وفيه
ان كلمة الذكر والانثى من معاني من فاي تاثير
مع ذلك للجهل بصفته مع عدم خروجه عن
الانسية الا ان يقال لما ابهم معناه في الجملة
لعدم تعيين احدى الصفتين نزل منزلة
المبهم على الاطلاق بجامع مطلق الابهام
افاده سم و يمكن ان يقال لم يقصد ما في بطنها
من حيث عقله بل من حيث ذكورته فساغ اطلاق
ما عليه لما تقدم في نحو ذلك اما قاله بعضهم
من انها لم تقدر ما في بطنها الا ذكرا ولم تنطق
بحسب قوة رجائها في الله الا ذلك واحتمال الانو
ثة كان عندها منتفيا بل كالعدم بقرينة
قولها محررا لان التحرير وهو العتق لخدمة
بيت المقدس كان خاصا بالذكور او يقال هذا
جار على ما ذكره ابو عبيدة وغيره من ان
ما تقع على احاد من يعقل مطلقا حقيقة
قوله وتكون بلفظ واحد لمثنى والاكثر في
ضميرها اعتبار اللفظ كما في الامثلة المتقدمة
ويجوز اعتبار المعنى كقولك اعجبني ما ركبوا

بالبنا للمجهول قوله تقع من وما الخ اعلم ان
من جاءت لخمسة معان موصولة وشرطية واستفهامية مبة
ونكرة موصوفة اذ ناقصة وما جاءت لثلاثة عشر
معنى كما في شرح الفارض هذه الخمسة المتقدمة
ونافية وتعجبية وكافة وزائدة ومهيئة
ومصدرية ظرفية او غير ظرفية ومغيرة
اي ناقلة للفظ عن معناه الى معنى اخر كقولك
لو ما ضربت زيدا قوله وما تفعلوا من خير يوف
اليكم الصواب يعلمه الله لان يوف اليكم لم يقع
في القرآن الا جوابا لقوله وما تنفقوا من خير
فما ذكره ملفق من ايتين قوله الا رب من
تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير
امين قوله لما نافع بسعي اللبيب الخ اللبيب
العاقل وجمعه البا واصله البابا على زنة افعلا
نقلت حركة البا الاولى الى الساكن قبلها توصلا
الى ادغام احد المثلين في الاخر ونفعه مرفوع
بيعيد قوله وربما تكره النفوس الخ من لامية
ابن ابي الصلت المشهورة قيل قرا ابو عمرو الا
من اغترف غرفة بيده بفتح الغين فانكر
عليه الحجاج وقال ان لم تاتني بشاهد من كلام
العرب يدل على وقوع فعلة في الكلام والا

فتلقتك فخرج الرجل هاربا يطلب شاهدا من لسان
العرب فبعد ايام سمع رجلا ينشد صبر النفس
عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن
بالامور ذرعا فقد يكشف غماؤها بغير احتيال
ربما تكره الخ وسمع عقب ذلك نعي الحجاج فقال
لم ادر بايهما كنت اكثر سرورا الملم الامر النازل
بالشخص والغماء بالمد الغم والعقال الحبل الذي
تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه
الشبه السهولة والسرعة قوله فعلى راي
ابي علي متعلق بمحذوف دل عليه ما تقدم
اي فتكون نكرة تامة قوله وهو هو المخصوص
اي ولفظ هو هو المخصوص بالمدح وخبره
الجار والمجرور او الجملة قبله والجار والمجرور
في محل نصب على الحال قوله خبره هو اخر اي والجملة
صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو
المحذوف لما فيه من معنى الفعل اي ونعم من
هو ثابت في حالتي سره واعلانه قال ابن هشام
ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح
خبره الجار والمجرور بعده او الجملة قبله والجار
والمجرور حال نظير ما تقدم او هو رابع محذوف
على القول بان المخصوص بالمدح مبتدا خبره

محذوف

محذوف قوله على حد شعري شعري اي على طريقة
في تاويل الثاني بما يخرجه على الاتحاد قوله الا الا
خفش ورد بانه لا يمنع ذلك بل يجوزه ويجوز كونه
موصولا والجملة بعده صلته او نكرة موصوفة
والجملة بعده صفته وعليهما فخبر المبتدا هو
محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه قوله
ان العجب شيء حسن زايدا اي على راي البصريين
كما افاده الشارح ذهب بعضهم الى ان ما التعجبية
نكرة موصوفة بالجملة والجملة محذوف وسياتي
في التعجب تمام الكلام في ذلك قوله وفي باب نعم
وبيس الخ زاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم
اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار
من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي
من امر كتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في
تاويل مصدر بدل من ما والمعنى انه ملازم للكتابة
حتى كانه خلق منها قوله فما نصب على التمييز
اورد عليه ان ما مساوية للضمير في الابهام
فكيف تميزه واجيب بان معناها شيء عظيم فلا
مساواة وبهذا الاعتبار حصل التمييز قوله
واما الخ مذهب الجمهور انها اسم براسها وليست
مقتطعة من الذي قوله هو مذهب الجمهور

عمل الخلاف اذ المركب للمعهود اما هي فلا خلاف
في حرفيتها كقولك اجابك ضارب فاكرمت الضارب
قوله الا اسما حرف موصول رده بعضهم بانها
لو كانت موصولا حرفيا اولت مع ما بعدها بمصدر
عملا بالاستقرا واللازم باطل قوله بعود الضمير
عليها الخ اي والضمير لا يعود الا على الاسما لان
الضمير ومرجعه شي واحد والضمير من جملة
الاسما فيكون معناه مستقلا وذلك يستلزم
استقلال معنى مرجعه قوله على موصوف معروف
اي الشخص المتقي ربه قوله بان لحذف الموصوف
مظان اي مواقع وهي كون النعت صالحا لمباشرة
العامل او كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن
او في كقوله ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات
وقوله منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن
ومنا فريق اقام وقوله لو قلت ما في قومها
لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي ما في
قومها احد يفضلها وقوله الا ضرورة
كقوله يرمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي
رجل وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع
بين رجليه بشن اي كانك جمل قوله وليس
هذا منها فلذا يقال هو من الاولاد النجبة

صالح

صالح لمباشرة العامل فتدبر قوله نحو جاء
الكريم فيه اذ كريم صفة مشبهة والمتصلة
بها حرف تعريف قوله لكان منع اسم الفاعل اي
منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ اي
حين اذ كانت غير موصولة بان كانت معرفة
وقوله احق منه اي من منع عمل اسم الفاعل
بدونها وانما كان منع اعمال ما ذكر معها احق
من المنع بدونها لانها مبعدة له عن شبه الفعل
ومقربة له من الجوامد اذ هي حينئذ من خصائص
الاسما التي الاصل فيها الجمود لان اصل وضعها
انما تكون للذوات فقط والتزم الاخفش كون
اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها قوله ما
انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل
ولا ذي الراي والجدل وقبله يا اقرع الله انفا
انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل
قوله واستدل على حرفيتها اي على القول بها
الاخير منه قوله لكان لها موضع من الا
عراب واستحق مدخولها عمل الاعراب لكونه
العامل اخذ مقتضاه كما يوجد ما بعد قوله
قال الشلوبين جواب سوال نشا مما قبله
تقديره متى ابن لك تخطي العامل لها وحمل

ان يكون تقوية لما قبله كالدليل له فلا يقال
ان في كلامه تكرارا لانه عين ما سبق قوله
واستحق قيام البنا اي عدم الاعراب بدليل
ما بعد قوله لا ينسلط عليها عامل الموصول
اي لاجل ان مقتضاه من العمل في الموصول قوله
واجاب اي الناظم في شرح التسهيل عن دليل هو
الشلوبين بان مقتضي الدليل اي الواقع
في كلام النحاة الذي يحصله ان نسبة الصلة
من الموصول كنسبة عجز المركب من المركب ليس
المراد بالدليل دليل الشلوبين اذ مقتضي
دليله الاهمال للصلة لا ظهور اثر الاعراب
في اخرها فانهم ولا تغتر بالتنبيه بعضهم
فانه ناشي عن قلة التدبر قال الدماميني
وفي ذلك المقتضي نظر لان حق الاعراب ان
يرد على الموصول لانه المقصود وانما جي بالصلة
لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في
اي الموصولة نحو جاءني ايهم ضربته وكذا في
اللذين واللتين على القول باعرابهما والذون
واللاون على لغة قوله كنسبة عجز المركب
اي المزجي لانه الذي يظهر فيه اثر العامل قوله
واصلها بكسر اللام واحده السلام

وهي

وهي الحجارة قوله تقولا لهذا المرء الي ساعيا
اي باخذ الصدقات الاموال والمشرفي السيف المنسوب
الي مشارف موضع بارض العرب والفرايض جمع
فريضة ما فرض في السايمة من الصدقة قوله
والمشهور فيها البنا اي على السكون قوله
وبعضهم يعربها الخ اي في الاحوال الثلاثة
وبعضهم خص ذلك بحالة الجر قال لانه المسموع
قوله الحق بذوتا التانيث اي بعد قلب
الواو الفا قوله مع بقا البنا على الضم الاولي
مع البنا على الضم فان الحاق لفظ يقابوهم ان
لفظ ذو مبنية على الضم وليس كذلك لبنائها
على السكون كما مر في التوضيح وحكي اعرابهما اي
ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعني صا
حبة اي مع التنوين لعدم الاضافة قوله
بالفضل اي اسالكم بالفضل وقوله به بفتح
البا وسكون الها اي بها نقلت حركة الها
الي البا فسكنت الها وحذفت الالف قوله
جمعتها اي النوق والاينق جمع ناقة واصله
انوق فقدمت الواو وقلبت يا للتخفيف
ويجمع اينق على ايانق والوارق جمع مارقة
من مرق السهم اذا خرج من قوسه ويروي

سوابق قوله غير معنى التي واللاتي اي
غير المفرد المؤنث والجمع المؤنث بان اريد المثنى
مطلقا او جمع المذكر فتلخص ان بعض طي انما خالف
جمهورهم في حالة استعمالها في المفردة المؤنثة
والجمع المؤنث ووافقهم فيما عدا ذلك فيقال
ذو قام وقاما وقامتا وقاموا قوله واطلق
ابن عصفور الخ يحتمل ان يكون قوله في تثنية
ذو وذات وجمعهما متعلقا باطلق ويتعلق
القول محذوفا اي القول في خروج ذو عن
الافراد والتذكير والمعنى انه لم يقيد الخروج
المذكور بالمفرد المؤنث وجمعه بل جعله شاملا
للمثنى مطلقا وجمع المذكر ايضا ويحتمل ان
يكون الجار متعلقا بالقول والمراد بالاطلاق
عدم تقييد ما ذكر ببعض طي يدل عليه
قول الشاطبي والردود عليه انما هو الا
طلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى
وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت نه
لكنه قول الشذ قال الناظم واطلق الحامل الخ بياء
لانه كالصريح في ان المثنى مطلقا وجمع المذكر
لم يسمع من العرب وانما قاله ابن عصفور
قياسا على ما سمع فتدبر قوله فاضربت

عنه

قوله استثقلا بالف التثنية قوله ولئن كان الفعل
اي المضاعف المكسور العين قوله الوجهان
الاولان اي استثقل له تاما او محذوف اللام
مع نقل حركة العين الى الفا قليل قوله معتضدا
اي متقويا بالنقل عن العرب قوله الى ان
المحذوف العين اي بعد نقل حركتها الى الفا
قوله احق بالجواز اي لثقله الادغام قوله
يعني اللائق بالتصريف اي وهو ادغام المثلين
من كلمة واحترز به عن ادغام القرا وهو
اعم ولم يتكلم عليه الناظم قوله وهو لغة الادخال
اي والستر والخفا ومنه قوله ٭ وادغمت في
قلبي من الحب شعبة ٭ تذوب لها حرا من الوجد
اضلعي ٭ ادغمت اي سترت واخفيت قوله
الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك شامل للمظهر
والمدغم والمخفي فقوله من مخرج واحد اخرج
المخفي وبلا فصل اخرج المظهر وليس الادغام
ادخال حرف في حرف بل الحرفان ملفوظ بهما
ولكن صار لشدة الامتزاج في حكم اللفظة
الواحد قوله والادغام بالتشديد افتعال
اي فاصله ادتغام فقلبنا التا دالا وادغمنا
قوله ويكون الادغام اي بالمعنى الاعم قوله محركين

خرج الساكن اولهما فيجب ادغامه بشروط
ثلاثة ان لايكون ها سكتة فان كان ها
سكت لم يدغم بل يوقف عليه منوي الثبوت
وروي عن ورش ادغامه في ماليه هلك
وهو ضعيف من جهة القياس وان لايكون
همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا احد فان
اتصلت بها وجب الادغام نحو سال وان
لايكون مدة في اخر او مدة مبدلة من غيرها
دون لزوم فان كان كذلك لم يدغم في الاول
نحو يعطي ياسر ولا في الثاني ان اليس نحو
قوول بالبنا للمفعول ويجوز ان لم يلبس
نحو اثاثا وريا في قراة من ابدل الهمزة يا
قوله وتاولوه علي خفا الحركة رد بانه المعتزء
به علي لابي عمرو الادغام المحض ولا عبرة
بانكاره كما قاله ابن الحاجب قوله نحو ددن
هو اللهو واللعب وانما لم يدغم فيما ذكر
لان الادغام يستدعي اسكان اول المثلين
والساكن لايمكن الابتدا به قوله جمع صفة
هي الظلة كالسقيفة قوله جمع كلة بكسر الكاف
ستر رقيق يتخذ لدفع البعوض وهو المسمي
في العرف ثالناموسية قوله جمع لمة بكسر

اللام

اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوزة
لشحمة الاذن قوله ولبب هو موضع القلادة
من الصدر وما يشد علي صدر المركوب ليمنع
الرحل من التاخر وما دق من الرمل قوله
وقوته في الفعل اي لثقله بتركب مدلوله
فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم
قوله لانجملته اي لاتصاله بالف تانيث ممدودة
اي الف ونون او تا تانيث قوله نحو خشليشا
ما في الفه فانه قال الخشا اصله الخششا
فادغم قوله ونحو ردان بضم اوله وثانيه
قوله ونحو حببه بكسر ففتح جمع حب بضم
الحا وهو الخابية قوله ونحو الدججان بفتح
اوله وثانيه قوله بل هو في هذا اولي اي
لانه فك فيما هو متفق علي اصالته في
الفعل وهو ردد كلتنف وردد كقصد فلان
يفك فيما هو علي وزن ما اختلف في اصا
لته فيه من باب اولي قوله وهو الجاسوس
اي صاحب سر الشر بخلاف الحاسوس بالحا
المهملة فانهما صاحبا سر الخير كذا في كتب
اللغة قوله ان لا يعرض نحو بلك ثانيهما اي
بسبب النقل مثلا قوله وهذا نوعان بل

ثلاثة بزيادة ما حصل فيه الالحاق باحد
المثلين وغيره كاقعنسس اي تاخر فان الالحا ق
با حرنجم فيه حصل بالسين الثانية على المختار
وبالهمزة والنون قوله ونحوه اي من كل ما سمع
من العرب فكه مما لم يستكمل الشروط قوله
الل بكسر اللام قوله دبب من باب ضربه
وسكك من باب دخل قوله وضبب بكسر عينه
وكذا قطط ولححت قوله ولححت نحا ثبت اذا التصقت
اي بالرماص قوله اذا شخص بضم الخا اي
خرج في وظيفها هو ما دق من الذراع والسا ق
من الخيل والابل كما في المختار قوله ججم اي نتو
قوله وعززت الناقة من باب دخل قوله الحمد
لله العلي الاجلل تمامه الواسع الفضل الوهو ب
المجزل قوله ضفف الحال بضاد معجمة مفتوحة
ففاين اي ضيقة وانظر وجه كون فكه شاذا
مع انه كلبب وكذا يقال في قضض بقاف ه
فضاد بن معجمتين قوله ونحوهما بالنصب
عطفا على حيي وعيي قوله لازم تحريكهما عبارة
غيره لازم تحريك ثانيهما وهو الصواب فان
اليا الاولى جايزة الاسكان للادغام قوله
سبيكة اي قطعة مستطيلة من فضة

وسدة

وسدة البيت بابه كما في العيني قوله فتعي
بفتح الثاني تتعب قوله وفيه نظر لان
الخ قال بعضهم فيه ان ابن مالك وابنه
لا تخلو حالهما من استناد في ذلك الى
سماع او فهم ذلك من لغة العرب واستقرا ط
منها العدم ما ينافيه فلا تجوز الرد عليهما
بمجرد عدم العلم بدخولهما في اول المضارع
لانهما مثبتان والرادنا ف ولا يضر هما عدم
ذكرهما المستند وقال سم ان اراد ان همزة
الوصل لا تكون في المضارع اصالة فمسلم
ولا يرد النظر لان الكلام فيما هو على ه
سبيل العروض او لا تكون مطلقا فممنوع
قال بعضهم والترديد المذكور غير واضح
كيف والمقام يعين ان المراد الثاني قوله
اتبع بتشديد التا والبا قوله ونحوه كاقتتل
قوله ولكن يمتاز الخ اي فيكون ذلك
دافعا للبس قوله بفتح اوله اي وثانيه
وتشديد ثانيه قوله على اصل التقا
الساكنين اي فليست الكسرة منقولة
لانه لا كسر في التا المدغمة حتى ينقل قوله من
الضابط المتقدم هو قوله اول مثلين محركين

في كلمة ادغم قوله قد بقتصر قد للتحقيق او
التقليل النسبي كما يشير اليه كلام الشرح قوله
تا اتسلطى اصله تتسلطي لانه لو كان ماضيا
لقيل تسلطت لما تقدم من ان التا واجبة مع
المجازي اذا كان الفاعل ضميرا متصلا قوله
ان مذهب هشام اي كاصحابه من الكوفيين
وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعني كالمطاوعة
مثلا فحذفها مخل بهذا المعني قوله ونزل
الملايكة تنزيلا بضم اللام ونصب الملايكة
علي المفعولية قوله دليل علي ان المحذوفة
الخ وجه الدلالة ضم النون ولا وجه لضم الثانية
قوله ومنه علي الاظهر الخ مقابله انه فعل
ماض وقد رده بقوله ولذلك سكن اخره اذ
لو كان ماضيا لفتحت البا وقد يقال سكنت
للتخفيف علي لغة ومقابله ايضا ايضا ان اصله
تتجي بنون ساكنة فادغمت في الجيم كاجاصة
ورد بان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف قوله
وشبهه هو البنا قوله بضمير الرفع اي البارز
المتحرك كما اعطي ذلك بالمثال قوله علي حالة
اي من الادغام بعد دخولها قوله والمراد
به الوقف اي البنا لا مقابل الوصل قوله اذا

اتصل

اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ لعل الظاهر ذكر
هذا في شرح قوله ولا كاخصص اي المتضمن
اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثلين
قوله فغض الطرف انك من نمير تمامه فلا
كعبا بلغت ولا كلابا قوله مطلقا اي سوا
كانت الفا مضمومة او مكسورة او مفتوحة
كما في الامثلة قوله والتزم الادغام ايضا في
هلم اي لثقلها بالتركيب قوله اي يستثني
من صيغة الامر الخ نظر فيه بان صيغة
التعجب ليست فعل امر بل هي فعل ماض علي
صورة الامر كما تقدم فاذا اراد علي قوله ضعيف
او اراد فعل الامر ولو صورة فظاهر قوله
فتح هلم اي للتخفيف لانها ثقيلة بالتركيب
قوله واذا اتصل بها نون الاناث حاصل ماذكره
فيها ح اربعة اقوال قوله فحذفت الف ها
اي لفظ ها التي للتنبيه تخفيفا اي ونظرا الي
ان اصل لام لم السكون فحذفت للتخفيف
ولدفع التقا الساكنين بحسب الاصل قوله اذ
كانت همزة وصل اي لانها كانت الخ قوله قال
في البسيط الخ هذا يرد حكاية بعضهم الاجماع
علي انها مركبة قوله مواصلتها اي متصلة

بها قوله ويستوي كونها اي البا مع النون
وقوله او كلمتين كان الاولى وكلمتين بالواو
لان الاستوا لا يسند الا لمتعدد وتدبر قوله
بعدت من النون اي في الصفة لمنافرة لين
النون وغنتها لشدة البا قوله ولما قربت
اي النون من البا بمشابهة القريب منها
اي الميم القريبة من البا لكونهما من مخرج
واحد وفيه ما تقدم قريبا فلا تغفل قوله
قد توي اي نزل وشبا ظفرا اي حدة ظفر الصايد
قوله عنيت اي اهتممت وهو من الافعال
الملازمة للبنا للمفعول وكل بفتح الميم وضمها
والاول اولى لدفع عيب السناد اللازم على
الثاني قوله ويلزم بناوه للمفعول اي وان
كان بمعنى الفاعل لان معنى عنيت بكذا
اهتممت به كما علمت قوله وانشد عليها
اي على اللفية وهي بناوه للفاعل وذلك
لان اسم الفاعل انما يصاغ من المبني للفاعل
قوله اي جمع هذا النظم الذي اشار به الى ان
احصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة
مفعوله وبها اشتهر هذا النظم قال بعضهم
ولا يجوز انه يكون احصى افعل تفضيل خبرا

مقدما

مقدما والخلاصة مبتدا موخرا لان افعل
التفضيل لا يصاغ من الرباعي الا ان يخرج
على قولهم هو اولاهم للمعروف واعطاهم
للدراهم ولما يلزم عليه من كون الخلاصة
اكثر مسايل من الكافية مع انه ليس كذلك
لان الحس يكذبه اذ الكافية مشتملة على
ابواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير
الشان وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقا
الساكنين ويجوز كونه فعلا اسناد الفعل
الى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والا لقال
كما اقتضت قوله غنى اي بكثرة المسايل
العلمية بلا خصاصة اي فقر منها قال في
النهجة وذلك لا يحصل الا بما فعل في الخلاصة
اذ الكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير
من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل لهم
حظ من العربية فشبه الجهل بالفقر من
المال والعلم بما فيها من المسايل بالغنى ووجه
الشبه ظاهر قوله فاحمد اي بسبب ما تقدم
من الصفات التي اشتمل عليها النظم احمد
مقابلة لتلك النعم بالشكر قوله خير نبي
بدل لا نعت ولا عطف بيان لعدم مطابقته

لما قبله في التعريف قوله الغر جمع اغر وهي
ابيض الجبهة من الخيل فقد شبه الله صلي
الله عليه وسلم بالاغر من الخيل واستعار
اسمه لهم علي سبيل الاستعارة التصريحية
ويحتمل ان يراد بالال جميع المومنين ويكون
قوله الغر اشارة لما ورد من قوله صلي الله
عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيامة
من اثار الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع
بار وما احسن قول الشيخ الاكبر في مدحهم
• رايت ولاي آل طه فريضة ∴ علي رغم اهل
البعد يورثني قربا ∴ فما طلب المختار اجرا من
الورى ∴ بتبليغه الا المودة في القربى ∴ قوله
المنتخبين اي المختارين والخيرة مصدر وصف
به للمبالغة قال ابن غازي واراد بالخيرة المختا
المختارين فعامل اسم المصدر معاملة
المصدر في التزام افراده قوله وهذا اخر
ما تيسر جمعه • وارجو من الكريم المنان ان
يعم نفعه من حواشي تزيل عن البصاير
الغشاوة • وتكسو هذا الشرح حلاوة وطلاوة •
تجول الناظر في رياض محاسنها فيجد جنا
جنتي مبناها ومعناها دانيا • ويرد دوكره

في

في نتايج نكاتها • فيكتسب علما الذهنه شافيا •
فدونك ايها المطلع انوارا ساطعة • وثمارا
بغراديس عباراتها يانعة • فانهل من منا
مناهلها ما صفا وراق • ودع ما عسر وتكدر
مودعا في بطون الاوراق • وارجو ان لا تبادر
بالاعتراض وان تترك فاسد الاغراض فان
الانسان محل النسيان والذهن وان
بلغ ما بلغ خوان والحمد لله
اولا واخرا والصلاة وا
والسلام علي
سيدنا محمد
وعلي اله
وصحبه
اجمعين
امين
ام
م